

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
كلية الآداب واللغات والفنون



جامعة وهران

قسم اللغة العربية و آدابها

رسالة بعنوان

المدوناتُ الصرّفيّةُ بالجزائر  
من 1830م إلى 1962م  
— دراسة تحليلية —

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة

إعداد الطالب قدور قطاوي لخضر إشراف الأستاذ الدكتور المختار بوعناني

لجنة المناقشة

|               |             |                           |
|---------------|-------------|---------------------------|
| جامعة وهران   | رئيسا       | * الدكتور مكي درّار       |
| جامعة وهران   | مشرفا ومقرا | * الدكتور مختار بوعناني   |
| جامعة وهران   | عضوا مناقشا | * الدكتور محمد مـلياني    |
| جامعة تيارت   | عضوا مناقشا | * الدكتور عبد القادر شاكر |
| جامعة مستغانم | عضوا مناقشا | * الدكتور الجيلالي بن يشو |
| جامعة بلعباس  | عضوا مناقشا | * الدكتور مصطفى غربي      |

السنة الجامعية (2011 م – 2012 م)

# مقدمة

الله نحمد أن صرف همّتنا إلى البحث في تصريف أبنية لغة القرآن الكريم من خلال تتبع مدونات أعلامها في القطر الجزائري، ثم الصلاة والسلام على خير الأنام محمد رسول الله تعالى الذي انتظمت به تصاريف الزّمان ما جرت الأقلام في الطّروس، وتمتعت بصحائف علم الصّرف بصائر معالي النفوس.

وبعد فلما كان علم الصّرف من أجلّ علوم العربية، وكان لعلماء وطننا المفدى مساهمات فيه لا تتأخر مكانتها عما هو لعلماء العربية قاطبة، ولكون هذه المدونات صارت مغمورة لا ينالها بحث جامعي جامع لغالبها، وبخاصة في الفترة الحالكة فترة الاحتلال الفرنسي من سنة (1830م إلى 1962م).

لذا فقد حثني على الكتابة في هذا الموضوع أستاذي المشرف الدكتور المختار بوعناني على الرّغم من قلة المصادر التي يقتضيها البحث جمعا لها، وإحاطة بها، وذلك مطلب وعر المسالك على كل باحث في البداية؛ لأنّ الفترة المعنية بالدراسة تختلف عن سائرها بالنظر إلى ما أصاب الجزائر عموما، والثقافة وكتب العلم خصوصا من إتلاف ونهب وحرق لم تعرف بلادنا أحلك فترة منها.

إن إيماني الرّاسخ بضرورة إحياء التّراث اللغوي الجزائري، ومنه ما يتصل بعلم الصّرف، وثقتي في الأستاذ المشرف كل ذلك جعلني أقبل الموضوع بعد أن فكرت مليا، ولم يغيب عني أنّي سأسلك مسالك شائكة

خطيرة، تدرك في قلة المصادر، والمراجع التي تعد خاما للرسالة ولم يكن في حوزتي منها شيء يذكر آنذاك، وما كاد العام الأول من التسجيل في الموضوع ينصرم حتى كنت قد جمعت ما تقرّ به الأعين، وتتّلعج به الصدور مما يعد إماما للفترة المدروسة ينوب عما غيبته الدهور، ولم تصله يدي، ولم أقنع بما وصلني بل شرقت وغرّبت في أرض وطني الجزائر، ثمّ قصدت مصر، والشّام، وتعاملت مع من زاروا فرنسا لجمع كل ما يمت بصلة للمدونات المصرفية بالجزائر بصلة.

كل هذا العمل الجمعي كنت أراجع فيه الأستاذ المشرف وأطالعه ملاقة، أو هاتفا عن كل ما استجد.

فلما أطمأن بنا الحال إلى أننا جمعنا ما يصلح لأن يكون مادة صرفية تعبر خير تعبير عن الفترة التاريخية (1830م – 1962م) التي ربطنا تحليل المدونات المصرفية بها شرعت في العمل.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة، ومدخل، وأربعة فصول، وخاتمة. ووسمت المدخل بـ: المدخل إلى المدونات المصرفية بالجزائر. وتعرضت فيه إلى ثلاثة أقسام:

الأول تناولت فيه نظرة عامة حول التأليف في التصريف لدى علماء الجزائر قبل الفترة (1830م – 1962م)، وذلك لقرب نهاية العهد التركي بهذه الفترة، وتأثير بعض علماء الجزائر في الدراسة اللغوية عامة والصرفية خاصة مثل الشيخ عبد الكريم الفكون. الذي بدأنا الحديث عنه وعن آثاره العلمية، وجهوده في علم التصريف.

ثمّ تناولنا المؤلفات التي أفردت لعلم التصريف في الجزائر، فالمؤلفات النحوية التي احتوت على قسم من الموضوعات المصرفية، كما وقفت عند شروح علماء الجزائر لكتاب التسهيل لابن مالك، وكذلك لم

يفتني الحديث عن المصنفات التي لها صلة بعلم التصريف التي تتمثل في مدونات القراءات القرآنية لدى علماء الجزائر.

شرعت بعد ذلك في القسم الثاني من المدخل الذي تناولت الحديث فيه عن المدونات الصرفية الجزائرية في الفترة الاستعمارية (1830م – 1962م)، المطبوع منها والمخطوط، وما له صلة بها من الدوريات، كما وقفت على تعاريف علم التصريف لدى العلماء الجزائريين في الفترة التاريخية المعنية بالدراسة مع التعرض لموضوعاتها.

أما القسم الثالث من المدخل فقد خصصته لأقسام الفعل في المدونات الصرفية بالجزائر (من 1830م إلى 1962م) وذلك لكونها في الأغلب تتناول تصاريف الفعل.

### **الفصل الأول وسمته بـ: أبنية الفعل المجرد في المدونات**

**الصرفية بالجزائر،** اهتمت في هذا الفصل بالفعل المجرد مركزا على الأبنية الستة: **فَعَلَ يَفْعُلُ** بضم عين الفعل نحو: كتب يكتب، **وَفَعَلَ يَفْعَلُ** بكسر عين الفعل نحو: جلس يجلس، و**فَعَلَ يَفْعَلُ** – بفتح عين الفعل نحو: **عَلِمَ يَعْلَمُ**، و**فَعَلَ يَفْعَلُ** – بكسر عين الفعل نحو: **حَسِبَ يَحْسِبُ**، وفيها لغة أخرى **يَحْسِبُ**، ثم البناء السادس وهو **فَعَلَ يَفْعَلُ** – بضم عين الفعل نحو: **ظَرَفَ يَظْرُفُ**.

### **الفصل الثاني وقد وسمته بـ: أبنية الفعل المزيد في المدونات**

**الصرفية بالجزائر،** وشملت الدراسة فيه الثلاثي المزيد، والرباعي المزيد، والملحق بالرباعي، وتمت دراسة اثنا عشر بناء وهي: **(أَفْعَلٌ)**، و**(فَعَلَ)** – بتشديد العين – و**(فَاعَلٌ)**، و**(تَفَاعَلٌ)**، و**(نَفَعَلٌ)** – بتشديد العين – و**(انْفَعَلٌ)**، و**(اقتَعَلٌ)**، و**(اَفْعَلٌ)**، و**(اَفْعَالٌ)**، و**(اَفْعَوْلٌ)**، و**(اَفْعَوْعَلٌ)**، و**(استَفْعَلٌ)**، ونظرا لموسوعية الصيغ الصرفية للفعل في شرح لامية الأفعال لأطفيش، وفتح اللطيف في التصريف

على البسط والتعريف للزمّوري رأيت أن أختم الفصل بجدول يبين ما اتفقا عليه، وما اختلفا فيه.

ثمّ انتقلت بعد ذلك إلى دراسة الفعل الرباعي المزيد، وتعرضت إلى صيغته الموجودة في المدونات الصرفية بالجزائر في الفترة المحددة (من 1830م إلى 1962م) وهي: (تَفَعَّلَ)، و(افْعَلَّلَ)، و(افْعَلَّلَ)، لأشرح بعد ذلك ظاهرة الرباعي المزيد والملحق بالرباعي، ثمّ ختمت الفصل بجدول للأفعال التي مسّها الإلحاق.

### **الفصل الثالث** ووسمته بـ: **أبنية الأسماء والمصادر في المدونات**

**الصرفية بالجزائر (من 1830 م إلى 1962م)**، وتم البحث في تبيان الفرق بين الاسم والمصدر، ثمّ شرعت في الحديث عن اسم الفاعل متعرضا للاستغناء عن مفعل بفاعل عند أطفيش، وقياس فَعَلَ وفَعِيل في فَعَلَ المضموم العين عند الطيب المهاجي وغير ذلك من القواعد الصرفية عنده، لأنّقل بعد ذلك إلى اهتمام الزمّوري بالخلاف بين العلماء في اسم الفاعل، ثمّ شرعت في الحديث عن الصفة المشبّهة، ثمّ اسم التفضيل، فصيح المبالغة.

كما تناوات أيضا اسم المفعول بأنواعه: القياسي من الثلاثي مطلقا، والقياسي من غير الثلاثي، والسماعي من غير الثلاثي، ثمّ اسما الزّمان والمكان، والمصدر الميمي، ثمّ اسم الآلة، ثمّ اسما المرّة والهيئة. درست في هذا الفصل أيضا الأبنية الأصول للأسماء، وأبنية الأسماء الخماسية الأصول، ثمّ شرعت في الحديث عن المصدر والوقوف على أبنيته المختلفة مبتدئا بتعريف المصدر والتفرقة بينه وبين الاسم، ثمّ تناولت أبنية مصادر الفعل الثلاثي، فالرباعي، فالخماسي، ووضعتها في جداول تيسيرا لها.

### **أمّا الفصل الرابع** فوسمته بـ: **الإعلال في المدونات الصرفية**

**بالجزائر (من 1830م إلى 1962م)**. تعرضت في هذا الفصل إلى تعريف الإعلال عموما، ثمّ تعريف علماء الجزائر له، لأنّقل بعد ذلك إلى كل المسائل التي وجدت فيها صلة بالإعلال في المدونات الصرفية الجزائرية. مبتدئا وفق ما رسمته من منهج بالكافي في التصريف لأحمد بن يوسف أطفيش، ثمّ غيره.

ومن المسائل التي تمّت دراستها في هذا الفصل: الفعل المضاعف وما فيه من صلة بالإعلال، مصطلح المضاعف عند البوعبدلي، تعريف الفعل الصحيح والمعتل عند محمد بن عبد الكريم، ثمّ انتقلت بعد ذلك إلى

الحديث عن الفعل المهموز، ودرست فيه الخلاف الحاصل بين العلماء في اعتبار الهمزة حرف علة أو لا، مروراً بدراسة حذف الهمزة شذوذاً، وحذف الهمزة من الفعل عند أطفيش، والاهتمام بتبيان ما يشكل من القواعد الصرفية المتعلقة بالإعلال، ورسم الهمزة في ارتباط الرسم بظاهرة الإعلال.

كما قمت بموازنة بين رأي أطفيش، ورأي العلماء المشارقة في رسم الهمزة، كما تعرضت أيضاً إلى اهتمام أطفيش بالكشف عن علة الالتباس، ثم تحليل التسمية للفعل المعتل المصطلح عليه عند أهل فن التصريف بـ: المثال، والتنبيه على سقوط بعض الصيغ الصرفية، ثم الحديث عن سبب إعلال الواو والياء الواقعتين أولاً، ثم تناولت دراسة صيغة (فعل) – بكسر الفاء وضمّ العين في الأفعال – و صيغة (فعل) – بضمّ الفاء وكسر العين في الأسماء – ، لأنتقل إلى الحديث عن الإعلال بالحذف.

ثم تناولت دراسة الفعل الأجوف، ووقفت على مسائل مهمة منها: سلب الحركة للتعاصي عن القلب، وشروط قلب الواو والياء ألفاً، وقلب الواو ياءً، مع التعرض إلى موانع الإعلال ومنه: كون حركة حرف العلة حركة عارضة لالتقاء الساكنين، وامتناع الإعلال لوجود الاضطراب في المعنى، وامتناع الإعلال لحصول الخفة، وامتناع الإعلال في (دول) لعدم مجيء الفعل بهذا الوزن، وامتناع الإعلال في (أعين) و(أدور) خوفاً من اللبس، وامتناع الإعلال لامتناع التبعية.

كما تعرضت في هذا الفصل إلى اهتمام أطفيش بحكم الأجوف قبل الإسناد وبعده، واستواء أمر جماعة الإناث وماضيهنّ في باب (قال)، واستواء الأمر والماضي المبني للفاعل، والمبني للمفعول من باب (باع) للإناث، وما له صلة بالإعلال في باب كَرَمَ – بفتح الفاء وضمّ عين الفعل –، ورفع الإشكال في حذف واو (يقول) بعلة السّاكن بعدها، ورجوعها بانتقاء هذه العلة. وأتبع ذلك بجدول يوضح الحالات الأربعة التي تكون فيها الحركة ثابتة في الفعل خاف مما يؤدي إلى الإعلال.

ثم شرعت في دراسة الفعل الناقص متعرّضاً إلى تعريفه، ثم نفي الشبهة عند أطفيش، وحذف الحركة، والسكون الميّت، لأنتقل إلى الفعل اللفيف حيث درست فيه حكم الفعل اللفيف عند أطفيش، واهتمام أطفيش بما يترتب على ضميمه نون التوكيد للفعل اللفيف، واللفيف المجموع،

وربط التعبير الصّرفي بمحل الكلمة في الإعراب، وكراهة الجمع بين إعلالين.

ثم ختمت البحث بخاتمة ضمنيتها أهم النتائج العلمية التي انتهت إليها هذا البحث مما له صلة بأهم المدونات الصرفية الجزائرية التي ألفت في فترة (1830م – 1962م).

لقد استندت في هذا البحث العلمي – غالبا – على منهجين وظفتهما كلّ واحد منهما في المقام الذي احتاج فيه إليه بداية بالمنهج الوصفي الذي كان يلزمني أن أجمع أهمّ المدونات الصّرفية التي تعدّ المادة الخام لهذا العمل أذكر منها:

1- الكافي في الصّرف لمحمد بن يوسف أطفيش تحقيق ودراسة عائشة يطو، إشراف د. مختار بوعناني، رسالة ماجستير، جامعة وهران، السنة الجامعية (2001م – 2002م).

2- مبادئ الصرف للطيب المهاجي (ت 1969م) تحقيق ودراسة فاطمة عبد الرحمن، رسالة ماجستير، إشراف د. المختار بوعناني، جامعة وهران، 2005م.

3- شرح لامية الأفعال تأليف العلامة محمد بن يوسف اطفيش، مطابع سجل العرب – سلطنة عمان، ط1/1407هـ – 1987م.

4- نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف تأليف العلامة الشيخ عبد القادر المجاوي، المطبعة الشرقية لبيير فونتانا في الجزائر، ط1/1325هـ – 1907م.

5- فك العقال عن تصرف الأفعال للشيخ عدة بن تونس، المطبعة العلوية، مستغانم – الجزائر، ط1/1368هـ – 1939م.

6- مخطوطات صرفية لأبي عبد الله البوعبدلي البطيوي الرزيوي (ت1372هـ – 1952م)، تحقيق ودراسة المختار بوعناني، مجلة القلم، العدد 2006/3م.

7- الموضوعات الصرفية في كتابي تمتع الطرف في علم الصرف لمحمد بن عبد الكريم ومبادئ الصرف للطيب المهاجي – موازنة في المحتوى والطريقة – إعداد رحموني العيضية، وإشراف المختار بوعناني، جامعة وهران، السانوية 2009م.

8- الرسالة الصرفية، تصنيف نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية ومكتبتها الأدبية لصاحبهما رودوسي قدور بن مراد، الجزائر، ط1/1351هـ – 1932م

9- الوسيلة لعلم العربية تصنيف نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية بالجزائر، ط1، وبدون ذكر سنة الطبع.

10- متن لامية الأفعال لابن مالك مع مقدمة وتعليق انتقادي تصنيف نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية بالجزائر، ط1/1358هـ – 1940م.

11- فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف لعمر بن أبي حفص المعروف بالشيخ عمر بوحفص الزموري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون – الجزائر، ط1/1411هـ – 1991م.

12- متن في تصريف الفعل (مخطوط) لأبي بكر الأغواطي (ت1994م).

13- الأبيات المفيدة في تصريف الفعل للشيخ أبي بكر بن العربي التجيبي المضاوي الوهراني، (مخطوط).

14- مبادئ الصرف للطيب المهاجي (ت1969م) — تحقيق ودراسة — إعداد عبد الرحمن فاطمة، وإشراف المختار بوعناني، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2005م. وغيرها من المصادر والمراجع التي لها صلة وثيقة بهذا البحث.

الأمر الثاني الذي كان يلزمني به المنهج الوصفي تصنيف مادة البحث حسب ما كان يتطلبه موضوعات المدونات الصرفية الجزائرية، وطبيعة التأليف فيها. أما المنهج التحليلي فقد كان المعول عليه في تحليل ودراسة مضامين المدونات الصرفية الجزائرية، هذا المنهج الذي اتخذته آلية مهمة في تحليل الروابط العلمية بين الجانب النظري والتطبيقي في الأبنية الصرفية وقواعدها عند علماء الجزائر.

كما لم أهمل الاستعانة بمنهج الموازنة حين يقتضي الموقف أن أوازن بين آراء علماء الجزائر فيما بينهم، أو مع غيرهم من علماء التصريف القدماء في المشرق العربي والأندلس، والمغرب العربي.

ثم إن المقل مثلي ممن جاء ببضاعة مزجاة في طلب التأليف في هذا العلم الجليل لا يسعه إلا أن يسلم لأهله كي يسلم، لذلك كان أستاذي الدكتور المختار بوعناني هو الرائد لخوض هذه المغامرة العلمية، فهو الذي أثار بصيرتي للكتابة في هذا الموضوع، وما غفلت له عين، ولا ارتاح له بال حتى رأى البحث قد أنزل الأريحية في صدره بتمامه على ما يراه في أحسن وجه.

ولم يبخل علي الأستاذ المشرف بنصيحة أو توجيه، أو استعارة مصدر أو مرجع، أو ما يمت للبحث بصلة، أو بغير ذلك مما هو خدمة



للعلم. فآته اللهم ضعف أجر العلماء العاملين مرتين في العاجلة والآجلة. وشكر الله له ما بذله من جهد جهيد في الإشراف على هذا البحث العلمي الذي سيكون لا محالة – إن شاء الله تعالى – جسرا لعبور كوكبة من الباحثين الجدد إلى التراث اللغوي الجزائري، يكشفون عن كنوزه العلمية، ويقدمونها للعالم في وجه أكاديمي يليق بعصرنا العلمي والثقافي. كما لا يفوتني أن أنوه بتكريم كل من تكرم علي بإعانة مادية أو معنوية في سبيل إنهاء هذا البحث.

إنّ الكمال لله – تعالى – وحده لا ينازعه فيه أحد، اللهم إلا من كان من المبطلين فينزع الله من عمله بركة العلم، لقد حاولت يا سادتي الأساتذة الفضلاء في اللجنة المخول لها مناقشة هذه الرسالة أن أفتح نافذة نطل منها على بحثنا العلمي المتعلق بالدراسة الصّرفية في الجزائر إبان الفترة التي لا تغيب أحوالها عن أحد، ولا أدعي الإحاطة بذلك. لذا ألتمس منكم ألا تبخلوا علي بما ترونه هداية نحو سبل العلم، كما أنني أشكركم جزيل الشكر على المتاعب التي تجهتموها في سبيل تقويم هذه الرسالة حتى تتجه في منهج التقويم العلمي المأمون.

وأخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الطالب لخضر قدور قطاوي

# المدخل إلى المدونات المصرفية بالجزائر

نظرة عامة حول التأليف في التصريف لدى علماء الجزائر قبل الفترة  
(1830م – 1962م).

إن الحديث عن المدونات المصرفية بالجزائر في الفترة ما بين  
(1830م و1962م) يحتم علينا الوقوف عند أهم الشخصيات العلمية التي  
كان لها تأليف في التصريف من علماء الجزائر بوجه عام، كما يحتم

علينا الحديث عن الحياة الاجتماعية والسياسية التي واكبت ظهور هذه المصنفات، وينبغي أن نشير إلى بعض المؤلفين الذين مهدوا بعلمهم لهذه الفترة وعاشوا في أواخر العهد التركي القريب من سقوط الجزائر في قبضة الاستعمار الفرنسي، ونكتفي منهم بالشيخ عبد الكريم بن محمد الفكون القسنطيني (988هـ - 1073هـ) لما له من تأثير فيمن جاء بعده.

**عبد الكريم بن محمد الفكون القسنطيني (988هـ - 1073هـ)**  
إن المراجع التي تحدثت عن الشيخ عبد الكريم بن محمد الفكون تذكر بأنه ولد في قسنطينة سنة (988هـ) وهي السنة التي توفي فيها جده فسمي باسمه.<sup>1</sup> نشأ الفكون في أسرة لها احترامها وجاهها لما كانت تتمتع به من حظوة تحت حكم الأتراك العثمانيين؛ ولأنها كانت أيضا من المؤيدين للعثمانيين وكان لجده الإمامة والخطابة بالجامع الكبير بقسنطينة، كما كانت هذه الأسرة قائمة بمشيخة الإسلام وإمارة ركب الحج، وهذا المنصب العالي في السلطة جعلها أسرة ثرية ذات أملاك وامتيازات اقتصادية ومعنوية، وكانت الأسرة فعلا تقوم بخدمة الدين والدولة خدمة جليلة، فقد كانت لها زاوية خاصة بها تسهر على تعليم الطلبة خصوصا الفقراء منهم موفرة لهم المأوى والمطعم. وبعد وفاة جده تولى ابنه محمد المهام التي أسندت إلى جده، وفي طريق العودة من الحج بين مصر والحجاز سنة (1045هـ) توفي والد عبد الكريم فتولى الفكون الحفيد هذه الأمانة العظيمة وأخذها بقوة ما

<sup>1</sup> - جاء في نص للشيخ المهدي البوعبدلي: "ولنرجع إلى مترجمنا عبد الكريم بن محمد بن يحيى، إذ كثيرا ما يشتهه على بعض الباحثين بجده عبد الكريم المتوفى سنة (988هـ) - وهي السنة التي ولد فيها المترجم - والجد المذكور هو الذي كانت له شهرة في العهد العثماني حيث هو الذي انتصر لهم عندما احتلوا مدينة قسنطينة التي تعرض لهم الحسن الحفصي المتقدم الذكر واستعان على إخراج خير الدين بالطاغية الإسباني شارلكان، وأمر واليه بقسنطينة للتعرض لاحتلال الأتراك فحينئذ انقسم سكان قسنطينة إلى قسمين، قسم أيد الحفصيين، وكان على رأسهم شيخ الإسلام عبد المؤمن. وقسم انتصر للعثمانيين وكان على رأسهم الشيخ عبد الكريم بن الفكون جد مترجمنا وسميّه، وقد تولى حمل بيعة سكان قسنطينة سنة 975هـ، وبداية من هذا العهد، أي: سنة (975هـ). نالت أسرة ابن الفكون مكانة عند العثمانيين فخصصت لأفرادها مناصب سامية كمشيخة الإسلام ومشیخة البلاد وإمارة ركب الحج". الجزائر في التاريخ العهد العثماني لناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي البوعبدلي: 155. وإنما سقت هذا النص في هذا الهامش ليتمكن القارئ من معرفة الفرق بين الفكون الجد والفكون الحفيد، ويتعرف أيضا على موقف الجد الذي بنى لهذه الأسرة مجدها لدى الحكام الأتراك حين دخولهم للجزائر من أجل تحريرها من الإسبان.

تؤخذ به ولاية العلم من الحلم والتواضع والحزم والعزم وطول الباع في العلوم الشرعية واللغوية وغيرها، فبلغت هذه العائلة غاية مجدها في عصره فأسلمت إليه سلطة العثمانيين ما كان لجده ولوالده. وانضاف إلى ذلك بفضل غزارة علمه وإخلاصه وتوفيق الله - تعالى - له أن لا يجرأ أحد على مخالفته.<sup>2</sup>

### حياته العلمية والعملية

تعلم الشيخ عبد الكريم علي يد والده بزاوية العائلة، ومن شيوخه في قسنطينة محمد التواتي المغربي الذي أخذ عنه الصرف والنحو وهو غير التواتي الذي كان في بسكرة.<sup>3</sup>

لقد أثر فيه التواتي تأثيراً بالغاً، وبخاصة في التفكير النقدي، والثورة على الغموض، والبدع والانحرافات، والدعوة إلى العقيدة السلفية الصافية.

وهناك شيخ آخر تلقى الفكون عليه العلم وهو محمد بن راشد الذي كان تلميذاً للتواتي ويظهر أنه كان سابقاً للتلمذة على التواتي من الفكون بدليل أنه صار مدرساً بعد رحيل التواتي من قسنطينة وتعلم عليه الفكون نفسه. يقول أبو القاسم سعد الله: «وتظهر أهمية التواتي وابن راشد في تخريج أحد كبار النحاة الجزائريين، وهو عبد الكريم الفكون».<sup>4</sup>

<sup>2</sup> - انظر معجم مشاهير المغاربة تأليف فرقة البحث العلمي بجامعة الجزائر بإشراف أبي عمران الشيخ، وناصر الدين سعيدوني: 425 وانظر ترجمته في معجم أعلام الجزائر لعادل نويهيض: 254، وتاريخ الجزائر الثقافي لأبي القاسم سعد الله 519/1 و520.

<sup>3</sup> - يراجع تاريخ الجزائر الثقافي لأبي القاسم سعد الله 522/1 وهناك مجموعة من العلماء ممن تنسب إلى توات ترجم لهم الحفناوي في كتابه تعريف الخلف برجال السلف منهم الحاج قاسم التواتي والحاج محمد التواتي 369/1، والحاج محمد التواتي أبو عبد الله والحاج محمد الرامي التواتي 370/1، وحبيبي التواتي 373/1، وعبد الله التواتي 50/2، وعلي التواتي 81/2، والمحمدان التواتيان 194/2، ومحمد بن عبد الكريم المغيلي التواتي 196/2، ومحمد بن عبد الكريم التواتي آخر 263/2، وفي شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف 591/1 أبو عبد الله محمد البشير التواتي، ومحمد التواتي الذي هو شيخ الفكون قال عنه أبو القاسم سعد الله: " ومن أبرز الأساتذة الواردين على الجزائر من المغرب والذين تركوا بصمات قوية في الاهتمام بعلم النحو. محمد التواتي. فقد حل هذا الشيخ بقسنطينة أوائل القرن الحادي عشر (17م)، وكان قد تخرج من فاس واشتهر بها في النحو حتى كان يلقب بسبيويه زمانه. وجلس في قسنطينة للتدريس فترة طويلة وورد عليه الطلاب من زواوة وعنابة والزيان ونفاوس ونحوها، ومن أبرز تلاميذه محمد بن راشد الذي جاء من زواوة ليدرس عليه، فقرأ عليه كتاب المرادي حتى أتقنه، وبعد التخرج جلس ابن راشد للتدريس أيضاً في قسنطينة".

تاريخ الجزائر الثقافي لأبي القاسم سعد الله 158/2

<sup>4</sup> - تاريخ الجزائر الثقافي 159/2

لقد جمع الفكون الحفيد بين شتى العلوم، وبين الاتجاه الصوفي الناصع الصافي من البدع والخرافات، وعلى الرغم من موالاته للسلطة العثمانية الحاكمة إلا أنه كان شديداً على الانحراف الذي سجله على بعض من ينتسب للولاية وهو من الموالين للعثمانيين يقول في هذا الشأن أبو القاسم سعد الله: «نقد الفكون علماء عصره سواء في الجزائر أو غيرها، وعاب على فقهاء المشرق تساهلهم في المسائل الفقهية. وقال: إنهم يشربون الدخان في المساجد، ولا يعظّمونها حيث يأكلون فيها، وينامون، ويحلقون رؤوسهم. كما عاب عليهم في تساهلهم في منح الإجازات، وعدم احترام العلم، أما علماء بلاده فقد أخذهم على نقطتين بارزتين تعتبران مدار فلسفته في الإصلاح عندئذ، الأولى بيع ضمايرهم بقبول الرشوة، وخدمتهم المطلقة للولاة، وتضحيتهم بالعلم والأخلاق، والثانية انحراف المرابطين بادعائهم التصوف والولاية، واتخاذهم (الوعدة)، وأكلهم الحشيش، والاجتماع على الرقص الصوفي والغناء بهدف الحصول على المال، واستغلال العامة والتحاليف مع السلطة».<sup>5</sup>

إن هذا النص يكشف لنا عن شخصية لم يغرّها الجاه والسلطان فتنسى واجبها نحو رسالة العلم والأخلاق فالفكون لا يبالي إذا كشف عورات المنحرفين عن سواء السبيل مع ادعائهم الاستقامة ليغروا العامة ويوقعونهم في شركهم فيأكلون أموالهم بالسحت والباطل. وتوفي الفكون الولد عبد الكريم بن محمد سنة (1073هـ).

### تأليف الفكون الحفيد

ألف عبد الكريم الفكون في فنون مختلفة في اللغة نحوها وصرفها، وفي القراءات القرآنية وفي الفقه إلى جانب تأليف في مدح – الرسول صلى الله عليه وسلم – وفي التصوف والرد على متزعمي الولاية. وهذه بعض المؤلفات للفكون.

#### 1 – كتب التصريف

- فتح اللطيف في أرجوزة المكودي في التصريف<sup>6</sup>.
- فتح المالك على لامية ابن مالك: كتاب في شرح لامية ابن مالك.<sup>7</sup>

<sup>5</sup> – تاريخ الجزائر الثقافي 523/1

<sup>6</sup> – هذا المؤلف قدم في شكل مشروع رسالة دكتوراه في جامعة الجزائر، وتمت مناقشة الرسالة في 20/05/2005م إعداده ابن إبراهيم السعيد وإشراف عبد الله بوخلخال.

## 2 – كتب النحو

• شرح شواهد الشريف على الأجرومية.<sup>8</sup>

• فتح الهادي بشرح المجراي.<sup>9</sup>

## 3 – كتب التصوّف

- كتاب في نقد بعض المنتسبين إلى الصّوفية وفيه مسائل لغوية
- منشور الهداية في كشف حال من ادّعى العلم والولاية<sup>10</sup> وهذا المؤلف وإن كان في نقد تصرفات بعض من ادّعى الولاية والكرامة إلا أننا نجده لا يخلو من بعض المسائل اللغوية كما هو الحال مع السؤال الذي وجهه أبو عبد الله بن باديس إلى أبي العباس المقري ولكن يظهر أن الجواب تكنفه الغموض فوجهه مرة أخرى إلى الفكون الذي فصلّ فيه الإجابة، ثم أورد جواب المقري وقام بنقده في تهربه من الإجابة عن السؤال. والمسألة تتعلق بإعراب ابن عطية لقوله تعالى ﴿عِئْ﴾<sup>11</sup>

<sup>7</sup> – ذكر ابن إبراهيم السعيد أن الفكون أشار إليه في فتح اللطيف. كما نبه على أنه مخطوط خاص في طريق التحقيق بجامعة الجزائر. يراجع فتح اللطيف في أرجوزة المكودي في التصريف: 22.

<sup>8</sup> – انظر شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف 448/1 الترجمة رقم: 1220. ومعجم أعلام الجزائر لعادل نويهض: 254، وتاريخ الجزائر الثقافي لأبي القاسم سعد الله 160/2

<sup>9</sup> – انظر تاريخ الجزائر الثقافي لأبي القاسم سعد الله 160/2

<sup>10</sup> – حققه أبو القاسم سعد الله ونشرته دار الغرب الإسلامي، ط1/1408هـ — 1987م، وقد فصل فيه القول الشيخ المهدي البوعبدلي. انظر الجزائر في التاريخ: 155، 156، 158، 157، 158، 159. وفي مقدمة التحقيق لمنشور الهداية، وفي تاريخ الجزائر الثقافي ذكره أبو القاسم سعد الله في مواضع منها 522/1 و161/2. وانظر شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون لأبي القاسم سعد الله: 189، 190، 191، 192.

<sup>11</sup> – البقرة 150 جاء في رسالة ابن باديس إلى الفكون: " المقصود منكم الإفادة فيما عرض لنا من الإشكال في مسألة، وهي ما أعربه الشيخ ابن عطية في قوله تعالى ﴿عِئْ﴾، ونصه: ولأتم: عطف على قوله لئلا، وقيل هو مقطوع في موضع رفع بالابتداء والخير مضمّر بعد ذلك، التقدير لأتم نعمتي عليكم عرفتم قبلي ونحوه، هذا إعرابه؛ وتبعه عليه صاحب الجواهر. والجواب الثاني لم يظهر لنا من وجه أما أولاً؛ فلأنه يلزم عليه زيادة اللام وليس هذا من موضع زيادتها على ما ذكره المغني، وأما ثانياً فإنه يلزم عليه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه كما هو في قول زيدا ضربت، فإنه لا يجوز رفع زيد لليلة المذكورة. وأما ثالثاً فإنه يلزم عليه حذف العائد من الجملة الخبرية، وهذا كما في كريم علمكم، لا يجوز إلا في ضرورة الشعر أو نادر كلام، وإن خرّج على مثل هذا فإنما يكون ذلك حيث لا مندوحة. وأما مع الإمكان فلا داعية إلى ارتكابه. نعم أعربه الصفاقسي أن لأتم متعلق بمحذوف تقديره: عرفتمكم، وهذا الإعراب مع ما أعربه ابن عطية أولاً من أنه معطوف لا إشكال عليهما. منشور الهداية: 228، ليقدم ابن باديس اجتهاده إلى الفكون غير دار هل يوافق الفكون عليه أو لا. فيقول: "

فتبين اهتمام علماء الجزائر عبر القرون بالنحو الذي يسير دوما مع علم التصريف، فتمكّن الفكون في النحو الذي يكشف عنه جوابه عن سؤال ابن باديس يجعلنا لا نتعجب فيما أتى به في شرحه لأرجوزة التصريف التي نظمها المكودي من عمق الشرح والتحليل للأبنية الصرفية مثل التعليل الصرفي الذي جاء به حول عدم فتح حرف المضارعة في مثل (يُكْرَمُ) فقال: «فإن قلت: إذا كان ما زاد على الأربعة، روعي فيه جانب الأصول، ملحق في فتح حرف مضارعته بالثلاثي، فهلا عومل نحو (يُكْرَمُ)، و (يُعَلِّمُ)، و (يُخَاصِمُ) هذه المعاملة؛ لأن أصوله ثلاثة أيضا؟ قلت: الثلاثي لما استبدّ بالفتح؛ لأنه السابق، ولما كان المبدوء بهمزة (أَكْرَمُ)، والمضعّف العين، وما كان على (فاعل) جاريا على الرباعي في حركاته وسكناته، عومل معاملة في مضارعه، فضمّ أوله كما ضمّ أول مضارع الرباعي الأصول، فاعرفه، فإني لم أره مسطورا، وفي ظني أني لم أسبق إليه». <sup>12</sup>

فانظر كيف استطاع الفكون توظيف أصول النحو في تحليله لهذه المسألة، فاستخدم علة الفرق في الأول وهو ما كان مضارعه مفتوح حرف المضارعة كما سبق نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وما كان مضارعه مضموم حرف المضارعة ومثل له بما كان أوله همزة نحو: أكرم يُكْرَمُ، والمضعّف العين نحو: علّم يُعَلِّمُ، وعلة الشبه في الثاني، وهو ما كان على وزن (فاعل) نحو: خاصم فإنه يعامل معاملة مضارع دَخَرَجَ يُدَخَّرَجُ. ففيه حمل فرع على أصل لعله المشابهة، وهي المضارعة؛ لأن كليهما فعل مضارع.

مع خبرة ذات باع لدى الفكون بمذاهب النحاة فهو يبين المسائل التي لا تجري على مذهب دون آخر كما هو الشأن مع أبنية الفعل الرباعي المجرد، فقد اجتهد في ترجيح إضافة فعل الأمر إليها مخالفا ما ذهب إليه المكودي في بيت نظمه متعرضا إلى ذكر اختيار المذهبين البصري والكوفي بعد أن علق على بيت النظم الآتي:

ويظهر في إعرابه وجه آخر لا أدري هل تجيزه لي أم لا، وهو أن يكون متعلقا بتهتدون، فإن اقتضاه المعنى فهو صحيح من جهة التعلق على ما يظهر لي بفهمي القاصر؛ جوابكم الكافي ونقلكم الوافي، والله الشافي، توجرون وترحمون، والسلام عليكم ورحمة الله. منشور الهداية: 228، والرد على سؤال ابن باديس مفصل من قبل الفكون مع نقده لجواب المقرئ في منشور الهداية: 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238.

<sup>12</sup> - فتح اللطيف في أرجوزة المكودي في التصريف: 412

وليس في الرباعي غير دَحْرَجًا \* وبنية المفعول نحو دُحْرَجًا<sup>13</sup>  
 فعقب الفكون على البيت الذي اكتفي فيه ببناءين بناء المبني للمعلوم  
 على وزن فَعَلَّ نحو: دَحْرَجَ، وبناء المبني للمجهول على وزن (فَعَلَّل)  
 نحو: دُحْرَجَ فقال: «وهذا الذي ذكره الناظم لا يأتي على مذهب  
 البصريين الذين يقولون: إن صيغة الأمر أصل بنفسها، وليست مقطوعة  
 من المضارع كما هو مذهب الكوفيين، وإلا فعلى مذهب البصريين يكون  
 للرباعي المجرد ثلاثة أبنية: بناء للماضي المبني للفاعل، وبناء له مبني  
 للمفعول، وبناء الأمر منه، وقد صرح بذلك بدر الدين بن مالك<sup>14</sup>  
 وغيره». <sup>15</sup> وغيره ممن ذكر الخلاف في فعل الأمر وصيغة المبني  
 للمجهول في أصليتهما المرادي. <sup>16</sup>

ولا يقف الفكون عند ما ذكره بل يُبْعَدُ عن نصِّ النَّظْمِ أي تأويل آخر  
 يفهم منه على أن المكودي قد اكتفى عن ذكر فعل الأمر في الأصول  
 بذكر الماضي فيقول: «فإن قلت: لعل الناظم استغنى بذكر الماضي عن  
 ذكره لجريانه معه على طريقة واحدة؟ قلت: لو أراد هذا لما اقتصر  
 على ذكره، دون أن يذكر صيغة المبني للمفعول، ولا يجاب بأن ذكرها  
 لما فيها من الخلاف؛ لأننا نقول: الخلاف واقع في صيغة الأمر أيضا،  
 فتأمل على أن ما ذكره من الحصر في عبارته كفيلا بعدم إرادته». <sup>17</sup>

وكتاب الفكون (فتح اللطيف في أرجوزة المكودي في التصريف)  
 من المدونات التي تكشف عن الاهتمام البالغ لدى علماء الجزائر بعلم  
 التصريف ومن تطلع إلى الكلام الفصل حول منهجية الكتاب وما يتعلق  
 بموضوعاته فعليه بدراسة المحقق ابن إبراهيم السعيد. <sup>18</sup>

لقد جمع لنا المختار بوعناني مجموعة كثيرة من التأليف التصريفية  
 عبر القرون ودلنا للوصول إلى معرفتها من أقرب السبل بفضل العمل

<sup>13</sup> — منظومات في الصرف: 29، طبعة خاصة

<sup>14</sup> — يقول بدر الدين بن مالك: " فأما الرباعي المجرد فله ثلاثة أبنية: واحد لماضي المبني للفاعل نحو: دَحْرَجَ، وواحد للماضي المبني للمفعول نحو: دُحْرَجَ، وواحد للأمر نحو: دَحْرَجَ". شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 584

<sup>15</sup> — فتح اللطيف في أرجوزة المكودي في التصريف: 142

<sup>16</sup> — انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 169/3

<sup>17</sup> — فتح اللطيف في أرجوزة التعريف: 142

<sup>18</sup> — يراجع الفصل الثاني من أطروحة الدكتوراه له الموسومة بـ: فتح اللطيف في أرجوزة المكودي في التصريف من ص 43 إلى ص 55



العلمي الذي قدمه في كتابه المصنّفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون.<sup>19</sup>

ونجد موضوعات هذه المصنّفات تتناول علم النّحو، والصّرف، واللّغة، وعلوم القرآن، والحديث النّبويّ الشّريف، وغيرها. ولكنّها في أغلبها – بالإضافة إلى كتب النّحو، والصّرف – لا تخلو مما له صلة بالنّحو، والصّرف؛ لأنّ علماءنا الجزائريين – كغيرهم من علماء العربية في المشرق العربي – كانوا يخضعون دراساتهم الدّينية للقواعد النّحوية، والصّرفية والبلاغيّة فتجد الترابط وثيقا بين علوم اللّغة والعلوم الأخرى، مما يدل على الاتجاه الحضاري في البحوث العلمية لدى تراثنا اللغوي العربي الجزائري.

فالبحث العلمي في التصريف مثلا لم يكن غائيا. بل كان وسيلة لفهم كتاب الله تعالى، وخدمة العلوم الأخرى التي كانت تقدم باللّغة العربية.

### المصنّفات التي أفردت لعلم التصريف

1- تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال لمحمّد بن محمّد ابن عيسى الشّهير بابن العبّاس الثّلمساني (ت 871هـ – 1467م) وقد رأيت منه نسخة مخطوطة في مكتبة الإسكندرية تحت رقم و16، و270 بمصر بدايتها قال: الشيخ الإمام المتقن الراوية أبو عبد الله محمد بن العبّاس نفعنا الله به: الحمد لله الذي تفرّد في ذاته وصفاته، وأفعاله عن النّظر، والأشباه المنعوت بنعوت الرّبوبية إلخ...، وهي مكتوبة بالخطّ المغربي وكاملة تنتهي هذه النّسخة بتاريخ الفراغ منه، وهو عشاء يوم الاثنين غرّة جمادي الأولى عام خمسين وثمانمائة (850هـ)، ومؤرخة كتابة أيضا ب: عرفنا الله خيره وبركته، وكفانا شره، وآفاته بمنّه وطوله، وفي نهاية المخطوط: «نجز الشّرح المبارك بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله على سيدنا، ومولانا محمّد وعلى آله، وصحبه وسلم تسليمًا، والحمد لله رب العالمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم».<sup>20</sup>

<sup>19</sup> – يقع الكتاب المذكور في 149ص، طبعة دار هومه الأولى في 2001م والكتاب عبارة عن ببلوغرافيا علمية كاملة لأغلب المصنّفات اللغوية الجزائرية عبر القرون ويعتبر هذا المؤلف يتيم دهره لعدم وجود من جمع وألف في هذا الاتجاه مثله، وهو بحق مرجع لكل باحث في التراث اللغوي الجزائري. فجزى الله صاحبه عنا خير الجزاء.

<sup>20</sup> – الورقة الأخيرة من المخطوط، مكتبة الإسكندرية، مصر قسم المخطوطات العربية، رقم: 16 – و270. وانظر معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض: 77، والمصنّفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون للمختار بوعناني: 54.

وهو كتاب التزم فيه ابن العباس الإتيان بمتن لامية الأفعال، ثم يشرح في الشرح. مثال ذلك إتيانه ببيت النظم الآتي:  
**ك: أَعْلَمُ الْفِعْلُ يَأْتِي بِالزِّيَادَةِ مَعَ \* وَالْيَ وَوَلَّى، اسْتَقَامَ، إِحْرَنْجَمَ، انْقَصَلَ<sup>21</sup>**  
ثم شرح في شرحه الذي يدل على حسن توظيفه لعلم أصول فن التصريف فيقول: «لما فرغ من أبنية المجرّد شرع في أبنية المزيد فيه، ولما كانت أصول الأسماء ثلاثية ورباعية. كانت أصول فروعها ثلاثية ورباعية».<sup>22</sup>

فهو بصري المذهب؛ لأنه يجعل الأسماء أصولاً للأفعال، والمصدر اسم حدث لم يقترن بزمان، وهو عند البصريين أصل للفعل، كما نجده يوظف مصطلح أصل الأصل. فالمصادر أصول، والأفعال فروع لها. ولما كانت الأفعال الثلاثية والرابعة المجردة من الزيادة أصولاً لفروعها المزيدة، جعله ذلك يعبر بأصول الأسماء، وأصول فروعها، كما أن اختياره للتعبير بالأسماء أولى؛ لأنه أعمّ يعمّ الأسماء الجامدة والمشتقة، ولا يخرج منها المصدر؛ لأنه اسم كما ذكرنا.

2 – شرح لامية الأفعال لأحمد بن العباس الوهراني. ذكر بشير ضيف نسخة مخطوطة له في المكتبة الملكية بالرباط تحت رقم: 4268، و8849، ونسخة أخرى بالمكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم 2231.<sup>23</sup>

3 – شرح لامية الأفعال لابن مالك لأحمد بن قاسم بن محمد بن ساس أبو العباس البوني. ذكر بشير ضيف بأنه لم يكمله<sup>24</sup>

4 – شرح لامية الأفعال لمحمد الزجاني أو الزقاي. ذكره أبو القاسم سعد الله<sup>25</sup> وبشير ضيف.<sup>26</sup>

5 – شرح لامية الأفعال لمحمد بن يحيى البجائي المفسر الباهلي.<sup>27</sup>

<sup>21</sup> – انظر البيت في منظومات في الصرف، طبعة خاصة: 19

<sup>22</sup> – تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عيسى الشهير بابن العباس التلمساني: 22

<sup>23</sup> – يراجع فهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث 86/3، ويراجع مقال اهتمام علماء الجزائريين بلامية الأفعال لعبد القادر بوزياني، مجلة القلم: 55 العدد 2010/12م.

<sup>24</sup> – يراجع المرجع السابق 87/3

<sup>25</sup> – يراجع تاريخ الجزائر الثقافي طبعة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 171/2

<sup>26</sup> – يراجع فهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث 97/3

<sup>27</sup> – يراجع المرجع السابق 100/3

- 6 – الأحكام الجامعة لحكم حرف المضارعة لشمس الدين النواجي (ت 859هـ) ذكره المختار بوحناني. وحققه ابن عيسى التيجيني، وطبعته مؤسسة بختي للإعلام الآلي، تلمسان 1994م. "28"
- 7 – شرح لامية الأفعال لمحمد السعيد الجزائري. وهو مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، مجموع 13. "29"
- 8 – إتحاف أهل السيادة بضوابط حروف الزيادة. "30"
- 9 – جامع الأقوال في صيغ الأفعال، وهو عبارة عن أرجوزة في تصريف الأسماء والأفعال لابن خروف أحمد بن عبد الرحمن (ت 899هـ – 1494م). "31"
- 10 – شرح الدرر اللوامع في قراءة نافع لمحمد بن شعيب بن عبد الواحد بن الحاج المجاصي أبي عبد الله (ت 1021هـ) مخطوط في المكتبة الإباضية كما ذكر المختار بوحناني. "32"
- 11 – منظومة في التصريف لمحمد بن علي التونسي. "33"
- 12 – شرح التعريف في علم التصريف لمحمد بن يوسف السنوسي "34"
- 13 – نزهة الطرف في المعاني والصرف، لطاهر القسنطيني (توفي بعد 940هـ) ذكره عادل نويهض، وترجم لصاحبه فقال: «طاهر بن زيان الزواوي القسنطيني». "35" و قد ترجم له الحفناوي. "36"
- المؤلفات النحوية المحتوية على قسم من الموضوعات الصرفية**
- هناك مجموعة من المؤلفات النحوية الجزائرية التي احتوت على قسم من موضوعات الصرف، والغالب عليها أنها شروح لمتون نحوية منها:

28 – انظر المصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون: 37

29 – يراجع فهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث لبشير ضيف 104/3

30 – يراجع معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض: 311 وفهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث لبشير ضيف 88/3

31 – يراجع معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض: 135، والمصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية للمختار بوحناني: 64

32 – المصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون: 88

33 – يراجع معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض: 125 و 411، والمصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون للمختار بوحناني:

34 – ذكره عادل نويهض في فهرس معجم أعلام الجزائر: 393

35 – يراجع معجم أعلام الجزائر: 262

36 – يراجع تعريف الخلف برجال السلف 469/1

1 — الدرّة اليتيمة التي لا يبلغ لها قيمة إلا وفيه على المكودي على الألفية. قال بوعناني المختار: «حاشية كبرى للشيخ أبي راس الناصري المعسكري (ت 1238هـ — 1823م)». <sup>37</sup>

وللشيخ أبي راس الناصري المعسكري مجموعة أخرى من المؤلفات اللغوية يوجد فيها ما له علاقة بالصّرف من خلال التّعرض أحيانا إلى تحليل صيغ بعض الكلمات، منها شرح المقامات الحريرية لأبي راس الناصري الموسوم بـ: الحل الحريرية في شرح المقامات الحريرية، وهو مخطوط في المكتبة الوطنية، وتم تحقيقه. <sup>38</sup> وهذا المصنف له عنوان آخر وهو (الفتوحات الناصرية بمفتاح العلوم الحريرية) ذكره هو نفسه <sup>39</sup>، وله أيضا حاشية على المكودي ذكرها عادل نويهض في ترجمته له، ولعلها هي الموسومة بـ: النكت الأوفية في شرح المكودي على الألفية. <sup>40</sup>

وقد التقى الشيخ أبو راس المعسكري بالفكون الحفيد مما يدل على أن الاتصال بين العلماء كان وثيق العرى، وكانت تجري بينهما مباحثات في التّصوف، والفقّه <sup>41</sup>، وعلوم اللغة <sup>42</sup> العربية. <sup>43</sup>

2 — شرح ألفية ابن مالك للقلصادي علي بن محمد بن عبد الكريم (ت 891هـ — 1486م). <sup>44</sup> والألفية لابن مالك فيها قسم للصّرف لا بد لأي شارح من التعرض له.

3 — هداية السالك في بيان ألفية ابن مالك لابن قنفذ أحمد بن حسن بن علي بن ميمون الشهير بابن الخطيب وابن قنفذ القسنطيني (ت 809هـ) الموافق لسنة (1406م). <sup>45</sup> ولابن قنفذ كتاب شرف الطالب في أسنى

<sup>37</sup> — يراجع المصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية: 75

<sup>38</sup> — يراجع المصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية: 75

<sup>39</sup> — يراجع فتح الإله ومنتته في التحدث بفضل ربي ونعمته: 97

<sup>40</sup> — يراجع معجم أعلام الجزائر: 308 والمصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون

للمختار بوعناني: 131

<sup>41</sup> — يراجع فتح الإله ومنتته في التحدث بفضل ربي ونعمته: 104

<sup>42</sup> — يراجع حديثه عن مسألة تتعلق بواو الحال في المرجع السابق: 105

<sup>43</sup> — يراجع لقاء المعسكري بالفكون الحفيد في فتح الإله ومنتته في التحدث بفضل ربي ونعمته

لأبي راس المعسكري: 98 و99

<sup>44</sup> — يراجع المصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون للمختار بوعناني: 85

<sup>45</sup> — يراجع معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض: 269 وفيه هوية بدلا من هداية والصواب ما أثبتته كما أثبتتها المختار بوعناني في المصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون:

المطالب قام بتحقيقه عبد العزيز صغير دخان، ونشرته مكتبة الرشد ناشرون في طبعته الأولى سنة (1424هـ) الموافق لسنة (2003م) بالمملكة العربية السعودية في الرياض، وهذا المؤلف وإن كان يتناول علم الحديث النبوي الشريف ومصطلحاته من خلال شرح ابن قنفذ للقصيدة الغزلية التي نظمها أبو العباس الإشبيلي في ألقاب علوم الحديث، إلا أنه وظّف علم النحو والصرف أثناء تناول أبيات المنظومة، مثال ذلك ما تناوله في التعرّض للبيت الآتي:

وأمرني موقوفٌ عليكَ وليس لي \* على أحدٍ إلا عليكَ المَعولُ<sup>46</sup>

فوظّف ثقافته النحوية فقال: «الأمر ها هنا: الشأن قال الله تعالى **چأ** **پ پ** **بچ**»<sup>47</sup>، أي: وما شأننا، موقف محبوس، وعلى للاستعلاء، والكاف ضمير المخاطب، وليس: كلمة جحد، وهي من أخوات كان في النسخ، فترفع المبتدأ وتتصب الخبر»<sup>48</sup>

ثم يوظّف علم التصريف بعد ذلك فيما يتعلق بـ: (ليس) فيقول: «وأصلها: لا أيس وهي لا تتصرف، أي: لا يصلح منها لفظ آخر مثل: كانَ ويَكُونُ وَكُنْ».»<sup>49</sup> ويركّز في الجانب الصوتي على العلاقة بين المعنى والصوت والرسم فيقول عن المد في الهاء (ها أنا): «الهاء للتنبيه، وتستعمل بالمد للمناولة، تقول: هاء يا رجل».»<sup>50</sup> ومثل هذا الاطلاع على دقائق معاني الحروف لا نلفيه إلا عند فحول علماء اللغة والنحو.

4 – الفصول الخمسون لابن معطي الزواوي (ت 628هـ) بتحقيق محمود محمد الطناحي، ونشرته مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه. وابن معطي هو زين الدين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي الحنفي (564هـ – 628هـ) المشهور بابن معطي صاحب التأليف الحسان في فنون شتى، وبالأخص في النحو وعلوم اللغة.

132 والمحقق عبد العزيز صغير دخان في تحقيقه على شرف الطالب في أسنى المطالب لابن قنفذ القسنطيني (ت 810هـ): 41.

<sup>46</sup> – يراجع البيت في شرف الطالب في أسنى المطالب لابن قنفذ: 64، و158.

<sup>47</sup> – القمر 50

<sup>48</sup> – شرف الطالب في أسنى المطالب: 158

<sup>49</sup> – المصدر السابق: 158

<sup>50</sup> – المصدر السابق: 166

رحل إلى الشام ونزل دمشق وأقام بها زمنا طويلا، ويروى أنه نظم ألفيته فيها، واتصل فيها بالسلطان عيسى بن محمد الأيوبي فأكرمه، واصطحبه معه في رحلته إلى مصر التي أقام فيها ابن معط أربع سنوات. توفي بعدها في سلخ ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستمئة للهجرة (628هـ).

تتلمذ ابن معطي لطائفة جليلة القدر من علماء عصره، فمن مشايخه أبو موسى الجزولي المغربي عيسى بن عبد العزيز صاحب المقدمة المشهورة بـ: (المقدمة الجزولية) والتي شرحها أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (562هـ – 654هـ)، وحقق الكتاب تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ونشرته مؤسسة الرسالة في طبعته الثانية في (1414هـ – 1994م) بعاصمة لبنان بيروت.

وكتابه الفصول الخمسون الذي سبق الحديث عنه تناول فيه ابن معطي ما له علاقة بالتصريف في عشرة فصول بالباب الخامس الموسوم بـ: الباب الخامس في فصول متفرقة، وكان منها ما له صلة بالتصريف وهي كالآتي:

الفصل الثاني في المذكر والمؤنث<sup>51</sup>

الفصل الثالث في التصغير<sup>52</sup>

الفصل الرابع في النسب<sup>53</sup>

الفصل الخامس في المقصور والممدود<sup>54</sup>

الفصل السادس في الإمالة والهجاء<sup>55</sup>

الفصل السابع في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر<sup>56</sup>

أما الفصل الثامن<sup>57</sup> فهو ما جعله حسب رأيه لما يسمى بالتصريف واقتصر فيه على الموضوعات الصرفية المتعلقة بالكلام على الزيادة والقلب والبدل والنقل والحذف والإدغام، ثم ينتقل إلى الفصل التاسع<sup>58</sup>

51 – الفصول الخمسون: 246

52 – المصدر السابق: 248

53 – المصدر السابق: 251

54 – المصدر السابق: 254

55 – المصدر السابق: 256

56 – المصدر السابق: 258

57 – المصدر السابق: 262

58 – المصدر السابق: 266

فيتناول فيه الوقف والحكاية، وفيه كلام عن الروم والإشمام والتضعيف،  
ليعود إلى الحديث عن الإدغام وضرائر الشعر في الفصل العاشر.<sup>59</sup>  
فإذا نظرنا إلى الموضوعات الصرفية التي أدرجها ابن معط في  
الفصل الخاص بالتصريف فهو بذلك ينتمي إلى مدرسة تجمع في  
مؤلفاتها بين الموضوعات النحوية والصرفية وتخص بعض الموضوعات  
الصرفية بمصطلح التصريف وهي الزيادة والقلب والبدل والنقل والحذف  
والإدغام.

ما جعله تحت مصطلح التصريف في مصنفه الفصول الخمسون  
نجده أيضا في ألفيته تحت باب التصريف وباب الإبدال وباب الإدغام.  
يقول في باب التصريف:

**الْقَوْلُ فِي التَّصْرِيفِ وَهُوَ يَشْتَمِلُ \* عَلَى زِيَادَةٍ وَحَدْفٍ  
وَبَدَلٍ<sup>60</sup>**

فيحصر ابن معطي التصريف في الزيادة والحذف والبدل، وإذا جئنا  
إلى الشارح عبد العزيز بن جمعة نجده يتحدث عن أقسام التصريف  
عامة، وما تناوله ابن معطي خاصة فيقول: «ويشتمل التصريف على  
خمسة أقسام: زيادة وحذف وحركة وسكون وإدغام، وترجع كله في  
التحقيق إلى الثلاثة الأولى التي ذكرها، إذ الحركة والسكون يدخلان في  
الزيادة والحذف، والإدغام يدخل في الحذف إن كان في المثليين؛ لأنه  
بالإسكان وهو حذف الحركة، وفي البديل إن كان في المتقاربين. ولما  
كانت الأسماء المتمكنة العربية، والأفعال مشتملة على حروف أصلية  
وزائدة. احتيج إلى التمييز بينهما».<sup>61</sup>

ونجد في مواضع أخرى الشارح عبد العزيز بن جمعة يتعرض  
لموضوعات صرفية أخرى ذكرناها لابن معطي في الفصول الخمسين  
وهي: التصغير<sup>62</sup>، والمذكر والمؤنث<sup>63</sup>، والنسبة<sup>64</sup>، والمقصور

<sup>59</sup> — المصدر السابق: 269

<sup>60</sup> — شرح ألفية ابن معطي لعبد العزيز بن جمعة الموصلي 604/2 ورقم البيت في المنظومة

945

<sup>61</sup> — المصدر السابق 604/2

<sup>62</sup> — المصدر السابق 478/2

<sup>63</sup> — المصدر السابق 502/2

<sup>64</sup> — المصدر السابق 532/2

والممدود<sup>65</sup>، والإمالة<sup>66</sup> وباب أبنية المصادر<sup>67</sup> مما يدل على التشابه الكبير بين ما هو عند ابن معطي في مؤلفيه المذكورين.

لقد شرح ألفية ابن مالك علماء جزائريون آخرون غير الذين ذكرتهم لا يستبعد تعرّضهم للموضوعات الصرفية التي ذكرها ابن مالك في منظومته منهم إبراهيم بن فائد بن موسى بن هلال القسنطيني الزواويّ (796هـ – 857هـ)<sup>68</sup>، وأحمد بن محمد بن محمد بن حسن المقرّي له شرح ألفية ابن مالك<sup>69</sup>، وأحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الشّمّنيّ (801هـ – 870هـ) له منهج السالك إلى ألفية ابن مالك<sup>70</sup>، وأحمد بن محمد بن يحيى بن عبد الرحمن أبو العباس المقرّي (986هـ – 1041هـ) له التحفة المكية في شرح الأرجوزة الألفية<sup>71</sup>، ومحمد بن أحمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر أبو عبد الله ابن مرزوق الحفيد. له إيضاح المسالك شرح ألفية ابن مالك لم يكمل كما ذكر ذلك بشير ضيف<sup>72</sup>. ومنهم محمد بن سليمان بن إرسيو الإباضي له شرح لألفية ابن مالك<sup>73</sup>.

ومنهم من شرح ألفية السيوطي كما فعل محمد الزجاي<sup>74</sup>، وهناك من شرح ألفية ابن معطي الزواوي، وهو محمد الصغير بن محمد بن

<sup>65</sup> – المصدر السابق 560/2

<sup>66</sup> – المصدر السابق 567/2

<sup>67</sup> – المصدر السابق 581/2

<sup>68</sup> – يراجع فهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث لبشير ضيف الجزائري 85/3 وله ترجمة في معجم المفسرين 18/1 ومعجم أعلام الجزائر لعادل نويهض: 160، وتعريف الخلف برجال السلف للحفناوي 247/1، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف 378/1 ورقم الترجمة 989

<sup>69</sup> – يراجع فهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث لبشير ضيف الجزائري 87/3، وله ترجمة في معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض: 309

<sup>70</sup> – معجم المفسرين لعادل نويهض 72/1، وفهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث 88/3

<sup>71</sup> – مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم 2728، ينظر فهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث لبشير ضيف 88/3، وله ترجمة في معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض: 309 و310

<sup>72</sup> – ينظر فهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث 95/3

<sup>73</sup> – ينظر المرجع السابق 93/3

<sup>74</sup> – يراجع المرجع السابق 97/3 وقد أثبتته المؤلف بحرف الجيم بعد الألف هكذا (الزجاجي) وعند أبي القاسم سعد الله بغيرها (الزاجي) والزقاي 100/9 طبعة دار البصائر، وتاريخ الجزائر الثقافي لأبي القاسم سعد الله طبعة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 171/2



عامر الأخضرى<sup>75</sup> ومنهم من قام بوضع حواشي على شروح الألفية مثل محمد الحسن البليدي له حاشية على شرح الألفية للأشموني<sup>76</sup>، والحسن بن يوسف العداوي الزياني التلمساني. له حاشية على شرح الألفية للمكودي<sup>77</sup>، وعبد الرزاق بن محمد أبو محمد بن حمادوش الجزائري. له حاشية على ألفية ابن مالك وسمها بالسّانح في حواشي المتن والشارح.<sup>78</sup> ومنهم من شرح الألفية نثرا ونظما كما فعل العجيسي يحيى بن عبد الرحمن (ت 862هـ) ذكره المختار بوعداني.<sup>79</sup>

### شروح العلماء الجزائريين لكتاب التسهيل لابن مالك

لقد شرح بعض العلماء المشاركة كتاب التسهيل منهم المصنف نفسه ابن مالك، ولم يكمله فأكماله ابنه بدر الدين، وشرحه أبو حيان الأندلسي ووسم شرحه له بالتذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. وشرحه أيضا شرحا طويلا ناظر الجيش<sup>80</sup>، ولقد كان لهذا الكتاب أهمية كبرى حتى أصبح يقارن عند المتأخرين بكتاب سيبويه عند الأولين. ولم يهمل علماء الجزائر هذا الكتاب فاهتموا به تدريسا ووضع بعضهم له شروحا، وهو كتاب في النحو يحتوي على قسم في التصريف من موضوعاته: أبنية الفعل ومعانيه<sup>81</sup>، وهمزة الوصل<sup>82</sup>، ومصادر

<sup>75</sup> - يراجع فهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث لبشير ضيف الجزائري 97/3، وقال بشير ضيف: "يوجد مخطوطا في المكتبة الملكية بالرباط تحت رقم 8315، ويوجد بالمكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم 2669".

<sup>76</sup> - يراجع فهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث لبشير ضيف الجزائري 96/3

<sup>77</sup> - يراجع المرجع السابق 88/3

<sup>78</sup> - يراجع المرجع السابق 90/3

<sup>79</sup> - يراجع المصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون: 86

<sup>80</sup> - هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي محبّ الدين ولد سنة سبع وتسعين وستمئة، اشتغل ببلاطه ثم نزل القاهرة ولازم الشيخ أبا حيان الأندلسي والجلال القزويني والناج التبريزي وتلا القراءات السبع على النقي الصائغ، وبرع في العربية وغيرها، كما عرف اهتمامه بالحساب وعلوم شتى، ولي نظر الجيش، وكان نافذ الكلمة، كثير الجود. توفي في ثاني عشر ذي الحجة سنة ثمان وسبعين وسبعمئة هجرية. انظر بغية الوعاة في طبقة اللغويين والنحاة للسيوطي 275/1. وأمّا مؤلفه الخاص بشرح التسهيل فقد وسمه بـ: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد اهتم بتحقيقه جماعة من العلماء ونشرته دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، بمصر - القاهرة، ط1428/1هـ - 2007م.

<sup>81</sup> - يراجع شرح التسهيل لابن مالك 323/3 - 318

<sup>82</sup> - يراجع المصدر السابق 319/3 - 322

الفعل الثلاثي<sup>83</sup>، وغير الفعل الثلاثي<sup>84</sup>، ومن المدونات النحوية الصرفية الجزائرية الشارحة لهذا المصنف: شرح التسهيل لأحمد بن محمد الزبير التنسي<sup>85</sup>

1. – شرح التسهيل لمحمد الزجاي أو الزقاي<sup>86</sup>
2. – شرح التسهيل لأبي زكريا يحيى الشاوي الجزائري (ت 1096هـ).<sup>87</sup>
3. – شرح التسهيل لابن مرزوق الحفيد (ت 842هـ).<sup>88</sup>
4. – شرح تسهيل ابن مالك للمقري الجد محمد بن محمد بن أحمد (ت 759هـ).<sup>89</sup>

ومن العلماء الجزائريين المعاصرين الذين اهتموا بهذا المؤلف، وأشاروا إلى اهتمام ابن مالك فيه بالتصريف – المختار بوعناني فبعد أن تحدث عن كتابين لابن مالك. وهما الشافية الكافية، والألفية، شرع في الحديث عن كتاب التسهيل فقال: «الثالث: تسهيل الفوائد الذي جمع فيه النحو والتصريف كسابقه». <sup>90</sup>

كما اهتم بحصر الموضوعات الصرفية التي تناولها ابن مالك في هذا المؤلف، فرأى بأنه لا يخرج عن الزيادة، والإبدال، والحذف، والتغيير الذي يصيب الوحدات اللغوية، أي: الكلمات بحركة، أو سكون. بالإضافة إلى هذا فقد لاحظ ملاحظة مهمة في موازنته بين تعريف ابن مالك وتعريف ابن الحاجب المعاصر له، فخرج بنتيجة مفادها أن ابن

<sup>83</sup> – يراجع شرح التسهيل لابن مالك 323/3 – 326

<sup>84</sup> – يراجع المصدر السابق 327/3

<sup>85</sup> – يراجع فهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث لبشير ضيف الجزائري

87/3 وله أيضا شرح الكافية انظر المرجع السابق 87/3

<sup>86</sup> – وتاريخ الجزائر الثقافي لأبي القاسم سعد الله طبعة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

171/2، و فهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث لبشير ضيف الجزائري

97/3

<sup>87</sup> – يراجع معجم أعلام الجزائر: 186، والمصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون

للمختار بوعناني: 87، ويراجع جدول إحصائي لمؤلفات الشاوي في الدراسة النحوية في

كتاب المحاكمات لقدور قطاوي لخضر: 18

<sup>88</sup> – يراجع معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض: 290، والمصنفات اللغوية للأعلام

الجزائرية عبر القرون للمختار بوعناني: 87

<sup>89</sup> – يراجع معجم أعلام الجزائر: 313، والمصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون

للمختار بوعناني: 87

<sup>90</sup> – الدراسة الصرفية عند المازني وابن مالك، مقارنة في المنهج والمحتوى: 60

مالك قد أخرج الوقف، والإمالة، والإدغام، والتقاء الساكنين، وغيرها من الموضوعات التي وردت في شافية ابن الحاجب، واهتم بالأمانة العلمية فأشار إلى أن المرادي قد نبّه على ما تناوله مع نقد المرادي لابن مالك، وردّ الدمامينيّ على المراديّ مع تفصيلات أتبعها ما ذكرناه يمكن مراجعتها في مظانها لمزيد الفائدة.<sup>91</sup>

**المصنفات ذات الصلة بعلم التصريف في القراءات القرآنية لدى علماء الجزائر**

هناك قسم كثير من المؤلفات في القراءات القرآنية وما له صلة بعلم القرآن اشتملت هي الأخرى على مواضيع كثيرة مما له صلة وثيقة بعلم التصريف ومن هذه المؤلفات:

1 – الكاشف لمعاني القصيدة النيرة في رواية أبي عمرو بن العلاء المشتهرة لأبي عبد الله محمد بن سعيد بن طاهر البجائي المغربي، ونص المنظومة للإمام عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان أمين الدين (ت 768هـ) وقد وسمها مؤلفها بـ: غاية الاختصار في أصول قراءة أبي عمرو وهي تحتوي على ثلاثة وستين (63) بيتاً.<sup>92</sup>

إن الموضوعات التي احتوت عليها هذه المدونة لها صلة وثيقة بعلم التصريف تتمثل في الظواهر الصوتية ومنها: التخليط والترقيق<sup>93</sup>، والإدغام الكبير<sup>94</sup> والصغير<sup>95</sup>، وأحوال الهمزة<sup>96</sup>، والإمالة بنوعيتها الكبرى<sup>97</sup> والصغرى<sup>98</sup>، والثابتات وضدها.<sup>99</sup>

وقد حقق هذا الكتاب جمال بن السيد رفاعي، ونشرته مكتبة أولاد الشيخ للتراث بالقاهرة في طبعته الأولى سنة 2006م.

<sup>91</sup> – الدراسة الصرفية عند المازني وابن مالك، مقارنة في المنهج والمحتوى: 61 و 62 و 63

<sup>92</sup> – يراجع هامش التحقيق لجمال بن السيد رفاعي الشايب على كتاب ( الكاشف لمعاني القصيدة النيرة في رواية أبي عمرو بن العلاء المشتهرة) لأبي عبد الله محمد بن سعيد بن

طاهر البجائي المغربي: 8

<sup>93</sup> – المصدر السابق: 37

<sup>94</sup> – يراجع المصدر السابق: 44

<sup>95</sup> – يراجع المصدر السابق: 57

<sup>96</sup> – يراجع المصدر السابق: 69 – 75

<sup>97</sup> – يراجع المصدر السابق: 78

<sup>98</sup> – يراجع المصدر السابق: 81

<sup>99</sup> – يراجع الكاشف لمعاني القصيدة النيرة في رواية أبي عمرو بن العلاء المشتهرة لأبي

عبد الله محمد بن سعيد بن طاهر البجائي المغربي: 88

- 2 – الأجوبة المكية عن الأسئلة الحجازية لمحمد بن عزوز البرجي، وهي أسئلة رفعها إليه الشيخ عبد الحفيظ عالم الطائف، والتمس الجواب عنها في القراءات، طبع بالمطبعة المحمدية بمصر في سنة 1322م. "100"
- 3 – أرجوزة للشيخ أحمد بن يوسف أطفيش (ت 1914هـ). "101"
- 4 – إغاثة اللفهان في شرح مورد الظمان، والتكلم مع صاحب عمدة البيان لأبي راس المعسكري (ت 1238هـ – 1823م). "102"
- 5 – تلقين التالي لآيات المتعالي: شرح جامع ورش للشيخ أحمد بن يوسف أطفيش (ت 1919م). "103"
- 6 – شرح الدرر اللوامع في قراءة نافع لمحمد بن شعيب بن عبد الواحد بن الحاج المجاصي أبي عبد الله (ت 1021هـ) وذكر المختار بوعداني بأنه مخطوط في المكتبة الإباضية. "104"
- 7 – الكامل في القراءات للشيخ أبي القاسم يوسف البسكري (ت 465هـ – 1073م). ذكر المختار بوعداني بأنه ضمنه خمسين قراءة من القراءات القرآنية في ألفين ومائتين وتسعين (2290) فهو جامع شامل لكل الطرق المتلوة والقراءات المعروفة. "105"
- 8 – منظومة في القراءات السبع ليحيى بن معطي الزواوي (ت 628هـ – 1231م). "106"
- 9 – الهادي في القراءات ليوسف بن علي البسكري (ت 465هـ – 1073م). "107"
- 10 – الرسالة الغراء في ترتيب وجوه القراء لأحمد بن ثابت الشّريف التلمساني (ت 1152هـ) ذكرها بشير ضيف بعنوان (الرسالة الغراء في

100 – يراجع المصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون للمختار بوعداني: 36

101 – انظر المرجع السابق: 38

102 – انظر المرجع السابق: 44

103 – انظر المرجع السابق: 61

104 – المرجع السابق: 88

105 – انظر المرجع السابق: 105، ومعجم أعلام الجزائر لعادل نويهض: 43

106 – يراجع معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض: 168، والمصنفات اللغوية للأعلام

الجزائرية عبر القرون للمختار بوعداني: 125

107 – يراجع معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض: 44 والمصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية

عبر القرون للمختار بوعداني: 132

ترتيب خلاف وجوه القراء)<sup>108</sup> وهو الصواب كما في مقدمة المؤلف<sup>109</sup>، كما ذكر أيضا بأنها توجد مخطوطا بالمكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم: 2154 مجموع 03 – 2419، مجموع 04، وأنه يملك منها نسخة، قلت: حققها عبد العظيم محمود عمران بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ونشرتها مكتبة أولاد الشيخ للتراث في طبعتها الأولى سنة 2006م.

11 – كتاب الرّسم لإبراهيم أطفيش أبو إسحاق.<sup>110</sup> وله كتاب آخر موسوم بـ: كتاب الرّسم وهو غير المطبوع اطلعت عليه في مكتبة القطب أطفيش حين زيارتي له، وهو كتاب ضخم المادة، أطلعنا عليه حفيد الشيخ الحاج أحمد.

12 – مجموع النصوص القرآنية لأحمد بن رباح التيجاني التلمساني، ذكر بشير ضيف بأن هذه المدونة هي أرجوزة قد اشتملت على ثلاثة آلاف وثلاثمائة وأحد عشر (3111) بيتا من وزن بحر الرجز.<sup>111</sup> وغيرها من الكتب الكثيرة في هذا الفن.

**تراجم علماء المدونات الصّرفية بالجزائر من 1830م إلى 1962م**

**1) الشيخ أحمد بن يوسف أطفيش (ت 1332 هـ – 1914م).**

لقد ترجم للشيخ أحمد بن يوسف أطفيش عادل نويهض، ومنهم عائشة يطو التي حققت له كتاب الكافي في التصريف، وهو محمد بن يوسف بن عيسى بن صالح أطفيش ذكر عادل نويض أن نسبه ينتهي إلى عمر بن حفص الهنتاني الذي تنسب إليه العائلة الحفصية المالكة، كان الشيخ أحمد بن يوسف أطفيش إماما فقيها أصوليا لغويا مفسرا جمع فنون العلم في عصره، وفي الفقه بلغ درجة الاجتهاد في المذهب الإباضي.

ولد في بني يزقن، ونشأ وتعلم بها، كما سافر إلى الحجاز مرتين، عكف على التدريس والتأليف والوعظ والإرشاد في بني يسقن وعمره

<sup>108</sup> – يراجع معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث لبشير ضيف 64/2

<sup>109</sup> – جاء في مقدّمة هذه الرسالة ص 13 ما نصّه: « فهذه الرّسالة الغرّاء في ترتيب اختلاف وجه القراء سألنيها بعض الثقات إلخ .. ». فهذا يدل على صحة اختيار بشير ضيف لعنوان الكتاب.

<sup>110</sup> – يراجع معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث لبشير ضيف 59/2

<sup>111</sup> – يراجع المرجع السابق 59/2

ست وتسعون سنة، وله مؤلفات في شتى فنون العلم من أشهرها تيسير التفسير، وهيمان الزّاد ليوم المعاد وغيرهما كثير.<sup>112</sup> كما ترجم له أيضا إبراهيم بن محمد طلاي الذي حقق له تيسير التفسير ترجمة وافية مفيدة<sup>113</sup> جاء فيها أنه ولد بغرداية الواقعة في شمال صحراء الجزائر لأب هو يوسف بن محمد من عشيرة آل بالمحمدّ ببني يزقن، ووالده كان من أعيان زمانه، كان يمارس التجارة في شمال الجزائر، ثم في ميزاب.

كما ذكر المترجم اسم أمّه فهي السيدة مامة سّني بنت الحاج سعيد ابن عدّون من عشيرة آل يدّر ببني يزقن، وكانت امرأة خيرة بين نساء زمانها. وتربى الشيخ أطفيش يتيما واهتمت بتربيته أمّه، ولكن الأسرة الفاضلة من إخوته وهم موسى وعيسى، التاجران، وإبراهيم العالم كان لها الفضل في توجيهه الوجهة العلمية وبخاصة أخيه الشيخ العالم.

---

<sup>112</sup> — يراجع معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض: 19 و 20 و 21. ومن مؤلفاته التي ذكرت في هذا المعجم. داعي العمل ليوم الأمل، وفاء الضمانة في أداء الأمانة، وجامع الشمل، وترتيب الترتيب، وحاشية على الموجز لأبي عمار عبد الكافي، وشرح النيل، وشامل الأصل والفرع، والذهب الخالص المنوه بالعلم القالصل، وجامع الوضع والحاشية، ولقط أبي موسى، وحي على الفلاح، وشرح الدعائم، وأساس الطاعات، وشرح مختصر العدل والإنصاف، وفك العاني من ربقة المعاني، وأرجوزة في القراءات، وتحفة الحب في الطب، والشافية تناول فيه تاريخ ميزاب وأنساب بعض قبائله، وأرجوزة في النحو احتوت على خمسة آلاف بيت نظم بها مغني اللبيب لابن هشام، ولغز الماء، والسيارة الجامعة موضوعها المعجزات، وشرح عقيدة التوحيد، وإطالة الأجور في فضائل الشهور، والغسل في أسماء الرسول، وشرح أسماء الله الحسنى، ومختصر الوضع، والحاشية اهتم فيها بالحديث عن أصول الدين والفقه، وبيان البيان في علم البيان، وربيع البديع في علم البديع، وإيضاح الدليل إلى علم الخليل يتعلق بعلم العروض، وشرح الفلصادي، وإيضاح المنطق، وإزالة الاعتراض عن محقي آل إياض، ورسالة الامكان، وحاشية القناطر، والجنة في وصف الجنة، والرسم في قواعد الخط العربي، وشرح معالم الدين للثميني غير كامل، وله شرح لامية الأفعال لابن مالك، والكافي في التصريف، وحاشية على المرادي، وله ديوان شعر. وقد أوصلها المختار بوعداني إلى اثنين وسبعين مؤلفا، كما ذكر له الرسائل والخطب، والرّدود، والقصائد والمنظومات، والمراسلات، والعمال المفقودة، والأعمال المنسوبة إليه. انظر مخطوطة قائمة مؤلفات الشيخ امحمد بن يوسف أطفيش للمختار بوعداني من ص 390 إلى ص 406. ووجدته قد ذكر مؤلفا له بعنوان: تخليص العاني من ربقة جهل المثاني في كتابه الذهب الخالص المنوه بالعلم القالصل: 36. وعثرت في سوق بني يسجن على نسخة أصلية من كتابه ردّ الشرود إلى الحوض المورد مطبوعة بالخط المغربي يذكر الناسخ في نهاية المؤلف أنه أنها ضحوة يوم الجمعة فاتح صفر عام 1330هـ. وهي طبعة خاصة. وله كتاب النحلة في غرس النحلة طبع ضمن مجموع ستة كتب في طبعة خاصة عثرت على نسخة منه بمكتبة بالقرارة وقد طبع معه كتابه أساس الطاعلت لجميع العبادات.

<sup>113</sup> — يراجع تيسير التفسير 1/ن من مقدمة التحقيق.

أحقيقته أمّه بالكتابيب سنة (1823م) ليحفظ القرآن الكريم، فأتمّ حفظه ولما يبلغ التاسعة من عمره. كان الشيخ أطفيش شغوفاً بالعلم وبحضور مجالسه، فما أن عاد من طلب العلم من البلدان التي قصدتها لطلب العلم وهي: عمان ومصر والمغرب حتى أخذ عن أخيه الأكبر إبراهيم بن يوسف، والشيخ الحاج محمد بن عيسى ازبار (ت1296هـ - 1872م)، والشيخ سليمان بن عيسى عدّون، والشيخ الحاج سعيد يوسف وبتن ببني يزقن، والشيخ بابا بن يونس، والشيخ الحاج أحمد بن داود أمعيز. تزوّج القطب أطفيش ثلاث نسوة، وأنجب له تسعة أولاد.

**حياته العملية وكفاحه في سبيل نشر العلوم.**<sup>114</sup>

تنوع كفاحه في سبيل نشر العلم بين التدريس، والفتوى، وإلقاء المواعظ بالمساجد وغيرها، والتأليف، فقد اتخذ من بيته مدرسة حرّة تجمع في إحدى غرفها حلقة علمية تخرج منها كبار العلماء منهم عمر حمّو بن باحمد بن عيسى بن بكّلي (ت1886م)<sup>115</sup>، وصالح بن عمر بن داود لعلي (ت1928م)<sup>116</sup>، وسليمان بن عبد الله بن يحيى الباروني باشا (ت1940م)<sup>117</sup>، وصالح بن يحيى بن الحاج سليمان بن عيسى آل الشيخ (ت1948م)<sup>118</sup>، وأبو إسحاق إبراهيم بن الحاج أمحمد بن الحاج إبراهيم بن يوسف أطفيش (ت1966م)<sup>119</sup>، وإبراهيم بن الحاج عيسى حمدي أبو اليقضان (ت1973م).<sup>120</sup>

عاش أطفيش ستاً وتسعين عاماً قضى أولها في طلب العلم، وأغلبها في تعليمه وخدمة وطنه الجزائر من خلال التربية والتعليم والإصلاح

<sup>114</sup> — يراجع الموقع <http://www.omatalhaq.8k.com/>

<sup>115</sup> — انظر ترجمته في معجم أعلام الإباضية، إشراف محمد صالح ناصر ولجنة من الأساتذة

4/490، والكافي في التصريف لعائشة يطو: 15 و16

<sup>116</sup> — انظر ترجمته في معجم أعلام الإباضية، إشراف محمد صالح ناصر ولجنة من

الأساتذة 4/456، والكافي في التصريف لعائشة يطو: 16

<sup>117</sup> — انظر ترجمته في معجم أعلام الإباضية، إشراف محمد صالح ناصر ولجنة من

الأساتذة 3/412، والكافي في التصريف لعائشة يطو: 16

<sup>118</sup> — انظر ترجمته في معجم أعلام الإباضية، إشراف محمد صالح ناصر ولجنة من الأساتذة

4/458، والكافي في التصريف لعائشة يطو: 16

<sup>119</sup> — انظر ترجمته في معجم أعلام الإباضية، إشراف محمد صالح ناصر ولجنة من

الأساتذة 2/42، والكافي في التصريف لعائشة يطو: 16

<sup>120</sup> — انظر ترجمته في معجم أعلام الإباضية، إشراف محمد صالح ناصر ولجنة من

الأساتذة 2/34، والكافي في التصريف لعائشة يطو: 16 و17

حتى وافته منيته ببني يزقن في 21 مارس سنة (1914م). وقد رثاه تلميذه أبو اليقضان بقصيدة مؤثرة بعنوان: رزية الإسلام العظمى.<sup>121</sup>

## 2) الشيخ عبد القادر المجاوي: (ت 1332 هـ — 1913م)

ولد الشيخ عبد القادر المجاوي بمدينة تلمسان سنة (1265هـ الموافق لـ: 1848م)، وترعرع في أحضان عائلة كانت تتمتع بالثراء المادي والعلمي، معروفة بالتقوى والعمل الصالح، وخدمة القرآن الكريم، كان تعليمه الأولي هو حفظ القرآن الكريم والمبادئ الأولى في الفقه واللغة العربية في مدينة تطوان المغربية.

### أشهر شيوخ عبد القادر المجاوي

التحق بعد ذلك بجامع القرويين بمدينة فاس في فترة عرف فيها الجامع مرحلة تطوير تدريس العلوم بها بحكم التأثير بإصلاحات التعليم التي طرأت على تونس والمغرب بعد احتلال الجزائر، وكان من شيوخه الذين تخرّج عليهم، وتأثر بهم الفقيه محمد العلوي الفاسي، والشيخ العلامة محمد بن سوادة، والشيخ العلامة المحدث محمد بن جعفر الكتاني، وأحمد بن الحاج صاحب الحاشية على المكودي.<sup>122</sup>

### أشهر تلامذة عبد القادر المجاوي

من أشهر تلامذة الشيخ عبد القادر المجاوي حمدان لونيبي شيخ عبد الحميد بن باديس، والمولود بن الموهوب مفتي قسنطينة، والشيخ حمود الدراجي قاضي الحنفية بالجزائر.<sup>123</sup>

ويذكر زهير احدان أنه رجع إلى الجزائر في سنة (1285هـ) الموافق لـ (1869م). ودرس أولاً بمسجد سيدي الكتاني بمدينة قسنطينة، ثم تم تعيينه في المدرسة الرسمية بالمدينة نفسها.<sup>124</sup> كان هذا التعيين سنة (1877م) ليتم تعيينه بعد سنة من هذا التاريخ بمدرسة الجزائر العليا، وفي سنة (1889م) عين إماماً ومدرساً بجامع سيدي رمضان، فأقبل على دروسه عدد كثير من الطلاب، واشتهرت دروسه

<sup>121</sup> — ينظر ديوان أبي اليقضان 175/1 و176.

<sup>122</sup> — تراجع المقدمة التي وضعها المحقق عادل بن الحاج همّال الجزائري لكتاب إرشاد

المتعلمين تأليف الشيخ عبد القادر المجاوي: 22.

<sup>123</sup> — يراجع إرشاد المتعلمين تأليف الشيخ عبد القادر المجاوي: 24.

<sup>124</sup> — انظر أعلام الصحافة الجزائرية 35/1.



بغزارة العلم والخبرة والمقدرة على تقديم علوم الدين وعلوم اللغة من نحو وصرف وغيرهما.<sup>125</sup>

وفي سنة (1903م) شارك مع جماعة من العلماء والمدرسين في إصدار مجلة (المغرب) التي كان يشرف عليها المستشرق فانطانا، ونشر بها مقالات منها مقال قدم في حلقات متعددة بعنوان: مشاهير العرب الذين ترسل بهم الأمثال.<sup>126</sup>

### نشاطه الدعوي

لم يكن الشيخ المجاوي مهتما بالتعليم فحسب. بل كان مهتماً بالجانب الصحافي فكانت جريدة (كوكب إفريقيا) للشيخ محمود كحول تنشر له محاضراته، وما يكتبه فيه من مقالات، وكذلك الشأن مع جريدة المغرب.<sup>127</sup> وفي سنة (1908م) عين إماماً وخطيباً بجامع سيدي رمضان بالجزائر العاصمة مهتماً في دروسه بالعقيدة، واتخاذ الأسباب للرزق والحياة، كما دعا إلى محاربة البدع واتباع السنة، واهتم بتعليم اللغة العربية نحواً وصرفاً. وتوفي - رحمه الله تعالى - يوم السبت السادس من أكتوبر سنة أربعة عشر وتسماية وألف ميلادية (1914م) بقسنطينة، وراثه الشيخ عبد الحميد ابن باديس بمرثية بليغة.<sup>128</sup>

### (3) الشيخ عدة بن تونس (ت 1371 هـ — 1951م)

لقد ترجم للشيخ عدة بن تونس ترجمة مفصلة وافية حنيفة بن ناصر في مدخله المتعلق برسالته، فقد تحدث عن مدينة مستغانم وعن دورها الحضاري والثقافي، ثم ذكر كوكبة من العلماء الذين عرفتهم هذه المدينة منهم: سيدي بوعمران الذي عاش في القرن السادس الهجري، وكان معروفاً بلقب طبيب هوارة، وسيدي أبو عبد الله محمد المغوفل الذي عاش في القرن التاسع الهجري صاحب الضريح الواقع على ضفاف وادي الشلف بالقرب من مدينة وادي ارهيو، ومنهم سيدي محمد بن علي السنوسي الذي عاش في القرن التاسع الهجري وغيرهم لينتهي بعد ذلك إلى الحديث عن عدة بن تونس.

<sup>125</sup> — يراجع المرجع السابق 35/1

<sup>126</sup> — يراجع المرجع السابق 35/1

<sup>127</sup> — يراجع إرشاد المتعلمين تأليف الشيخ عبد القادر المجاوي: 24

<sup>128</sup> — يراجع إرشاد المتعلمين تأليف الشيخ عبد القادر المجاوي: 25

ولد عدّة بن تونس سنة (1898م)، وأبوه يدعى بن عودة، درس على يد الشيخ العلاوي<sup>129</sup>، كما درس بجامع الزيتونة، وبعد عودته زار المغرب الأقصى واتصل بمنطقة (الريف) التي كانت في يد الإسبان فأقبل عليه سكان المنطقة، وعلى ما يدعو إليه من تعلم التعاليم الإسلامية، وما يتصل بها من علوم العربية. الأمر الذي حمل سلطة الإسبان على منعه، ومنع مريديه من الدخول إلى منطقة الريف المغربي، فقصّد مدينة وجدة، وأسس بها زاوية تابعة إلى الزاوية الأمّ مستغنام في المنهج التعليمي والطريقة الصوفيّة.

بعد وفاة شيخه أحمد بن مصطفى العلويّ يوم الرابع عشر من شهر جويلية سنة (1934م)، تولى مشيخة الزاوية، وألّف مجموعة من الكتب منها ما هو في التصوّف كالدرّة البهائية في أورد وسند الطريفة العلوية<sup>130</sup>، وكتاب الروضة السنية<sup>131</sup>، وديوانه الشعريّ الموسوم بـ: آيات المحبّين ومنهج السالكين<sup>132</sup>، ووقاية الذّاكرين من غواية

<sup>129</sup> — هو الشيخ أحمد بن مصطفى العلاوي ولد سنة (1314هـ) الموافق لـ: (1896م) مستغنام، أبوه هو مصطفى بن محمد من صلحاء البلد، وقد تولى أجداده الإفتاء والقضاء عبر حقبة زمن حكم الأتراك، تربي يتيما حيث توفي والده ولم يبلغ سن الرشد، وشاء الله تعالى له أن يجتمع بحضرة الشيخ محمد الحبيب البوزيدي الذي قدم من المغرب إلى مستغنام، الذي صحبه ولازمه حتى بلغ ما بلغ من العلم والصلاح.

اهتم الشيخ العلاوي بإصلاح المسلمين، وإحياء موات النفوس، وعمل على نشر العلم من خلال تأسيس الزاوية العلوية، له مؤلفات في التصوف والتربية منها: المنح القدوسية، وأعذب المناهل في الأجوبة والرسائل، ومفتاح علوم السرّ في تفسير سورة العصر، والبحر المسجور في تفسير سورة العصر، البحر المسجور في تفسير القرآن بمحض الثور، والمواد الغيبيّة، وديوان في الشعر، وله مخطوطات لم ترتب بعد وهي: أسس الجماعات العلمية والثقافية، وأسس إعادة تربية الأطفال، وأسس المؤتمر السنوي وهو نواة للمؤتمر الإسلامي.

لقد أسهم الشيخ العلاوي في نشر الوعي الثقافي والديني مع المحافظة على اللغة العربية، لذا أسس سنة 1922م أول جريدة سماها (لسان الدين) أشرف عليها مصطفى حافظ، وكانت هذه الجريدة منبرا للإسلام، ولغة العربية الفصحى دامت سنتة أشهر ثم أوقفتها السلطات الفرنسية، وفي سنة 1926م ولدت له جريدة أخرى سماها بـ (البلاغ الجزائري) قامت بالدور الذي سبقتها إليه وكانت فعلا بلاغا للجزائريين. وتوفي الشيخ العلاوي — رحمه الله تعالى — في سنة 1934م. حصلت على هذه الترجمة من مخطوطة للشيخ الحاج عبد الناصر قانة، وانظر ما له صلة بترجمته في أبنية الكلام في كتابي آيات المحبّين ومنهج السالكين، وفك العقال عن تصرف الأفعال — دراسة صرفية دلالية: 28، 29 وما بعدهما — لحنفي بن ناصر، لإشراف عبد الجليل مرتاض، دكتوراه، جامعة 2005م — 2006م.

<sup>130</sup> — انظر أبنية الكلام في كتابي آيات المحبّين ومنهج السالكين، وفك العقال عن تصرف

الأفعال — دراسة صرفية دلالية: 38

<sup>131</sup> — انظر المرجع السابق: 37

<sup>132</sup> — انظر المرجع السابق: 39

الغافلين<sup>133</sup>، وكتاب قواعد الإسلام باللغة الفرنسية<sup>134</sup>، ومنها ما له صلة بعلوم اللغة وبخاصة الصّرف، وهو كتاب فك العقال عن تصرف الأفعال<sup>135</sup>. وتوفي عدّة بن تونس - رحمه الله تعالى - سنة (1951م).

#### 4) الشيخ أبو عبد الله البوعبدلي (ت 1372هـ - 1952م)

ونكتفي بما جاء في ترجمة المختار بوعناني طلبا للاختصار يقول عنه: «تلقى القراءة والكتابة في قريته التي ترعرع فيها (سويديين) وقرية أولاد البوعناني (دشرة الحمراء) وبها حفظ القرآن الكريم على يد الفقيه الشيخ المختار البوعناني. وفي قرى ولهاصة، والساحل (سواحليا) وفي مدينة تلمسان ومدينة مستغانم، وناحية (بني ازناسن) المغرب الشرقي، المملكة المغربية.

وأخذ القرآن والعلم عن أبيه، وعن المختار البوعناني بقرية أولاد البوعناني المعروفة باسم (الحمرة) وعن لخضر الخبشي، وعن شعيب بن علي قاضي الجماعة (تلمسان). وعن محمد الحرشاويّ التّدروميّ، وعن بن يلس، وعن قدور بن سليمان بمستغانم»<sup>136</sup>.

ويذكر المختار بوعناني عن السيّد مصطفى لاغا ابن عبد القادر بن عمر المولود سنة (1918م) أنّ الشيخ البوعبدليّ قد درس في بواغون اسواحية ناحية الغزوات مع الطالبين: لاغا عبد القادر بن عثمان، ولاغا محمد بن طالب.

ومن أهمّ المهام التي ذكرها له المختار بوعناني تصدّره للإرشاد والتربية سنة (1921م)، وتأسيسه للزّاوية المسماة باسمه (الزّاوية البوعبدلية) الواقعة حاليا بقرية بطيوة بالقرب من أرزيو، كما عدّ من الأعضاء المؤسّسين لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

#### إنتاجه العلمي

أحصى المختار بوعناني مجموعة من تآليف البوعبدلي وهي كالآتي:

#### 1 - تاريخ الأنبياء المختصر. (مطبوع)

<sup>133</sup> - انظر المرجع السابق: 56

<sup>134</sup> - انظر المرجع السابق: 57

<sup>135</sup> - انظر المرجع السابق: 58، وطبع هذا الكتاب بالمطبعة العلوية بمستغانم سنة 1368هـ -

الموافق لسنة 1949م.

<sup>136</sup> - من مقال بعنوان مخطوطات صرفية لأبي عبد الله البوعبدلي البطيوي الرزيوي (ت 1372هـ - 1952م) - دراسة وتحقيق - مجلة القلم: 71 و 72، العدد 3/2006م.

- 2 – تاريخ الأنبياء المطول.
  - 3 – مقصورة الحسن والبهاء، منظومة في الفرائض نظمها عام 1325هـ.
  - 4 – شرح مقصورة الحسن والبهاء.
  - 5 – حزب بشائر المرید. (مطبوع)
  - 6 – ورد الطريقة البوعبدلية. (مطبوع)
  - 7 – سمير السهران في أخبار الجزائر ووهران.
  - 8 – الدستور الجزائري كيف يكون من الكتاب والسنة.
  - 9 – ديوان شعر في الروحانيات.
  - 10 – بعض المسائل النحوية والصرفية، والعروضية واللغوية.
  - 11 – رسم الألف التي تكون آخر الكلمة. (منظومة).
  - 12 – فتاوى دينية مختلفة.
  - 13 – الكتابة على القبور. (مطبوع)
  - 14 – طريق القوم. (مطبوع)
  - 15 – العظیم في الذكر.
  - 16 – رسائل عدة في التربية والسلوك في شتى الموضوعات.
- وتوفي سنة (1372هـ) الموافق للربيع من شهر نوفمبر سنة (1952م).<sup>137</sup>

## 5) الشيخ عبد السلام بن عبد الرحمن السلطاني (ت1397هـ – 959م)

عثرت على ترجمة الشيخ عبد السلام بن عبد الرحمن بن محمد السلطاني في جريدة البصائر لخصها الصحافي يوسف بن حفيظ من محاضرة قدمها الشيخ محمد الباي بلعالم بعنوان (آليات ترسيخ المرجعية الفقهية لدى الإمام) في فعاليات ملتقى الخطاب الديني في ظل مرجعية الأمة الجزائرية، فذكر بأن الشيخ عبد السلام بن عبد الرحمن ولد بجبال أولاد سلطان سنة 1898م فحفظ القرآن بها، ثم يذهب المترجم الشيخ الباي بلعالم إلى أنه ربما قد يكون انتقل إلى زاوية طولقة؛ لأنها كانت مقصد الطلبة المجاورين لها في زمنه.

<sup>137</sup> – يراجع المقال المعنون بـ: مخطوطات صرفية لأبي عبد الله البوعبدلي البيطوي الرزيوي (ت1372هـ – 1952م) – دراسة وتحقيق – مجلة القلم، العدد 2006/3 ص 71 و72.

ثم رحل إلى قسنطينة ولازم رائد النهضة الجزائرية الشيخ عبد الحميد بن باديس مدة أربع سنوات، وكان من أصدقائه في حلقات الإمام الشيخ مبارك الملي، والزاهري - رحمهما الله تعالى - استأذن بعد ذلك شيخه في التوجه إلى جامع الزيتونة فأذن له والتحق بصفوف طلبة الجامع فكان متميزا بذكائه مع التصلع في الفقه واللغة، نال بعد ذلك شهادة التطويع من الرتبة الأولى.

### حياته العلمية

بعد أن أكمل الشيخ عبد السلام بن عبد الرحمن الدراسة بجامع الزيتونة بقي به، وعين مدرّسا يمدّ يد الإعانة والمساعدة للطلبة الجزائريين الوافدين على الجامع، وكان من القادمين عليه أخواه محمد وعبد العزيز، وواصل التدريس بالجامع مدة ثلاثين سنة. واستقر بتونس وتزوج زوجتين تونسيّتين. له منهما أولاد أكثر بعضهم بتونس وبعض آخر بالجزائر. وكان يتخذ من العطلة الصيفية فرصة لزيارة موطنه، ويقضي أياما صحبة شيخه ابن باديس بقسنطينة.

### إنتاجه العلمي

للشيخ عبد السلام بن عبد الرحمن مجموعة من المؤلفات نذكر منها:

- 1 - تحفة الخليل في حلّ مشكلة من مختصر خليل. "138"
- 2 - شرح شواهد الأشموني الموسوم بـ: فتح المالك في شرح شواهد السالك. "139"

وتوفي الشيخ عبد السلام بن عبد الرحمن - رحمه الله تعالى - في سنة (1959م) وقد ناهز الستين من عمره.

## (6) الشيخ الطيب المهاجي (ت 1389 هـ - 1969م). المولد والنشأة

<sup>138</sup> - هي رسالة تتعلق بباب الضمان تتعلق بتراجع الحملاء أشكل حلها على كثير من شراح المختصر، فمنهم من كان يتوقف عندها كالدسوقي صاحب الحاشية على الشرح الكبير للدردير على مختصر خليل بن إسحاق المالكي، ومنهم من يشرحه شرحا غير صحيح، فقام المؤلف ببسطها ورسم لها جدولا، وقدم منها نسخة لشيخه ابن باديس الذي كتب لها تقريرا. انظر جريدة البصائر، العدد 266 المؤرخ في 12 - 19 ديسمبر ص6، وطبعت بالمطبعة الجزائرية الإسلامية بقسنطينة سنة 1344هـ الموافق لسنة 1926م.

<sup>139</sup> - هذا الشرح يقع في ثلاثة أجزاء يبلغ عدد صفحاته 1350 صفحة شرح فيه 1274 شاهدا عدا المكرر، وطبع بالمطبعة الأهلية بتونس سنة 1374هـ - 1929م.

هو الطيب بن المولود بن مصطفى بن محمد بن مصطفى بن الفريح، ولد في الثاني عشر من ربيع الأول سنة 1300هـ الموافق لـ: 1882م<sup>140</sup>، وهو ينسب نفسه إلى أولاد سيدي الفريح من أرض القعدة.<sup>141</sup> كانت أسرة الطيب المهاجي أسرة القرآن الكريم، فأبوه كان من حملته، يقول الطيب المهاجي: «نشأت بين أبوين عطوفين ربياني صغيراً، وأدباني فأحسننا تأديبي كما غرسا في قرارة نفسي حبّ الفضيلة، فكنت أتباعد من ارتكاب ما يذمّ، وأتجنب مواضع التهم، فحسنت والحمد لله سيرتي، وصينت عمّا يشين أو يدنس». <sup>142</sup>

فهذا النصّ يكشف للقارئ أنّ الرّفق في التربية له ما بعده في نشأة هذا الطفل الذي يؤهله فيما بعد مراحل العلم إلى مصاف العلماء، ذلك؛ لأنّ حبّ الفضيلة الذي رسخ في قرارة نفسه لا يعود على طالب العلوم بطائل منها ما لم يكن متحلياً به، فائضة به جوانحه.

### حياته العلمية

بدأ الطيب المهاجيّ في صغر سنّه بحفظ قصر السور القرآنية عن أبيه الذي كان يلقنها إيّاه، ثمّ يشرحها له شرحاً بسيطاً يناسب مستواه العقليّ، وقد خصّ الوالد ابنه الطيب المهاجيّ من بين إخوته بالتّوم في حجرته، ويستيقظ الابن الصّغير فيجد أباه متهجداً تالياً القرآن الكريم، دون أن يشعر به أبوه، وكان والده يراقب سائر أعماله، وحركاته بخاصة حينما قصّ عليه الرّجل الصّالح السيّد عبد القادر بن رمّاس رؤياً تشير إلى أنّ الطّفل الطيب كان ضمن جماعة من

<sup>140</sup> — وجدت خلافاً في سنة ميلاد الشيخ الطيب المهاجي بالنسبة للتاريخ الميلادي، فعبد المجيد بن نعيمة يذكر في الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري: 6 أنه ولد سنة 1300هـ — الموافق لـ: 1881م، وفاطمة عبد الرّحمن تذكر في مبادئ الصرف للطيب المهاجي — تحقيق ودراسة — أنّه ولد سنة 1300هـ الموافق لـ: 1882م حسب ما استنته من معلومات من ابنه محمد المهاجي، وتراه هو الصواب، وبعد تثبتي تبيين لي سبب هذا الخلاف الذي يعود إلى الخلاف في ضبط التوافق بين التاريخ الهجري والميلادي، فسنة 1300هـ — توافق 1882م حسب ما اطلعت عليه في جدول السنين الهجرية وما يوافقها من السنين الميلادية لأنطون بشارة قيقانو: 24، ولما كان الطيب المهاجي قد صرّح — في أنفس الذخائر، وأطيب المآثر، ضمن الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري: 34 — بأنّه ولد في الثاني عشر من ربيع الأول في السنة الأخيرة من القرن الثالث عشر الهجري (1300هـ) كان الصواب حقيقة ما ذهبت إليه فاطمة عبد الرّحمن.

<sup>141</sup> — يراجع الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري تصنيف وترتيب عبد المجيد بن نعيمة: 34، ومبادئ الصرف للطيب المهاجي — تحقيق ودراسة — لفاطمة عبد الرحمن: 61

<sup>142</sup> — الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري تصنيف وترتيب عبد المجيد بن نعيمة: 44

الصالحين بعضهم من الأحياء، وبعض من الأموات يتفاوضون في أمور هي من خصوصيات أولياء الله تعالى.<sup>143</sup>

بعد هذه المرحلة انطلق في حفظ القرآن الكريم على اللوح حسب الطريقة المشهورة في أقطار المغرب العربي مبتدئاً بسورة الليل إلى أن ختم القرآن الكريم عن عمر تسع سنوات، ثم جلس إلى بعض فقهاء بلده يتعلم منه الفقه، وكان إذا رجع إلى البيت يسأل والده عما استشكل عليه فيفرح به والده، ويعتبر ذلك منه حرصاً على طلب العلم والاستزادة من الفهم.<sup>144</sup>

لازم مجموعة من العلماء بالقرآن الكريم فأخذه عنهم حفظاً، ورسماً. منهم الشيخ محمد بن قدور بن الأقرع، والشيخ محمد بن عبد الله اللعباني، والشيخ محمد المولود بن إبراهيم (ت 1326 هـ) — 1908م) الذي اشتهر بمعرفته الرسم العثماني للقرآن الكريم. ثم مع الشيخ عبد السلام بن صالح الغريسي، الذي أتم على يديه حفظ القرآن الكريم كتابة على اللوح بقراءة نافع عن ورش، وقالون، كما أخذ عنه أرجوزة الدرر اللوامع في أصل مقراً نافع لابن بري التازي المغربي<sup>145</sup>، وتصوير الهمز من مورد الظمان للشريشي المعروف بالخرّاز<sup>146</sup>، وبعضاً من الشاطبية.

<sup>143</sup> — يراجع المصدر السابق: 44

<sup>144</sup> — الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري تصنيف وترتيب عبد المجيد بن

نعيمة: 46

<sup>145</sup> — هو علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين أبو الحسن الشهير بابن بري التازي نسبة إلى مدينة تازة المغربية العريقة قرب مدينة فاس. انتقل أهله إلى مدينة تازة، وكان مولده بها في حدود الستين وستمائة، "ونشأ بتازة بـ: زقاق الزفانين منها، واجتهد كثيراً في الذكر والبحث والمطالعة، وكان من طلبة تازة وعدولها، وانتقل إلى فاس كاتباً سنة 724 هـ. كان ابن بري عالماً مشاركاً، له إمام واسع بالعلوم الإسلامية، له أرجوزة مهمة في القراءات القرآنية " الدرر اللوامع في أصل مقراً نافع " التي احتقى بها العلماء كثيراً وألفوا عليها شروحا متعددة وصلت إلى ثلاثين شرحاً. وله كذلك شرح على وثائق أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن لأبي سعيد البراذعي . وله كذلك شرح على وثائق أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن الغرناطي . كما شرح قصيدة في الفرائض نظمها أبو علي الحسن بن عطية الونشريسي كما شرح عروض ابن السقاط . واختصر شرح الإيضاح في النحو لابن أبي الربيع الإشبيلي السبتي.

من شيوخه

- 1 — والده محمد بن علي بن بري التازي
- 2 — أبو جعفر الزبير الغرناطي (ت 708 هـ)
- 3 — أبو الحسن بن سليمان القرطبي (ت 730 هـ)

كما أخذ عليه متن الأجرومية بشرح الشيخ خالد الأزهرى، وحاشية ابن حمدون على شرح خالد الأزهرى على الأجرومية، وحلّ أبيات الألفية لابن مالك التي يستشهد بها ابن حمدون في غالب أبواب الأجرومية.<sup>147</sup>

وفي حديث الطيب المهاجي عن طريقة شيخه عبد السلام بن صالح الغريسي في تدريس الأجرومية نجد لديه حصر أهمّ الفوائد التربوية في تعليم النحو العربي وتيسيره يقول: «ولقد استفدت فائدة تامة بقراءتي عليه الأجرومية التي كان يحسن إلقاءها، ويقرب بواسطتها المعنى البعيد بعبارة سهلة لا تعقيد فيها، وبأسلوب حكيم مع التطبيق على مثلها، واستخراج الجزئيات من كلياتها، ثم يُعقب ذلك بتدريبات، وتمريبات تفتح أمام التلميذ أبواب التمكن من الفهم الصحيح، خصوصا باب معرفة علامات الإعراب فإنه كلن يتوسع فيه كثيرا بتكرير مسأله، وبإحصائها عددا». <sup>148</sup>

بعد ذلك نجده يحضر دروس ابن عمّه الشيخ محمد بن فريح في الفقه من مختصر الشيخ خليل بن إسحاق المالكي <sup>149</sup> مدة خمس سنوات التي ختم فيها شرح المختصر أربع ختمات. ثم نجده يدرس باب الموارد من المختصر المذكور على يد الشيخ محمد بن العربي الشرفي، ثم الشيخ الكندوز تلميذ الشيخ الشعبي شيخ الزاوية الواقعة بنواحي بلدية عين مران حاليا، فأخذ عنه معظم

4 – أبو الربيع بن حمدون الشريسي (ت 709 هـ)

5 – مالك بن الرحمن أبو الحكم المالقي المشهور بابن المرطل (ت 699 هـ) وتوفي ابن بري – رحمه الله – سنة 730 هـ تراجع ترجمته في الموقع الآتي:

<http://www13.rapidupload.com/d.php?f...&filepath=7223>

<sup>146</sup> – انظر الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري تصنيف وترتيب عبد المجيد بن نعيمة: 7، ومبادئ الصّرف للطيب المهاجي – تحقيق ودراسة – لفاطمة عبد الرحمن: 66

<sup>147</sup> – انظر الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري تصنيف وترتيب عبد المجيد بن نعيمة: 54

<sup>148</sup> – المصدر السابق: 54

<sup>149</sup> – هو الشيخ خليل بن إسحاق بن موسى، يكنى بأبي المودة، وأبي الضياء، ويلقب بضياء الدين، من كبار علماء المالكية في القرن الثامن للهجرة، وهو صاحب المختصر المشهور في الفقه المالكي، وعليه شروح كثيرة منها الشرح الكبير للدرديري، وعليه حاشية الدسوقي، ومواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب، وشرح مختصر خليل للشيخ محمد عيش، وغيرها من الشروح، وتوفي الشيخ خليل – رحمه الله تعالى – في الثالث عشر ربيع الأول سنة: 767 هـ. انظر ترجمته في كتاب مواهب الجليل 13/1، والديباج المذهب لابن فرحون: 115 و116، وفيه أنه توفي سنة: 746 هـ.



مختصر خليل، والأجرومية، و قطر الندى لابن هشام، وألفية ابن مالك، كما أخذ عليه لامية الأفعال في الصّرف، والسمرقندية في البيان، و متن أساغوجي في المنطق. لقد حُبب إليه الشّيخ الكندوز الشّيخ المولود الشعبي<sup>150</sup> فسافر إلى مدرسته التي كانت مقصدا لكثير من العلماء،

<sup>150</sup> - قال عنه الشيخ الجيلاني بن عبد الحكم : " ومن العلماء المشهورين العلامة الحاج المولود الشعبي بصبيح، سافر لأخذ العلم إلى تونس، فمكث بها سنوات، ثم سافر إلى مصر فنبغ بها، وحصلت له الثقافة، وأجيز من شيخه المرحوم السيد عليش، ثم قفل إلى بلده، وتطوع بالتدريس في قبيلة صبيح في عدة فنون، تخرج على يده علماء أجلة منهم: المرحوم السيد القندوز، ومنهم السيد بغداد العطاقي، الساكن الآن بالمدينة، ومنهم السيد الحاج الطيب المهاجي، ومنهم المرحوم السيد محمد بن عيسى". اهـ من المرأة الجليلة ص 411 . ومن تلامذة الشيخ الشعبي الشيخ عبد القادر بن حورة، والشيخ الحاج بن عبد الهادي شوال من بني مرزوق قرب تاجنة، والشيخ أحمد برباح الذي كان مقيما ببلدية الصبحة.

ومن تلامذته المبرزين الذين ترجموا له ترجمة مفصلة الشيخ الطيب المهاجي (1881م - 1969م) في كتابه أنفس الذخائر وأطيب المآثر قال عنه: " كان الشيخ القندوز دائما يحدثنا في الدرس وخارجه عن علوم الشيخ الشعبي ومعارفه، ويذكر لنا اجتهاده في نفع الطلبة وحرصه على إفادتهم مع استغراقه الأوقات في تدريس الفنون المتنوعة فكانت رغبتنا تشد في الرحلة إلى السماع منه والأخذ عنه وفعلا سافرت فيمن سافر إلى مدرسته بقبيلة صبيح التابعة لمقاطعة حكومة مدينة تنس، وبعد تكبد مشقة المشي راجلا التحقت بمدرسة هذا العالم الكبير العلي القدر الرفيع المقام شيخ الأساتذة، وأستاذ الجهابذة الحامل لواء الزعامة العلمية بالقطر الجزائري الشيخ المولود بن الحسين الشعبي التنسي ثم الجزائري، كان المقنتدى به في العلوم والمعارف، بينما تراه فقيها أصوليا، تراه لغويا نحويا بليغا أدبيا جمع فأوعى وبلغ في العلوم منقوله ومعقولها الغاية القصوى، قرأ مبادئ العلوم ببلده ثم رحل إلى تونس فقرأ بالكلية الزيتونية على جماعة من أكابر العلماء يأتي ذكرهم، وبعد مدة استأنف رحلته من تونس سنة أربع وثمانين من الثالث عشر [1384هـ الموافق لـ: 1867م] والتحق بالجامع الأزهر الأنور فتلقى أنفس العلوم من كل فن وأخذ عن مشاهير علماء الأزهر. كلهم أو جلهم مؤلفون، وسنذكرهم فيما بعد، ولذا كانت مدرسته - رحمه الله - فرعا من فروع الجامعة الأزهرية لا ينقصها سوى أنها أسست بالبادية بعيدة عن الحواضر، ولو أنها أنشئت بإحدى المدن الكبيرة في الوطن الجزائري لكان لها صيت في أنحاء المعمورة، لكن الشيخ الشعبي اختار تأسيس مدرسته في البادية ليحارب الجهل الذي فشا بها أكثر من الحاضرة.

وقد كتب إليه بعض تلامذته يطلب منه أن يذكر له أشياخه التونسيين والمصريين ليدرجهم في ترجمته فأجابه بعد الدباجة بقوله: أما بعد، فقد بلغنا كتابكم متضمنا التماسكم منا أن نبين لكم عدة مشايخنا التونسيين والمصريين، فأجبتك لما اقترحت، قرأت على بعض الطلبة المتطوعين بجامع الزيتونة الأجرومية، وما قاربها من الكتب الصغار كالأزهرية والقطر، والشذور، وغير هذه المتون الصغيرة من المطولات على الأشياخ الآتية أسماؤهم، وهم الشيخ محمد الطاهر بن عاشور شارح البردة، والشيخ الطاهر النيفر الصفاقصي، والشيخ البارودي الحنفي، والشيخ حسونة عباس الحنفي، والشيخ عثمان الشامخ، والشيخ البشير الزواوي مصحح المطبعة التونسية، والشيخ مصطفى بن الطيب الحنفي، والشيخ العربي المغربي الصالحي، ثم سافرت إلى مصر عام أربعة وثمانين من القرن الثالث عشر، ومشايخنا التونسيون كلهم قد أخذوا عن الشيخ ابن عاشور، فهو شيخ المشايخ، وهو أخذ عن الشيخ الخضار، وهو أخذ عن الشيخ الكواش، وهو أخذ عن الشيخ سيدي الصالح الكواش الذي كان

يقول: يموت العلم إن مات صالح، يعني نفسه، وقرأت بالأزهر الأنور على أستاذنا شيخ الإسلام وقوة الأنام سيدي محمد عlish — عليه سحائب الرحمة والرضوان وأسكنه الله تعالى فسيح الجنان — والشيخ أحمد الرفاعي محشي بحرق، والشيخ عمر القسنطيني، والشيخ عبد الوهاب قاضي الإسكندرية، والشيخ الصاوي، والشيخ الروبي، والشيخ البسيوني، والشيخ حسونة داود، والشيخ إسماعيل الحامدي محشي الكراوي على الأجرومية، والشيخ أحمد الأجهوري صاحب تقريرات هامش شرح البيجوري على جوهرة اللقاني. فهؤلاء مشاهير مشايخنا المصريين والتونسيين أسكنهم الله أعلى عليين وجعلنا يوم القيامة بأذيالهم متعلقين، وشيخ السراية كشيخ المباشرة، فالشيخ عlish شيخه مصطفى البلاقي صاحب الخطب الجمعية المشهورة، وهو أخذ عن الشيخ محمد الأمير صاحب الجموع، والأمير أخذ عن أبي الحسن علي بن محمد الصعدي العدوي المالكي محشي الخرشي، رحم الله الجميع وجزاهم عنا وعن المسلمين خيرا، والحمد لله الذي جعلنا من المنتسبين إليهم. انتهى " هذا نص الشعبي كما ورد في الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري ص 61 و 62.

ويصف الشيخ الطيب المهاجي الشيخ الشعبي بأنه كان زاهدا ورعا لين الجانب يحب المساكين ويعطف عليهم، ويسعى في قضاء حوائجهم، أما الأغنياء وأرباب الوظائف والألقاب الحكومية الضخمة فكان يتحاشهم على الرغم من حرصهم على الجلوس معه ولو لحظة بين يديه، كما ورد في الآثار العلمية للطيب المهاجي ص 62 .

#### محنة الشيخ الشعبي

يذكر الشيخ الطيب المهاجي — رحمه الله تعالى — أن الشيخ الميلود بن الحسين الشعبي: " كان غيورا على الشريعة الإسلامية لا يخاف في الصراحة بالحق لومة لائم. ولقد أؤذي في الله مرارا ولحقته محن تلقاها بثبات وربط جأش، منها أنه سجن ما لا يقل عن ثلاثة أشهر بسبب وشاية بعض قضاة وقته عند الحكومة، وقال: إنه يعقد الأنكحة، ويكتب الوثائق، ويقول لاعبرة بوثائق القضاة، ولا بأحكامهم في النوازل، فعملت الحكومة المحلية بوشاية قاضيه الذي اصطنعته لنفسها، وحكمت على الشيخ بالسجن تلك المدة، ومن غريب المصادفة أن هذا القاضي الواشي أصيب بأمراض مزمنة أنهكت قواه، وأنحلت جسمه، وطالت مدتها حتى سئم أهله، وضجروا منه، وتجنبه الأقارب إليه، وكان الناس إذ ذلك يعتقدون أن ما حل به ما حلّ إلا من أجل وشايته بالشيخ الشعبي، والله أعلم." اه من الآثار العلمية للطيب المهاجي 62 و 63.

#### هل ترك الشيخ الشعبي تأليف؟

لقد بحثنا مرارا وتكرارا عن تأليف للشيخ الميلود بن الحسين الشعبي، ولكن بدون طائل وكل ما عثرنا له هو عبارة عن نصوص قصيرة معدودة ذكرها له تلميذه الشيخ الطيب المهاجي، ويذكر هذا الشيخ أن الشعبي طلب منه التأليف مرارا فكان يجيب طالبه إلى ذلك بقوله: " الاشتغال بالتعليم أنفع من إنفاق الوقت في التأليف، وماذا عسى أن يكتب من يتصدى للتأليف، وقد كثرت والحمد لله المتون والشروح والحواشي، وحتى التقارير بحيث لم يبق قول لقائل، وغاية ما يكتب المتصدي للتأليف أن يجمع النقول، ويذكر الخلافات التي يمكن الوقوف عليها قبل كتابته، وبعدها." اه من الآثار العلمية ص 63.

فهذا النص يكشف بوضوح أن الشيخ الشعبي كان عزوفا عن التأليف إلى التعليم، وكان يرى الخير في إنفاق الوقت فيه. ومع ذلك جمع له المههجي شيئا يسير يمكن مراجعته في آثاره العلمية للطيب المهاجي ص 64 .

#### اعتراف العلماء بعلمه وبفضله

يعد الشيخ عبد الحلیم بن سماية شيخ العصر، وكان أحد أساتذة المدرسة الثعالبية مقيما بالعاصمة، وهو الذي استقبل الشيخ محمد عبده المصري صاحب جمال الدين الأفغاني حين

قدم إلى الجزائر زائرا، كان الشيخ عبد الحليم بن سماية يتردد دائما على البليدة، واتفق بأن تكلم بحضرة الشعبي الذي كان نازلا بها هو الآخر فقال الشيخ عبد الحليم بن سماية : " الأعيان النجسة إذا استحالت مادتها إلى مادة أخرى طهرت، ثم قال : النطفة مثلا مادة نجسة قذرة، ولما استحالت إلى مادة أخرى وهو الحيوانية طهرت، فالعلة في طهارتها الاستحالة". فرد عليه الشيخ الشعبي بأدب : "لعل علة طهارة الحيوان الحياة لا الاستحالة، فكل حيوان ولو خنزيرا أو تولد من العذرة هو طاهر لعله الحياة، وأضاف إلى ذلك قوله: إن النطفة في أول أطوارها تستحيل إلى علقة، ولم يقل أحد بطهارتها بل نجاستها متفق عليها؛ لأنها دم مجتمع، فلو كانت العلة في طهارة العين النجسة هي الاستحالة إلى مادة أخرى لحكمتنا بطهارة العلقة بعد انفصالها؛ لأن العلة توجب الحكم، ويلزم اطرادها بحيث إذا وجدت وجد الحكم، ولذا يقال الحكم يدور مع علته وجودا وعدما، فالحكم بنجاسة العلقة بالإجماع يلزم عليه وجود العلة، وهي الاستحالة دون معلولها، وهو الطهارة واللازم باطل، وإذا بطل اللازم بطل الملزوم فلم يبق إلا أن نقول إن التطور والاستحالة وتسمية العين النجسة باسم طارئ على التسمية الأصلية لا يصلح واحد منها أو جميعها أن يكون علة للطهارة، ألا ترى أن الخمر إذا تحجرت صارت طاهرة، ولكن علة طهارتها ليست هي استحالتها إلى الحجرية؛ بل علة طهارتها زوال الإسكار، كما أن علة نجاستها هي وجود الإسكار، وعندئذ قال الشيخ عبد الحليم: "يا أهل البليدة : مدينتكم شأنها أقل من أن يدرس بها مثل هذا العالم". اه من الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي:65.

كما نجد له ردا على أحد علماء البليدة الذين كانوا يحضرون دروسه الرمضانية بحكم انتقال الشيخ الشعبي إلى البليدة في شهر رمضان بطلب من أهلها، فكان الشيخ عبد القادر بن جلول الغريسي لا يقبل للشعبي أي عثرة ، وكان غالب درس الشيخ الغريسي ألفية ابن مالك، فيروي الشيخ الطيب المهاجي أن الشيخ الشعبي كان يقرأ متن السمرقندية في علم البيان ولما أعرب قول المتن عسيرة الضبط حالا قال الشيخ الغريسي معترضاً عليه: عسيرة الضبط تركيب إضافي تعرف فيه المضاف بالمضاف إليه المحلى بـ: (أل) والحال لا يكون معرفة، فأجابته بقوله: اعتراضك في غير محله؛ لأن عسيرة صفة مشبهة لا تقيده إضافتها اللفظية لا تعريفا، و لا تخصيصا؛ بل هي باقية على تكثيرها، فأعربها حالا صحيح موافق للقواعد العربية، وفي الألفية لابن مالك التي هي موضوع درسك في الوقت الحاضر ما هو صريح فيما قلنا. قال ابن مالك:

وإن يُشأيه المضافُ يفعلُ \* وصفاً فعن تنكيره لا يعزلُ.

يراجع الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري:64

**تنبيه مهم**

أفادنا الشيخ عبد القادر بن سعدية القائم على زاوية الشيخ الشعبي حاليا إلى أن شيخ الشعبي بجامع الزيتونة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ليس هو شيخ عبد الحميد بن باديس كما يظن كثير من الناس. بل هو جده، وبه سمي فتوافقت التسميتان، فشيخ الشعبي توفي سنة (1886م) بينما أستاذ الشيخ عبد الحميد بن باديس ولد سنة (1879م) وتوفي سنة (1973م).

ويراجع الموقع: [www.veecos.net/portal/index.php](http://www.veecos.net/portal/index.php)

فزاوية الشيخ الشعبي ببليدية عين امران تعد بحق من أهم الزوايا الكبرى في القطر الجزائري بالنظر إلى مؤسسها، وما خرجته من كبار العلماء الذين تتلمذوا على يد عالم تخرج من جامع الزيتونة ثم من جامع الأزهر الشريف.

وفاته — رحمه الله تعالى — توفي الشيخ الشعبي سنة أربعين وثلاثمئة وألف من هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم وهو ما يقارب سنة 1918م. ثامن ذي الحجة، ودفن بمدرسته يوم عرفة رحمه الله تعالى ، وأسبغ عليه نعمة، وجعلنا من أحبائه.

بناء على أن شيخها الشَّعبي كان يمثل امتداد المنهج التعليمي بالأزهر الشريف. فنال عنده بغيته من فنون العلم.

## رحلاته العلمية خارج الوطن

### 1 - الرحلة إلى تونس

رحل الطيب المهاجي إلى تونس سنة (1348هـ) الموافق لـ: (1929م)، وأقام بها عدّة أيام زار خلالها جامع الزيتونة حيث التقى بمجموعة من علمائه منهم: الشيخ بيرم، وقاضي المالكية الشيخ الصادق النيفر، وكان يحضر دروس العلماء في التفسير، والنحو، وأصول الفقه.

### 2 - الرحلة إلى الحرمين الشريفين

كانت رحلته الأولى إلى الحجاز قاصدا أداء مناسك الحج سنة (1350 هـ - 1932م)، وأقام بالحرمين الشريفين إحدى وثلاثين يوما التقى خلاله بجماعة من العلماء، فأفاد، واستفاد. منهم بمكة الشيخ أحمد الشريف السنوسي الخطابي الجزائري الذي كانت له زاوية بجبل أبي قبيس، فكان الشيخ الطيب المهاجي يتردد عليه، ويذكر أنه سمع منه في مجلس واحد ثلاثة عشر حديثا من المسلسلات.

كما قابل في المدينة المنورة الشيخ التُّكروري<sup>151</sup> والشيخ أحمد الأمين بن عزوز<sup>152</sup>، وأجازاه كلاهما إجازة شفوية.

### 3 - الرحلة إلى المغرب

رحل الطيب المهاجي إلى المغرب سنة (1364هـ) الموافق لسنة (1945م) في عطلة الصيفية، بدعوة من أحد أصدقائه المقيمين في مدينة فاس، والتقى بالشيخ العراقي الذي دعاه لطعام العشاء وجرت بين الطيب المهاجي وبعض المدرسين في جامع القرويين ممن دعاهم الشيخ العراقي للعشاء محاورات مع الطيب المهاجي.<sup>153</sup> وزار الشيخ الطيب المهاجي في هذه الرحلة مدينة مكناس، والرباط، وسلا، كما مرّ بمدينة وجدة المغربية أثناء عودته من المغرب.<sup>154</sup>

### تلامذة الشيخ الطيب المهاجي

ذكر عبد المجيد بن نعيمة مجموعة من تلامذة الطيب المهاجي

منهم:

<sup>151</sup> - يراجع أنفس الذخائر ضمن الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري: 88

<sup>152</sup> - يراجع المصدر السابق: 88

<sup>153</sup> - انظر الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري: 13

<sup>154</sup> - انظر المصدر السابق: 13 و14

- 1 – ابن الشيخ الطيب المهاجي الشهيد القاسم المدعو زيدون. "155"
  - 2 – الشيخ الطيب بلقندوز. "156"
  - 3 – سي جلول أبوناب الفلتي. "157"
  - 4 – الشيخ مصطفى بن زيان. "158"
  - 5 – الشيخ التابلسي بن زيان. "159"
  - 6 – الشيخ عبد القادر الطيب إبراهيم. "160"
  - 7 – الشيخ عبد القادر بوجلال. "161"
  - 8 – الشيخ جلول بلقندوز. "162"
- نضاله الوطني**

أمن الشيخ الطيب المهاجي كغيره من علماء الجزائر ومفكريها وسياسيها بأنه لا خلاص من المستعمر الغاشم الذي سعى لمحو الشخصية الجزائرية – إلا باسفراغ الجهد العلمي والمساهمة بعد ذلك في الجهاد المقدس من أجل تحرير الجزائر. لذا نجده من المساهمين في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فكان من أعضائها الدائمين، كما أقبل على التفرغ لتعليم الأمة دينها ولغتها، فساهم في تربية رجال ساهموا في

155 – انظر الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري: 14

156 – انظر المصدر السابق: 14

157 – كانت مهنة سي جلول بمدينة وهران التجارة ، وهو الذي ناب عن الشيخ أحسن نيابة حين سافر إلى الحجاز لأداء مناسك الحج سنة (1932م) ، وتوفي قبل قيام الثورة الكبرى المسلحة. انظر الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري: 15

158 – أصله من مدينة سيق، كان من أنجب طلاب الشيخ الطيب المهاجي تولى منصب القضاء والفتيا بمدينة تهارت إلى أن وافته المنية بعد استقلال الجزائر حوالي سنة (1971م) انظر الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري: 15

159 – والده هو الشيخ عبد الباقي صاحب زاوية وادي الجمعة بولاية غليزان، وكذلك ابنه الشيخ المدني وحفيده عبد الرحمن كلهم درسوا على يد الشيخ الطيب المهاجي. وتوفي الشيخ التابلسي سنة (1956م). انظر الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري: 15

160 – هو ابن الشيخ محمد مكنوس من قرابة الشيخ الطيب المهاجي، درّس في فترة الاستعمار بمدرسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بمدينة سيق، واشتغل بعد الاستقلال بالإمامة والتدريس بالجامع الكبير بوهران المسمى جامع الباشا إلى أن وفاه أجله سنة (1998م). انظر الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري: 15

161 – يعتبر هو الآخر من أبرز تلامذة الشيخ الطيب المهاجي، وأقربهم إليه، جند في الحرب العالمية الثانية، وشاء له القدر مديد العمر، فاشتغل إماما ومدرّسا بحي البدر بوهران إلى أن تقاعد. انظر الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري: 15

162 – يعرف بعبد الله الوعزاني عمل مفتشا للتعليم الابتدائي بقرية بن باديس بسيدي بلعباس، توفي بعد الاستقلال. انظر المصدر السابق: 15

حركة النضال ضدّ المستعمر الفرنسي، بعضهم قض في طريق الشهادة منهم ولده القاسم.

وكان الشيخ الطيب المهاجي يمثل المفتي الرّسمي للثورة الجزائرية لمنطقة الغرب الجزائري وهران، وهو عمل تعاقب عليه السلطات الاستعمارية بالإعدام، ولكن حبه لوطنه حال دون أن تقل قوّة الحديد والنار من عزمه.

### وفاته

توفي الشيخ الطيب المهاجيّ — رحمه الله تعالى — يوم السّابع عشر من شهر أكتوبر سنة (1969م) بوهران عن عمر يناهز 88 سنة، وشيّع جنازته خلائق عديدة بلغت حوالي الخمسين ألف شخص، وأبّنه الشيخ المهدي البوعبدليّ.<sup>163</sup>

### 7) الشيخ نور الدين عبد القادر (ت 1405هـ — 1984م).

لقد بحثت عن ترجمة الشيخ نور الدين عبد القادر ولم أعثر عليها مفصلة، وإّما هناك ترجمة مختصرة له في كتاب إرشاد الحائر إلى أدباء الجزائر جاء فيها: هو الشيخ نور الدين عبد القادر بن إبراهيم ولد في نهج سيدي عبد الله بحي القصبة بالجزائر العاصمة، وتكون بالمدرسة الثعالبية.

وعمل أوّلا كمدرس في كل من شرشال ثمّ البليدة ثمّ بالجامع الجديد في الجزائر، وبعد ذلك أصبح أستاذا بمدرسة تلمسان، ثمّ في ثانويتين بالعاصمة، وأخيرا أحيل إلى المعاش سنة (1960م).

وبالإضافة إلى التعليم الثانوي كان يعلم أيضا بالجامعة الجزائرية بصفة معين لبعض أساتذتها. وقد أظهر الشيخ نور الدين عبد القادر نشاطا ملحوظا في ميدان تأليف الكتب في العلوم العربية في النّحو والصّرف والنصوص الأدبية والعروض، وكان مواضبا طول سنين على نشر المقالات في مواضيع مختلفة في مجلة (هنا الجزائر) وعدد كتبه التي نشرها تزيد على أكثر من عشرين كتابا، ومن أحسنها صفحات في تاريخ مدينة الجزائر، وأرجوزة ابن سينا في علم الطّب، وألف خمسة كتب أخرى بالمشاركة مع الدكتور المستشرق هنري جاني، واعتنى

<sup>163</sup> — انظر الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري: 15 و 16

أيضا بتصحيح ونشر كتب عديدة منها: غزوات عروج وخير الدين،  
والقول المأثور من كلام الشيخ عبد الرحمن المجذوب.<sup>164</sup>  
**إنتاجه العلمي**

قد ذكر ابن الحاج الجزائري مجموعة من مؤلفات الشيخ نور الدين  
عبد القادر بلغت ستة عشر كتاباً<sup>165</sup> نذكر منها:

- 1) مجموعة الحكايات المثلية.<sup>166</sup>
- 2) غزوات عروج وخير الدين.<sup>167</sup>
- 3) القراءة الإفريقية المشروحة.<sup>168</sup>
- 4) قاموس عربي فرنسي – عربي اللغة الدارجة.<sup>169</sup>
- 5) لامية الأفعال طبعة انتقادية بالشكل.<sup>169</sup>
- 6) الأجرومية على طريقة السؤال والجواب.<sup>170</sup>
- 7) أساس العربية لتعليم الحروف الهجائية.<sup>171</sup>
- 8) كتاب الوسيلة لتعليم العربية (صرف ونحو).<sup>172</sup>
- 9) الرسالة الصرّفية.<sup>173</sup>
- 10) المطالعة العصرية.<sup>174</sup>
- 11) الإنشاء العربي.<sup>175</sup>
- 12) المنتخب من أشعار العرب.<sup>176</sup>

<sup>164</sup> – إرشاد الحائر إلى آثار أدياء الجزائر تأليف محمد رمضان شاوش والغوثي بن حمدان  
731/2

<sup>165</sup> – انظر القول المأثور من كلام الشيخ عبد الرحمن المجذوب: 8

<sup>166</sup> – انظر المصدر السابق: 8

<sup>167</sup> – طبع بالمطبعة الثعالبية بالجزائر سنة 1353م

<sup>168</sup> – انظر القول المأثور من كلام الشيخ عبد الرحمن المجذوب: 8

<sup>169</sup> – العنوان الصحيح كما جاء في غلاف الكتاب هو متن لامية الأفعال لابن مالك مع مقدمة  
وتعليق انتقادي، طبعته المطبعة الثعالبية بالجزائر سنة 1351هـ – 1940م.

<sup>170</sup> – طبعته المطبعة الثعالبية بالجزائر سنة 1359هـ – 1940م.

<sup>171</sup> – انظر القول المأثور من كلام الشيخ عبد الرحمن المجذوب: 8

<sup>172</sup> – طبعته المطبعة الثعالبية بالجزائر، وسنة الطبع غير مذكورة فيما وصلني من نسخة منه.

<sup>173</sup> – طبعته المطبعة الثعالبية بالجزائر سنة 1351هـ – 1932م.

<sup>174</sup> – انظر القول المأثور من كلام الشيخ عبد الرحمن المجذوب: 8

<sup>175</sup> – انظر القول المأثور من كلام الشيخ عبد الرحمن المجذوب: 8

<sup>176</sup> – طبعته المطبعة الثعالبية بالجزائر، انظر فهرست معلمة التراث الجزائري بين  
القديم والحديث للشيخ بشير ضيف بن أبي بكر بن البشير بن عمر الجزائري

53/1

13) إعراب الجمل. "177"

14) القول المأثور من كلام الشيخ عبد الرحمن المجذوب. "178"

15) تاريخ مدينة قسنطينة للحاج أحمد بن المبارك. "179"

16) تاريخ مدينة الجزائر. "180"

وقال ابن الحاج الجزائري: «وللمؤلف مساهمة في ترجمة النصوص ونقلها من العربية إلى الفرنسية، فبمشاركة المستشرق الفرنسي هنري جاية نشر القصيدة الطبية لابن سينا بنصّها العربي بالشكل النّام، والترجمة الفرنسيّة والشّروح باللغتين». "181"

ويضيف مجموعة من المؤلفات التي نشرها: "182" منها: كتاب الجنين لعريب سعد بنصه العربي، والترجمة والشروح. وأطباء إفريقيا والأندلس من كتاب عيون الأنباء لابن أصيبعة، والقصيدة الطردية لابن عبد الجبار، والديوان الفلسفي المنسوب لابن سينا.

وتوفي الشيخ نور الدين عبد القادر سنة (1984م) عن عمر مديد بلغ الثمانين سنة.

**8) الشيخ محمد بن عبد الكريم الطرفاوي البيضي (ت 1399هـ — 1978م)**

ترجمت رحموني العيضية ترجمة مفصلة لمحمد بن عبد الكريم الطرفاوي تناولت فيها غالب ما يتصل بالشخصية العلمية، من نسب، ونشأة علمية، ورحالات، وما تركه من تلاميذ، ومؤلفات سواء المطبوع منها والمخطوط، والموجود منه والمفقود معتمدة في الغالب على اتصالها بولد المکتّرجم له الذي أفادها فيما يتصل بوالده ممّا لانقّف على معلوماته في الكتب، ويمكننا اختصار ترجمته فيما يأتي:

**نسبه ومولده**

هو محمد بن بوعلام بن عبد الكريم سليل قبيلة أولاد عبد الكريم الملقبة بـ: (الكرامة) المنتشرين بنواحي البيض، ولد سنة (1332هـ —

177 — عنوانه الكامل: إعراب الجمل مع مقدمة وتمريعات معربة ومشروحة، طبع بالمطبعة الثعالبية بالجزائر سنة 1377هـ — 1957م.

178 — طبعته المطبعة الثعالبية بالجزائر، وأعيد طبعه من قبل دار هومه مع تقديم وتعليق عادل بن الحاج الجزائري، ط 1 سنة 2008م.

179 — القول المأثور من كلام الشيخ عبد الرحمن المجذوب لنور الدين عبد القادر: 8:

180 — المصدر السابق: 8:

181 — المصدر السابق: 9:

182 — يراجع المصدر السابق: 9:



الموافق لـ: 1914م)، أبوه بوعلام بن عبد الكريم، وأمّه غنية بنت الشيخ.

### حياته العلمية

بدأ حياته العلمية بحفظ القرآن الكريم في السنة السادسة من عمره بالكتاب حتى جمع حفظ القرآن الكريم بأكمله، كما تعلم المبادئ الأولى في اللغة العربية، وساعده الروائي محمد ولد الشيخ بن أغا عبد الله<sup>183</sup>، ثم انتقل إلى تلمسان وبها واصل دراسة اللغة العربية والتاريخ لمدة ثلاث سنوات.<sup>184</sup>

### رحلاته

#### 1 – رحلته إلى مدينة فاس بالمغرب الأقصى سنة (1933م)

في سنة (1933م) رحل محمد بن عبد الكريم إلى مدينة فاس المغربية طلباً للعلم بجامع القرويين الذي كان مقصد طلابه، وكان شغوفاً بعلم التاريخ، وعلم الأنساب، وفي جامع القرويين وعلى يد مشايخه تلقى محمد بن عبد الكريم علم التفسير، والفقه، وأصوله، والفلسفة، والتاريخ، والتصوّف، والكلام، والنحو والصرف، والبلاغة. وبعد عشر سنوات من التحصيل العلمي تخرّج حاملاً الشهادة العالمية، سلّمها له الملك محمد الخامس في 23 جمادى الأولى سنة (1358هـ الموافق لـ: 1939م).

#### 2 – رحلته إلى الحجاز قصد أداء مناسك الحج سنة (1967م)

وفي سنة (1967م) توجه محمد بن عبد الكريم لأداء مناسك الحج فزار مدينة القدس قبل احتلالها، ثم توجه بعد ذلك إلى تركيا قاصداً مدينة اسطنبول، بعدها توجه إلى البقاع المقدّسة فحجّ ثم قفل راجعاً إلى أرض الوطن، لكن للأسف لم نقف على ما وقفنا عليه عند الطيّب المهاجي من ملاقاته لكبار العلماء الذين ذكر أسماءهم الطيّب المهاجي، ونستبعد أن يكون محمد بن عبد الكريم لم يلتق بعلماء القدس الشريف، وكذلك علماء اسطنبول، وعلماء الحجاز.<sup>185</sup>

#### أشهر تلامذته، وأصدقائه

<sup>183</sup> – له رواية باللغة الفرنسية عنوانها (مريم بين النخيل)، وكانت تربطه بالمتروجم له صلة القرابة. انظر الموضوعات الصرفية في كتابي تمتع الطرف في علم الصّرف لمحمد بن عبد الكريم ومبادئ الصّرف للطيب المهاجي – موازنة في المحتوى والطريقة – لرحموني العيدية:3

<sup>184</sup> – يراجع المرجع السابق:4

<sup>185</sup> – الموضوعات الصرفية في كتابي تمتع الطرف في علم الصّرف لمحمد بن عبد الكريم ومبادئ الصّرف للطيب المهاجي – موازنة في المحتوى والطريقة – لرحموني العيدية:7 و8

من أشهر تلامذته أحمد طالب الإبراهيمي الذي درس عند محمد بن عبد الكريم حينما التحق مدرّسا بمعهد الحياة بالبليدة. ومن أشهر أصدقائه: المهدي البوعبدلي، وعبد القادر الزبير الغانمي، وعبد القادر الياجوري. كما جمعه سجن المعمر إبان العهد الاستعماري بالمناضل السياسي فرحات عبّاس، ويوسف بن خدة.<sup>186</sup>

**آثاره العلمية**

- 1 – تمتع الطرف في علم الصرف، (مخطوط).<sup>187</sup>
  - 2 – رسائل في التاريخ منها: رسالة عثمان باشا المولى الشريف العلوي.<sup>188</sup>
  - 3 – كتابات في الأدب واللغة، والتاريخ وهي عبارة عن مدونات مختصرة في الأدب، والبلاغة، والتفسير، والتاريخ.
  - 4 – كتاب (قبائل كسال البيض) مفقود.<sup>189</sup>
  - 5 – شرح كتاب الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى للشيخ أحمد بن علي السلاوي. مفقود.<sup>190</sup>
  - 6 – شرح المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي تأليف أحمد بن علي الفيوميّ (ت 770هـ).<sup>191</sup>
- وفاته**

توفي محمد بن عبد الكريم يوم الثامن عشر من شهر نوفمبر سنة (1978م) ودفن بمقبرة تهارت.

## **(9) الشيخ عمر أبو حفص الزموري (ت 1409هـ – 1990م)**

**نسبه ومولده**

هو عمر أبو حفص بن محمد بن جدو ابن محمد الحسيني القسنطيني الجزائري الإفريقي من ذرية الولي الصّالح سيدي عمر

<sup>186</sup> – يراجع المرجع السابق: 7 و 8

<sup>187</sup> – توجد منه نسخة طبق الأصل، مع تحقيقها من قبل رحموني العيضية وإشراف المختار بوعناني ضمن الملحق برسالة الماجستير الموسومة بالموضوعات الصرفية في كتابي تمتع الطرف في علم الصّرف لمحمد بن عبد الكريم ومبادئ الصّرف للطيب المهاجي – موازنة في المحتوى والطريقة بعد صفحة 283.

<sup>188</sup> – انظر المرجع السابق: 11

<sup>189</sup> – انظر المرجع السابق: 10

<sup>190</sup> – انظر الموضوعات الصرفية في كتابي تمتع الطرف في علم الصّرف لمحمد بن عبد الكريم ومبادئ الصّرف للطيب المهاجي – موازنة في المحتوى والطريقة: 11

<sup>191</sup> – انظر المرجع السابق: 11

العجيسيّ ينتهي نسبه إلى آل بيت الرسول - صلى الله عليه وسلم - فالجدّ الأعلى (سيدي عمر العجيسيّ) سليل أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الخالق بن عليّ ابن عبد القادر بن بن عامر بن دحو بن صالح بن سعيد بن مروان بن يعقوب بن عبد الواحد بن زيان بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن إدريس ابن عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي - كرم الله وجهه - وفاطمة الزهراء - رضي الله عنها -<sup>192</sup>.

ولد عمر أبو حفص الزموريّ سنة (1332هـ الموافق لـ: 1913م) على الأرجح، ونشأ يتيم الأب - في كفالة أخيه محمد وابن عمّ أبيه الشيخ علي -، معرضاً عما يدنس النّفس، محباً للتقوى والعمل الصالح إذ بدأ في أداء فريضة الصلاة في سنّ السابعة من عمره.<sup>193</sup>

### حياته العلمية

حفظ القرآن الكريم علي يدّ ابن عمّ والده الشيخ علي فأتّم حفظه له في سن العاشرة من عمره<sup>194</sup>، ثمّ تآقت نفسه لطلب العلم فيذكر أنّ قلبه قد تعلّق بالبحث عن العلم، وأنّه كان يسمع من العامّة تعظيمهم الشيخ أحمد بن الحسين بن قدور (ت 1355هـ - 1936م)، فقصده وتعلّم منه ما صارت سعادته به.

كان شيخه يحفظ (مجموع المتون)، ووضع عليه حواشي، كما وضع على التسهيل لابن مالك حاشية، وكان كثير المطالعة لكتاب سيبويه، وقد شهد الزموريّ لشيخه بأنّه كان بعيد الباع في النحو، والصّرف لا يجارى، بل في شتى العلوم.<sup>195</sup>

### ترحاله في وطنه

رحل الزموري كثيرا في طلب العلم، فقد انتقل في بداية طلب العلم بعد أن أجازّه شيخه أحمد بن الحسين بن قدور إلى زاوية سيدي حسن الطرابلسي بعنّابة، فتوطدت العلاقة بينه وبين شيخ الزاوية، وصارا

<sup>192</sup> - انظر فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف للزموري: 16 و 17، وأبواب الجنان وفيض الرحمن في الصلاة والسلام على سيدنا محمد ولد عدنان لأبي حفص الزموري الجزائري: 18، ومدارج التصريف في فتح اللطيف لأبي حفص الزموري، رسالة ماجستير لغانم خيرة، وإشراف المختار بو عناني: 24

<sup>193</sup> - يراجع أبواب الجنان وفيض الرحمن في الصلاة والسلام على سيدنا محمد ولد عدنان

لأبي حفص الزموري الجزائري: 18

<sup>194</sup> - يراجع أبواب الجنان وفيض الرحمن في الصلاة والسلام على سيدنا محمد ولد عدنان

لأبي حفص الزموري الجزائري: 18

<sup>195</sup> - انظر فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف للعلامة عمر بن أبي حفص

المعروف بالشيخ عمر أبو حفص الزموري: 19

ينشران المقالات والقصائد بجريدة (البلاغ) الأسبوعية<sup>196</sup>، ولما توفي شيخه سنة (1936م) رثاه بقصيدة نشرتها له جريدة النّجاح<sup>197</sup> مطلعها: "198"

دَعِ الْعَدُولَ وَمُرَّ عَيْنَيْكَ أَنْ تَسْكُبَا \* دَمْعًا عَلَى مَنَبَعِ الْعُلُومِ وَأَعْيَاهَا  
لَهْفِي وَحَزْنِي وَاكْتِنَابِي عَنْ أَحْمَدٍ \* أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا  
ثمّ قفل راجعا لحاجة قرية (زمّورة)<sup>199</sup> إليه، فخلف شيخه في إمامة الجمعة بمسجد سيدي أحمد المجدوب، وفي تدريس الطلبة، كما أنّه سرعان ما أقبل عليه الطلبة من جميع نواحي المنطقة، حتى لقبوا زاويته بجامع الزيتونة نظرا للبرنامج العلمي الذي كان يقدّم لطلبة العلم بها.

### الزوايا والمساجد التي درس بها الزمّوري

ذكر بلقاسم آيت حمو أنّ الشّيخ الزمّوريّ مارس التدريس في عدّة، زوايا ومساجد منها: زاوية الجعافرة بولاية برج بوعريريج، ومسجد توررين ببني عيذل، وزاوية الحاج حسن الطرابلسي بولاية عنابة، وزاوية سيدي موسى نَنْبَدَارُ بولاية بجاية، ووادي الزناتي بولاية قالمة، وبعين فكرون بولاية أم البواقي، وبزاويته الميمونة بزمورة مسقط رأسه، ودار أجداده. ثمّ بمسجد سيدي رمضان بحي القصبة بالجزائر العاصمة.<sup>200</sup>

### البرنامج الدراسي المقدم للطلبة لدى الزمّوري<sup>201</sup>

<sup>196</sup> — يراجع مدارج التصريف في فتح اللطيف لأبي حفص الزمّوري (ت1411هـ) —

(1990م) إعداد، غانم خيرة، وإشراف المختار بوعناني: 25

<sup>197</sup> — يراجع العلامة الشيخ عمر أبو حفص الزمّوري، بلقاسم أبو محمد: 23

<sup>198</sup> — يراجع الموقع الإلكتروني: [www.al-fadjr.com/ar/special/religion/146438.html](http://www.al-fadjr.com/ar/special/religion/146438.html)

<sup>199</sup> — زمورة هذه غير زمورة التي هي إحدى دوائر ولاية غليزان، فالزمّوري نسبة إلى برج

زمورة التابعة لولاية بوج بوعريريج. انظر الموقع: [madjdsifo.maktooblog.com/category/](http://madjdsifo.maktooblog.com/category/)

<sup>200</sup> — يراجع أبواب الجنان وفيض الرحمن في الصلاة والسلام على سيدنا محمد ولد عدنان

لأبي حفص الزمّوري الجزائري: 19

<sup>201</sup> — يراجع مدارج التصريف في فتح اللطيف لأبي حفص الزمّوري (ت1411هـ) —

(1990م) إعداد، غانم خيرة، وإشراف المختار بوعناني: 29 و30، وهذا البرنامج يلاحظ عليه التدرج من خلال تناول كتب للمبتدئين، ثمّ ينتقل بطلبة العلم إلى ما هو أوسع وأدق، كم يلاحظ في تدريس الأجرومية، يشدو الطالب إلى القطر الذي هو أرفع من الأجرومية، لينتقل الشيخ بطلبته إلى دراسة وشرح ألفية ابن مالك، ويضيف لهم ما عند سيبويه الذي يستعين به في الدراسة والشرح.

شمل برنامج الزموري تدريس مصنفات متنوعة في العلم نوردها كالاتي:

### مصنفات في الفقه

- 1 – المرشد المعين، وهو شرح لمتن ابن عاشر في علم الكلام والفقه.
- 2 – رسالة ابن أبي زيد القيرواني.
- 3 – مختصر خليل بن إسحاق المالكي.
- 4 – الدرّة البيضاء للشيخ عبد الرحمن الأخضرّي في علم الفرائض.

### مصنفات في أصول الفقه

- 1 – الورقات لمحمد الحطاب. "202"
- 2 – جمع الجوامع للإمام السبكي.

### مصنفات النحو

- 1 – الأجرومية لابن أجيروم
- 2 – قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام الأنصاري.
- 3 – شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري.
- 4 – الألفية لابن مالك.
- 5 – منظومة إعراب الجمل لمحمد بن عبد الله المجراد

### مصنفات الصرف

- 1 – لامية الأفعال لابن مالك.
- 2 – منظومة المكودي في التصريف.

### مصنفات البلاغة العربية

- الجواهر المكنون في الثلاثة فنون للشيخ عبد الرحمن الأخضرّي.
- مصنفات علم العروض والقوافي.

منظومة الصّبّان في علمي العروض والقوافي.

### آثاره العلمية

ترك الزموري مجموعة من المؤلفات نذكر منها:

- 1 – فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف. "203"

<sup>202</sup> – هكذا ورد عند غانم خيرة في مدارج التصريف في فتح اللطيف لأبي حفص

الزموري: 29، ولعله قرأ العين في شرح ورقات إمام الحرمين للحطاب.

<sup>203</sup> – طبعه ديوان المطبوعات الجامعية، ط1993/2م. وفرغ الشيخ من تأليف هذه المدونة الصرفية في سنة (1374هـ – 1954م).

2 – المجموعة الأولى من رسائله المخصصة لفضل الدّعاء ومطلوبيته. "204"

3 – المجموعة الثانية من رسائله. "205"

4 – المجموعة الثالثة من رسائله الخاصة بفضل الدّعاء ومطلوبيته. "206"

5 – ما يفعل الحاجّ على مذهب الإمام مالك. "207"

6 – أبواب الجنان وفيض الرحمن في الصلاة والسلام على سيدنا محمد ولد عدنان. "208"

**تلامذته**

### 1 – امحمد سمين

من تلامذته الذين ذكرهم بلقاسم آيت حمو امحمد سمين الذي حلى شيخه بقوله: «هو العالم العارف بالله، الحائز على المعقول والمنقول، المتبحر في مختلف العلوم اللغويّة، والدينية إلى أبعد الحدود، حتى لا يمكن معرفة البعد الذي بلغه». "209"

### 2 – كالي علي عبد الله

هو تلميذ الزموري، وقد أجازته في حفظ القرآن الكريم، ومختلف العلوم إجازة تسمح له بالتدريس. "210"

**وفاته**

توفي الشيخ عمر أبو حفص الزموري في يوم 10 ماي سنة (1990م)، وكانت جنازته مهيبة حضرها جمهور غفير من تلامذته ومريديه وعامة الشعب.

### (10) الشيخ أبو بكر الأغواطي (ت 1994م)

لقد ترجم له قدور إبراهيم عمار المهاجي "211" كما ترجم له المختار بوعناني ترجمة وافية جاء فيها: «هو أبو بكر بن العربي ولد بقرية عين

204 – طبع بدار همه بعين مليلة، الجزائر. وانظر أبواب الجنان وفيض الرحمن في الصلاة والسلام على سيدنا محمد ولد عدنان لأبي حفص الزموري الجزائري: 20

205 – طبع بدار (حواركم)، انظر المصدر السابق: 20

206 – طبع بدار الهدى بعين مليلة، الجزائر. انظر المصدر السابق: 20

207 – طبع بدار هومه. وانظر المصدر السابق: 20

208 – طبع بدار الهدى، عين مليلة، الجزائر. انظر المصدر السابق: 20

209 – انظر أبواب الجنان وفيض الرحمن في الصلاة والسلام على سيدنا محمد ولد عدنان لأبي حفص الزموري الجزائري: 23

210 -يراجع الموقع [madjdsifo.maktoobblog.com](http://madjdsifo.maktoobblog.com)

ماضي ولاية الأغواط سنة تسعة عشر وثلاث مائة وألف للهجرة (1319هـ)، الموافق لاثنتين وتسع مائة وألف ميلادية (1902م).  
قرأ القرآن الكريم على شيخين جليلين وهما سيدي محمد بالمبروك، وسيدي محمد فريد. أدخل المدرسة الفرنسية إجباريا سنة 1908م، وتخرّج منها سنة (1914م) متحصلا على الشهادة الابتدائية.  
أتمّ حفظ القرآن الكريم قراءة، ورسمًا، وأداء وهو ابن ستة عشر سنة. «212» تعرض المترجم بعد ذلك إلى رحلاته العلمية داخل الوطن فذكر منها تنقله إلى قرية الغيشة بنواحي أفلو، وقرية تخميرت التابعة حاليا لولاية تيارت أين كان له نشاط ديني وعلمي بارز.  
أمّا رحلاته خارج الوطن فتتمثل في رحلته للتبحر في العلوم إلى فاس والرباط بالمغرب الأقصى، وقد استغرقت هذه المدة سنة (1928م).  
ليعود بعدها إلى زيارة والديه.

ثمّ تعرض المختار بوحناني إلى مهامه التي جمعت بين الإمامة والتدريس بمدينة راس الماء بولاية سيدي بلعباس التي مكث فيها مدة عشرين سنة تبتدئ بسنة (1930م) وتنتهي بسنة (1950م).  
وفي هذه الفترة من حياته كان منه عطاؤه الفياض. فقد درس علوما كثيرة منها: النحو والصرف، والبلاغة، والفقه، وتفسير القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وغيرها من فنون العلم.<sup>213</sup>  
ولم يكن الشيخ أبو بكر بن العربي بعيدا عن المسالك السياسية التي عرفت الساحة الجزائرية آنذاك، لذا نجده منخرطا في حزب الشعب (PPA)، ثمّ بعدها في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD)، فاللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA)، الأمر الذي جعل السلطات الفرنسية ترتاب فيه وتقوم بنفيه إلى قرية المالح المعروفة بكثرة المعمرين المختلفي الجنسيات.

لم يمنعه المنفى من مواصلة رساته التربوية والتعليمية، فنجده العالم المفتي المدرس لشتى الفنون التي تعلمها من نحو وصرف وبلاغة وفقه

---

<sup>211</sup> — يراجع الشيخ أبو بكر بن العربي التجيني المضاوي الوهراني حياته وآثاره، تأليف قدور إبراهيم عمّار المهاجي: 9 — 83

<sup>212</sup> — الشيخ أبو بكر بن العربي المضاوي الوهراني (1902م — 1994م) وكتابه مفردات الكتاب العزيز من القاموس المحيط، مقال في مجلة القلم: 1 العدد 2009/9

<sup>213</sup> — يراجع الشيخ أبو بكر بن العربي التجيني المضاوي الوهراني حياته وآثاره، تأليف قدور إبراهيم عمّار المهاجي: 24

وتفسير وحديث وغيرها من فنون العلم، ثم تشتت محن الشيخ أبي بكر إبان الثورة التحريرية وبالأخص بعد التحاق ابنه محمد بصفوف المجاهدين، فقد اعتقل مع ابنته الصغيرة الأمر الذي حمله على أن يهجر قرية المالح الملغمة بالكراهية له من قبل المعمرين العنصريين. دخل أبوبكر الأغواطي إلى مدينة وهران ومعه عائلته، وسكن بحي الحمري، ودرّس بالمسجد الكبير بحي الحمري، وبزاوية الشيخ عبد الباقي، كان ذلك سنة (1957م)، ثم انتقل إلى حي المدينة الجديدة ودرّس بزاوية أحمد بناصف.

وفي سنة (1965م) توجه إلى البقاع المقدّس وفي طريقه مرّ بالشام وزار القدس وفيها المسجد الأقصى. استقال من مهامه سنة (1971م).<sup>214</sup>

وقد ألمّ المختار بوعناني بجميع ما تركه هذا العالم من مؤلفات سواء ما طبع منها، وما هو مخطوط.<sup>215</sup> وتوفي الشيخ أبو بكر بن العربي - رحمه الله تعالى - يوم الجمعة 7 جمادي الثانية سنة (1414هـ) الموافق لـ: 11 نوفمبر (1994م). تاركا وراءه ذخيرة من المؤلفات، ومجموعة معتبرة من تلامذته<sup>216</sup> الذين حصلوا الكثير من علومه.

**المدونات الصرفية الجزائرية في الفترة الاستعمارية (من 1830 م إلى 1962 م)**

إن الحديث عن المدونات الصرفية في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي من (1830 م إلى 1962م) يجعلنا نقف عند محطات علمية تمثلها نخبة من علماء الجزائر، ولا نزعم أبدا بأننا أحطنا علما وجمعا

<sup>214</sup> - يراجع ترجمته مفصلة في مقال الشيخ أبو بكر بن العربي الماضوي الوهراني (1902م - 1994م) وكتابه مفردات الكتاب العزيز من القاموس المحيط، في مجلة القلم: 1 العدد 2009/9

<sup>215</sup> - تراجع هذه المؤلفات في المرجع السابق: 5 و6 و7 و8 و9، ومن أهمها مما له صلة وثيقة بهذه الرسالة: منظومة في تصريف الفعل سلمني أستاذي المشرف المختار بوعناني نسخة مخطوطة منها، و متن في الصرف قال عنه المختار بوعناني: «وهو كذلك من إملاءات الشيخ على طلبته بخط ابنه المؤلف الأستاذ محمد بن العربي». المرجع السابق: 6

<sup>216</sup> - من أشهر تلامذته الذين ذكرهم المختار بوعناني: الشيخ وعلي بن دويبة من مواليد 1959م بوهران، والشيخ ويس عبد القادر من مواليد 20 أكتوبر 1958م، بمدينة بوسفر، وابنه محمد بن العربي من مواليد 1934م براس الماء، ولاية سيدي بلعباس، والتجيني محمد الطاهر السمغوني، وغيرهم كثير. يراجع المرجع السابق: 5



بجملة كل المؤلفات الصّرفية التي دُوّنت في هذه الفترة الحالكة من تاريخ الجزائر التي أصيبت فيه في سيادتها فامتدت أيدي المحتل إلى محاولة طمس شخصية الأهالي الإسلامية العربية. لقد صوّرت الكتب والصّحف والمجلات والأفلام والأشرطة والأحاديث الإذاعية قديما وحديثا مأساة الجزائريين خير تصوير.

وقد وفقت — والحمد لله — إلى الوقوف على نماذج من المدونات الصّرفية التي تحتوي على موضوعات صرفية لعلماء جزائريين أفوها في الفترة ما بين (1830م إلى 1962م). أقدمها في الجدول الآتي:

### الفترة

### (1830م – 1962م)

| عنوان الكتاب                          | موضوعه  | مؤلفه                     | تاريخ وفاته      | معلومات عن توثيق المدونة المذكورة   |
|---------------------------------------|---|---------------------------|------------------|---|
| الكافي في التصريف                     | التصريف   | الشيخ أحمد أطفيش          | 1332 هـ<br>1914م | حققته عائشة يطو، إشراف المختار بوعناني، جامعة وهران، 2001م – 2002م  |
| شرح لامية الأفعال                     | التصريف   | الشيخ أحمد أطفيش          | 1332 هـ<br>1914م | مطابع سجل العرب بسلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ط1/1407هـ – 1986م  |
| تيسير التفسير                         | تفسير القرآن ولكنه يحتوي على مسائل كثيرة في علم التصريف | الشيخ أحمد أطفيش          | 1332 هـ<br>1914م | تحقيق وإخراج الشيخ إبراهيم بن محمد طلاي بمساعدة لجنة من الأساتذة، المطبعة العربية بغرداية، ط1/1417هـ – 1996م.                               |
| كتاب الرسم في تعلم الخط               | كتاب في الرسم يحتوي على موضوعات لها صلة بعلم التصريف    | الشيخ أحمد أطفيش          | 1332 هـ<br>1914م | طبع بالمؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، ط1/1986م.   |
| نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف    | التصريف   | عبد القادر المجاوي        | 1332 هـ<br>1913م | طبع في المطبعة الشرقية لبيير فونطانا بالجزائر، ط1/1335هـ – 1907م  |
| فك العقال عن تصرف الأفعال             | التصريف   | لعدة بن تونس              | 1371 هـ<br>1951م | طبع بالمطبعة العلوية بمسستغانم، ط1/1368هـ – 1939م   |
| مخطوطات صرفية                         | التصريف   | أبو عبد الله البوعبدلي    | 1372 هـ<br>1952م | ألفت في فترة الاستعمار، وقام بنشرها المختار بوعناني في مجلة القلم، العدد 2006/3 ص 61 – 80، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بوهران |
| القياس في اللغة العربية               | كتاب في اللغة يحتوي على ما له صلة بالتصريف              | محمد الخضر حسنين الجزائري | 1377 هـ<br>1958م | طبع بالمؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، ط1/1986م.   |
| شرح شواهد الأشموني المسمى بفتح المالك | فيه موضوعات صرفية                                       | عبد السلام بن عبد         | 1380 هـ          | طبع بالمطبعة الأهلية بتونس، ط1/1347هـ   |

|   |         |                                   |                |
|---|---------|-----------------------------------|----------------|
| في شرح شواهد منهج السالك                  |         | الرحمن السلطاني                   | 1959م          |
| مبادئ الصرف                               | التصريف | الشيخ الطيب المهاجي               | 1389هـ - 1969م |
| تمتع الطرف في علم الصرف                   | التصريف | الشيخ محمد بن عبد الكريم الطرفاوي | 1399هـ - 1978م |
| عنوان الكتاب                              | موضوعه  | مؤلفه                             | تاريخ وفاته    |
| الرسالة الصرفية                           | التصريف | الشيخ نور الدين عبد القادر        | 1404هـ - 1984م |
| تعليق انتقادي على لامية الأفعال لابن مالك | التصريف | الشيخ نور الدين عبد القادر        | 1404هـ - 1984م |
| فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف  | التصريف | عمر بوحفص الزموري                 | 1409هـ - 1990م |
| الآبيات المفيدة في تصريف الفعل            | التصريف | أبو بكر الأغواطي                  | 1425هـ - 1994م |
| متن في تصريف الفعل                        | التصريف | أبو بكر الأغواطي                  | 1425هـ - 1994م |

هناك كتب لها صلة بالصرف ألفها الشيخ محمد البشير الإبراهيمي حاولنا أن نصل إليها، ولكن بدون جدوى. ذكرها أبو القاسم سعد الله أحببنا أن ننبه عليها حتى يبقى في نفوس من يطالع هذه الرسالة إليها - شوق فيقتحمون ما لم نستطعه فلربما يعثرون على شيء منها أو كلها وهي:

- 1 - النقايات و النقايات في لغة العرب جمع فيه الشيخ الإبراهيمي كل ما جاء على وزن فعالة من مختار الشيء ومرذوله. "217"
- 2 - أسرار الضمائر العربية. "218"
- 3 - التسمية بالمصدر. "219"
- 4 - نظام العربية في موازين كلماتها. "220"
- 5 - الصفات التي جاءت على وزن فَعْل - بفتح العين - "221"

217 - انظر تاريخ الجزائر الثقافي 47/8

218 - انظر المرجع السابق 47/8

219 - انظر المرجع السابق 47/8

220 - انظر المرجع السابق 47/8

221 - انظر تاريخ الجزائر الثقافي 47/8

6 – الاطراد والشذوذ في العربية، وهي رسالة تناولت الفرق بين لفظ المطرد والكثير عند ابن مالك.<sup>222</sup>

7 – رسالة في مخارج الحروف، وصفاتها بين العربية الفصحى والعامية.<sup>223</sup>

إن عملي يشمل ما وصلت إليه يدي من المدونات الصّرفية في فترة (1830 – 1962)، التي شملها الجدول. وهي مؤلفات ألفت في الفترة المحددة للدراسة التحليلية، ولا أدعي بأنّي قد أحطت في هذه الفترة المذكورة بكل ما أُلّف في فنّ التصريف بوطني الجزائر الشّاسع الذي تعرّض لمحنة الاستعمار فنالت من تراثه نهبا وحرقا، باستثناء ما سلم من هذا التراث بأيد أمينة حافظت عليه وصانته من الزوال، أو ما طبع منه فبقي في بعض المكتبات الخاصة أو العامة. أو ما عثر عليه في مكتبات عربية، أو ما عثر عليه الباحثون في مكتبات أوروبية.

على الرغم من أن هذه الفترة كانت فترة محاولة القضاء على كل ما يمت بصلة لعلوم اللغة العربية بصفتها مقومًا من مقومات الشّخصية الوطنية الجزائرية. فإنّ العطاء العلميّ في علم التصريف كان الإعجاب به بمكان؛ لأنّها فترة كانت تمثل الصّراع بين الوطنيّ القوميّ والآخر، أو بين الاندثار والوجود كما هو الشأن عند أبي حفص الزّموري (ت1409هـ) الذي أنهى مدوّنته الصّرفية يوم 24 محرم (1374هـ) وهذا يوافق سنة (1954م)، أي: في السنّة التي انطلقت فيها شرارة ثورة نوفمبر المظفّرة. مما يكشف للباحثين عن الحضورين العلميّ والتحرريّ. وهذه المدوّنات الصّرفية منها المطبوع، ومنها المخطوط.

### المدونات الصّرفية الجزائرية المطبوعة

#### 1 – شرح لامية الأفعال

يقع هذا الشّرح في أربعة أجزاء، الجزء الأوّل احتوى على 300ص، والثاني 301ص، والثالث والرابع 482ص، فيصير مجموع عدد صفحاته 1083 صفحة، ويعدّ هذا الشّرح على لامية الأفعال أوسع الشّروح، أوقفهم على الخلاف، وأعمقهم في التحليل، وأغزرهم مادة في ما وقفت عليه من شروح لامية الأفعال لابن مالك.

<sup>222</sup> – انظر المرجع السابق 47/8

<sup>223</sup> – انظر تاريخ الجزائر الثقافي 47/8

- وقد طبع بمطابع سجل العرب بسلطنة عمان في طبعته الأولى سنة (1407 هـ - 1986م) بإشراف وزارة التراث القومي والثقافة.
- 2 - كتاب الرسم لمحمد بن يوسف أطفيش. "224"
  - 3 - نزهة الطرف فيما يتعلق بمعني الصرف لعبد القادر المجاوي. "225"
  - 4 - إرشاد المتعلمين لعبد القادر المجاوي. "226"
  - 5 - القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين الجزائري. "227"
  - 6 - فك العقال عن تصرف الأفعال لعدّة بن تونس. "228"
  - 7 - شرح شواهد الأشموني المسمى بفتح المالك في شرح شواهد منهج السالك، تأليف عبد السلام بن عبد الرحمن بن محمد السلطاني الجزائري. "229"
  - 8 - الآثار العلمية للشيخ الطيّب المهاجيّ الجزائري. "230"
  - 9 - الرّسالة الصّرفية تصنيف نور الدّين عبد القادر. "231"
  - 10 - مقدمة وتعليق انتقادي على متن لامية الأفعال لنور الدّين عبد القادر. "232"
  - 11 - الوسيلة لعلم العربية تصنيف نور الدّين عبد القادر. "233"
  - 12 - فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف. "234"
- نلاحظ أنّ كتاب المجاوي نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف قد اعتمدت طبعته الخط المغربي ذي الرسم العثماني الذي كتب به المصحف الشّريف؛ ولعلّ الدافع هو المحافظة على الانتماء للمدرسة
- 
- 224 - طبع بالمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر سنة 1986م.
- 225 - طبع بالمطبعة الشرفية لبير فونتانا في الجزائر سنة 1325هـ - 1907م.
- 226 - طبع طبعة قديمة في القاهرة لم أعتزّ عليه، وطبعته دار ابن حزم، بيروت - لبنان، سنة 1429هـ - 2008م. وفيه إشارة لتعريف علم الصرف وماهيته.
- 227 - طبع بالمؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر سنة 1986م.
- 228 - طبع بالمطبعة العلوية بمستغانم سنة 1368هـ - 1948م
- 229 - طبع بالمطبعة الأهلية بنهج الديوان عدد5 بتونس عام 1347هـ - 1928م. ويحتوي على مسائل صرفية مبنوثة في الشرح إلى جانب الشواهد التي لها صلة بمواضيع صرفية.
- 230 - منشورات مكتبة الرّشاد للطباعة والنشر والتوزيع بالجزائر، ط1 سنة 1425هـ - 2004م.
- 231 - طبع بالمطبعة الثعالبية بالجزائر سنة 1351هـ - 1932م.
- 232 - طبع بالمطبعة الثعالبية بالجزائر سنة 1358هـ - 1940م.
- 233 - طبع بالمطبعة الثعالبية بالجزائر وبدون ذكر سنة الطبع.
- 234 - طبع بديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، ط2 سنة 1993م.

الأندلسية المغربية من جهة، وتسهيلا لطلبة المدرسة الثعالبية وغيرهم من جهة أخرى؛ لأنّ غالبهم ألفوا ذلك الخط. وكذلك الأمر نفسه مع بعض كتب نور الدين عبد القادر.<sup>235</sup>

### المدونات الصّرفية الجزائرية المخطوطة وقد قسمتها إلى ثلاثة أقسام.

**القسم الأول:** ويشمل الكتب المخطوطة المحققة في شكل رسائل جامعية. تأتي في صدارة الاهتمام بإحياء التراث اللغوي الصرفي في الجزائر جهود المختار بوعناني الذي ساهم عبر عدة مشاريع في البحث العلمي في جامعة وهران، فقد دفع بمجموعة معتبرة من الباحثين إلى تحقيق مدونات صرفية تحقيقا أكاديميا، ومن جملتها:

1 – **الكافي في التصريف لأطفيش** بتحقيق ودراسة عائشة يطو، وهو رسالة ماجستير، قدمت للمناقشة في السنة الجامعية 2001م – 2002م. وهذه المدونة كانت أمّ هذه الرسالة فقد جعلناها المنطلق الذي من خلاله نوازن بين ما جاء فيها وما جاء في غيرها من المدونات الصرفية الجزائرية، إلى ما لمؤلفها من عمق في تقديم المادة الصرفية، والغوص في مباحثها، إلى جانب تميز أطفيش بروح الاسقلال في إبداء الآراء الاجتهادية التي كنا نجدها كثيرا في مصنفات علماء اللغة المشاركة.

وقد اهتمت يطو عائشة بهذه المدونة أي اهتمام فقامت بتحقيق المخطوط تحقيقا أكاديميا ناجحا، كما اهتمت بتقديم دراسة حول المخطوط أبرزت في هذه الدراسة مفهوم التصريف عند أطفيش وبمن تأثر المصنف، وكذا تبويب وتنظيم موضوعات المدونة الموسومة بالكافي في التصريف، فنجدها تقف عند المصادر التي اعتمدها المؤلف، وتقوم بتوثيق النص من مصادره الأساسية، كما تعود من لآخر إلى مصادر أخرى لأطفيش لترشد الباحثين إلى مواطن أخرى في مصنفاته للمسألة العلمية التي تناولها في الكافي في التصريف.

ومن أهم ما نجده في هذه الدراسة هو وقوف المؤلفة على المسائل الخلافية وتبيان موقف المؤلف منها. كما كشف بحثها عن مواطن التأثير في التبويب الذي اتبعه المؤلف، والموضوعات، وفي المحتوى.

<sup>235</sup> – منها الرسالة الصرفية، وتعليق انتقادي، وكتاب ردّ الشرود إلى الحوض المورد لأطفيش خير مثال.

ولم يفتها أيضا دراستها للشواهد العلمية في هذه المدونة، فقد اهتمت بدراسة الشاهد القرآني، والشعري، مع تناول دراسة المصطلحات الصرفية، والموازنة بين الكافي في التصريف وشرح لامية الأفعال للمؤلف. هذا مع إبداء ملاحظات قيمة حول المخطوط، وإبداء رأيها في القيمة العلمية للمخطوط. وقامت إلى جانب ما ذكرته بالاهتمام بما يتطلبه التحقيق من وضع للفهرسة، فقد وضعت ثلاثة عشر فهرسا في آخر المدونة حسب الترتيب الآتي:

فهرس الآيات القرآنية، وشواهد الشعر، والحديث النبوي الشريف، والأمثال، والكتب، واللغات، والألفاظ المفسرة في المخطوط، والأفعال المصرفة في المخطوط، والمصطلحات الصرفية، والأعلام، والقبائل والأماكن، والمصادر والمراجع، وختمت هذه الفهارس الفنية بفهرس الموضوعات. "236"

2 — مبادئ الصرف للطيب المهاجي بتحقيق ودراسة فاطمة عبد الرحمن، وهذه المدونة هي الأخرى رسالة ماجستير أشرف عليها المختار بوعناني، وقد وجه فيها الباحثة إلى الاهتمام بتحقيق النص وإجراء دراسة أكاديمية عليها فجاء العمل فيها مفيدا استفدنا نحن منه في تطعيم هذا البحث المتعلق برسالتنا الموسومة بالمدونات الصرفية بالجزائر من (1830م إلى 1962م) — تحقيق ودراسة —.

اعتمدت فاطمة عبد الرحمن على ثلاثة نسخ مخطوطة، وعنونت لكثير من مسائل الصرف، وقامت بتحقيق النص وفق منهجية محكمة بدأت فيه بالمقابلة بين النسخ وإبداء الخلاف بينها، للوصول إلى أخذ أسلم النص الذي كتبه المؤلف، فيسلم من السقط، ومن التصحيف، ومن الطمس، ومن البياض الذي قد يقع أحيانا في المخطوط، فكلما كثرت نسخ المخطوط المحقق كلما كان ذلك معينا على إخراج الكتاب في أجمل حلة، وما كان منها من إضافات كانت تضعها بين معقوفتين [] حتى تفرق بين ما هو من أصل الكتاب وما هو زيادة منها، كما كانت تترجم للأعلام الذين ذكرهم المصنف في مدونته الصرفية مع الإحالة على مظان تلك التراجم في مصادرها التي رجعت إليها الباحثة. وكانت فاطمة عبد الرحمن تقوم بضبط الأبنية والأمثلة بالشكل، كما اهتمت بوضع النص القرآني بين المزهرين ﴿﴾ تمييزا له عن غيره، مع الإشارة في الهامش إلى السورة ورقم الآية، ونجد أيضا في هذا

236 — يراجع قسم الدراسة من ص 235 إلى ص 290 ، والفهارس الفنية ابتداء من ص 291

التحقيق الاهتمام بتخريج نص الحديث النبوي الشريف، وعزو الحديث إلى راويه، والتنبية على مصدره في كتب الحديث النبوي الشريف. كما اهتمت الباحثة بالشاهد الشعري، من خلال نسبة البيت إلى قائله، والتنبية على وزنه، ووجه الشاهد فيه، وإعرابه أحياناً، مع التنبية على المصادر التي ورد فيها ذلك الشاهد. أمّا القسم الثاني من عملها فانصب على الدراسة، مروراً بالترجمة للطيب المهاجي ترجمة مفصلة، وذكر آثاره العلمية، من مخطوط، ومطبوع، ومنشور في المجالات، وماله من شعر، ثم منهج المؤلف في تأليف المدونة الصرفية إلى غير ذلك مما يتعلق بدراسة المخطوطات ويمكن مراجعة ذلك في عملها مفصلاً في رسالتها.

كما أنّ للبوعبدلي مخطوطات صرفية قام بتحقيقها المختار بوعناني وقد سلمني نسخة منها وهي منظومة موضوعها الفعل الصحيح والمضاعف والمهموز والمعتل. ذكرها البوعبدلي نثراً ثمّ نظمها تسهيلاً للحفظ، وقد بعث بها لابنه المهدي الذي كان يدرس في جامع الزيتونة. جاء في أولها<sup>237</sup>:

**بُنِيَ سَأَلَتْ، وَإِنَّ السُّؤَالَ \* يُؤَلِّي سَنَا مَنْ سَأَلَ  
عَنْ الْفِعْلِ مَا مِنْهُ يُدْعَى الصَّحِيحَ \* وَمَا قَابَلُوهُ بِهِ فَاسْتَقْبَلَ**

**القسم الثاني:** يشمل هذا القسم الرسائل الجامعية التي جاءت في شكل دراسة لمدونات صرفية جزائرية. لها صلة بعلم التصريف في الفترة (1830م – 1962م) نذكر منها ما يأتي:

**1 – أبنية الكلام في كتابي آيات المحبين ومنهج السالكين وفك العقال عن تصرف الأفعال – دراسة صرفية دلالية – إعداد حنيفة بن ناصر، وإشراف عبد الجليل مرتاض، السنة الجامعية (2005م – 2006م).** وهذه الرسالة هي أطروحة دكتوراه تمت مناقشتها في جامعة عبد الحميد بن باديس في السنة الجامعية (2005م – 2006م).

**2 – أثر التوظيف الصرفي في تيسير التفسير لأحمد بن يوسف أطفيش (ت1914م)، إعداد صباح مجاهدي، وإشراف المختار بوعناني، جامعة وهران – السّانية – 2008م. (ماجستير).**

<sup>237</sup> – مخطوط المنظومة:1، ويراجع مقال مخطوطات صرفية لأبي عبد الله البوعبدلي البطيوي الرزيوي للمختار بوعناني، مجلة القلم، العدد3/2006م:63.

3 – المسائل الصّرفية في شروح الشواهد الشعرية لأبي بكر بن العربي (ت1994م) مليكة عثمان. المشرف المختار بوعناني. قسم اللغة العربية وآدابها. جامعة وهران – السانوية – (2010م) (ماجستير). "238"

4 – الموضوعات الصّرفية في كتابي تمتّع الطرف في علم الصرف لمحمد بن عبد الكريم، ومبادئ الصّرف للطيب المهاجي موازنة في المحتوى والطريقة. وهذه الرسالة هي ماجستير تقدّمت بها الطالبة رحموني العيضية في جامعة السانوية بوههران، وقد أشرف عليها المختار بوعناني، وتمت مناقشتها في سنة (2009م).

إلى جانب الجهد العلمي الذي قدمته رحموني العيضية في هذه الرسالة، مع جهد المشرف. ثمة أمر مهم تحتوي عليه هذه الرسالة، وهو قيام المؤلفة بنقل متن نص مخطوط تمتّع الطرف في علم الصّرف الذي يسمح للباحثين بالاطلاع المباشر على النص الأصلي لهذه المدونة الصرفية. وقد اهتمت الباحثة بتناول المسائل الصرفية المشتركة بين الطيب المهاجي، ومحمد بن عبد الكريم وغير المشتركة التي انفرد بها كل عالم.

ثم قامت بموازنة بين منهجيهما في تأليف هاتين المدونتين الصرفيتين، وشمل هذا العمل المقدمتين، والغرض من التأليف، وأسلوب العالمين، وتفسير الكلمات الغريبة، وتفادي التكرار، وضبط المادة الصرفية، والإحالة على لغات العرب، وربط القاعدة بالتمثيل، مع الاهتمام بالمصطلح الصرفي، والإشارة إلى المسائل الصرفية التي توقّف عندها العالمان، وتناول موقفهما من السماع والقياس، مع الاهتمام أيضا بالشاهد قرآنا كان أو حديثا أو شعرا، وهذا جل ما تم الاتفاق عليه في المنهج بينهما لتنتهي بعد ذلك إلى مواطن الخلاف في الطريقة يمكن الاطلاع عليها في الرسالة. "239"

5 – تصريف الفعل لأبي بكر بن العربي التجيني المضاي الوهراني (1994م) – دراسة تحليلية – في ضوء التراث الصّرفي العربي لخالد

<sup>238</sup> – انظر مجلة القلم العدد 2009/10م:279 مصادر اللغة، قسم النحو، من إعداد المختار بوعناني جامعة السانوية وهران. عدد خاص.

<sup>239</sup> – يراجع الموضوعات الصرفية في كتابي تمتّع الطرف في علم الصرف لمحمد بن عبد الكريم ومبادئ الصرف للطيب المهاجي موازنة في المحتوى والطريقة من ص222 إلى 245 ففي هذا الجزء من الرسالة تعرضت الباحثة لمواطن الخلاف في الطريقة بين محمد بن عبد الكريم والطيب المهاجي.



يعقوب بإشراف المختار بوعناني، جامعة وهران، السانانية، رسالة ماجستير (2008م).<sup>240</sup>

**6 – المسائل الصرفية في شرح الشواهد الشعرية لأبي بكر العربي**  
التجيني الماضي الوهراني (ت1994م) للطالبة مليكة عثمان بإشراف المختار بوعناني، جامعة وهران، السانانية، رسالة ماجستير، (2009م).<sup>241</sup>

**القسم الثالث** ويشمل الكتب المخطوطة غير المحققة

### **1 – حاشية الشيخ أطفيش على توضيح المقاصد والمسالك للمرادي**

من المخطوطات التي عثرت عليها في الموضوع مخطوطة أطفيش في حاشيته على توضيح المقاصد والمسالك للمرادي، وقد رأيت نسخة منها غير كاملة في مكتبة القطب أطفيش بغرداية، علما بأن ابن مالك قد تعرض في نهاية ألفيته إلى جملة من مسائل التصريف، وكان لزاما على أطفيش أن يتعرض لجملة من المسائل الصرفية.

### **2 – الأبيات المفيدة في تصريف الفعل للشيخ أبي بكر الأغواطي**

كما عثرت أيضا على مخطوط لمدونة في علم الصرف وسم بالأبيات المفيدة في تصريف الفعل للشيخ أبي بكر الأغواطي، وهي منظومة تقع في خمسين بيتا من النظم، حصلت على نسخة منها من المشرف المختار بوعناني، وهذه المنظومة كتبت بخط المؤلف نفسه، وقد جمع فيها بين النظم وبين ضرب الأمثلة التوضيحية للقواعد الصرفية التي جاءت في شكل أبيات من النظم.

### **3 – متن في تصريف الفعل للشيخ أبي بكر الأغواطي<sup>242</sup>**

ولأبي بكر الأغواطي مخطوط آخر كتب بخط ابنه، وهو متن في تصريف الفعل سلمني نسخة منه خالد يعقوب، ورسالتنا كان فيها العودة إلى هذا المخطوط المختصر الذي يناسب تعليم الصرف للمبتدئين.

**المقالات والمدخلات التي لها صلة بالمدونات الصرفية الجزائرية.**

تعد المقالات التحقيقية التي نشرها المختار بوعناني في مجلة القلم التي يشرف هو شخصيا على تحريرها من أهم المقالات التي لها صدارة

<sup>240</sup> ذكره المختار بوعناني انظر مجلة القلم: 10 العدد 2009/9

<sup>241</sup> – ذكره المختار بوعناني انظر المرجع السابق: 10 العدد 2009/9

<sup>242</sup> – ذكره المختار بوعناني ضمن مصنفات الشيخ أبي بكر بن العربي بعنوان متن في الصرف، انظر مجلة القلم: 6 العدد 2009/9.

الصلة الوثيقة برسالتي، ومنها مقال حول مساهمة الشيخ البوعبدلي في علم الصرف وسمه المختار بوعناني بـ:

1 — مخطوطات صرفية لأبي عبد الله البوعبدلي البطيوي الرزيوي (ت1327هـ — 1952 م) — دراسة وتحقيق —<sup>243</sup>

لقد نشرت هذه المخطوطات لأول مرة بعد أن مرّ عليها نصف قرن من الزمن، وبلغ عدد نصوص هذه المخطوطات أربعة، حققها المختار بوعناني وقام بدراستها، وأضاف لها فوائد جلييلة في علم التصريف، كما نظمها تنظيماً أكاديمياً يسهل الاطلاع عليها، وكذلك دراستها لمن رام ذلك كما حدث معي في هذه الرسالة.

ونصّ المخطوطة الأولى يبحث في أنواع الفعل: الصّحيح، والمهموز، والمضاعف، والمعتلّ بجميع أنواعه من المثال، والأجوف، والتّاقص، واللفيف بنوعيه، المجموع، والمفروق.<sup>244</sup>

أمّا نصّ المخطوطة الثانية فيتناول منظومة صرفية من أربعة أبيات اهتمّ فيها البوعبدليّ بمجموعة من الأفعال تجمعها سبعة قضايا كما حدّدها المختار بوعناني. الأولى منها حصر عدد مجموعة الأفعال في سبعة عشر فعلاً، والثانية كون هذه الأفعال ماضية، والثالثة كونها مضعّفة، والرابعة أنّ هذه الأفعال قد جاءت مكسورة العين في الماضي، والخامسة أنّ عين فعلها مفتوح في المضارع منها، والسادسة كسر عين الفعل الماضي منه حين يسند إليه تاء الفاعل أو نون النسوة، والسابعة فتح عين المضارع منه إذا أسند إلى نون النسوة، وقد مثل المختار بوعناني لكل قضية بأمثلة مفصّلة يمكن الرجوع إليها في مظانها.<sup>245</sup>

والمخطوطة الثالثة فيتعلق موضوعها بجمع كلمة ناحية وطريقة رسمه في الخطّ العربي فنظم فيها بيتين جاء فيهما<sup>246</sup>

نَوَاحٍ جَمَعُ نَاحِيَةٍ فَمَهْمَا \* كَذَا الْمَنْصُوبُ أَصْلًا أَوْ مَنَابَا  
وَالْأَفْحَذُفِ الْيَاءُ اقْتِفَاءً \* مِنَ الْمَنْفُوصِ يُعْرَضُ كَيْفَ جَاءَ

وقد درسهما المختار بوعناني دراسة مفصّلة ننصح بالعودة إليها في مكانها من المجلة.<sup>247</sup>

<sup>243</sup> — يراجع مجلة القلم: من 61 إلى 71، العدد 3/2006م.

<sup>244</sup> — يراجع مجلة القلم: 63، العدد 3/2006م.

<sup>245</sup> — يراجع مقال مخطوطات صرفية لأبي عبد الله البوعبدلي البطيوي الرزيوي (ت1327هـ — 1952م) — دراسة وتحقيق، انظر مجلة القلم: 64 و65 و66 و67، العدد 3/2006م.

<sup>246</sup> — انظر البيتين في مجلة القلم: 68، العدد 3/2006م.

بينما تناولت المخطوطة الرابعة الإعلال الذي دخل كلمة (مَبْنِي) وهذا النص كان جوابا عن سؤال وُجّه للشيخ البوعبدليّ، وقد شمل الجواب البحث في شكل لفظة (مَبْنِي)، وما أصابها من حذف، وقلب، وكذلك الاهتمام بالوزن، وصياغة اسم المفعول منه.

ولكي تكون الفائدة كاملة للسائل يرى المختار بوعناني أنه بعد أن أحاط البوعبدليّ بالإجابة عن السؤال فإنه قد ساق أمثلة أخرى للسائل عنها المنحى نفسه منها: مَرَمَى، وَمَنْهَى، وَمَحَكَى، وَمَهْدَى، وَمَرَعَى، وَمَنْقَى، وهذا ما جاء من باب (فعل) — بفتح العين — كما مثل بـ: مَلَقَى، وَمَنْسَى، وَمَرَضَى، وهو مما جاء من باب (فعل) — بكسر العين — فيتوقف بهذا السؤال كما يزول به الشك، ويصحّ به الوهم لدى السائل. "248"

## 2 — الموضوعات الصرفية لدى علماء الجزائر وصلتها بالتراث "249"

إنّ مقال الموضوعات الصرفية لدى علماء الجزائر وصلتها بالتراث هو للمختار بوعناني، وقد حدّد فيه صاحبه من البداية هدفه منه الذي جسده في دراسة كتب التصريف الجزائرية، وما فيها من صلة بالتراث العربي القديم.

هذا المقال استفدت منه في رسالتي لما فيه من مدونات صرفية جزائرية لها صلة برسالتي، كالكافي في التصريف لأطفيش، وشرح لامية الأفعال للمؤلف نفسه، وفك العقال عن تصرف الأفعال لعدة بن تونس، وتمتع الطرف في علم الصرف لمحمد بن عبد الكريم، ومبادئ الصرف للطيب المهاجي، وفتح اللطيف في علم التصريف على البسط والتعريف للشيخ عمر بوحفص الزموري، وأرجوزة في تصريف الأفعال لأبي بكر الأغواطي المازوي الوهراني.

وقد اهتمّ مقال المختار بوعناني بمؤلفات شتى أيضا لعلماء من المغرب العربي، والأندلس ناهيك عن ذكر كتب كثيرة في علم التصريف لعلماء من المشرق العربي. ركز في دراسته على ما له صلة بالفعل.

## 3 — الشيخ أبو عبد الله البوعبدلي لغويا "250"

247 — يراجع المرجع السابق: 69، العدد 3/2006م

248 — يراجع مقال مخطوطات صرفية لأبي عبد الله البوعبدلي البيطوي الرزيوي (ت

1327هـ — 1952م) — دراسة وتحقيق، مجلة القلم: 70، العدد 3/2006م.

249 — انظر هذا المقال في مجلة القلم: 9، العدد 2/2005م.

250 — انظر هذا المقال في مجلة القلم: 9، العدد 5/2007م.

وهذا المقال هو الآخر للمختار بو عناني، اهتم فيه بإبراز الملكة اللغوية التي يتمتع بها هذا العالم الجزائري المغمور، وهذا المقال يكشف جانباً آخر من ثقافة أبي عبد الله البوعبدلي لأنه يتناول معرفته بعلم العروض، والبلاغة، والنحو. ثم لا يتوقف البوعبدلي عند هذا بل يشرح الأبيات شرحاً عميقاً<sup>251</sup> يذكر بكبار شراح الشعر العربي، كالمعري، والزوزني وغيرهما. والحق أن هذا المقال قد قدّم لي الوجه اللغوي الآخر غير الذي يمثل اهتمام البوعبدلي بالصرف. ثم من حسنات هذا المقال أنه خُتم بترجمة لأبي عبد الله البوعبدلي استفدنا منها في هذا المدخل حين ترجمنا له.

#### 4 – منهج فك العقال في تصرف الأفعال للشيخ عدّة بن تونس المستغامي (ت1898م – 1952م).<sup>252</sup>

يأتي مقال منهج فك العقال في تصرف الأفعال للشيخ عدّة بن تونس في صميم ما له صلة بهذه الرسالة لأنه مقال قد خصصه المختار بو عناني لمدونة صرفية ألفت في فترة (1830م – 1962م)، وقد تعرض المقال لمنهج عرض عناوين الكتاب مركزاً على مصطلح الفصل والباب بالنسبة لتقسيم أبواب الفعل، وأشار إلى ظاهرة الاختصار في هذه المدونة الصرفية، ومنهجه في الملحق بالأفعال، وألف الوصل، وحروف الحلق، والتمثيل، والثلاثي المجرد، والثلاثي، والرباعي، والرباعي المزيد، وشرح المصطلحات الصرفية، والشرح اللغوي، والتعدي واللزوم، والمبني للمجهول بنوعيه، كما نبّه المختار بو عناني على الموضوعات الصرفية التي لم يتعرض لها عدّة بن تونس في مدونته الصرفية الموسومة بـ: فك العقال عن تصرف الأفعال وهي: التّصغير، والتّسبب، والتّكسير، والمنقوص، والممدود، والمصدر، واسم المرّة، واسم النّوع، واسم المكان، واسم الزّمان، واسم الآلة، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، وأفعال التّفضيل، وأمثلة المبالغة.

#### 5 – الشيخ أبو بكر بن العربي الماضوي الوهراني (1902م – 1994م) وكتابه مفردات الكتاب العزيز من القاموس المحيط.<sup>253</sup>

لقد اهتم المختار بو عناني في هذا المقال بترجمة مفصلة لحياة الشيخ أبي بكر بن العربي استفدنا منها في الترجمة له باختصار في رسالتنا،

<sup>251</sup> – يراجع هذا الشرح اللغوي في المرجع السابق: 16 و17 و18 و19 العدد 2007/5م.

<sup>252</sup> – يراجع هذا المقال في مجلة القلم من ص 96 إلى ص 114 ، العدد 2007/6م.

<sup>253</sup> – يراجع نص هذا المقال في مجلة القلم من ص 1 إلى 23 العدد 2009/9م

كما قام بعرض محتوى الكتاب ومنهج تأليفه، وهو مؤلف له صلة بالمعجمية.

6 – اهتمام العلماء الجزائريين بلامية الأفعال لعبد القادر بوزياني.<sup>254</sup>

سلط عبد القادر بوزياني الضوء على أهم المدونات الصّرفية الجزائرية التي اهتمت بشرح لامية الأفعال لابن مالك مع ذكر المصادر والمراجع التي ورد فيها ذكر تلك المصنفات، وكذا ما طبع منها، وما حقق. كما نجده يعرف بأصحابها في تراجم مختصرة مفيدة.

7 – الشيخ الطيب المهاجي حياته وآثاره لفاطمة عبد الرحمن.<sup>255</sup>

وتظهر قيمة هذا المقال في أن صاحبه فاطمة عبد الرحمن لم تكف بما وصلته يدها ممن كتبوا عن الشيخ الطيب المهاجي بل نجدها تزور ابنه عدة مرات وتأخذ المعلومة من عائلة المترجم له مما جعل مقالها ملما بترجمة الطيب المهاجي.

8 – منهجية الشيخ الجيلالي بن محمد الفارسي الشلفي في شرحه لرواية الثلاثة لقدور قطاوي لخضر.<sup>256</sup>

هذا مقال تناول حياة الشيخ الجيلالي الفارسي الذي عاصر الفترة (1830م – 1962م) وقد شرح الجيلالي الفارسي رواية الثلاثة شرحا مختصرا تعرض فيه إلى بعض المسائل الصّرفية<sup>257</sup> التي لها صلة بما في المدونات الصّرفية الجزائرية.

تعريف علم الصرف في المدونات الصّرفية الجزائرية (1830م – 1962م) وعلاقته بالتراث.

<sup>254</sup> – يراجع هذا المقال في مجلة القلم من ص 52 إلى 58 العدد 2010/12م

<sup>255</sup> – يراجع هذا المقال في مجلة القلم من ص 150 إلى 164 العدد 2009/8م

<sup>256</sup> – يراجع هذا المقال في معجم أعلام حوض الشلف ص 175، جامعة حسبية بن بوعلی. 2008م، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران.

<sup>257</sup> – من ذلك تعليقه على صيغة الفعل (فعل) بفتح فائه وعينه، ومثل له بـ: حرف الفعل بدون تشديد ومعناه: وجهه، وصرفه، وأماله، كما ذكر بأنه يحتمل تشديد الراء فيكون المعنى غير، ونجد الجيلالي الفارسي يرجح الأول. يراجع المرجع السابق: 182، وتعليق الشيخ الجيلالي الفارسي على نظم رواية الثلاثة: 42، ومن ذلك أيضا مسألة الفعل هان الأجوف قال الجيلالي الفارسي فيه: "هون: ذلّ، وحقر، وهو فعل ماض للمجهول أصله: هُون استتقلت الكسرة على الواو فحذفت فصار هُون، وهي لغة بعض العرب". تعليق الشيخ الجيلالي الفارسي على نظم رواية الثلاثة: 39.

عرّف الشيخ عبد القادر المجاويّ (ت 1332هـ) علم الصرف فقال: «والتصريف لغة: التبديل، والتحويل، واصطلاحاً علم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة، وزيادة، وإعلال، وشبه ذلك»<sup>258</sup>.  
 وحدد موضوعه فقال: «وموضوعه الأفعال، والأسماء التي لا تشبه الحروف»<sup>259</sup>. واستدل ببيت من الكافية نصه:

**حَقِيقَةُ التَّصْرِيفِ تَغْيِيرٌ وَجِدٌ \* فِي بُنْيَةِ اللَّفْظِ لِمَعْنَى قَدْ قُصِدَ<sup>260</sup>**

أما الشيخ أحمد بن يوسف أطفيش (ت 1332هـ) فعرفه بقوله: «والصِّرف لغة: الرُّدُّ، والتَّغْيِيرُ، واصطلاحاً: تحويل الأصل الواحد – وهو المصدر – إلى صيغة، أو صيغتين، أو صيغ لمعنى، أو معنيين، أو معانٍ، ويسمى التَّصْرِيفُ للمبالغة؛ لكثرة تصرفات هذا الفن، وتصرفات الألفاظ، وذكرته بلفظ الصِّرف ليناسب لفظ التَّحو الذي قرنته به؛ ولأنَّ لفظ الصِّرف أصل للفظ التَّصْرِيفِ. ويطلقان أيضاً على معرفة أحوال الصِّغ، وعلى غير ذلك»<sup>261</sup>.

أما الشيخ الطَّيِّبُ المَهَاجِيّ (ت 1389هـ) فلم يبدأ بتعريف علم التَّصْرِيفِ بل ابتداءً بأبنية الفعل الاصطلاحية وتصاريفه.<sup>262</sup> وتعرض إلى تعريفه أثناء تناوله بعض المصطلحات الصِّرفية.

وأما عدّة بن تونس (ت 1371هـ) فقد نسب التَّعْرِيفَ لعلماء الصِّرف فقال: «قال علماء الصِّرف: إنَّ الصِّرف لغة هو التَّغْيِيرُ، واصطلاحاً هو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلّا بها»<sup>263</sup>. ويتعرض إلى المصطلح الذي يبنى عليه فهم التَّعْرِيفِ فيشرح معنى الأصل<sup>264</sup>، ويبيّن المقصود بالأمثلة المختلفة، والمعاني.

<sup>258</sup> – نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 61

<sup>259</sup> – المصدر السابق: 61

<sup>260</sup> – ما وجدته في الكافية "تغيير بنية لمعنى قصداً" تصريفها كجعل جود أجوداً". شرح الكافية الشافية لابن مالك 2: 240

<sup>261</sup> – الكافي في التصريف لمحمد بن يوسف أطفيش: 47 و48

<sup>262</sup> – يراجع مبادئ الصرف تحقيق ودراسة فاطمة عبد الرحمن: 18، والآثار العلمية للشيخ

الطبيب المهاجي تصنيف وترتيب الهواري ملاح، ومراجعة عبد المجيد بن نعيمة: 152

<sup>263</sup> – فك العقال عن تصرف الأفعال: 1

<sup>264</sup> – قال في شرح الأصل والأمثلة المختلفة والمعاني: "يعنون بالأصل الواحد المصدر على قول، أو الفعل الماضي على قول آخر، ويعنون بالأمثلة المختلفة المشتقات من المصدر أو الفعل الماضي، ... ويعنون بالمعاني ما تضمنته الأسماء المشتقات من الفعل". فك العقال عن تصرف الأفعال: 1 و2.

وعرّفه نور الدين عبد القادر فقال: «الصَّرْف في اللُّغة التَّغْيِير، والتَّحْوِيل ومنه صرف الدهر، بمعنى: قلبه؛ لأنّه دائماً في تغيّر وانتقال من حالة إلى أخرى، وفي الاصطلاح هو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها».<sup>265</sup>

### دراسة تعاريف علم الصَّرْف في المدونات الصرفية الجزائرية

تعريف المجاوي للصَّرْف فيه تأثر بتعريف ابن مالك الذي عرفه بقوله: «علم يتعلّق ببنية الكلمة وما لحروفها من زيادة وأصالة، وصحّة، واعتلال، وشبه ذلك».<sup>266</sup> ويذكر المختار بوعناني أنّ ابن مالك قد تبنّى في تعريفه هذا للتصريف اتجاه المدرسة الأندلسية على الرّغم من أنّه عاش بالمشرق واشتهر فيه.<sup>267</sup>

وبناء على هذا الأساس نجد المجاويّ هو الآخر يتبنّى تعريف عالم ينتسب إلى الأندلسيين الذين كانت تربطهم بعلماء المغرب روابط مدرسة واحدة في الأخذ بتعاريف أسلافهم للعلوم، وإن كان الأمر لا يعدو الاختلاف في التّعابير فقط، والاتّحاد على المعاني.<sup>268</sup> والمجاوي نفسه نجده قد تصرّف في تعريف ابن مالك فبدلاً من أن ينقل النّص (علم يتعلّق ببنية الكلمة) قال: «علم يتعلّق بأحكام بنية الكلمة».<sup>269</sup>، فأظهر المضاف (أحكام)، وهذا أوضح؛ لأنّ تعريف المجاويّ هو للمبتدئين فاحتاج إلى إظهار المضاف الذي يجوز حذفه، ولعلّه اقتدى في إظهار المضاف بآبن عقيل<sup>270</sup>؛ لأن علم الصَّرْف يبحث في الأحكام المتعلقة ببنية الكلمة.

كما نلاحظ — من خلال المقارنة بين تعريف المجاويّ للتصريف وغيره ممن ذكرت — أنّه يهتمّ بتحديد موضوع علم التصريف إلى اهتمامه بدقّة التعريف العلميّ، وهذا مسلك علماء الأصول يقول الأمدي: «حقّ على كل من حاول تحصيل علم من العلوم أن يتصوّر معناه أولاً بالحدّ، أو الرّسم، ليكون على بصيرة فيما يطلبه، وأن يعرف موضوعه،

265 — الرسالة الصرفية : 3

266 — إيجاز التعريف في علم التصريف بتحقيق محمد المهدي عبد الحي عمار سالم: 58

267 — تراجع المدارس الصرفية: 38

268 — تراجع المدارس الصرفية للمختار بوعناني: 39

269 — نزّهة الطرف فيما يتعلّق بمعاني الصرف للمجاوي: 61

270 — انظر شرح ابن عقيل 2: 529

وهو الشّيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله العارضة له تمييزاً له عن غيره، وما هو الغاية المقصودة من تحصيله».<sup>271</sup>

واهتمام علماء الجزائر في مصنفاتهم الصّرفية بتبيان موضوع علم الصّرف قبل المجاويّ بين وظاهر كما هو الشأن عند عبد الكريم بن محمد الفكون (ت988هـ – 1073م)<sup>272</sup>، وكذلك الاهتمام بتبيان الغاية من تعلم الفنّ التي ذكرها الأمدّي أنّها فإن ذلك لم يفت الفكون فعوض أن يذكر الغاية ذكر الفوائد، ومنها تعلّقه بحسن أداء القرآن والأحاديث النبويّة.<sup>273</sup>

بينما سلك الشّيخ الطيّب المهاجّي طريق الاختصار مع عدم إهمال التّعريف العلميّ من خلال توضيحه ما يتعلّق بتغيّر أوزان الفعل، وذلك في عنوّانين الأول في (أبنية الفعل الاصطلاحية)، والثاني في حديثه عن الفعل المتصرّف؛ لأنّه تحدّث عن مصطلح الأبنية، ومصطلح التّصاريّف فقال: «وأبنيتها هي أوزانه التي يكون عليها، وتصاريّفه تغيّره بمجيبه مضموم العين، ومفتوحها، ومكسورها».<sup>274</sup> وكذا في حديثه عن الفعل المتصرّف نحو: جلس – عكس الجامد نحو: نعم، وبئس، وليس – فقال: «والمتصرّف ما يستعمل منه الماضي وغير الماضي من مضارع وأمر، ومصدر، ويصاغ منه اسم الفاعل والمفعول، كما تبني منه المرّة واسم الزّمان والمكان، واسم الآلة».<sup>275</sup>

فقد وظّف معاني التّعريف العلميّ للتّصريف أثناء شرحه للمصطلح الصّرفيّ الذي له علاقة وطيدة بما يكون في التّعريف العلميّ لفنّ التّصريف. أما تعريف نور الدّين عبد القادر الاصطلاحيّ لفنّ التّصريف فهو نفسه الذي نجده عند الزّنجانيّ.<sup>276</sup> إلا أن نور الدّين عبد القادر لا يكتفي بالتّعريف فحسب، بل يتعرض بالشرح إلى مصطلح الاصطلاح،

<sup>271</sup> – الإحكام في أصول الأحكام 1: 6

<sup>272</sup> – انظر فتح اللطيف في أرجوزة المكودي في التّصريف تحقيق ابن إبراهيم السعيد: 103 والنص: "وأما موضوعه: فهي الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة؛ لأنّ ما عداها يلزم حالة واحدة فلا تقلب لبنيته من حال إلى حال".

<sup>273</sup> – المصدر السابق: 103

<sup>274</sup> – الآثار العلمية للطيب المهاجّي: 152

<sup>275</sup> – المصدر السابق: 152

<sup>276</sup> – يراجع شرح أبي الحسن علي بن هشام الكيلاني على التّصريف العزّي: 2، والزّنجاني هو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب ابن أبي المعالي الخزرجي الزّنجاني قال عنه السيوطي: "وله التّصريف المشهور بتّصريف العزّي". بغية الوعاة 2: 122 رقم الترجمة 1597. ولم يذكر تاريخ وفاته في ترجمته.



والتحويل، والأصل الواحد، والأمثلة، والصرف، والتصريف، ويرادف بين المثال، والبناء، والبنية، والصيغة، والوزن، والميزان، والزنة، ويأتي بأمثلة تطبيقاً. "277"

### موضوعات المصنفات الصرفية الجزائرية

إنَّ الموضوعات الصرفية التي تطرقت إليها جملة من المدونات الصرفية في الفترة (1830م – 1962م) التي وقعت في يدي تنقسم إلى قسمين، قسم تعرض لتصريف الفعل والاهتمام بتبيين أحكامه فقط دون التعرض إلى غير ذلك من الموضوعات الصرفية الأخرى، ومن هذه المصنفات فك العقال عن تصرف الأفعال لعدّة بن تونس، ونزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف لعبد القادر المجاوي، الذي هو شرح لمتن بناء الأفعال في علم الصرف للملا عبد الله الدنقزي – وإن كان قد تعرض بشيء من الشرح والتوضيح للإدغام لما كان بصدد الحديث عن الفعل المضعّف – الذي شمل ما له علاقة بتصريف الفعل فقط. "278"

كما نجد مدونات أخرى إلى جانب اهتمامها بأبنية الفعل نجد فيها موضوعات صرفية أخرى مثل الرسالة الصرفية وتعليق انتقادي على لامية الأفعال كلاهما لنور الدين عبد القادر، فقد وجدت في المؤلف الأول قد أدرج فيه المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المصدر "279"، كما تعرض في المؤلف الثاني – مع تعرضه فيه لأبنية الفعل – إلى أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين، وأبنية المصادر، والمصادر الزائدة على الثلاثي، والمصدر الميمي وأبنية منها المفعول بضم الميم وفتح العين، والمفعول بضم الميم وكسر العين، والظروف الزائدة على الثلاثة، كما تناول اسم الآلة. "280"

ومن المصنفات الصرفية الجزائرية في الفترة ما بين (1830م – 1962م) فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف لعمر بن أبي حفص الزمّوري (ت1991م)، ومخطوطان في تصريف الفعل أحدهما أرجوزة والثاني في شكل نثر كلاهما لأبي بكر الأغواطيّ ألفا قبل استقلال الجزائر. هذه المصنفات تكشف لنا عن مواصلة الاهتمام بالتصنيف في فن الصرف لما في الاهتمام بعلم الصرف من المحافظة

277 – يراجع الرسالة الصرفية: 3

278 – انظر نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 67

279 – انظر الرسالة الصرفية: 21 و 22 و 26

280 – يراجع مقدمة وتقديم انتقادي على لامية الأفعال من ص 14 إلى ص 20

على لغة القرآن الكريم في ظرف كانت تمر فيه في الجزائر بمحنة عصبية كما تبينها كتب التاريخ الجزائرية.

### أقسام الفعل في العربية

لقد قسم علماء العربية الكلمة إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وقسموا الفعل إلى سالم ومعتلّ، كما حدّدوا أصول الأفعال وزوائدها. ومن هؤلاء العلماء السّرّسّطيّ إذ يقول: «اعلم أنّ الأفعال تنقسم قسمين: سالم، ومعتلّ، وأقل أصولها ثلاثة أحرف، وما جاء منها على أقل من ثلاثة فلعله دخلت الفعل أوجبت الحذف من الأصل، أو لتضعيف دخله فصار لفظه ثنائياً. وأقصى ما ينتهي إليه الفعل أصلياً أربعة أحرف نحو: دحرج، وسلهب، ولا يتجاوز هذا العدد إلا مزيداً فيه، وأقصى ما ينتهي إليه بالزيادة ستة أحرف ثلاثياً كان، أو رباعياً». <sup>281</sup>

### أقسام الفعل في المدونات الصرفية الجزائرية (1830م – 1962م)

إنّ المدونات الصرفية الجزائرية التي وصلتها يدي وألفت في الفترة ما بين (1830م و 1962م) قد تناولت أبنية الفعل، ويأتي في مقدّمتها كتاب التصريف للشيخ أحمد بن يوسف أطفيش فقد درس أبنية الفعل بعد أن درس ما له صلة بالمصادر، وكان في ذلك إشارة منه بأنّه سلك مذهب البصريين الذين يرون المصدر أصلاً، والفعل فرعاً ولذا نجده يقول: «اشتق من المصدر خمسة وثلاثون باباً من الأفعال». <sup>282</sup> وهذه الأبواب بعددها هو ما تعرّض له عالم جزائري آخر عاصر أطفيش هو عبد القادر المجاويّ في شرحه على متن (بناء الأفعال) في علم الصرف للدنقزي الذي يراها هو الآخر محصورة في خمسة وثلاثين باباً. <sup>283</sup> وكذلك عدد الأبواب نفسه عند عدة بن تونس من الجانب الإحصائي لا التطبيقي. <sup>284</sup>

281 – كتاب الأفعال 55/1

282 – الكافي في التصريف: 69

283 – يراجع نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 60

284 – يراجع فك العقال عن تصرف الأفعال: 3 ، وفي مقدمة الكتاب ذكر عدة بن تونس بأن أبواب الصرف المتعلقة بالفعل خمسة وثلاثون باباً، ولكني أثناء تتبعها في مؤلفه لم أعتز إلا على ثلاثين باباً ففات الشيخ ذكر الملحق بتدحرج وهو خمسة أبواب حسب الأوزان التالية: تفعل ومثاله تجلب، تفوعل ومثاله تجورب، تفيعل ومثاله تشيطن، تفعل ومثاله ترهوك، تفعل ومثاله تسلقى، وجل من لا يسهو، فقد يكون الشيخ ذكره في مسودته وسها عند نقلها، أو يكون سقوطها من الناسخ. أو أن الشيخ ذكر عدد الأبواب ثم اكتفى بما تناوله.

اهتمّ عدّة بن تونس في مدونته الصّرفية الموسومة بـ: (فك العقال عن تصرف الأفعال) بتصريف الفعل كما يوحي به ويدلّ عليه عنوان الكتاب، وكان من الطبيعيّ أن يتعرّض لتصرف الفعل في الماضي، والمضارع، والأمر. وقد أشار المؤلف بعد مقدّمة كتابه إلى أنواع الفعل فقال: «أما الفعل فيتنوّع بحسب الأزمنة إلى ثلاثة أنواع: ماض، ومضارع، وأمر». "285" كما عرّف الفعل فقال: «وحقيقته هو كلمة دلت على معنى في نفسها، واقتترنت بزمان». "286"

وركّز على تقسيم أهل فنّ التصريف الفعل إلى الثلاثي، والرّباعي، وعرّف الثلاثي، والرّباعي، وهو أن يكون كل منهما محتويا على عدد حروفه الأصلية، فالثلاثي: ثلاثة حروف، والرّباعي: أربعة حروف، ومثّل للثلاثي بـ: (نصر) وللرّباعي بـ: (دخرج)، ثم أشار إلى الزيادة التي تلحق الثلاثي، والرّباعي المجرد فيصير كل منهما مركّبا من ستة أحرف، وأنّ هذه البنية لا يزيد الفعل عليها. "287" ثم حدّد أهمّ أبواب الصّرف، أي: صرف الفعل حاصرا لها في خمسة وثلاثين بابا فقال: "أما أبواب الصّرف من حيث هي فخمسة وثلاثون بابا". "288" وهي: ستة أبواب للفعل الثلاثي المجرد يوضحها الجدول الآتي:

#### جدول يوضح الفعل الثلاثي المجرد عند عدّة بن تونس

|         |           |         |          |
|---------|-----------|---------|----------|
| فَعَلَ  | يَفْعَلُ  | ضَرَبَ  | يَضْرِبُ |
| فَعُلَ  | يَفْعُلُ  | فَتَحَ  | يَفْتَحُ |
| فَعِلَ  | يَفْعِلُ  | عَلِمَ  | يَعْلَمُ |
| فَعِلَ  | يَفْعِلُ  | حَسِبَ  | يَحْسِبُ |
| فَعَلَّ | يَفْعَلُّ | حَسَّنَ | يَحْسُنُ |

أما الفعل الثلاثي المزيد فاثنا عشر بابا مقسما إلى ثلاثة أقسام الأول منها: المزيد بحرف وبوّبه إلى ثلاثة أبواب (3). يوضحها الجدول الآتي: "289"

#### جدول يوضح الفعل الثلاثي المزيد بحرف

|          |           |            |                              |
|----------|-----------|------------|------------------------------|
| أَفْعَلَ | يُفْعَلُ  | إِفْعَالًا | بِأَبِيهِ                    |
| فَعَّلَ  | يُفْعَلُّ | تَفْعِيلًا | أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا |
|          |           |            | فَرَّحَ يُفْرِحُ تَفْرِيحًا  |

285 — فك العقال عن تصرف الأفعال: 3

286 — المصدر السابق: 3

287 — انظر فك العقال عن تصرف الأفعال: 3

288 — انظر المصدر السابق: 3

289 — انظر المصدر السابق: 6



|                |            |            |             |             |             |
|----------------|------------|------------|-------------|-------------|-------------|
| المصدر         | المضارع    | الماضي     | المصدر      | المضارع     | الماضي      |
| أَحْرَجَامًا   | يَحْرَجِمُ | أَحْرَجَمَ | أَفْعَلَلَا | يَفْعَلِّلُ | أَفْعَلَّلَ |
| أَقْشَعْرَارًا | يَقْشَعُرُ | أَقْشَعَرَ | أَفْعَلَلَا | يَفْعَلِّلُ | أَفْعَلَّلَ |

أما الملحق بالفعل الرباعي فسته (6) أبواب كما هي في الجدول

الآتي:

### جدول يوضح صيغ الفعل الملحق بالرباعي المجرد<sup>294</sup>

| بـ         |             |           | صيغة الفعل الملحق بالرباعي المجرد |              |            |
|------------|-------------|-----------|-----------------------------------|--------------|------------|
| المصدر     | المضارع     | الماضي    | المصدر                            | المضارع      | الماضي     |
| حَوْقَلَةٌ | يُحَوِّقِلُ | حَوَّقَلَ | فَوَعَلَةٌ                        | يُفَوِّعِلُ  | فَوَعَّلَ  |
| بَيْطَرَةٌ | يُبَيْطِرُ  | بَيْطَرَ  | فَيْعَلَةٌ                        | يُفَيْعِلُ   | فَيْعَّلَ  |
| جَهْوَرَةٌ | يُجَهِّوِرُ | جَهَّوَرَ | فَعْوَلَةٌ                        | يُفَعِّوِلُ  | فَعَّوَلَ  |
| عَثِيرَةٌ  | يُعَثِّيرُ  | عَثَّيرَ  | فَعْيَلَةٌ                        | يُفَعِّيِلُ  | فَعَّيَلَ  |
| جَلْبَبَةٌ | يُجَلِّبِبُ | جَلَّبَبَ | فَعَّلَلَةٌ                       | يُفَعِّلِّلُ | فَعَّلَّلَ |
| سَلْقَاءٌ  | يَسَلِّقِي  | سَلَّقَى  | فَعْلَاءٌ                         | يُفَعِّلِّي  | فَعَّلَّى  |

وختم أبواب تصريف الفعل ببايين يتعلقان بالفعل الملحق باحرنجم،

أي: بالفعل الملحق بالرباعي المزيد بحرفين وذكر له صيغتين أوضحهما في الجدول الآتي:

### جدول خاص بالفعل الملحق باحرنجم<sup>295</sup>

| بـ           |            |            | صيغة الفعل الرباعي المزيد بحرفين |              |              |
|--------------|------------|------------|----------------------------------|--------------|--------------|
| المصدر       | المضارع    | الماضي     | المصدر                           | المضارع      | الماضي       |
| أَقْعَسَاسًا | يَقْعَسِسُ | أَقْعَسَسَ | أَفْعَلَلَا                      | يَفْعَلِّلُ  | أَفْعَلَّلَ  |
| أَسَلِّقَاءً | يَسَلِّقِي | أَسَلَّقَى | أَفْعَلَلَاءً                    | يَفْعَلِّلِي | أَفْعَلَّلَى |

فالثلاثي المجرد ستة أبواب (06)، والثلاثي المزيد اثنا عشر

بابا (12)، والرباعي المجرد باب واحد (01)، والملحق بالرباعي المجرد

ستة أبواب (06)، والرباعي المزيد ثلاثة أبواب (03)، والملحق

باحرنجم، أي: الملحق بالرباعي المزيد بحرفين بابان (02)، فيصير

المجموع :  $6+12+1+6+3+2=30$  بابا.

بينما نجدها، أي: الأبواب عند نور الدين عبد القادر في شكل

أوزان بلغت أربعة وعشرين وزنا موزعة على الفعل الثلاثي

المجرد<sup>296</sup> والثلاثي المزيد، والرباعي المجرد، والرباعي المزيد.

<sup>294</sup> – يراجع فك العقال عن تصرف الأفعال: 11

<sup>295</sup> – يراجع المصدر السابق: 13

<sup>296</sup> – ذكر نور الدين عبد القادر ثلاثة أوزان للثلاثي المجرد وهي: فعل بفتح فاء الفعل وعينه، وفعل بفتح فاء الفعل وكسر عينه، وفعل بفتح فاء الفعل وضم عينه، ولكننا نجده أثناء

فللثلاثي المجرد ثلاثة أوزان لكنها تصير إلى ستة أبواب حين  
تقرن بتصرفها في المضارع لما يطرأ عليها من تغيير. ونوضحها في  
هذا الخطاطة التشعبية التالية.

يَفْعَلُ بضم عين الفعل نحو: كتب

يكتب

يَفْعَلُ بكسر عين الفعل نحو: جلس

يجلس

يَفْعَلُ بفتح عين الفعل نحو: فتح

يفتح

يَفْعَلُ بفتح عين الفعل نحو: علم

يعلم

يَفْعَلُ بكسر عين الفعل نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ  
(وفيها لغة أخرى يَحْسَبُ)

يَفْعَلُ بضم عين الفعل نحو: ظَرَفَ يَظْرَفُ

أما مزيد الثلاثي فهي عنده أربعة عشر (14) وزناً.

يوضحها الجدول الآتي:

تصريف هذه الأوزان في المضارع يبين لنا ما يطرأ من تغييرات تجعلها تصل إلى ستة  
أبواب.

جدول أوزان الفعل الثلاثي المزيد في الرسالة الصرفية لنور الدين عبد  
القادر

| الصفحة | الدلالة  | المثال المطبق عليه   | عدد حروف الزيادة                               | وزن الفعل |
|--------|--|--|--|-----------|
| 12     | صيرورة الفعل متعديا<br>المبالغة<br>نسبة المفعول إلى أصل الفعل<br>التكثير في الفعل  | فَرَحَ زيد عمرا<br>قَسَمَ وكَسَرَ<br>جَهَلَ زيد عمرا<br>جَوَلت وطَوَّقت، ومَوَّتت الإبل<br>وغَلقت الأبواب  | 1<br>تضعيف عين الفعل                           | فَعَلَ    |
| 13، 12 | المشاركة<br>للتكثير  | ضارب زيد عمرا<br>ضاعفته  | 1<br>زيادة الألف بعد فاء الفعل                 | فَاعَلَ   |
| 14، 13 | التعدية<br>قصد المكان<br>إصابة الشيء على صفة<br>الصيرورة<br>الحينونة   | أكرمته<br>أعرق، أنجد، أيمن<br>أي: قصد العراق ونجدا واليمن<br>أكبرته<br>أفقر البلد<br>أحصد الشعير   | 1<br>زيادة همزة القطع                          | أَفْعَلَ  |
| 14     | المطاوعة<br>التكلف<br>اتخاذ الفاعل أصل الفعل مفعولا<br>مجانبة الفعل (لأنه جانب الهجود<br>وهو النوم)<br>الصيرورة<br>حصول أصل الفعل مرة بعد مرة<br>الطلب<br>الانتساب | كسرت الحجر فَتَكَسَّرَ<br>تصبر زيد<br>تبئيت الولد<br>تهجد<br>تأيمت هند<br>تجرع الماء (شربه جرعة بعد<br>جرعة)<br>تبيّن الأمر (إذا طلبه وبحث عنه)<br>تبدى الرجل (أي: انتسب إلى<br>البادية) | 2<br>زيادة التاء قبل فاء الفعل<br>وتضعيف العين | تَفَعَّلَ |
| 15، 14 | المشاركة في الغالب بين اثنين أو<br>أكثر<br>المطاوعة<br>إظهار ما ليس في الباطن ونفس<br>الأمر<br>بمعنى الفعل المجرد  | تشارك الرجلان، وتصالح القوم<br>باعدته فتباعد<br>تجاهل (أي: أظهر الجهل والحال<br>أنه منتف) وتمارض (أي: أظهر<br>المرض وليس به مرض)<br>تطاول الليل (بمعنى طال)                              | 2<br>زيادة التاء قبل الفعل<br>والألف بعده      | تَفَاعَلَ |
| 15     | المطاوعة<br>لمطاوعة أفعل قليلا   | كسرتَه فانكسر، وأزعجته<br>فانزعج (ولا يبني هذا الوزن إلا<br>مما فيه علاج أو تأثير)   | 2<br>زيادة همزة الوصل في<br>أوله وبعدها نون    | انْفَعَلَ |
| الصفحة | الدلالة  | المثال المطبق عليه   | عدد حروف الزيادة                               | وزن الفعل |

|        |   |  |  |              |
|--------|---|--|--|--------------|
| 15     | زيادة المبالغة في المعنى<br>كونه بمعنى الفعل<br>كونه بمعنى تفاعل  | اكتسب (بمعنى نال و ربح)<br>اجتذب (بمعنى جذب)<br>اختصم (بمعنى تخاصم)  | 2<br>بزيادة همزة الوصل قبل فاء<br>الفعل والتاء بعدها                                   | افْتَعَلَ    |
|        | الدلالة على العيوب،<br>والدلالة على الألوان<br>مع قصد المبالغة بهذا الوزن                                     | اعور<br>احمر   | بزيادة همزة الوصل وتكرار<br>اللام، واختلف في زيادة<br>اللام هل هي الأولى أو<br>الثانية | افْعَلَ      |
| 15، 16 | الطلب والسؤال<br>لوجود الشيء على صفة<br>للتحول من حالة إلى أخرى<br>للتكلف<br>للمطوعة<br>كونه بمعنى فعل المجرد | استكتبت زيدا (طلبت منه أن يكتب)<br>استحسن الشيء (وجده حسنا)،<br>واستعظم الأمر (وجده عظيما)<br>استحجر الطين (أي: صار حجرا)<br>استجرا (أي: تكلف الجراة وهي<br>الشجاعة والإقدام على المهالك)<br>أراحه فاستراح<br>استقر (بمعنى قرأ، أي: ثبت) | 3<br>بزيادة همزة الوصل والسين<br>والتاء قبل فاء الفعل                                  | استفعل       |
| 16     | الدلالة على الألوان<br>الدلالة على العيوب الحسية  | احمار واصفار<br>اعوار  | 3<br>بزيادة همزة الوصل قبل فاء<br>الفعل والألف بعد عين الفعل<br>وتكرار اللام           | افعال        |
| 16     | المبالغة  | اعشوشب المكان (أي: كثر عشبه<br>في مبالغة عَشِبَ )، واحدودب<br>ظهره (انحنى في مبالغة حَدَبَ<br>يَحْدَبُ بكسر عين الفعل في<br>الماضي وفتح في المضارع<br>حَدَبًا)   | 3<br>بزيادة همزة الوصل قبل فاء<br>الفعل والواو وإحدى العينين                           | افْعَوْل     |
| 16     | لم يبين هنا دلالة هذا الوزن   | اعلوط البعير (تعلق بعنقه ليركبه)   | 3<br>بزيادة همزة الوصل قبل فاء<br>الفعل والواوين بين عين<br>الفعل ولامه                | افْعُول      |
| 16     | لم يبين هنا دلالة هذا الوزن   | اكوال الرجل (قصر واجتمع خلقه<br>أصله كأل)  | 3<br>بزيادة همزة الوصل قبل فاء<br>الفعل والواو بين الفاء<br>والعين مع تضعيف اللام      | افْوَعَلَ    |
| 16، 17 | لم يبين هنا دلالة هذا الوزن   | اقنسس الرجل (خرج صدره<br>ودخل ظهره خلقة وفعله المجرد<br>قَسَسَ ضد حَدَبَ وهذا الوزن قليل<br>الاستعمال مثله (افْعُول) و(افْعُول)  | 3<br>بزيادة همزة الوصل والنون<br>وإحدى اللامين   | افْعَنْلَل   |
| الصفحة | الدلالة   | المثال المطبق عليه   | عدد حروف الزيادة   | وزن<br>الفعل |
| 17     | لم يبين هنا دلالة هذا الوزن   | اسلنقى (نام على ظهره ووقع<br>على قفاه)   | 3<br>بزيادة همزة الوصل والنون<br>والألف  | افْعَنْلَى   |



لقد اكتفى الشيخ الطيب المهاجي بذكر تسعة أبنية عوضاً عن مصطلح الباب منها ثلاثة أبنية للثلاثي المجرد<sup>297</sup>، وبناء واحد للرباعي<sup>298</sup>، وثمانية أبنية للمزيد<sup>299</sup>. والسبب واضح من عنوان المدونة وهو الاكتفاء بمبادئ الصرف وقد رأى الطيب المهاجي أن الأبنية المتعرض لها هي أول ما ينبغي تعليمه للناشئة، بخلاف ما نجده عند الزموري من التعرض إلى جل الأبنية الخاصة بالفعل؛ لأن مصنفه ارتبط بشرح نظم البسط والتعريف في علم التصريف للمكودي<sup>300</sup>، فكان لابد أن يلتزم بالتعرض لكل الأبنية التي تعرض لها المكودي في منظومته، وأحياناً يزيد عليها<sup>301</sup>.

فالمكودي ذكر الأبنية الأصول للفعل في نظمه فقال: <sup>302</sup>

الْقَوْلُ فِي أبنِيَةِ الْأَفْعَالِ \* دُونَ زِيَادَةٍ وَلَا إِهْمَالٍ  
(ذَهَبَ) (جَاءَ) فِي الثَّلَاثِيّ وَ(عَلِمَ) \* وَ(سَهَّلَ) الْأَمْرَ، وَزَدَ نَحْوُ: (فَهْمُ)  
وَأَيْسَ فِي الرَّبَاعِيّ غَيْرُ دُخْرَجًا \* وَبِنِيَّةِ الْمَقْعُولِ نَحْوُ: دُخْرَجًا  
فإنَّ نَجْدَ أَنَّهُ تَعَرَّضَ إِلَى ذِكْرِ مَا يَأْتِي:

1 - (فَعَلَ) - بفتح فاء الفعل وعينه - نحو: ذَهَبَ، هَذَا فِي

الصَّحِيحِ.

وجاء على وزن (فَعَلَ)؛ لأنَّ أصله (جِيًّا)، وهو من المعتلِّ المسمَّى

أجوفاً.

2 - وَ(فَعِلَ) - بفتح فاء الفعل وكسر عينه - نحو: عَلِمَ.

<sup>297</sup> - يراجع مبادئ الصرف للطيب المهاجي: 20، وهي: فَعَلَ بضم العين كحسن، وسهّل، وفصح، وفعل بفتحها كنطق، وكتب، ونجح، وفعل بكسرها كعلم، وفرح، وأسف.

<sup>298</sup> - يراجع المصدر السابق: 20 وهذا الوزن مخصوص به الرباعي هو فعل ومثل له ببعثر وحرجم ودحرج.

<sup>299</sup> - يراجع المصدر السابق: 20 لم يقصد الشيخ الطيب المهاجي بها الإحصاء الكامل وإنما انتخب منها أفعال نحو أدخل، وفاعل نحو عامل، وتفعّل نحو تدحرج، وتفعّل نحو تسلّم، وافتعل نحو امتنع، وانفعل نحو انفصل، واستفعل نحو استكمل، وافتعلل نحو احرنجم.

<sup>300</sup> - يراجع منظومات في الصرف من ص 26 إلى ص 52 طبعة خاصة.

<sup>301</sup> - أم الزموري فقد خصص مبحثاً خاصاً بأبنية الفعل المزيد في كتابه فتح اللطيف تعرض فيه إلى 48 بناء من أبنية الثلاثي المزيد وإلى 4 أبنية من أبنية الرباعي المزيد لخصها من لامية ابن مالك وشرحها وهي: أفعَل، فَعَلَ، فاعل، فَعِيل، فَعَلَسَ، سَفَعَلَ: 245 وتفاعل، تفعَّل، انفعَل، افتعل، فَعَلَّ (الملحق بالرباعي مثل جلبب)، تمفعَّل، تفعمَل، تفعلى، تفعَّل، تفعول: 247، وتفعول، تفعيل، افعلَّ، افعللاً، افوتَّعَل، افعللى، افوعَلَّ: 248، وافعلَّ، افعلَّ، افعلَّ، افعلَّ، افعلَّ: 249، أما مزيد الرباعي فقد ذكر له تفعَّل: 249 وافعلَّ،

افتعلل: 250

<sup>302</sup> - يراجع النظم في فتح اللطيف للزموري: 65

- 3 – و(فَعُلَ) – بفتح فاء الفعل وضم عينه – نحو: سَهَّلَ.  
 4 – و(فَعَلَ) – بضمّ فاء الفعل وكسر عينه – نحو: فُهِمَ، وهو ما بُنيَ من الماضي لما لم يُسَمَّ فاعله.  
 5 – و(فَعَّلَ) نحو: دَحْرَجَ، وهو بناء الرباعي المجرّد.  
 6 – و(فَعَّلِلَ) – بضم فاء الفعل وسكون العين وكسر اللام الأولى – نحو: دُحْرَجَ ببنائه للمفعول.  
 فهذه ستة أبنية هي أصول الفعل. اهتم بذكرها المكودي ولم يخصّص في نظمه مقطوعة للفعل المزيد، ولذا وجدنا الزمّوري يفصّل القول في ذلك.

وأما الشّيخ البوعبدلي فقد اهتم – فيما له علاقة بالأفعال – بالصّحيح والمعتلّ، وإسناد الفعل المضعّف إلى الضّمير، وهذا في نصّ المخطوطة الأولى التي قام بنشرها في مجلة القلم المختار بوعناني.<sup>303</sup> كما اهتمت المخطوطة الثانية بموضوعات صرفية تتعلق أيضا بالفعل حصرها المختار بوعناني في سبعة قضايا يمكن مراجعتها في مواضعها.<sup>304</sup>

أما أبو بكر الأغواطيّ فقد قسمّ الفعل إلى أربعة أقسام، الثلاثي، والرباعي، والخماسي، والسداسي، ووزعها على أربعة وعشرين بابا.<sup>305</sup>

واستخدام مصطلح الخماسي بدلا من الثلاثي المزيد بحرفين، والرباعي المزيد بحرف والسداسي بدلا من الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف والرباعي المزيد بحرفين، وهما مصطلحان استخدمهما من علماء الجزائر ابن معطي الزواوي (ت 628 هـ).<sup>306</sup>

<sup>303</sup> – تراجع مجلة القلم، العدد 2006/3م: 62 عنوان مخطوطات صرفية لأبي عبد الله البوعبدلي البطيوي الرزيوي (ت 1372 هـ – 1952م) دراسة وتحقيق المختار بوعناني.

<sup>304</sup> – تراجع مجلة القلم، العدد 2006/3م: 64 و65 و66 و67 و68.

<sup>305</sup> – تراجع مخطوط متن في تصريف الفعل: 1 و2 و3. وفيه جعل للثلاثي ستة أبواب، وبابا للرباعي المجرد، والخماسي ستة أبواب، والسداسي ثمانية أبواب.

<sup>306</sup> – انظر الفصول الخمسون: 261 ونصه: «وكل خماسي وسداسي من الأفعال وأولاه ألف، فتلك الألف ألف وصل في الماضي والأمر والمصادر، وهي مكسورة في جميع ذلك، نحو: انطلق انطلاقا».

# الفصل الأول

أبنية الفعل المجرد في  
المدونات المصرفية بالجزائر  
من 1830م إلى 1962م

تعريف الفعل المجرد

تعريف الفعل المجردّ يحتم علينا أن ننظر إلى العلاقة الجامعة بين ثنائية جامعة بين الحدث الواقع في زمن ما وبين اتصافه بحالة التجرد من حروف تجاوزت الأصل الذي ورد به أولاً. والعنصر الأول من هذه الثنائية وهو الفعل عرفه الشريف الجرجاني (ت816هـ) بقوله: «هو الهيئة العارضة للمؤثر في غيره بسبب التأثير أوّلا كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعا، وفي اصطلاح النحاة ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وقيل: الفعل كون الشيء مؤثرا في غيره كالقاطع ما دام قاطعا».<sup>307</sup>

ومقتضى هذا التعريف أنه اعتمد تلبس الفاعل بحالة ما وقع منه من حدث عند غير النحاة، أمّا في اصطلاحهم من حيث الدلالة على معنى في نفسه مع الاقتران بالزمن الماضي، أو الحال، أو المستقبل فهو ما أطلق عليه الأمدي بالنسبة لهذه الأزمنة بالزمن المحصل، وهو تعريف الأصوليين للفعل؛ وذلك لأنّ كثيرا من الأحكام الفقهية – عندهم – تدور حول ضبط حقيقة الفعل ضبطا دقيقا، فما قبح منه تجاذبته الحرمة والكرهية، وما حسن منه تجاذبه الواجب والمندوب، وما كان غير ذلك خالص للمباح، ولهذا اهتموا في بحوثهم العلمية في مصنفاتهم بالمباحث اللغوية، ونصّ الأمدي في تعريفه للفعل قوله: «والفعل ما دلّ على حدث مقترن بزمن محصل».<sup>308</sup> وفسر الحدث بالمصدر، والزمن المحصل بالأزمنة الثلاث التي يقترن بها الفعل.

بينما حدّه الفاكهي (ت972هـ) بأنه: «كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معين وضعا».<sup>309</sup> وفي رأينا التعبير في الحدّ بالحدث أقوى؛ لأنّ المصدر هو الفعل الحقيقي كما صرّح به الشريف الجرجاني.<sup>310</sup>

أمّا العنصر الثاني من هذه الثنائية وهو وصف الفعل بالمجردّ، والمجردّ في اللغة المقشور قال ابن سيدة: «جَرَدَ الشَّيْءُ يَجْرُدُهُ جَرْدًا، وَجَرْدَهُ قَشْرُهُ».<sup>311</sup> وقال أيضا: «وَجَرَدَ الْجِلْدَ يَجْرُدُهُ جَرْدًا: نَزَعَ عَنْهُ

<sup>307</sup> – كتاب التعريفات: 168

<sup>308</sup> – الإحكام في أصول الأحكام 83/1

<sup>309</sup> – يراجع شرح الحدود النحوية: 77

<sup>310</sup> – يراجع كتاب التعريفات للشريف الجرجاني: 168

<sup>311</sup> – المحكم والمحيط الأعظم 312/7

الشَّعْرَ». <sup>312</sup> ومنه جَرَدَ السَّيْفَ مِنْ غِمْدِهِ، وكذلك تجرّدت السنبلّة، وانجردت إذا خرجت من لفائفها، وكذلك الشّان مع انجردت الإبل: إذا سقط عنها وبرّها، وجرّد القحط الأرض إذا كان سببا في زوال نباتها. <sup>313</sup>

أمّا اصطلاحاً فعرفّه الحملّاي بقوله: «ما كانت حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علة». <sup>314</sup> وعند أطفيش: «يعني أنّ الفعل المصاحب للتجريد من الزوائد يأتي من كلام العرب رباعيا حال كونه على وزن (فعلل) – بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام بعدها – ك: دحرج، وثلاثيا حال كونه على وزن (فعل) – بفتح الحاء وضم العين ك: شرف، وعلى وزن (فعل) – بفتح الفاء وكسر العين – ك: فرح، وعلى وزن (فعل) – بفتح الفاء والعين». <sup>315</sup> فاكتفى أطفيش بتبيان الحالات التي يرد فيها الفعل المجرد. وكذلك ما نجده عند عبد القادر المجاوي <sup>316</sup>، ولم يعرفه أيضا عدة بن تونس مكتفيا بأنواعه. <sup>317</sup> أمّا نور الثين عبد القادر فوقف عند تعريفه بقوله: «فالفعل المجرد، ويسمى الفعل الأصلي، وهو ما كانت جميع حروفه أصلية». <sup>318</sup> واكتفى الطيب المهاجي في تعريفه بقوله: «ما حروفه كلّها أصول». <sup>319</sup>

إننا إذا نظرنا إلى المعاني التي وردت في التعريف اللغوي لمصطلح المجرد وجدنا ما جرّد كان موجودا مع الأصل فلا نتصور فاكهة في غصنها دون قشر يغطيها، ولا الشعر منفصلا عن الرأس في أصل خلقة الإنسان مثلا.

إنّ الذي دفعنا إلى البحث في هذه القضية هو ما أثاره مكّي درار حين ذهب إلى أنّ الفعل المجرد كان مزيدا في أصله بدليل أنّ الصرفيين العرب لم يأتوا بالتعبير بالأصل والفرع في قضية المجرد والمزيد، لكنه لم يقطع بذلك احتياطا منه في البحث العلمي فعبر بقوله: «وكأنّ المزيد

<sup>312</sup> – المصدر السابق 312/7

<sup>313</sup> – يراجع المصدر السابق 313/7 و314 و315

<sup>314</sup> – شذا العرف في فن الصّرف: 29

<sup>315</sup> – شرح لامية الأفعال 159/1

<sup>316</sup> – يراجع نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصّرف: 62 – 65

<sup>317</sup> – يراجع فك العقال عن تصّرف الأفعال: 4 – 6

<sup>318</sup> – الرسالة الصرفية: 5

<sup>319</sup> – مبادئ الصّرف: 19

سابق للمجرّد في وجوده ، أي: أنّ الفعل الثلاثي المجرّد هو فرع عن المزيد الأصلي». <sup>320</sup> ويعتدل لهذا الاجتهاد العلمي بعلّة مسلم بها في مفهوم مصطلح التجريد، وهي دلالته على الإزالة مما هو موجود. <sup>321</sup> ولو مثلنا بما يؤنس لهذا التوجه بأنّ الأصل في جسم الإنسان هو الستر بالثوب، وما شابهه من ريش وغيره، وأنّ التجردّ منه، أو تجريده منه فرع حين يصير مجرداً لما جانبنا الصواب، وبالأخصّ يدعمه قوله تعالى **ج** □ □ □ □ **ج** <sup>322</sup>، وقوله تعالى **ج** □ □ □ □ **ج** <sup>323</sup>، فالأصل هو الستر للإنسان حياً وميتاً، والتجريد طارئ وفرع دخيل عليه.

ولكن يبقى في النفس شيء إذا نظرنا من منظور التواضع في اللغة، في أن الحياة اللغوية في رحلة ألفاظ اللغة واشتقاقها أنها بدأت بأصول، ثم دخلتها الزيادة للحاجة، فتكون حروف الزيادة في الفعل المزيد فروعا صوتية اتصلت بالأصل الثلاثي لتلك المعاني التي توضع عليها، ويكون إطلاق مصطلح المجرّد من قبيل الصناعة النحوية، أي: القانون الذي يخص اللغة الرّمز، والصوت.

### الفعل المجرّد في المدونات الصّرفية الجزائرية

من أبرز المدونات الصّرفية التي وجدت فيها اهتماما بالغا بالفعل كتاب التصريف للشيخ أطفيش فنجعله هو أم المدونات الصّرفية في هذه الفترة (1830م – 1962م). وهذا لما لهذا المصنف من الأهمية وذلك لكون صاحبه كان من طبقة المجتهدين في الكتابة اللغوية <sup>324</sup>، ونلحق به آراءه التي لها علاقة بالمباحث المتعرّض لها الموجودة في مصنّفاته الأخرى، كما نتبعها بما لغيره في المدونات الصّرفية الأخرى متحاشين

<sup>320</sup> – الملامح الصوتية في مكونات الصيغة الحديثة، مقال نشرته مجلة القلم: 23 العدد 2006/3

<sup>321</sup> – يراجع المرجع السابق: 23 العدد 2006/3

<sup>322</sup> – المائدة 31

<sup>323</sup> – الأعراف 27

<sup>324</sup> – من كتبه الفقهية التي تكشف عن إمامته في الاجتهاد (شرح النيل) في سبعة عشر جزءا في الفقه و(شامل الأصل والفرع) في مجلد و(الذهب الخاص المنوه بالعلم القالض) طبع بطبعة البعث بقسنطينة بالجزائر، و(جامع الوضع والحاشية) في جزء كبير، و(لقط أبي موسى) و(حي على الفلاح) و(شرح الدعائم) طبع منه جزءان و(أساس الطاعات) وكلها في الفقه. يراجع معجم أعلام الجزائر لعادل نويهيض: 20

التكرار، مشيرين في الهامش إلى مواضعها في المدونات الصرفية المعنية بهذه الدراسة.

لقد درس الشيخ أحمد بن يوسف أطفيش أبنية الفعل الثلاثي المجرد بطريقة تكشف من خلالها عن منهج رياضي علمي؛ لأنه هندس تقديم المادة الصرفية للمتعلم، وكان الغرض ترسيخ الصورة المحكمة المتعلقة بتنظيم وضبط هذه المادة في ذهن المتعلم، يظهر هذا الذي أزعمه بوضوح في تحليل الجدول الآتي المتضمن لثلاثة أبنية من أبنية الفعل الثلاثي المجرد.

### جدول يوضح أبنية الفعل الثلاثي المجرد في الكافي في التصريف لـ: أحمد ابن يوسف أطفيش<sup>325</sup>

| الوزن              | الأمثلة         | صيغة الفعل بالتعبير اللغوي المضبوط                             |
|--------------------|-----------------|--|
| فَعَلَ – يَفْعَلُ  | ضَرَبَ يَضْرِبُ | البناء الأول – ما فتح فيه عين الماضي<br>وكسر عين المضارع<br>✽  |
| فَعِلَ – يَفْعَلُ  | عَلِمَ يَعْلَمُ | البناء الثاني – ما فتح فيه عين المضارع<br>وكسر عين الماضي<br>✽ |
| فَعَلَّ – يَفْعَلُ | نَصَرَ يَنْصُرُ | البناء الثالث – ما فتح فيه عين الماضي<br>وضم عين المضارع<br>✽  |

والملاحظ في الخانة الثانية من الجدول السابق أن الشيخ أطفيش قد قدم ذكر المضارع على الماضي ليراعي مصطلح (ما فتح) في الصور الثلاث حتى لا يختلط على المتعلم أو الدارس أين يقع التغير الصوتي، فيرتسم لديه أن عين الفعل تفتح في ثلاث حالات الأولى والثالثة في الماضي والثانية في الماضي فقدمها في شكل تناظر رياضي هندسي بديع. ويمكن أن نقرب الصورة بهذا الشكل الأفقي.

|                                   |                                    |   |
|-----------------------------------|------------------------------------|---|
| ✽<br>زهرة                         | ✽<br>نجمة                          | ✽<br>زهرة   |
| هذه الزهرة تمثل<br>الماضي المفتوح | هذه النجمة تمثل<br>المضارع المفتوح | هذه الزهرة تمثل الماضي<br>المفتوح العين في الجدول |

<sup>325</sup> – يراجع الكافي في التصريف: 69

|                      |                                      |                                      |
|----------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|
| السابق، الخانة رقم 1 | العين في الجدول السابق، الخانة رقم 2 | العين في الجدول السابق، الخانة رقم 3 |
|----------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|

إننا نرى زهرتين متشابهتين ومتناظرتين تتوسطهما نجمة وهذا الشكل الهندسي من شأنه أن يحدث في الذاكرة صورة سريعة الإدراك لا يمكن أن تنسى.

ولم يكتف الشيخ بهذه الدقة بل يعتمد الشرح فيقول: «وتسمى الثلاثة: دعائم الأبواب، أي: معتمدها، أو أصلها؛ وذلك لكثرتها؛ ولأن الأصل اختلاف اللفظ لاختلاف المعنى، وقد علمت أن المضارع مخالف في المعنى للماضي من حيث الزمان، فكان الأصل أن يتخالف في اللفظ بالحركة، ولم يكتفوا بالتخالف بزيادة حرف المضارعة ليكون أبلغ، وأدخل في التخالف حيث خولف بينهما بزيادة حرف لم يكن في أحدهما، وبتغيير حرف موجود فيهما، والمضارع أيضا يخالف الماضي»<sup>326</sup>.

فيلاحظ هنا أنه شرح مرتين وعلل التسمية بتعليلين، الأول: «وذلك لكثرتها»<sup>327</sup> والثاني: لأن الأصل، ونبّه على العلة في التغيير إلى أن الاختلاف في المعنى مرتبط بالتغيير في اللفظ (الحركة) وهكذا علل اختلاف الماضي عن المضارع.

هذا التعليل الكثير في دراسته يعود إلى تأثيره بالمنهج الفقهي المعتمد في أصول الفقه على إعطاء أهمية كبرى للعلة الفقهية؛ لأن الحكم الشرعي عند الفقيه يدور مع العلة عدما ووجودا، فيوجد بوجودها، وينعدم بانعدامها. وينضاف إلى ما ذكرته كونه قطبا من أقطاب المذهب الإباضي.

يتعرض الشيخ أطفيش إلى البحث عن العلة التي جعلت الفتح يقدم أصلا على المكسور في بناء الفعل الثلاثي (فعل) - بفتح العين - و(فعل) - بكسر العين - ويمثل للأول بـ: (ضرب) وللثاني بـ: (علم) فيقول: «فكان باب (ضرب) أدخل في الاعتماد والأصالة من باب (علم) ويدل لهذا أكثرية (فعل) - بالفتح - (يقول) - بالكسر - وهوباب (ضرب) فعادلت الأكثرية كون الخفيف أولى بالحركة الثقيلة، فلا يقال

<sup>326</sup> - الكافي في التصريف: 69

<sup>327</sup> - المصدر السابق: 69



إن الماضي خفيف فيتوسط بالحركة الثقيلة - وهي الكسرة في بحثنا - فيتجه الفتح لمضارعه. فافهم»<sup>328</sup>.

أما المجاوي فقد تعرّض أثناء شرحه لمتن بناء الأفعال للدنقزي فقال: «سنة منها للفعل المجرد من الزوائد». <sup>329</sup> واکتفي الطيب المهاجي بثلاثة أبنية فقال: «والتلاثي له ثلاثة أبنية (فَعَل) - بضم العين - ك: حَسُنَ، وَسَهَلُ، وَقَصْحُ، و(فَعَل) - بفتحها - ك: نَطَقَ، وَكَتَبَ، وَنَجَحَ، و(فَعَل) - بكسرهما - ك: عَلِمَ، وَفَرِحَ، وَأَسِفَ»<sup>330</sup>.

وما ذكره أطفيش نجده نفسه عند عدّة بن تونس متضمّنًا في الفصل الثالث من كتابه فك العقال عن تصرف الأفعال.<sup>331</sup>

ولكن نجد لكل واحد منهما طريقته الخاصة في تنظيم تقديم المادة الصّرفية الخاصة بالفعل الثلاثي المجرد. إن أطفيش فصلّ الأبنية واحدا واحدا، بينما تناول عدّة بن تونس ما يصيب الفعل الثلاثي المجرد من تغيّرات صوتيّة لها علاقة بالصّوائت التي تحدث ثنائية مع الصامت المتمثّل في عين الفعل.

وهذه التّغييرات تسير قياسيا في علاقة ثنائية ثانية تتمثّل في الماضي، والمضارع كما أسلفنا. وأتبع المؤلف كل قاعدة بمثال تطبيقي. ونوضحها في الجدول الآتي:

### جدول يوضح ما يصيب حركة الفعل الثلاثي المجرد في الماضي والمضارع عند عدّة بن تونس.<sup>332</sup>

| تغير حركة الفعل الثلاثي المجرد في الماضي مع تصرفه في المضارع | بابه            |
|--|-----------------|
| فَعَلٌ يَفْعَلُ  | ضَرَبَ يَضْرِبُ |
| فَعَلٌ يَفْعَلُ  | فَتَحَ يَفْتَحُ |
| فَعَلٌ يَفْعَلُ  | عَلِمَ يَعْلَمُ |
| فَعَلٌ يَفْعَلُ  | حَسِبَ يَحْسِبُ |
| فَعَلٌ يَفْعَلُ  | حَسَنَ يَحْسُنُ |

<sup>328</sup> - الكافي في التصريف: 70

<sup>329</sup> - نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 61

<sup>330</sup> - مبادئ الصرف: 20

<sup>331</sup> - انظر: 4 و5 من المؤلف المذكور

<sup>332</sup> - يراجع فك العقال عن تصرف الأفعال لعدّة بن تونس: 5

لم يفت المؤلف ضبط المادة الصرفية ضبطاً يمنعها اللحن، فبعد أن تعرّض إلى ذكر الأبواب الخمسة التي وضعتها في الجدول أعلاه شرع في الحديث عنها باباً باباً مع ضبط حركة عين الفعل في الماضي، والمضارع ضبطاً كتابياً فقال: «أما نصرَ يَنْصُرُ فمفتوحُ العين في الماضي، مكسورُها في المضارع، وكلّ فعل جاء على ميزانه، فيقال فيه: من باب فتح، ولا يكون على بابه من الأفعال إلا ما كان فيه حرف من حروف الحلق، وهي ستة: الهزمة، والهاء، والعين، والغين، والحاء، والخاء، ولا عبرة بما شدّ منه، وهو يحفظ، ولا يقاس عليه كـ: أْبِي يَأْبِي. أما عِلْمٌ يَعْلَمُ فمكسور العين في الماضي، مفتوحها في المضارع، وكل فعل جاء على ميزانه، فيقال فيه من باب علم، وأما حَسِبَ يَحْسِبُ فمكسور العين في الماضي، مكسورها في المضارع، وكل فعل جاء على ميزانه، فيقال فيه من باب حسب، وأما حَسُنَ يَحْسُنُ فمضموم العين في الماضي، مضمومها في المضارع، وكل فعل جاء على ميزانه، فيقال فيه من باب حَسُنَ».<sup>333</sup>

واعتبر القاعدة كلية تشمل الثلاثي المزيد، والرباعي المجرد، والملحق به، والرباعي المزيد، وأما ما له وجهان، أو ثلاثة أوجه فتحاشاه، وبين عذره في ذلك والمتمثل في المؤلف الذي تطلب الاستعجال في تأليفه المرتبط منطقياً بضرورة الاختصار.<sup>334</sup>

أما الطيب المهاجي فالتزم بتقديم المبادئ الأولية المتعلقة بالفعل الثلاثي المجرد، وكذلك الرباعي منه، وأثبت لأول ثلاثة أبنية هي:

(فَعْلٌ) — بضم العين — ومثل لها بـ: حَسُنَ، وَسَهَّلَ، وَقَصَحَ.

و(فَعَلَ) — بفتح العين — ومثل لها بـ: نَطَقَ، وَكَتَبَ، وَنَجَحَ.

و(فَعَلٌ) — بكسر العين — ومثل لها بـ: عِلِمَ، وَقَرَحَ، وَأَسِفَ.

أما الثاني فذكر له وزناً واحداً وهو (فَعَّلٌ) ومثل له بـ: بَعَثَرَ، وَحَرَجَمَ، وَدَحَرَجَ.<sup>335</sup>

والملاحظة التي نقف عليها عند الطيب المهاجي هي التنظيم والاختصار في تقديم المادة الصرفية في الفعل المجرد بحيث ينضبط المحتوى مع سيميائية عنوان المدونة الصرفية الموسومة بـ: مبادئ

<sup>333</sup> — فك العقال عن تصرف الأفعال: 6

<sup>334</sup> — ونصّ عذره: «وهناك بعض المواد التي لها وجهان أو ثلاثة أوجه فلم نذكرها لضيق نطاق هذه العجالة التي توخينا فيها طرق الاختصار». فك العقال عن تصرف الأفعال: 6

<sup>335</sup> — يراجع مبادئ الصرف: 20

الصرف، فنحن نرى عدد الأبنية التي جاء بها للثلاثي المجرد ثلاثة، وساق لكل واحد منها في الجانب التطبيقي ثلاثة أمثلة، وكذلك فعل مع الرباعي المجرد وهذا ما يمكن أن يجتزئ به المبتدئ في تعلم الصرف في موضوع المجرّد.

كما أنّ تلك الأمثلة تتسجم فيما بينها. ألا ترى أنّه لا يكون حسن بدون سهولة وفصاحة، وكم حسن أناس في مجالس الأمراء بسبب بلاغتهم التي اعتمدت السهل الفصيح. وفي الثاني لا يتحقق نجاح المتعلم إلا بالنطق أوّلاً ثم الكتابة، ففيه إشارة إلى نعمة النطق، ونعمة القلم.

وفي الأخير العلم بالأخبار يفرح ويحزن، كما أنه أتى بالفرح وضده وهو الحزن، وكذلك الجمع بين الضدين في حرجم التي تعني الجمع، وبعثر التي تفيد التفريق. ولا يبعد أن تؤول بتأويلات صوفية.

ولم تفت نور الدين عبد القادر — على الرغم من رسالته المختصرة — الإشارة إلى بعض هذه الأوجه التي لم يذكرها عدة بن تونس نحو قوله؛ أي: نور الدين عبد القادر: «وقد يشارك (فَعَلَ) — بكسر العين — (فَعُلَ) بضم العين في فعل واحد فيكون في ذلك الفعل لغتان، وذلك مثل: رَحِبَ المكانَ ورَحِبَ إذا اتَّسع، وصَلِبَ الشيءَ وصلِبَ صلابة إذا يبس، وبعَدَ الموضعَ وبعَدَ بعداً ضدَّ قرب، وبَصِرَ به وبَصُرَ إذا نظره، وقد يشاركهما فَعَلَ بفتح العين فيكون ذلك الفعل مثلثاً وذلك مثل زَهَدَ في الشيء وزَهَدَ وزَهَدَ تركه، وعَثَرَ الماشي وعَثَرَ وعَثَرَ عثاراً، وكَدَرَ الماء وكَدَرَ وكَدَرَ كُدُورَةً وكُدُورَةً ضدَّ صفاً، وسَفَلَ وسَفَلَ وسَفَلَ ضدَّ علا، ورفَّقَ به ورفَّقَ ورفَّقَ رَفَقًا إذا عامله بلطف وإحسان»<sup>336</sup>.

ومنه حَسَبَ — بفتح فاء الفعل وعينه —، وحَسِبَ — بفتح فاء الفعل وكسر عينه —، وحَسَبَ — بفتح فاء الفعل وضم عينه —. قال السرقسطي: «حَسِبْتُ الشيءَ حِسَابًا وحُسْبَانًا: عدته»<sup>337</sup>. فهذا من العدِّ والحساب، كما أضاف دلالات أخرى للفعل حَسِبَ فقال: «وحَسِبْتُهُ حِسْبَانًا: ظَنَنْتُهُ، وحَسِبَ الرَّجُلُ حَسَبًا: أَحْمَرَ لَوْنَهُ، أو ابْيَضَّ كَالْبَرَصِ»<sup>338</sup>.

وقد يُنَبِّه أحياناً أخرى نور الدين عبد القادر على الفرق بين الفعلين في ما كان بالواو وبالياء قال: «رَأَتْ من الرَوْتِ وهو زبل كل ذي

<sup>336</sup> — الرسالة الصرفية: 11

<sup>337</sup> — كتاب الأفعال 364/1

<sup>338</sup> — المصدر السابق 364/1

حافر، لا من الرِّيْثِ وهو البُطء، فالأول: راث يروث روثا، والثاني:  
راث ريثا». <sup>339</sup>

إنّ نور الدين عبد القادر يقدم الصيغة الصرفية في ثنائية التعدي  
واللزوم فيرى أن الوزن (فَعَلَ) – بفتح فاء الفعل وكسر عينه – يكون  
فيه التعدي واللزوم يقول: «و (فَعَلَ) يكون متعديا ك: رَكِبَ زيد الفرس،  
ويكون لازما ك: فَرِحَ زيد». <sup>340</sup>

إن تحليل النص الصّرفي عند نور الدين عبد القادر يجعلنا نخرج  
بجملة من الملاحظات: الأولى منهما أنّه يهتم بالخلافات والمتشابهات مما  
يكشف عن اطلاعه الواسع على المصنفات الصّرفية، ووقوفه على دقائق  
الخلافات فيها. والثانية إيّه عالم له خبرة تعليمية، وتربوية تظهر في  
تقديم المادة الصّرفية التّعليمية بطريقة مبسّطة تجعل منها مادة طيّعة  
يسهل إدراك قواعدها مع بساطة الأسلوب، ودقة التّعبير العلميّ الذي يفي  
بالمعنى المراد، وهو يتبع كل درس مجموعة من الأسئلة ثم يتبعها  
بالإجابة. <sup>341</sup> والثالثة تكمن في اعتماده على ثنائية الدّال والمدلول كغيره  
من علماء المصنفات الصّرفية الجزائرية، فهو يربط بين الميزان  
الصّرفي للصّيغة المدروسة والدّلالة الأمر نفسه الذي رأيناه أيضا عند  
أطفيش وغيره.

بينما نجد الزّموريّ قد اكتفى بذكر أربعة أبنية ثلاثة منها متفق  
عليها وهي: (فَعَلَ) – بفتحهما – ك: ضَرَبَ، و (فَعَلَ) – بفتح فكسر –  
ك: عَلِمَ، و (فَعَلَ) – بفتح فضم – ك: ظَرُفَ، وبناء مختلف فيه وهو  
(فَعَلَ) – بضم فكسر – نحو: فُهِمَ، وذكر فيه المذهبين الكوفيّ  
والبصريّ. <sup>342</sup>

وهذا البناء الرابع المختلف فيه هو ما جاء على (فَعَلَ) مبنيا  
للمفعول لفظا وهو للفاعل معنى. هذا البناء نجد الحديث عنه في  
المدونات الصّرفية الجزائرية عند الزّموريّ الذي وجدت له زيادة  
توضيح لقول الأشمونيّ: «وذهب البصريّون إلى أنّها فرع مغيرة عن

<sup>339</sup> – متن لامية الأفعال مع مقدمة وتعليق انتقادي: 24

<sup>340</sup> – الرسالة الصّرفية: 10

<sup>341</sup> – راجع الرسالة الصّرفية: 11 ففيها أسئلة عن أوزان الفعل المجرد المبني للمعلوم وقد  
أتبع الأسئلة بأجوبة منظمة في شكل جدول.

<sup>342</sup> – انظر فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 65

صيغة الفاعل، ونقله غير المصنّف<sup>343</sup> عن سيبويه وهو أظهر القولين». <sup>344</sup> فقال الزمّوري: «لكن ينبغي على ما يظهر لنا أن يعد نحو: عُنِيَ به بمعنى اهتم به مما هو مبني للمفعول لفظاً، وهو للفاعل معنى إذ هذه وضعت كباقي مواد الماضي، ولا تؤخذ بالقياس، وهي بصيغتها للفاعل، وأما القياسية فلو عدناها للزم عدها أيضاً للرباعي، وهم لم يعدوها له». <sup>345</sup>

وهذه الصيغة التي تعرّض لها الزمّوري تذهب خديجة الحديثي إلى أنّ سيبويه قد جعل أصلاً لهذه الأفعال فقالت: «ولم نجد هذا الرأي في الكتاب، وإثماً وجدنا باباً بعنوان: ما جاء (فَعَلَ) منه على غير (فَعَلْتُهُ). وفيه يرى أن أمثال جُنَّ، وسَلَّ، وزُكِمَ، ووُرِدَ قد جاءت على جَنْتُهُ، وسَلَّتُهُ، وإن لم يُستعمل في الكلام كما أنّ يَدَعُ، على ودَعَتُ، ويَدْرُ على ودَرَّتُ، وإن لم يُستعمل واستغني عنهما ب: تَرَكْتُ، فإذا قالوا: جُنَّ، وسَلَّ، فإنما يقولون: جعل فيه الجنون والسَلَّ، وإذا قالوا: جُنِنْتُ؛ فكانهم قالوا: جعل فيك الجنون، ومن هذا يتضح أن سيبويه يجعل لهذه الأفعال أصلاً، وإن لم يكن مستعملاً، وبذلك يكون المبني للمجهول فرعا من المبني للمعلوم عند سيبويه». <sup>346</sup>

ولأبي علي الفارسي توضيح حول المثالين أقربته، وأحبته اللذين حمل عليهما سيبويه باب ما جاء فَعَلَ منه على غير فَعَلْتُهُ. <sup>347</sup> وممن تعرض لهذه الصيغة من العلماء العكبري. <sup>348</sup>

وصيغة (فَعَلَ) — بضم فاء الفعل وكسر عينه — عند البصريين لا تعد في الأصول بل هي فرع، ولذا لم نجدها مذكورة في تقسيم

<sup>343</sup> — يريد بالمصنّف ابن مالك.

<sup>344</sup> — شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بتحقيق حسن حمد 47/4 وحاشية الصبان على

شرح الأشموني 341/4

<sup>345</sup> — فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 65

<sup>346</sup> — أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 289، وانظر الكتاب لسيبويه 67/4

<sup>347</sup> — يراجع التعليقة على كتاب سيبويه 136/4

<sup>348</sup> — التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: 269 المسألة رقم 38 نيابة غير

المفعول به عن الفاعل. ونصه: "والرابع أن من الأفعال ما اقتصر فيه على المفعول، ولم يذكر الفاعل كقولك: عُنيتُ بحاجتك، ونُفستِ المرأة، وجُنَّ الرجل، وليس كذلك بقية الفضلات.

وقوله: وليس كذلك بقية الفضلات فهو من حجج الكوفيين على أنه إذا اجتمع في الكلام مفعول به صحيح، وظرف وحرف جر فالقائم مقام الفاعل المفعول به الصحيح". انظر المصدر السابق: 268.

الفعل الماضي الثلاثي عند المبرّد<sup>349</sup> وإن كان المكودي قد ذكر بأن المبرّد وابن الطراوة والكوفيين قد ذهبوا إلى كون صيغة ما لم يسم فاعله أصلاً<sup>350</sup> فلعل ذلك في موضع آخر للمبرّد لم يسعنا الحظ في الوقوف عليه، كما اكتفى ابن عصفور بالأبنية الثلاثة الأصلية<sup>351</sup> التي وجدنا لها ذكراً عند الزمّوريّ مما يرجح صحّة تخريج الزمّوريّ في كون البناء الرابع فُعِلَ المبني لما لا يسمّ فاعله لا يعدّ أصلاً.

**البناء الرابع وزنه فَعَلَ يَقَعُلُ**

|                                |   |
|--------------------------------|---|
| ما فتح فيه عين الماضي والمضارع | فَتَحَ يَفْتَحُ، وَمَنَحَ يَمْنَحُ، وَسَعَى يَسْعَى |
|--------------------------------|---|

علل الشيخ أطفيش الفتح في عين المضارع من يَمْنَحُ وَيَسْعَى فقال: «وإنما فتح عين المضارع في هذا النوع لتقل حرف الحلق». <sup>352</sup>، وقد تناول سيبويه من قبل هذا التعليل حين قال: «وإنما فتحوا هذه الحروف؛ لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها، وه والألف؛ وإنما الحركات من الألف والياء والواو». <sup>353</sup>

ولقد اهتم الأعلام الشنتمري بتفسير قول سيبويه في قضية استنتقال حروف الحلق على اللسان فقال في ذلك: «اعلم أن حروف الحلق مستتقلة على اللسان، والحركات ثلاث، وكل حركة منها مأخوذة من الحروف، فالضمة من الواو، والكسرة من الياء، والفتحة من الألف، ومخرج الواو من بين الشفتين، والياء من وسط اللسان، والألف من الحلق، فإذا كانت حروف الحلق عينات أو لامات ثقل عليهم أن يضموا، أو يكسروا؛ لأنهم إذا ضموا فقد تكلفوا الضمة من بين الشفتين، وإن كسروا فقد تكلفوا الكسرة من وسط اللسان، وإن فتحوا فالفتحة من الحلق، فتقل الضم والكسر؛ لأن حرف الحلق مستتقل، والحركة عالية متباعدة

<sup>349</sup> — وذلك في باب ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة، انظر المقتضب 409/2 و410

وكذا لم يصرح المبرّد بأصل هذه الصيغة في باب ما كان من فعل، انظر المقتضب 268/3

<sup>350</sup> — يراجع شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 47/4، هذا ما في شرح الأشموني وفي

شرح المكودي على الألفية: 350 ما نصه: "وفهم من قوله: وزد نحو ضُمن أن بنية المفعول

ليست كبنية الفاعل لكونه جعل ذلك زائداً على بناء الفاعل، وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول هل هو أصل بنفسه، أو فرع عن فعل الفاعل؟".

<sup>351</sup> — الممتع في التصريف: 115

<sup>352</sup> - الكافي في التصريف: 70

<sup>353</sup> — الكتاب 101/4، وانظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي: 254.

منه. فحركوه بحركة من موضعه. وهي الفتح؛ لأن ذلك أخف عليهم وأقل مشقة». <sup>354</sup>

هذه القاعدة الصرفية قد خرج عنها بعض الأفعال التي تفتح عينها في المضارع على الرغم من أن عينها ليست حرف حلق ولا لامها، قال ابن سيدة: «وقد ذكر سيبويه أنه جاء حرف واحد على فَعَلٍ يَفْعَلُ وهو أبى — يَأبَى، وليس عين الفعل ولامه حرفا من الستة، شبهوا الألف بالهمزة؛ لأنها من مخرجها، وهو شاذ ليس بأصل، وزاد ابن السكيت عن أبي عمرو ركن يركن». <sup>355</sup> ويمكن أن يضاف لهذا ما ذكرته خديجة الحديثي إلى جانب ذكرها لـ: (أبى يَأبَى). <sup>356</sup>

لم يَفْتِ أَطْفِيشُ أَنْ يَعْطِلَ الْإِشْكَالَ الْحَاصِلَ فِي الْفِعْلِ (رَكَنَ يَرْكُنُ) وكيف أن العين في المضارع فتحت على الرغم من أن عينه أو لامه ليست حرف حلق فقال: «وأما ركن يركنُ — بفتح العين في المضارع — كالماضي، وليس هو ولا اللام حرف حلق فمن الألفاظ التي تداخلت فيها لغتان؛ فالماضي من لغة من قال رَكَنَ — بفتح الكاف — يَرْكُنُ — بضمها — ك: نَصَرَ يَنْصُرُ، والمضارع من لغة من قال رَكَنَ — بكسرها — يَرْكُنُ — بفتحها —، ك: عَلِمَ يَعْلَمُ، ومعنى عدَّ جار الله <sup>357</sup> «أياه شاذًا أنه قليل، أو أن تداخل اللغتين خلاف القياس». <sup>358</sup>، وممن سبق الزمخشري إلى عدِّ رَكَنَ يَرْكُنُ — بفتح عين الفعل في الماضي والمضارع — من الشاذ الزبيدي (ت 378هـ). <sup>359</sup>

<sup>354</sup> — النكت في تفسير كتاب سيبويه 193/3

<sup>355</sup> — المخصص 126/14

<sup>356</sup> — أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 254 ونص قولها: «وليس كل فعل عينه أو لامه حرف من حروف الحلق يجيء على هذا البناء فقد جاءت أفعال على أصلها نحو: برأ يبرأ، وهنا يَهْنَى، كما جاءت أفعال لم تكن عينها ولامها من حروف الحلق على هذا البناء نحو: أبى يَأبَى، وجبى يجبى، وقلَى يقلَى».

<sup>357</sup> — قلت لم يرغب أيضا عن الزمخشري أن (ولا تركنوا) هود 113 قد قرئ باللغتين إلى جانب قراءات أخرى قال في الكشاف 266/2 «قرئ ولا تركنوا بفتح الكاف وضمها مع فتح التاء، وعن أبي عمرو — بكسر التاء وفتح الكاف — على لغة تميم كسرهم حروف المضارعة إلا الياء في كل ما كان من باب علم يعلم، ونحوه قراءة من قرأ — فتمسك النار — بكسر التاء. وقرأ ابن أبي عبله (ولا تركنوا) على البناء للمفعول من أركنه إذا أماله». والقراءة — بضم الكاف مع فتح التاء — هي قراءة طلحة، وقاتادة والأشهب ورويت عن أبي عمرو يراجع المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني 452/1.

<sup>358</sup> — الكافي في التصريف: 70، 71

<sup>359</sup> — ونص أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي في كتابه الأسماء والأفعال والحروف: 320 "وما شذ منه نحو: ركن يركن، وأبى يَأبَى"

ويبدو لي أن أطفيش متأثر بما قاله ابن جني في المحتسب<sup>360</sup> أو الخصائص<sup>361</sup> حين تعرض لتداخل اللغات. والسابق إلى القول بأن أناسا أخذوا من اللغتين هو الخليل حين قال: «وركنَ يركنُ ركونا لغة سفلى مضر، وناس أخذوا اللغتين فقالوا: ركنَ يركنُ». <sup>362</sup> ويمكن مراجعة ركنَ يركنُ عند كل من الأزهرى<sup>363</sup>، وابن دريد<sup>364</sup> والجوهريّ وقد ذكر الجمع بين اللغتين<sup>365</sup> وكذلك ابن سيده<sup>366</sup>، وحسين عباس الرقايعة<sup>367</sup>.

كما تعرض أطفيش في هذا الضرب: إلى (بَقَى بَيَّقى)، و(رَضَى يَرْضَى) فوجّهه على أنه من لغة طيء<sup>368</sup> وفي صيغة البناء الرابع التي ذكرها أطفيش وهي (فَعَلَ يَفْعَلُ) – بفتح عين الفعل في الماضي والمضارع – نحو: فَتَحَ يَفْتَحُ نجد المجاوي (ت 1332هـ) يركز على ثلاثة أمور، علائقية النحو بالصرف المتمثلة في التعدي واللزوم، والمستوى الصوتي المتمثل في حلقية العين واللام، ثم اهتمامه بإخضاع القاعدة المقررة إلى الجانب التطبيقي الكامل المتمثل في تقديم الأمثلة من المدونة العربية التي تعتمد السماع فجاء بأمثلة على جميع حروف الحلق الستة فقال: «فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي والمضارع، ويستعمل متعديا ولازما، ولزومه أقل من تعديه، ويشترط أن تكون عين فعله أو لامه حرفا من حروف الحلق، وحروف الحلق ستة: الهمزة نحو: سأل، وبدأ، ودرأ، في المتعدي، وهدأ في اللازم، والعين نحو: هرع يهرع، وسرع يسرع، ودفع يدفع، ولعن يلعن، والحاء نحو: فتح يفتح، ومنح

<sup>360</sup> – نصه في 452/1 «فيها لغتان: ركنَ يركنُ كعلم يعلم وركنَ يركنُ كقتل يقتل وهذا عند أبي بكر من اللغات المتداخلة، كأن الذي يقول ركن بفتح الكاف سمع مضارع الذي يقول: ركن، وهو يركن فتركبت له لغة بين اللغتين، وهي ركنَ يركنُ».

<sup>361</sup> – انظر الخصائص 37/1 وما بعدها.

<sup>362</sup> – العين 147/2

<sup>363</sup> – انظر التهذيب 189/10 ولغة ركن يركن بفتح عين الفعل فيهما ليست بفصيحة عنده في هذا الموضوع من تأليفه. وقال المحقق لهذا الجزء من التهذيب علي حسن هالالي في هامش التحقيق 189/10 «فيه أربع لغات: ركنَ بفتح الكاف كنهض وقعد وركنَ بكسرهما والمضارع بفتحها وضمها».

<sup>364</sup> – يراجع جمهرة اللغة 130/2

<sup>365</sup> – يراجع الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 556/5

<sup>366</sup> – يراجع المحكم والمحيط الأعظم 802/6

<sup>367</sup> – يراجع ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: 278

<sup>368</sup> – يراجع الكافي في التصريف: 72



يمنح، وتحف يتحف، والهاء نحو: نهق ينهق، ونهل ينهل، وشره يشره، والغين نحو: نَبَغَ يَنْبَغُ، ودبغ يدبغ، ولغى يلغى، والخاء نحو: نفخ ينفخ، وسخط يسخط، وردخ يردخ فهذه الأفعال كلها من (فَعَلَ يَفْعَلُ)». <sup>369</sup>

كان من منهجية المجاوي أنه يستدل بما عند ابن مالك في لامية الأفعال ولذا استدل بقول ابن مالك:

**فِي غَيْرِ هَذَا لِذِي الْحَلْقِي فَتْحًا أَجْزُ \* بِالِاتِّفَاقِ كَاتٍ صِيغَ مِنْ سَأَلًا** <sup>370</sup>

واهتم بالحديث عن صيغة (فَعَلَ يَفْعَلُ) — بفتح عين الفعل فيهما — كل من عدّة بن تونس. ولا عبرة عنده بما شدّ منه بل يحفظ، ولا يقاس عليه <sup>371</sup>، والطيب المهاجي الذي حصره في بناء واحد وهو (فَعَلَ) — بفتح عين الفعل — مع ما يتصرّف منه في المضارع من خلال ذكر الأمثلة الدالة على كسر عين الفعل، وضّمّها وفتحها في المضارع. <sup>372</sup>

ولم يفت الطيب المهاجي أن يعالج حركة عين الفعل في المضارع في مبحث خاص بها وسمه بـ: (حركة عين مضارع الثلاثي)، ونبّه كغيره على الجانب الصوتي المتعلق بحلقة عين الفعل ولامه. وساق أمثلة لكل حروف الحلق <sup>373</sup>، ونور الدين عبد القادر الذي اهتم بالحديث عن صيغة الفعل (فَعَلَ يَفْعَلُ) منبها أيضا على الجانب الصوتي في حلقة الحروف المتعلقة بعين الفعل ولامه التي تحتم فتح عين مضارعه. <sup>374</sup>

وهذا في غير موضع الحديث عن الفعل المجرد (فَعَلَ) — بفتح عين الفعل — الذي مثل له بـ: فَتَحَ. <sup>375</sup> والزمّوري الذي جمع كل أبنية فعل

<sup>369</sup> — نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 63 و 64

<sup>370</sup> — خلاصة الأقوال على شرح لامية الأفعال لبدر الدين بن جمال الدين بن مالك تحقيق أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى: 37، وفيه الذي بدلا من لذي، وانظر الطرة: 13، وفيها لذي، وانظر شرح لامية الأفعال لبدر الدين بن محمد بن مالك تحقيق هلال ناجي: 23، وفيه لدى، وكذا الشرح الكبير على لامية الأفعال لبحرق اليميني: 74، وفيه لدى. وفي حاشية الشيخ أحمد الرفاعي على بحرق اليميني: «قوله لدى بالبدال والذال، أي: وأشيع الفتح في مضارع فعل المفتوح ذي الحرف الحلقى، أو عند وجود الحرف الحلقى، قاله في الكبير، وجرى في الصغير على الثاني»: 41، ويراجع الشرح الكبير لبحرق اليميني على لامية الأفعال: 74.

<sup>371</sup> — يراجع فك العقال عن تصرف الأفعال: 6

<sup>372</sup> — يراجع مبادئ الصرف: 20 والأمثلة التي ساقها هي: نطق وكتب ونجح.

<sup>373</sup> — يراجع مبادئ الصرف: 24

<sup>374</sup> — يراجع الرسالة الصرفية: 10

<sup>375</sup> — يراجع المصدر السابق: 9

المفتوح العين في العربية مع شرح صيغها<sup>376</sup>، وأبو بكر الأغواطي الذي اشترط في فَعَلَ يَقَعْلُ أن تكون عينه أو لامه من حروف الحلق، كما ذكر حروف الحلق، ومثل بـ: فَتَحَ يَقْتَحُ فَتْحًا، وخضع يخضع خضوعًا، وسأل يسأل سُؤْلًا، وذهب يذهب ذهابًا، وسعى يسعى سعيًا، ووقع يقع وُقُوعًا.<sup>377</sup>

لكنه في نظم الأبيات المفيدة ذكر هذه الصيغة في تثليث عين المضارع مع الفعل (فَعَلَ) بفتح فاء الفعل وعينه فقال:  
**وتثلاثوا عينَ الثلاثي في المضي \* أما مع الآتي فسيتا تقتضي<sup>378</sup>**  
وأثناء تعرضه لشرح ما له صلة بالفعل (فَعَلَ) قال: «ولـ: فَعَلَ يفعل بالتثليث نحو: يَنْصُرُ، وَيَضْرِبُ، وَيَطْرَبُ، وَيَقْتَحُ، وَيَحْسِبُ، وَيَقْرُبُ». <sup>379</sup>

والحاصل أن علماء المصنفات الصرفية الجزائرية تتفاوت دراستهم بين مختصر ومفصل ومستشهد بنظم من سبقه كما هو الحال مع المجاوي والطيب المهاجي أحياناً<sup>380</sup>. لكن لا يفوتهم الاتفاق على القواعد الصرفية وأخذ المهم للمبتدئ في غالب الأحوال كما رأينا ذلك.  
**البناء الخامسُ وزنه فَعْلَ يَقَعْلُ**

وهو «ما ضمَّ عين ماضيه، ومضارعه، كـ: كَرُمَ يَكْرُمُ، وطال يطول»<sup>381</sup>، ليقف أطفيش عند تحليل بناء صيغة طال فذهب إلى أن أصله طوولٌ — بضم الواو — فقلب الواو ألفا لتحركها بعد فتحة، «كما أن أصل مضارعه يطوولٌ — بضم الواو—، وإمكان الطاء ثقلت الضمة على الواو فنقلت للطاء، ولم يعدوا هذا النوع في الدعائم لاتفاق الحركة في الماضي والمضارع، ولقلته؛ لأنه موضوع للصفات الطبيعية كالكرم، أو الطبيعية كـ: فقهه: إذا صار الفقه له كطبيعة، وكـ: جنب المشبه به —:

<sup>376</sup> — يراجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 111 و 112 و 113 و 114

و 115

<sup>377</sup> — يراجع مخطوط متن في تصريف الفعل: 1

<sup>378</sup> — مخطوط الأبيات المفيدة في تصريف الفعل: 1

<sup>379</sup> — المصدر السابق: 1

<sup>380</sup> — يراجع مبادئ الصرف: 22، وفي هذا الموضوع المذكور نجده يستشهد ببيت من نظم

ابن مالك في ألفيته.

<sup>381</sup> - الكافي في التصريف: 73

نَجُسَ. والفرق بين النعت والصفة في ما ادّعى بعض اختصاص النعت بالمدح فبينهما عموم وخصوص مطلقان». <sup>382</sup>

فانظر كيف تحول التحليل عند الشيخ أطفيش إلى الربط بين الصرف المتمثل في صيغة (فَعَلَ) — بفتح الفاء وضم العين — وبين ما له علاقة بالفروق اللغوية المتمثل في الفرق بين الصفة والنعت، ولكن بإيهام حاصل في العموم والخصوص فرضه عليه الالتزام بالموضوعات الصرفية ، وهو ما نجده واضحا عند أبي هلال العسكري. <sup>383</sup> وما تعرض له أطفيش تعرض له أيضا المجاوي في الباب الخامس (فَعَلَ يَقَعُلُ) إلا أنه استدل بقول ابن مالك:

**\* وَالضَّمُّ مِنْ فَعَلَ الزَّمِّ فِي الْمَضَارِعِ \*<sup>384</sup>**

ثم علق عليه قائلا: «ثم لا يكون إلا لازما». <sup>385</sup> وساق أمثلة بالنعوت أو الصفات فقال: «مثاله شَرُفَ يَشْرُفُ، وَظُرْفَ يَظْرُفُ، وَقَدَّرَ يَقْدُرُ،<sup>386</sup> وَحَسَنَ يَحْسُنُ، وَحَمَقَ يَحْمُقُ، وَطَهَرَ يَطْهَرُ، نقول: شَرُفَ زَيْدٍ، وَحَمَقَ عَمْرُو، وَقَدَّرَ أَبُو لَهَبٍ، وَحَسَنَ مُحَمَّدٌ، وَحَمَقَ أَبُو جَهْلٍ، وما أشبه ذلك». <sup>387</sup>

ونلاحظ هنا دقة في سَوِّقِ الأمثلة لدى المجاوي تقديمها وتأخيرها فالقذارة متبعة بالحسن، والحمق متبع بالطهر. مما يدل على الذوق الأدبي داخل السياق الصرفي فهناك التحول من القذارة إلى الحسن ويأتي بعده

<sup>382</sup> المصدر نفسه: 73

<sup>383</sup> — قال أبو هلال العسكري: «الفرق بين الصفة والنعت فيما حكى أبو العلاء رحمه الله لما يتغير من الصفات. والصفة لما يتغير ولما لا يتغير ، فالصفة أعم من النعت. قال فعلى هذا يصح أن ينعت الله تعالى بأوصافه لفعله؛ لأنه يفعل ولا يفعل. ولا ينعت بأوصافه لذاته إذ لا يجوز أن يتغير. ولم يستدل على صحة ما قاله من ذلك بشيء، والذي عندي أن النعت هو ما يظهر من الصفات ويشتهر ، ولهذا قالوا هذا نعت الخليفة كمثل قولهم الأمين والمأمون والرشيد. وقالوا: أول من ذكر نعتة على المنبر الأمين ولم يقولوا صفته وإن كان قولهم الأمين صفة له عندهم؛ لأن النعت يفيد من المعاني التي ذكرناها ما لا تفيده الصفة ثم قد تتداخل الصفة والنعت فيقع كل واحد منهما موضع الآخر لتقارب معناها، ويجوز أن يقال الصفة لغة، والنعت لغة أخرى ولا فرق بينهما. والدليل على ذلك أن أهل البصرة يقولون الصفة، وأهل الكوفة يقولون النعت ولا يفرقون بينهما». الفروق في اللغة: 21 و 22.

<sup>384</sup> — انظر شطر بيت النظم في شرح لامية الأفعال لبدر الدين بن مالك: 18 وتام البيت: وافتح موضع الكسر في المبني من فعلا، ونزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف للمجاوي: 65

<sup>385</sup> — نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 65

<sup>386</sup> — يراجع فك العقال عن تصرف الأفعال: 5

<sup>387</sup> — نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 65

التطهر من الحمق فالأمثلة فيها تربوية النفوس إلى جانب تربية الملكة اللغوية. ويؤيد هذا التخريج ما ساقه من الأمثلة التركيبية التي توحى بقذارة الكفر عند أبي لهب، والحسن في نبوة — محمد صلى الله عليه وسلم — ، وفي حماقة عمرو بن هشام الذي كرره مرة أخرى في الكنية بأبي جهل، وهذه ملاحظة تكشف عن مقروئية النص اللغوي لتراث علمائنا الجزائريين؛ لأنهم لم يدرسوا علوم اللغة بعيدا عن ثقافتهم الدينية والعقائدية والتاريخية.

يذكر عدّة بن تونس (ت1371هـ) بناء صيغة (فَعُلّ) — بضمّ العين في الماضي والمضارع — ويمثّل بالفعل حَسُنَ يَحْسُنُ<sup>388</sup>. بينما اهتم الطيّب المهاجّي (ت1389هـ) بضبط عين الفعل (فَعُلّ) مع التمثيل لهذا الوزن بـ: حَسُنَ، وَسَهَلُ، وَقَصِحَ.<sup>389</sup> كما نجد الطيّب المهاجّي يبدأ به في حديثه عن حركة عين مضارع الفعل الثلاثي، وعادته الاختصار ملتزما منهجه في تقديم المادة الصّرفية للمبتدئين.<sup>390</sup>

أمّا نور الدّين عبد القادر (ت1404هـ) فإنه يبدع في تقديم المادة الصّرفية للمتعلم على عادته فبعد أن ذكر بناء صيغة (فَعُلّ) — بضمّ العين في الماضي والمضارع — فإنه يركّز على لزومية هذا الوزن، فنجده يربط بين الصّرف والنحو فإذا صادفه تعبير عند العرب يخالف هذه القاعدة المتفق عليها، فإنه لا يتوانى في الإتيان بالتخريج الذي يناسب ذلك التركيب المخالف للقاعدة العامة مع الشرح اللغوي لما يتطلب ذلك. يقول: «وأما قول العرب: رَحِبْتُكَ الدَّارُ. فالأصل فيه رَحِبْتُ بك الدار، فحذفت الباء اختصارا لكثرة الاستعمال، يقال: رَحِبَ المكان إذا كان واسعاً، ورَحِبَ بك المكان، وقالت العرب للقادم: مَرَحِبًا بك، أي: لقيت عندنا مكانا رحبا تنزل فيه. والرحب الواسع».<sup>391</sup>

يلجأ نور الدّين عبد القادر إلى التّعامل مع الصّيغة الصّرفية بلطف فيرد ما تباعد عن القانون الذي يضبطها بحسن التّأويل وإخضاعه إلى الأصل والربط بين الوزن الصّرفي والدلالة اللغوية مع تقديم الشّرح الكافي للمتعلم. كما يلاحظ في النّص السّابق.

<sup>388</sup> — يراجع فك العقال عن تصرف الأفعال: 5

<sup>389</sup> — انظر مبادئ الصرف: 20

<sup>390</sup> — انظر المصدر السابق: 22

<sup>391</sup> — الرسالة الصرفية: 10

وتتأوله، أي: الوزن فعل - بضم العين -، الزمّوريّ في الأبنية الأصول للفعل؛ لأنه كان ملتزماً بشرح نظم المكوديّ ومثل له - : سهّل. "392" والأغواطيّ في الباب الخامس قال: « ولا يكون إلا لازماً، نحو: ظرّفَ يَظرفُ ظرّافةً فه وِظريفُ ، وشجّعَ يَشجّعُ شجاعةً فهو شجاعٌ، وسهّلَ يسهّلُ سهولةً فهو سهّلٌ، وملحَ يملحُ ملوحةً فهو ملحٌ، وصلّبَ يصلّبُ صلابةً فهو صلّبٌ، وحسّنَ يحسّنُ حسناً فهو حسنٌ، وجبّنَ يَجبّنُ فهو جبّانٌ، وعظّمَ يعظّمُ عظماً فهو عظيمٌ ومنه طال يطول طويلاً فهو طويلٌ. "393"».

فقد تميّز الأغواطيّ عن غيره هنا - على الرّغم من سلوكه طريق الاختصار - بالتركيز على الرّبط بين أبنية الفعل في الماضي والمضارع وبناء مصدره واسم الفاعل منه. وكأثّه بذلك يراعي مصطلح التصريف الذي يعني هذه التّغيرات التي تلحق المادة الواحدة. ثم هو لا يكتفي بتقديم مثال واحد للمتعلّم المبتدئ بل يسوق أمثلة مختلفة الأوزان في المصدر واسم الفاعل ليعلم المتعلّم بضرورة ضبط الأوزان التي تخضع للسّماع.

#### الرّبط بين الصّوت واللفظ وتبيان القاعدة عند أطفيش

نلاحظ أن الشيخ أطفيش قد نبّه على قضية مهمة تتعلق بالدراسة الصوتية في صيغة (فعلٌ يفعلُ)، حين قال: وإنما لزم الضمّ في ماضي هذا النوع ومضارعه لمراعاة المناسبة بين اللفظ والمعنى فإن في الضم انضمام الشفتين، وغالب هذا النوع للصفات اللازمة لموصوفها المنضمة إليه. "394"

ومن تعليل الشيخ أطفيش «وغالب هذا النوع للصفات اللازمة لموصوفها المنضمة إليه». "395" ويظهر لنا هنا توجه الشيخ في الرّبط بين اللغة وبين وظيفتها الاجتماعية في تبيان ما يتصف به الشخص من صفات اجتماعية.

كما تناول أطفيش التعليل في المثال التطبيقي (كُدّت) تكاد بضم كاف الماضي في بعض اللغات، قال: «فالأصل: كوُدّت بضم الواو نقلت الضمة لثقلها إلى الكاف، فحذفت الواو للساكن بعدها، وأصل تكادُ

392 - انظر فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 66

393 - متن في تصريف الفعل: 1 و 2

394 - الكافي في التصريف: 73

395 - المصدر السابق: 73

(تَكْوَدُ). بإسكان الكاف، وفتح الواو. نقل فتحها للكاف فقلبت ألفا». <sup>396</sup> ونقد هذا الحكم فقال: «إنا لا نسلم أن ضمة الكاف نقلت من الواو، بل الواو مفتوحة، وإنما ضمت الكاف دلالة عليها بعد قلبها ألفا وحذفها، وإن سلمنا أن الواو مضمومة نقلت ضمتها للكاف فإنما أصلها الفتح، وما ضمت إلا بعد اتصال ضمير الرفع المتحرك بها، وعلى كل حال فهي ك: قال» <sup>397</sup>

أما الرّد الثاني، فاعتمد فيه أساسا على رد اللغة التي ذكروها وهي كاد التي مضارعها مضموم العين، فيرى بأنها من كاد التي مضارعها مكسور العين.

ونصه في ذلك: «إنا لا نسلم أن (يكاد) مضارع لـ: (كاد) — المدعى ضمّ عينها — بل مضارع لـ: (كاد) من لغة كسر عينها، وهي لغة من قال: (كِدْتُ) — بكسر الكاف نقلا من العين — فـ: كُدْتُ — بضمّ الكاف — من باب قال، استغني عن مضارعه بمضارع (كاد) من لغة من يجعله من باب (خاف)، ويقول: كِدْتُ — بكسر الكاف — كما قيل: فَضِلَ — بكسر الضاد — يُفْضَلُ — بضمّها — الماضي من لغة من قال: فَضِلَ يُفْضَلُ، ك: عِلِمَ يَعْلَمُ، والمضارع من لغة من قال: فَضَلَ يُفْضَلُ ك: نَصَرَ يَنْصُرُ، فليس فَضِلَ يُفْضَلُ — بكسر الماضي وضم المضارع — شادُّ بل من التداخل خلافا لبعض. ومثاله: نام، ودام، ومات، ودام يَدَامُ، ونام يَنَامُ من باب (خاف) و(عِلِمَ) فعلى الأول: تضمّ أو ائلهن عند اتصال ضمير الرفع المتحرك، وعلى الثاني: تكسر فإذا قيل مثلا: (مِتَّ) — بكسر الميم — تموت، أو (مُتَّ) — بضمّها — تَمَاتُ فمن تداخل اللغات» <sup>398</sup>

### البناء السادس وزنه فَعِلَ يَقَعِلُ

وتناول فيه أطفيش ما كسرت عين ماضيه ومضارعه فقال: «كحَسِبَ يَحْسِبُ، وورث يَرِثُ، كذا قالوا: ولم يعدّ من الدعائم لاتفاق الحركة، ولقلته لاختصاصه بألفاظ مسموعة، وعندني أن يَحْسِبُ — بالكسر — مضارع (حَسَبَ) — بالفتح — فذلك من التداخل. فانظر شرحي على اللامية» <sup>399</sup>

396 - المصدر السابق: 73، 74

397 - المصدر السابق: 74

398 - الكافي في التصريف: 74 و75

399 - المصدر السابق: 75 ويراجع شرحه على اللامية 219/1

فأطفيش لا يذهب إلى أن (يَحْسِبُ) ماضيه (حَسِبَ) — بكسر العين — بل هو (حَسَبَ) — بفتح العين — وهو عنده بمعنى عدّ بخلاف حسب بكسر السين التي هي بمعنى ظن كما هو عند الفيروز آبادي<sup>400</sup>. فإن مضارعها يحسب — بفتح سينها وكسر ها —. "401" لغتان فيها كما هو موجود عند الرازي<sup>402</sup> ولم يفت أطفيش في أن يعرض المسألة مقرونة بما هو في القراءات القرآنية، فيصرح بأن المضارع من حسب — بكسر السين — قد قرئ بالفتح والكسر، والفتح قراءة ابن عامر<sup>403</sup>، وحمزة<sup>404</sup>، وعاصم<sup>405</sup>، وأما الكسر فإنه لغة الحجاز، وهو شاذ قياساً، فصيح استعمالاً.<sup>406</sup>

400 — يراجع القاموس المحيط باب الباء فصل الحاء 57/1

401 — يراجع شرح لامية الأفعال 219/1

402 — مختار الصحاح: 134 مادة حسب. والرازي هو محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت666هـ).

403 — هو أبو عمران عبد الله بن عامر اليحصبي نسبة إلى يحصب بطن من حمير، كان مشتهراً بالفضائل والعلم والزهد والبراعة وعلم النحو واللغة، ولي قضاء دمشق فأعتق ثلاثين نسمة كفارة لذلك، وكان على عمارة جامع دمشق لا يرى فيه بدعة إلا غيرها، وهو من التابعين، إذ لقي جماعة من الصحابة، منهم عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأبو الدرداء عويمر بن قيس، وقيل عويمر بن زيد، وقيل عويمر بن بن عامر بن قيس، فيروى أنه قرأ عليهما كما قرأ على واثلة بن الأسقع بن عبد العزى الذي قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما قرأ في المشهور على المغيرة بن أبي شهاب المخزومي الذي أخذ القرآن عن عثمان بن عفان — رضي الله عنه — وتوفي ابن عامر سنة ثمانى عشرة ومائة في أيام هشام بن عبد الملك. يراجع الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن مريم 113/1 — 115.

404 — قال في ترجمته ابن أبي مريم: "أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات الفرصي، وكان مولى لبني عجل من ولد أكنم بن صيفي، وقيل بل مولى آل عكرمة بن الربيعي التيمي. وكان حمزة عالماً فاضلاً مجيداً للقراءة، مشتهراً بالزهد، وكان يجلب الزيت من حلوان إلى الكوفة، ولذلك يدعى الزيات، وكان حمزة من الطبقة الرابعة، وقرأ القرآن على أبي محمد سليمان بن مهران الأعمش، وقرأ الأعمش على يحيى بن وثاب الأسدي، وقرأ يحيى على عبيدة بن عمرو السلماني وعلى علقمة بن قيس النخعي وعلى الأسود بن يزيد وعلى مسروق بن عبد الرحمن الأجدع الوادعي وهؤلاء الأربعة قرؤوا على عبد الله بن مسعود بن الحارث — رضي الله عنه — وقرأ هو على رسول الله — صلى الله عليه وسلم — .. ومات حمزة بن حبيب بالكوفة في سنة ست وخمسين ومائة في خلافة المنصور، وقيل بل في سنة ثمان، وقيل مات بجلوان". الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم 119/1 — 123. ويراجع النجوم الزاهرة في تراجم القراء الأربعة عشر ورواتهم وطرقهم، لصابر حسن محمد أبو سليمان: 20 و 21 و 22.

405 — هو الإمام عاصم بن بهدلة أبي النجود (ت 129) انظر ترجمته في إتحاف فضلاء البشر للبناء: 10 والموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم 117/1 — 119.

406 — يراجع المصدر السابق 219/1





بينما نجد المجاوي يذكر كثرة مجيئ (حَسِبَ) متعديا في حال كونه على (فَعَلَ يَفْعُلُ) – بكسر عين الفعل فيهما –. وهذا في الغالب. ويستخدم لازما ووافق الدنقزي صاحب المتن في التمثيل للمتعدى بـ: (حَسِبَ) أمّا تمثيله لل لازم بـ: (وَرِثَ) فلم يوافق عليه بل لم يعتبره رأيا حقيقيا للدنقزي، والتمس المخرج له بأدب العالم، فاعتبر تمثيله بـ: (ورث) لل لازم سبق قلم، قال: «والصواب أن يمثل بـ: وثق يثق إلا أن يجاب بأنه فرضي لا وقوعي». <sup>414</sup> ولا نجد عند عدة بن تونس إلا ما يوضحه هذا الجدول الآتي.

### جدول خاص ببناء (فَعَلَ – يَفْعُلُ) عند عدة بن تونس

| فَعَلَ | يَفْعُلُ | عَلِمَ | يَعْلَمُ |
|--------|----------|--------|----------|
|--------|----------|--------|----------|

أعني ضبط الوزن وتقديم الفعل علم كمثال لما تكسر عينه في الماضي وتفتح في المضارع. وقد مضى للطيب المهاجي <sup>415</sup>، ونور الدين عبد القادر <sup>416</sup> وللزموري ما ذكرناه له في هذا الوزن. <sup>417</sup> أما أبو بكر الأغواطي فقد ذكر هذا الوزن في الباب الرابع الخاص بالثلاثي المجرد ومثل له بـ: «علم يعلم علما، وشرب يشرب شربا، وسمع يسمع سمعا، وهذا مثال المتعدى ومثال اللازم: فرح يفرح فرحا فهو فرح، وعرج يعرج عرجا فهو أعرج، وشبع يشبع شبعاً فهو شبعان، ومنه نحو: وجل يوجل وجلا وخاف يخاف خوفا، وعمي يعمي عمى، وصم يصم صمما». <sup>418</sup>

ويلاحظ عليه اهتمامه بالمنهج الذي سار عليه. وهو الجمع بين بناء الماضي والمضارع والمصدر واسم الفاعل، وإلى جانب هذا نجد هنا أيضا الاهتمام بتقديم الأمثلة التعليمية الخاصة بالأفعال المتعدية واللازمة؛ وذلك حتى لا يقع المتعلم في الارتباك، فيعدم القدرة على التفرقة بينهما.

### الفعل الرباعي المجرد

درس أطفيش الفعل المجرد متناولا بناءه على (فَعَّلَ) واعتبر جميع حروفه أصلية، وذكر بأنه لا يكون في الفعل أكثر من أربعة حروف أصول، ومثل بـ: دَحْرَجَ الشّيء، ويركز أطفيش على جوهر الفعل فينبه

<sup>414</sup> – نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 65

<sup>415</sup> – انظر هذه الرسالة: 85

<sup>416</sup> – انظر المرجع السابق: 88

<sup>417</sup> – انظر المرجع السابق: 89

<sup>418</sup> – متن في تصريف الفعل (مخطوط): 1

المتعلّم إلى الفرق بينه وبين الثلاثي، من خلال عدم التصرّف في الرباعي المجردّ التصرف الذي حصل في الثلاثي حيث اعتورت عينه الحركات الثلاث: الفتحة نحو: ضَرَبَ، والكسرة نحو: فَرَحَ، والضّمة نحو: كَرُمَ، كما يكشف عن العلة فيما حصل بينهما من فرق فيقول: «ولم يتصرفوا فيه، كما تصرفوا في الثلاثي بفتح العين، وكسرهما، وضمّهما، لنقله بكثرة الحروف. وإثما سكنوا ثانيه لئلا يتوالى أربع حركات في كلمة واحدة»<sup>419</sup>.

أمّا المجاوي فتعرض لشرح متن الدنقزي فيما يخص الفعل الرباعي المجردّ فقال: «يعني أنّ الفعل الرباعي المجردّ من الزوائد على ثلاثة أبواب باب واحد يُسمّى بابَ (فَعَلَّ)». <sup>420</sup> ثمّ نجد ما يؤدي بنا إلى معرفة المصادر الصّرفية التي كان يعتمدها المجاوي، من ذلك اعتماده على لامية الأفعال لابن مالك، وكذلك الخلاصة له، أي: الألفية، ومما نقله من لامية الأفعال في هذا الموضوع قول ابن مالك:

\*ب: (فَعَلَّ) الفِعْلُ دُو التَّجْرِيدِ \*<sup>421</sup>

ومن الخلاصة قوله في منتهى الفعل المجردّ:

\*وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا \*<sup>422</sup>

ومقصود المجاوي بالأبواب الثلاثة للرباعي المجردّ هي أوزانه كما قال ابن عقيل: «وللرباعي المجردّ ثلاثة أوزان: واحد لفعل الفاعل، ك: دَحْرَجَ، وواحد لفعل المفعول ك: دُحْرَجَ، وواحد لفعل الأمر، ك: دَحْرَجَ». <sup>423</sup> وأمّا مقصوده بمنتهى الفعل المجردّ فأكثر ما يكون عليه الفعل المجردّ وهو أربعة أحرف. ونبّه المجاوي أيضا على كثرتة قي التعدية وقتته في اللازم، ومما مثل به للأول: دَحْرَجَ زيدُ الحجر، وبرَدَعَ

<sup>419</sup> — الكافي التصريف: 82

<sup>420</sup> — نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصّرف: 75

<sup>421</sup> — هذا جزء صدر بيت النظم، والبيت بأكمله قوله:

ب: (فَعَلَّ) الفِعْلُ دُو التَّجْرِيدِ، أَوْ فَعَلَا \* يَأْتِي، وَمَكْسُورَ عَيْنٍ، أَوْ عَلَى فَعُلَا

وينظر البيت في شرح لامية الأفعال لبدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك، تحقيق هلال ناجي: 17.

<sup>422</sup> — هذا صدر بيت النظم وعجزه قوله: وَإِنْ يُرَدُّ فِيهِ فَمَا سَأَا عَدَا. انظر شرح ابن عقيل

على ألفية ابن مالك 532/2

<sup>423</sup> — المصدر السابق 533/2

خَالِدُ الْجِمَارِ، وعنون<sup>424</sup> صالح الكتاب، أمّا الثاني فمثل له بـ: دَرَبَجَ نحو: «هو يدربج في مشيته، وهي مشية سهلة». <sup>425</sup> وقيل: دَرَبَجَ في مشيته ودرَمَجَ بمعنى تبختر<sup>426</sup>، ودرَبَجَ بمعنى: ذلّ كما هو عند ابن القطاع<sup>427</sup>، ويقرب من هذا المعنى نحو: «درَبَخَتِ الحمامة لذكرها، وهي تُدرَبِخُ عند السّقاد يعني المطاوعة». كما ذكر ذلك السرقسطي<sup>428</sup>؛ وذلك لأنّها تذلل له. وكرَفَسَ نحو: «كرَفَسَ المُقَيِّدُ كَرَفَسَةً: إذا مشى مشيته». <sup>429</sup>

### إغناء الماضي عن سماع المضارع، والمضارع عن سماع الماضي

نلفي لدى محمد الخضر حسين الجزائري اهتماما بالفعل الرباعي من خلال قياس ما لم يسمع من العرب مضارعه على شبهه مما ورد عندهم ماضيه ومضارعه، وعكس ذلك، وكذلك الخماسي، والسداسي. يقول محمد الخضر حسين الجزائري في هذا الشأن: «فإذا سمعتهم ينطقون بفعل ماض من باب (فَعَلَّ)، ولم تسمعهم ينطقون بمضارعه، فلك أن تقيسه على أمثاله، وتصوغه على مثال (يَسْهَلُ) و(يَجْزُلُ)، وكذلك يكون الحكم في الأفعال الرباعية نحو: أكرم، والخماسية، نحو اصطفى، والسداسية نحو: استقبل، فإنّ كلا من فعلها الماضي، وفعلها المضارع لا يأتي إلا على وجه واحد، فلك أن تستدلّ بأحدها على الآخر، فيغنيك الماضي عن سماع المضارع، والمضارع عن سماع الماضي». <sup>430</sup> فالرباعي المجرد من الأفعال الجاري عليها القياس، لكونه لا يدخله اللبس بسبب وروده على وجه واحد. أمّا الطيب المهاجي فالتزم الاختصار فقال: «والرباعي له بناء واحد على وزن (فَعَلَّ) كـ: بَعَثَرَ، وحرَّجَمَ، ودَحْرَجَ». <sup>431</sup> وإنما ذكر بابا واحدا خلاف ما وجدناه عند المجاوي من ذكره لثلاثة أبواب؛ اكتفى

<sup>424</sup> – وردت كلمة (عنون) في النص المطبوع في نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 75 باللام بدلا من النون، ويظهر بأنه سبق قلم والصواب ما أثبتناه، كما في كتاب الأفعال للسرقسطي 324/1 عنونت الكتاب عنونة: كتبت عنوانه.

<sup>425</sup> – تهذيب اللغة للأزهري 258/11

<sup>426</sup> – يراجع المصدر السابق 258/11

<sup>427</sup> – كتاب الأفعال 379/1

<sup>428</sup> – كتاب الأفعال 343/3 و344

<sup>429</sup> – المصدر السابق 197/2

<sup>430</sup> – القياس في اللغة العربية: 68 و69

<sup>431</sup> – مبادئ الصرف: 20

بالأصل وهو الماضي. ولم يذكر الفعل المبني لما لم يسمّى فاعله، وكذلك الأمر وإن كان مأخوذاً من المضارع؛ وذلك لأنّ المضارع نفسه مأخوذ من الماضي، فكأنّ الأمر حفيده فيكون تبعاً له.

ونعثر عند نور الدين عبد القادر إلى جانب اهتمامه بالحديث عن الفعل الرباعي المجرد اهتماماً آخر يتمثل في تصريفه في الدرس الثالث والستين بعنوان: تصريف الفعل الرباعي المجرد يقول: «هو ما كانت جميع حروفه أصلية فترجم فعل رباعيّ مجرد، لأنّه خلق على أربعة حروف في أول ما استعملوه».<sup>432</sup>

ونعثر في هذا التعريف على تأثر الصرف عند نور الدين بعلم الكلام من تعبيره بقوله: «لأنّه خلق على أربعة أحرف في أول ما استعملوه».<sup>433</sup> فهذا التعبير له صلة بخلق أفعال العباد، وذلك أنّ الحروف أصوات، جمعت بين الصامت والصائت.

والذي يحدث هذه الثنائية عند المعتزلة هو المتكلم نفسه. ومن الأمثلة التي ساقوها على ذلك عمل الرّفْع، والنصب، والجرّ والجزم من جهة حدوث الصوت على النحو الذي يناسب كل حكم من هذه الأحكام في تأثره بالعامل. ومن هؤلاء ابن جني الذي عبّر بقوله: «فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرّفْع والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره. وإنّما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ».<sup>434</sup>

وردّ عليه ابن مضاء القرطبي بقوله: «وهذا قول المعتزلة. وأمّا مذهب أهل الحقّ فإنّ هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى، وإنّما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية».<sup>435</sup> وله كلام طويل في الحجج التي اعتمدها يمكن العودة إليها في مؤلّفه في موضعه.<sup>436</sup>

إلا أنّ نور الدين عبد القادر بنى الفعل لما لم يسمّى فاعله حتى لا يشغل المتعلم بهذه الخلافات المبنية على الخلفية العقائدية بين المعتزلة

432 – الوسيلة لعلم العربية: 46

433 – المصدر السابق: 46

434 – الخصائص 109/1 و 110

435 – الرّد على النحاة: 14

436 – يراجع المصدر السابق: 14 و 15 و 16

والسنة. وفي تعبيره بـ: «في أول ما استعملوه».<sup>437</sup> يناسب الفعل الاختياري الذي نجده في قول ابن مضاء القرطبي السابق. ولم يعبر بـ: في أول ما أحدثوه، لأنّ الإحداث خلق عند المعتزلة.

واهتم نور الدين عبد القادر بتصريف الفعل الرباعي المجردّ في الماضي والمضارع والأمر؛ وذلك لأنّ الجانب التطبيقي عنده كان ضمن منهجه الذي سار عليه في تأليفه في الصرف بله النحو أيضاً.<sup>438</sup> واختار تصريف الفعل (ترجم) مع جميع الضمائر في أزمنة الفعل الثلاث الماضي، والمضارع والأمر.<sup>439</sup>

وأما الزموريّ فنجد عنده اعتماد صيغة واحدة للفعل الرباعي المجردّ وهي صيغة (فَعَّلَ) ونصه في ذلك قوله: «وأما الرباعي فله وزن واحد. وهو (فَعَّلَ) كـ: دحرج – بفتح الأوّل والثالث وسكون العين –». <sup>440</sup>

ونظراً لارتباطه في مدونته الصرفية بشرح نظم المكودي فإنّه يذكر اختيار المكودي صيغتين للفعل الرباعي المجردّ الأولى (فَعَّلَ) – بفتح الأوّل والثالث – نحو: دَحْرَجَ، وهي صيغة المبني للمعلوم في الماضي. والثانية (فَعَّلَ) – بضمّ وكسر الثالث – نحو: دُحْرَجَ. وهي صيغة المبني لما لم يسمّ فاعله في الماضي؛ وذلك لأنّ المكودي يعتبر صيغة المبني للمفعول أصلاً فيعتدّ به، وخالفه الزموري مجتهداً مبيناً الوجه الراجح فقال: «والحقّ عدم اعتبارها على ما قلنا، وعلى عدم الاعتبار مشى في لامية الأفعال، وأما في الألفية فقد في الثلاثي، ولم يعدّها في الرباعي». <sup>441</sup> ولا يكتفي بما قال بل يذكر رأي الأشموني بأنّ النحويين لم يعدّوا صيغة المبني لما لم يسمّ فاعله في الرباعي، وأنّه كان ينبغي على على هذا الأساس أن يعدّوا للفعل الرباعي المجردّ ثلاث صيغ. صيغة للماضي المصوغ للفاعلية، وما صيغ منه للمفعولية، وما بنى منه الأمر نحو: دَحْرَجَ، ودُحْرَجَ، ودَحْرَجَ، إلا أنّهم، أي: النحويين استغنوا بصيغة الماضي. <sup>442</sup>

437 – الوسيلة لعلم العربية: 46

438 – يراجع المصدر السابق: 4 – 9

439 – يراجع المصدر السابق: 46 و 47

440 – فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 65

441 – المصدر السابق: 67

442 – فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 67

واختار أبو بكر الأغواطي الراجح من صيغ الفعل الرباعي المجرد وهي صيغة (فَعَّلَ) مهتما بتبيين مصادر المادة الصرفية التي مثل بها للبناء فقال: «الباب الرابع: وهو المجرد (فَعَّلَ) (يُفَعِّلُ) (فَعَّلَةٌ) و(فَعَّلَالاً) نحو: دَحْرَجَ يدحرج دحرجة، ودِحْرَجَا، وزلزل، يزلزلُ زلزلةً، وزلزالا»<sup>443</sup>.

ويلاحظ هنا التزام أبي بكر الأغواطي بمنهجه في مؤلفه الصرفي المتمثل في الاختصار، والجمع بين القاعدة والتطبيق، واختيار الراجح من الأحكام وهي ميزة اتصف بها جلّ علماء الجزائر؛ لأنها ميزة موروثه عن علماء المغرب العربي الذي التزم أيضا بمذهب واحد في الفقه وهو مذهب مالك، وكانت لا تجري الفتوى فيه إلا بالراجح حرصا منهم على توحيد الأمة والابتعاد عن الفرقة والشقاق، وما كان في الفقه ساروا عليه أيضا في بقية العلوم ومنها الصرف، ولذا فقد كان هذا المنهج الذي سار عليه علماءنا لا يقف — فيما أراه — عند تقديم المادة العلمية بل كان منظما وهادفا لبناء أمة قوية من خلال بناء معارف لغوية تواصلية موحدة تبدأ من تعليم الناشئة الراجح من الأحكام إن في الفقه، أو في اللغة نحوها وصرفها، أو في غير ذلك من بقية العلوم.

## الفصل الثاني

<sup>443</sup> — متن في تصريف الفعل: 2

# أبنية الفعل المزيد في المدونات الصرفية بالجزائر من 1830م إلى 1962م

## الفعل الثلاثي المزيد

من خلال الموازنة بين المدونات الصرفية الجزائرية انتهيت إلى أن ثمة اتفاقاً بين العلماء الجزائريين الذين اتخذتهم نموذجاً لهذه الفترة المدروسة والمحصورة في فترة الاستعمار في تناولهم لأوزان الفعل الثلاثي المزيد بحرف، وبحرفين، وبثلاثة أحرف وهذه الأوزان المتفق عليها عندهم هي:

صيغة (أفعل)، و(فعل)، و(فاعل)، و(تفاعل)، و(تفعّل)، و(انفعل)، و(افتعل)، و(افعل)، و(أفعال)، و(أفعل)، و(أفوعل)، و(استفعل).

هذه الأوزان تناولها كل من الشيخ أطفيش<sup>444</sup>، والمجاوي<sup>445</sup>،  
 وعدة بن تونس<sup>446</sup>، ونور الدين عبد القادر<sup>447</sup>، والزموري<sup>448</sup>، وأبو  
 بكر الأغواطي<sup>449</sup>.

### صيغة (أَفْعَلْ)، و(فَاعِلْ)، و(تَفَعَّلْ)، و(اِفْتَعَلَ)، و(اسْتَفَعَلَ)

ويوافقهم الطيب المهاجي<sup>450</sup> في ذكر (أَفْعَلْ)، و(فَاعِلْ)، و(تَفَعَّلْ)،  
 و(اِفْتَعَلَ)، و(اسْتَفَعَلَ). هذا بالنسبة إلى الإثني عشر بناء المشتهرة عندهم  
 والمختارة للتدريس للمبتدئين.

### صيغة (فَعِيلٌ)، و(فَعْلَى)، و(فَعَّلٌ)

كما نجد الاتفاق في ذكر صيغة (فَعِيلٌ) عند كل من المجاوي<sup>451</sup>،  
 وعدة بن تونس<sup>452</sup>، والزموري الذي أوردها في الثلاثي المزيد<sup>453</sup>  
 بينما نجدها معدودة عند كل من المجاوي<sup>454</sup>، وعدة بن تونس<sup>455</sup> من  
 الملحق بالرّباعيّ، وكذلك صيغة الفعل (فَعْلَى) فهي من الملحق بالرّباعيّ  
 عند أطفيش<sup>456</sup>، والمجاوي<sup>457</sup>، وعدة بن تونس<sup>458</sup>، والزموري  
 يذكرها في الثلاثي المزيد<sup>459</sup>. وصيغة الفعل (فَعَّلٌ) نجدها عند أطفيش  
 من الملحق بالرّباعيّ<sup>460</sup>، وعند الزموري من الثلاثي المزيد<sup>461</sup>.

- 444 — انظر الكافي في التصريف: 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82  
 445 — انظر نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 56، 61، 69، 70، 71، 72، 73  
 74  
 446 — انظر فك العقال عن تصرف الأفعال: 6، 8، 9  
 447 — الرسالة الصرفية: 12، 13، 14، 15، 16  
 448 — انظر فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 245، 247، 248، 249  
 449 — انظر مخطوط متن تصريف الفعل: 2، و3، ومخطوط منظومة الأبيات المفيدة في  
 تصريف الفعل: 1، والشيخ أبو بكر ابن العربي التجيبي المضاي الوهراني، حياته وأثاره  
 لقدور إبراهيم عمار المهاجي: 56  
 450 — يراجع مبادئ الصرف: 20  
 451 — انظر نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 77  
 452 — انظر فك العقال عن تصرف الأفعال: 11  
 453 — فتح اللطيف: 245  
 454 — انظر نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 77  
 455 — انظر فك العقال عن تصرف الأفعال: 12  
 456 — انظر الكافي في التصريف: 85  
 457 — انظر نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 75  
 458 — انظر فك العقال عن تصرف الأفعال: 11  
 459 — يراجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 246  
 460 — يراجع الكافي في التصريف: 85



## صيغة (فَوَعَلَ)، و (فَعُول)

يعود الاتفاق بين الثلاثة وهم أطفيش<sup>462</sup>، والمجاوي<sup>463</sup>، وعدة بن تونس<sup>464</sup>، حول صيغة (فَوَعَلَ) و (فَعُول) على أنها من الملحق بالرباعي عندهم. بينما يعد الزموري هاتين الصيغتين في الثلاثي المزيد<sup>465</sup>.

## صيغة (فِيَعَلَ)

أما صيغة الفعل (فِيَعَلَ) فقد ذكرها كل من أطفيش<sup>466</sup>، والمجاوي<sup>467</sup>، وعدة بن تونس<sup>468</sup> وهي عندهم من الملحق بالرباعي، كما ذكرها الزموري أيضا ولكن دائما في الثلاثي المزيد<sup>469</sup>.

## صيغة (فَعَلَّ)

وأما صيغة (فَعَلَّ) للرباعي فيذكرها أطفيش<sup>470</sup>، والمجاوي<sup>471</sup>، وعدة بن تونس<sup>472</sup>، والطيب المهاجي<sup>473</sup>، ونور الدين عبد القادر<sup>474</sup>، والزموري<sup>475</sup>، وأبو بكر الأغواطي<sup>476</sup>.

## صيغ مزيد الرباعي (تَفَعَّلَ)، و (أَفَعَّلَ)، و (أَفَعَّلَل)

أما صيغ مزيد الرباعي وهي: (تَفَعَّلَ) نحو: تَدَحْرَجَ، و (أَفَعَّلَ) نحو: اقشَعَرَ، و (أَفَعَّلَل) نحو: احْرَنْجَمَتْ فيتفق على ذكرها كل من أطفيش، والمجاوي، وعدة بن تونس، ونور الدين عبد القادر، والزموري، وأبو بكر الأغواطي، ويشاركهم الطيب المهاجي في ذكر صيغة واحدة وهي: (أَفَعَّلَل).

- 
- 461 — يراجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 246  
462 — يراجع الكافي في التصريف: 84  
463 — يراجع نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 75  
464 — يراجع فك العقال عن تصرف الأفعال: 11  
465 — يراجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 246  
466 — يراجع الكافي في التصريف: 85  
467 — يراجع نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 76  
468 — يراجع فك العقال عن تصرف الأفعال: 11  
469 — يراجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 246  
470 — يراجع الكافي في التصريف: 82  
471 — يراجع نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 74 و 75  
472 — يراجع فك العقال عن تصرف الأفعال: 11  
473 — يراجع مبادئ الصرف: 20  
474 — يراجع الرسالة الصرفية: 5 و 17  
475 — يراجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 247  
476 — الأبيات المفيدة في تصريف الفعل: 1، ومتن في تصريف الفعل: 2، والشيخ أبو بكر بن العربي التجيبي المضايي الوهراني حياته وأثاره لقدور إبراهيم عمار المهاجي: 56

## صيغة الملحق بالرباعي (فعل)

أما صيغة الملحق بالرباعي (فعل) نحو: جَلَبَبَ فينتفق على ذكرها كل من أطفيش<sup>477</sup> والمجاوي<sup>478</sup> وعدة بن تونس<sup>479</sup> والزموري<sup>480</sup> الذي يعبر بالملحق بـ: دَحْرَجَ، أي: بالرباعي.

## صيغة الملحق بـ: (افعلل)، (افعللي)

ونجد الاتفاق بين أطفيش، وعدة بن تونس، وأبو بكر الأغواطي على ذكر صيغة الملحق بـ: (افعلل) نحو: اقعنسس كما يسميها أطفيش<sup>481</sup> والملحق باحرئجم كما يسميها عدة بن تونس<sup>482</sup> وأبو بكر الأغواطي<sup>483</sup>

ومنها صيغة (افعللي) نحو: اسلئقي فهي أيضا من الملحق بـ: (افعلل) عند أطفيش<sup>484</sup> هو ما يعبر به بالملحق بـ: احرئجم عند كل من عدة بن تونس<sup>485</sup> وأبو بكر الأغواطي<sup>486</sup> بينما يجعلها نور الدين عبد القادر<sup>487</sup> والزموري<sup>488</sup> من مزيد الثلاثي ولا تناقض في ذلك؛ لأن كل هذه الصيغ من مزيد الثلاثي.

## صيغ الفعل الثلاثي المزيد التي انفرد بذكرها أطفيش والزموري

ينفرد أطفيش والزموري<sup>489</sup> عن الجميع بذكر واحد وعشرين صيغة

للفعل الثلاثي المزيد، وهي:

(فعلس)<sup>490</sup> نحو: خلّس.

و(سفل)<sup>491</sup> نحو: سنّس.

- 
- 477 — يراجع الكافي في التصريف: 84  
478 — يراجع نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 77  
479 — يراجع فك العقال عن تصرف الأفعال: 12  
480 — يراجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 247  
481 — يراجع الكافي في التصريف: 86  
482 — يراجع فك العقال عن تصرف الأفعال: 13  
483 — يراجع مخطوط متن في تصريف الفعل: 4  
484 — يراجع الكافي في التصريف: 86  
485 — يراجع فك العقال عن تصرف الأفعال: 13  
486 — يراجع متن في تصريف الفعل: 4  
487 — يراجع الرسالة الصرفية: 16  
488 — يراجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 248  
489 — يراجع فتح اللطيف في التصريف: 245 و246 و247 و248 و249  
490 — انظر شرح لامية الأفعال 285/2، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف:

و (عَفَلَ) "492" نحو: زَهَزَقَ.  
و (هَفَعَلَ) "493" نحو: هَلَقَمَ الطَّعَامَ، أي: لَقَمَهُ.  
و (فَهَعَلَ) "494" نحو: رَهَمَسَ الشَّيْءَ بِمَعْنَى سَتَرَهُ.  
و (فَعَلَنَ) "495" نحو: قَطَرَنَ البَعِيرَ إِذَا طَلَاهُ بِالْقَطِرَانِ.  
و (فَعَعَلَ) "496" نحو: كَلْتَبَ فِي الأَمْرِ، أي: دَاهَنَ فِيهِ.  
و (تَفَعَلَ) "497" نحو: تَرَمَسَ الرَّجُلَ، أي: اسْتَتَرَ، وَتَغَيَّبَ عَن أَمْرٍ مَهْمٌ كَالْحَرْبِ وَغَيْرِهَا.  
و (فَعَعَلَ) "498" نحو: جَلَمَطَ رَأْسَهُ إِذَا حَلَقَهُ، وَأَصْلُ الفِعْلِ جَلَطَ.  
و (فَعَلَمَ) "499" نحو: غَلَصَمَهُ إِذَا قَطَعَ أَصْلَ حُلُقُومِهِ وَأَصْلُ الفِعْلِ غَلَصَهُ.  
و (فَعَعَلَ) "500" نحو: سَنَبَلَ الزَّرْعَ، أي: أَخْرَجَ سَنَابِلَهُ.  
و (فَعَعَلَ) "501" نحو: زَمَلَقَ الفَرَسُ إِذَا أَلْقَى مَاءَهُ عِنْدَ الضَّرَابِ قَبْلَ الإِيلاجِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ زَلَقَ.  
و (تَفَهَعَلَ) نحو: تَرَهَشَفَ الشَّرَابَ إِذَا رَشَقَهُ، أي: مَصَّهُ.  
و (تَفَعَّلَى) "502" نحو: سَلَقَاهُ فَتَسَلَّقَى.

- 
- 491 — انظر شرح لامية الأفعال 286/2، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 245
- 492 — انظر شرح لامية الأفعال 9/3، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 246
- 493 — انظر شرح لامية الأفعال 11/3، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 246
- 494 — انظر شرح لامية الأفعال 12/3، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 246
- 495 — انظر شرح لامية الأفعال 14/3، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 246
- 496 — انظر شرح لامية الأفعال 16/3، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 246
- 497 — انظر شرح لامية الأفعال 16/3، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 246
- 498 — انظر شرح لامية الأفعال 17/3، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 246
- 499 — انظر شرح لامية الأفعال 17/3، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 246
- 500 — انظر شرح لامية الأفعال 18/3، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 246
- 501 — انظر شرح لامية الأفعال 29/3، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 246

و (أَفْعَيْلٌ) "503" نحو: اهْبَيْخَ الرجل إذا انتفخ وتكبر، والصبي إذا سمن.  
و (أَفْعَلًا) "504" نحو: أَحْبَبْتُ البعيرُ إذا عَظَمَ بطنُهُ.  
و (أَفْوَعَلٌ) "505" نحو: أَحْوَصَلَّ الطائرُ إذا نثى عنقه على قفاه وأبرز حوصلته.

و (أَفْعَالٌ) "506" نحو: إِجْفَظَ فلان إذا أشرف على الموت.  
و (أَفْعَمَلٌ) "507" نحو: إِدْلَمَسَ اللَّيْلُ إذا اختلطت ظلمته، واهْرَمَعَ في السير إذا أسرع فيه.

و (أَفْعَلَسٌ) "508" نحو: إِعْلَنَكَسَ الشَّعْرُ إذا تراكم لكثرتة.  
و (أَفْعَوَّلٌ) "509" نحو: إِعْتَوَّجَجَ البعيرُ بمعنى عظم وضخم.  
صيغ الفعل الثلاثي المزيد التي انفرد بذكرها الزموري، ونور الدين عبد القادر

انفرد الزموري، ونور الدين عبد القادر بذكر وزن (أَفْوَعَلٌ) "510"  
نحو: اكوألَّ الرَّجُلُ: قصر، واجتمع خَلْفُهُ، وأصل الفعل (كأَل).  
صيغة الفعل الثلاثي المزيد التي انفرد بذكرها الزموري  
انفرد الزموري بذكر وزن (أَفْعَلٌ) "511" نحو: اسلهمَّ الرجل إذا تغير وجهه من أثر الشمس أو السفر.

502 — انظر شرح لامية الأفعال 29/3، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف:

247

503 — انظر شرح لامية الأفعال 244/2، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف:

248

504 — انظر شرح لامية الأفعال 289/2، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف:

248

505 — انظر شرح لامية الأفعال 291/2، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف:

248

506 — انظر شرح لامية الأفعال 14/3، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف:

249

507 — انظر شرح لامية الأفعال 17/3، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف:

249

508 — انظر شرح لامية الأفعال 21/3، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف:

249

509 — انظر شرح لامية الأفعال 17/3، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف:

249

510 — هذا الوزن لم يذكره أطفيش وذكره الزموري في فتح اللطيف: 248، ونور الدين

عبد القادر في الرسالة الصرفية: 16

511 — هذا الوزن انفرد بذكره الزموري انظر فتح اللطيف في التصريف على البسط

والتعريف: 249

**صيغة الفعل الثلاثي المزيد التي انفرد بذكرها نور الدين عبد القادر**  
 انفرد نور الدين عبد القادر بذكر صيغة واحدة للفعل الثلاثي المزيد وهي (إهْفَعَلٌ)<sup>512</sup>، وهذا جدول إحصائي لكل أبنية الفعل في المدونات الصرفية بالجزائر يوضح ما ذكرته ويرشد إلى المواضع الخاصة بأبنية الأفعال المزيدة، والملحقة بها في المصنفات الصرفية المدروسة في هذه الرسالة. كما أننا بيّنا أيضا مواضع الأفعال الملحقة في كل ما أمكن من المدونات الصرفية الجزائرية التي شملتها الدراسة. والتي نعدها نموذجا يسدّ ما لم تصله أيدينا..

### جدول شامل لأبنية الأفعال المزيدة، والملحقة في المدونات الصرفية الجزائرية مع تحديد مواضعها فيها

|                                       |                                  |   |                   |                               |   |                                       |                           |  |  |                                     |                         |           |
|---------------------------------------|----------------------------------|---|-------------------|-------------------------------|---|---------------------------------------|---------------------------|--|--|-------------------------------------|-------------------------|-----------|
| متن في تصريف الأفعال للأغواطي (مخطوط) | الأبيات المفيدة للأغواطي (مخطوط) | الشيخ أبو بكر الأغواطي لقدور إبراهيم عمار يحتوي على منظومة الأبيات المفيدة للأغواطي | فتح الطيف للزموري | الوسيلة لنور الدين عبد القادر | تعليق انتقادي على لامية الأفعال لنور الدين عبد القادر | الرسالة الصرفية لنور الدين عبد القادر | مبادئ الصرف للطيب المهاجي | فك العقال عن تصريف الفعال لعدة بن تونس | نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف للمجاوي | شرح لامية الأفعال لابن مالك، لأطفيش | الكافي في التصريف أطفيش | وزن الفعل |
|---------------------------------------|----------------------------------|---|-------------------|-------------------------------|---|---------------------------------------|---------------------------|--|--|-------------------------------------|-------------------------|-----------|

<sup>512</sup> – يراجع مقدمة وتعليق انتقادي على لامية الأفعال: 28

|   |   |        |     |  |  |    |    |                            |                        |  |                        |     |
|---|---|--------|-----|--|--|----|----|----------------------------|------------------------|--|------------------------|-----|
| 2 | 1 | 56     | 245 |  |  | 13 | 20 | 6                          | 56                     |  | 75                     | عمل |
| 2 | 1 | 56     | 245 |  |  | 12 |    | 6                          | 56                     |  | 76                     | عمل |
| 2 | 1 | 56     | 245 |  |  | 12 |    | 6                          | 56                     |  | 77                     | عمل |
| 3 | 1 | 56     | 247 |  |  | 14 |    | 8                          | 71                     |  | 78                     | عمل |
| 2 | 1 | 56     | 247 |  |  | 14 |    | 8                          | 70                     |  | 79                     | عمل |
| 3 | 1 | 56     | 247 |  |  | 15 |    | 8                          | 61                     |  | 79                     | عمل |
| 3 | 1 | 56     | 247 |  |  | 15 | 20 | 8                          | 69                     |  | 80                     | عمل |
| 3 | 1 | /      | 247 |  |  | 15 |    | 8                          | 70                     |  | 80                     | عمل |
| 3 | 1 | 56     | 248 |  |  | 16 |    | 9                          | 74                     |  | 81                     | عمل |
| 3 | / | /      | 249 |  |  | 16 |    | 9                          | 73                     |  | 82                     | عمل |
| 3 | 1 | 56     | 248 |  |  | 16 |    | 9                          | 72                     |  | 82                     | عمل |
| 3 | 1 | 56     | 249 |  |  | 15 | 20 | 9                          | 72                     |  | 82                     | فعل |
| / | / | /      | 245 |  |  |    |    | 11<br>ملحق<br>بالربا<br>عي | 72<br>ملحق<br>بالرباعي |  | /                      | عمل |
| / | / | /      | 245 |  |  |    |    | /                          | /                      |  | /                      | عمل |
| / | / | /      | 245 |  |  |    |    | /                          | /                      |  | /                      | عمل |
| / | / | /      | 246 |  |  |    |    | 12<br>ملحق<br>بالربا<br>عي | 77<br>ملحق<br>بالرباعي |  | 85<br>ملحق<br>بالرباعي | عمل |
| / | / | /      | 246 |  |  |    |    | /                          | /                      |  | 85<br>ملحق<br>بالرباعي | عمل |
| / | / | /      | 246 |  |  |    |    | 11<br>ملحق<br>بالربا<br>عي | 75<br>ملحق<br>بالرباعي |  | 85<br>ملحق<br>بالرباعي | عمل |
| / | / | /      | 246 |  |  |    |    | 11<br>ملحق<br>بالربا<br>عي | 76<br>ملحق<br>بالرباعي |  | /                      | عمل |
| / | / | /      | 246 |  |  |    |    | /                          | /                      |  | /                      | عمل |
| / | / | /22222 | 246 |  |  |    |    | /                          | /                      |  | /                      | عمل |
| / | / | /      | 246 |  |  |    |    | /                          | /                      |  | /                      | عمل |
| / | / | /      | 246 |  |  |    |    | /                          | /                      |  | /                      | عمل |
| / | / | /      | 246 |  |  |    |    | /                          | /                      |  | /                      | عمل |
| / | / | /      | 246 |  |  |    |    | /                          | /                      |  | /                      | عمل |
| / | / | /      | 246 |  |  |    |    | /                          | /                      |  | /                      | عمل |
| / | / | /      | 246 |  |  |    |    | /                          | /                      |  | /                      | عمل |
| / | / | /      | 246 |  |  |    |    | 11<br>ملحق<br>بالربا<br>عي | 76<br>ملحق<br>بالرباعي |  | 85<br>ملحق<br>بالرباعي | عمل |
| / | / | /      | 246 |  |  |    |    | /                          | /                      |  | /                      | عمل |
| / | / | /      | 246 |  |  |    |    | /                          | /                      |  | /                      | عمل |
| / | / | /      | 247 |  |  |    |    | /                          | /                      |  | ملحق<br>ب تفاعل        | عمل |

|               |   |                  |                         |  |  |                             |                            |                        |                       |      |
|---------------|---|------------------|-------------------------|--|--|-----------------------------|----------------------------|------------------------|-----------------------|------|
| /             | / | /                | 247                     |  |  |                             | /                          | /                      | /                     | عمل  |
| /             | / | /                | 247                     |  |  |                             | /                          | /                      | /                     | طى   |
| 3             | 1 | 56<br>ثلاثي مزيد | 247                     |  |  |                             | /                          | /                      | 85<br>ملحق ب تفاعل    | عمل  |
| /             | / | /                | 247                     |  |  |                             | /                          | /                      | 85<br>ملحق<br>ب تفاعل | بول  |
| /             | / | /                | 248                     |  |  |                             | /                          | /                      | 85<br>ملحق ب<br>تفاعل | عل   |
| /             | / | /                | 248                     |  |  |                             | /                          | /                      | 85<br>ملحق ب<br>تفاعل | عمل  |
| /             | / | /                | 248                     |  |  |                             | /                          | /                      | /                     | مئل  |
| /             | / | /                | 248                     |  |  |                             | /                          | /                      | /                     | مئلأ |
| /             | / | /                | 248                     |  |  |                             | /                          | /                      | /                     | مئل  |
| 4             | / | /                | 248                     |  |  | 16                          | ملحق<br>ب<br>اخرنج<br>م    | /                      | 86<br>ملحق ب<br>افعلل | مئلأ |
| /             | / | /                | 248                     |  |  | 16                          | /                          | /                      | /                     | عل   |
| /             | / | /                | 249                     |  |  |                             | /                          | /                      | /                     | مئل  |
| /             | / | /                | 249                     |  |  |                             | /                          | /                      | /                     | مئل  |
| /             | / | /                | 249                     |  |  |                             | /                          | /                      | /                     | مئل  |
| /             | / | /                | 249                     |  |  |                             | /                          | /                      | /                     | مئل  |
| 2             | 1 | 56               | 247<br>ملحق<br>بالرباعي |  |  |                             | 11                         | 75,74<br>رباعي         | 82                    | مئل  |
| 3             | 1 | 56               | 249                     |  |  | 17<br>ربا<br>عي<br>مز<br>يد | 13<br>رباعي<br>مزيد        | /                      | 83<br>رباعي<br>مزيد   | مئل  |
| 33333333<br>3 | 1 | 56               | 250                     |  |  | 18<br>ربا<br>عي<br>مز<br>يد | 13<br>رباعي<br>مزيد        | /                      | 83<br>رباعي<br>مزيد   | مئل  |
| 3             | 1 | 56               | 250                     |  |  | 17<br>ربا<br>عي<br>مز<br>يد | 20<br>13<br>رباعي<br>مزيد  | /                      | 83<br>رباعي<br>مزيد   | مئل  |
| /             | / | /                | 247                     |  |  |                             | 12<br>ملحق<br>بالربا<br>عي | 77<br>ملحق<br>بالرباعي | 84<br>ملحق بالرباعي   | مئل  |











أعطى، وأكرم، وأغدّ: صار ذا غُدَّة. <sup>514</sup>، ولاطفيش تفصيل في آراء العلماء حول التعدية في شرح لامية الأفعال <sup>515</sup>، وأغدّ القوم، إذا أصاب إيلهم الغدّة كما ذكر ذلك الفارابي. <sup>516</sup>.

أما المجاوي فقد ذكر تعديته أكثر من لزوميته، ولم يتعرض لدلالة الصيرورة التي ذكرها أطفيش، واهتمّ بضبط مضارعه مستدلاً ببيت من لامية الأفعال:

**ببعض نأتي المضارع افتتح له \* ضمّ إذا بالرباعي مطلقاً وصلاً** <sup>517</sup>

ونجد نور الدين عبد القادر يوافق المجاوي في كون الفعل أغلبه للتعدية ويزيد مفصلاً هذه التعدية فيقول: «فإذا كان الفعل الثلاثي المجرد قاصراً ونقل إلى وزن (أفعل) صار متعدياً إلى مفعول واحد كالمثال السابق <sup>518</sup>، وإذا كان متعدياً إلى مفعول واحد صار متعدياً إلى مفعولين نحو: لزم زيد الأمر وألزمته زيدا الأمر، وقد يكون هذا الوزن متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل في أفعال قليلة كـ: أعلم وأنبأ وأخبر بمعنى واحد». <sup>519</sup>

إنه يتعرض أيضاً إلى لزومية صيغة الفعل (أفعل) وإلى نقله من التعدية إلى اللزوم فقال: «ويكون أفعل لازماً نحو: أصبحنا، أي: دخلنا في الصباح. وقد ينقل الفعل الثلاثي المجرد إلى (أفعل) فيصير لازماً وذلك نحو: أكبّ الشيء، أي: انقلب، وأعرض الجبل، أي: ظهر يقال: كبّه يكبّه إذا ألقاه على وجهه فأكب انقلب، وعرضه للبيع يعرضه، أي: أظهره فأعرض ظهر». <sup>520</sup> وينقل نصاً للزوزني مؤداه أنه لا ثالث لهذين الفعلين. <sup>521</sup>

كما يذكر نور الدين عبد القادر دلالة القصد في الفعل (أفعل) ومثلاً بـ: أنجد إذا قصد نجداً، وأعرق إذا قصد العراق، وأيمن إذا ذهب إلى اليمن، ويذكر له دلالة أخرى وهي إصابة الشيء على صفة. ومثلاً لهذه

514 — يراجع الكافي في التصريف: 75

515 — يراجع شرح لامية الأفعال 179/2

516 — ديوان الأدب بتحقيق عادل عبد الجبار الشاطي، مادة غدد: 448

517 — نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 66

518 — إشارة إلى الفعل أكرم في قولك: أكرمته، أصل الفعل هو كرم ثم دخلت عليه همزة

التعدية، أو النقل؛ لكونها نقلت الفعل من اللزوم إلى التعدية. انظر الرسالة الصرفية: 13

519 — الرسالة الصرفية: 13

520 — الرسالة الصرفية: 13

521 — الرسالة الصرفية: 13

الدلالة بـ: أكبرته وأعظمته، أي: وجدته كبيراً وعظيماً، ومثل لدلالة الصيرورة بـ: أقفر البلد: صار قفراً، أي: خالياً من السكان<sup>522</sup>، كما يذكر لهذا الوزن دلالة الحينونة فقال: «وهو زمان الشيء نحو: أحصد الشعير، أي: حضر وقت حصده»<sup>523</sup>.

ويهتم في موضع آخر بتحديد أصل الفعل لينتهي إلى تحديد همزة التعدية في أول الفعل الذي هو مزيد بها قال: «فقوله مثلاً كـ: أعلم: أعلم فعل مزيد أصله علم، موزون وزنه (أفعل) بزيادة القطع في أوله»<sup>524</sup>.

وينقد نور الدين ابن مالك في كونه اعتمد على التكرار في (ادلّمس) و(اهرّمعت) فقال: «في ادلمس واهرّمع تكرار عل ما يظهر، وبمثل ذلك قال الشارح تبعاً لبدر الدين، وقيل غير ذلك كما في الحاشيتين»<sup>525</sup>.

كما تعرّض لوزن (أفعل) الزمّوري، وهو مزيد عنده بالهمزة، وركز هو الآخر على دلالة التعدية إلا أنه بيّن بأنها جاءت لمطووعة (فعل) - المفتوح العين -، ومثّل بـ: «كَبَّهَ فَأَكَبَّ، وَقَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ فَأَقْشَعَتْ، وَعَرَضَهُ، أَي: أَظْهَرَهُ فَأَعْرَضَ، أَي: ظَهَرَ»<sup>526</sup>. وكذلك اعتبره الأغواطيّ مزيداً بالهمزة دون أن يتعرّض إلى دلالاته<sup>527</sup>.

### البناء الثاني وهو وزن (فعل)

ويرى أطفيش أن صيغة الفعل (فعل) مزيد بالعين الثانية عند الأكثر، ودلالاته هي التكرار، ومثّل له بـ: كَبَّرَ، وعلل مصيره إلى الصحة عنده بأن العين الثانية هي التي تعاقبها الياء في المصدر تكبير، ويوظف القاعدة الأصولية فيقول: «فهذه أمور مرجحة فيما ظهر لي، والمصير إلى الراجح متعين»<sup>528</sup>. وبالنسبة لما ذكره حول كون العين الثانية هي الحرف الزائد عند الأكثر هو الصحيح عنده.

لقد اكتفى أطفيش في هذا الموضع بدلالة التكرار لصيغة الفعل (فعل) - بتضعيف العين -، لكنّه يضيف له معاني أخرى في غير الكافي في التصريف، ومن المعاني التي أضافها السلب، والتوجيه،

522 - انظر الرسالة الصرفية: 13

523 - الرسالة الصرفية 13 و14

524 - مقدمة وتعليق انتقادي على لامية الأفعال: 27

525 - المصدر السابق: 28

526 - فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 245

527 - يراجع الأبيات المفيدة في تصريف الفعل: 1، ومتن في تصريف الفعل: 2

528 - الكافي في التصريف: 76

ومثل للأول بـ: قَرَدْتُ البعيرَ، وحَلَمْتُه، وقَدَيْتُ عَيْنَهُ، وجَلَدْتُ الشاةَ، ثم يشرح هذه الأفعال التي قدّمتها كأمثلة تطبيقية. "529"

أما معنى التوجيه فمثل له أطفيش بـ: شَرَّقَ، وغَرَّبَ، وكوَّفَ، وغوَّرَ، ثم شرح معانيها فقال: «أي: توجّه إلى الشّرق والكوفة والغور». "530"

كما تعرّض إلى دلالة جعل الشّيء بمعنى ما صيغ منه ومثل لهذا النوع بـ: أمرته وعدّلته وولّيته ثم شرح هذه الأفعال فقال: «أي جعلته أميراً، وعدلاً، ووالياً، وذلك أولى من تعبير فُتِحَ الأفعال بالتصيير». "531"

ومن معانيه اختصار الحكاية قال أطفيش: «ومن معاني (فعل) بالتضعيف: اختصار الحكاية فيصاغ من مُرَكَّبٍ: كسوَّفَ، أي: قال: سوَّفَ، وهلّل إذا قال: لا إله إلا الله، وأمّن إذا قال: آمين، وأيّّه إذا قال: إيه يا رجل، أو أيّها الرجل، وكبّر إذا كان بمعنى قال: الله أكبر، وسبّح إذا كان بمعنى قال: سبحان الله، وحمّد إذا كان بمعنى قال: الحمد لله». "532"

ويتقصّي كل معاني (فعل) الأخرى فيذكر منها: موافقة معنى الثلاثي المجرد واستدل له بقوله تعالى **چ د ن ت چ** "533"، في قراءة من شدّد كما مثل له بـ: شمّر ذيله بالتشديد بمعنى: شمّر بدون تشديد، وساق مجموعة تحمل على شمّر منها صقّق، وخمّنه، وقطّب وجهه، وأبّر النخل، وتبّر، وفنّش. "534"

ومن المعاني التي ذكرها أطفيش للفعل (فعل) الإغناء عن المجرد قال: «ك: ذكيت الشاة إذ لم يسمع مخففاً، وعردّ: ترك القتال جنباً، وعيرت الرجل، وعولت على الصبر». "535" ومعنى القيام على الشيء ومثل له بـ: مرّضه إذا قام عليه في مرضه، ومعنى ضدّ معنى المجرد ومثل له فقال: «نمى الحديث بالتخفيف نقله على جهة الفساد. وفصّله: نقله على جهة الصلاح مشدداً معتلاً بألف أطلية، والزائد أحد

529 — يقول أطفيش: "أي: أزلت عنه القراد، والحلم، وأزلت القذى عن عينه، وأزلت الجلد

عن الشاة". شرح لامية الأفعال 200/2

530 — المصدر السابق 200/2

531 — المصدر السابق 200/2

532 — المصدر السابق 201/2 و202

533 — المرسلات 23

534 — يراجع شرح لامية الأفعال 202/2

535 — يراجع المصدر السابق 202/2

الميمين».<sup>536</sup> ومعنى الدعاء بالخير أو بالشر ومثل له ب: برّكته: إذا دعوت له بالبركة، والثاني نحو: خدّته: إذا دعوت له بالخدع.<sup>537</sup> ويذكر أيضا لهذا الوزن (فعل) معنى الرمي بالشّيء، والتّمهل، والتكرار، والحينونة والحمل فيقول: «ومن معانيه الرمي بالشّيء: كشجّته، أي: رميته بالشجاعة، ومن معانيه التّمهل والتكرار ك: نزل على ما مرّ، ومن معانيه الحينونة، ك: ظهرّ الوقت، أي: حان وقت الظهر، والحمل ك: حمل الكتاب إذا حمّله على الحفظ».<sup>538</sup> كما ردّ جعل فسقته بمعنى جعلته فاسقا فاعتبر ذلك باطلا.<sup>539</sup> وإنما رد معنى التعدية التي ذهب إليها اللقاني في قوله: «أي جعلته فاسقا، والجعل إما بالقول، وإما بالاعتقاد، وإما بالفعل».<sup>540</sup> وقد نقل رأيه أطفيش.

وأرجع هنا معنى النسبة إلى الفسق، وهو ما صرح به أطفيش وتابع فيه سعد الدين التفتازاني<sup>541</sup>، والجاربردي<sup>542</sup>. فسقته نسبته إلى الفسق، أو بمعنى الإضافة، أي: أضفته إلى الفسق والله تعالى أعلم. وينتهي أطفيش بحثه في وزن فعل بالاستدراك على ابن مالك في خلاصته فيقول: «إنما تكون زيادة اللام قليلة في غير التضعيف نحو: طيسل بدليل سقوطها في طيس، وهو العدد الكثير، أو كل ما على وجه الأرض من التراب، أو هو خلق كثير كالذباب، والنمل، والهوام، وسها الناظم في التمثيل لها في الخلاصة ب: لام البعد».<sup>543</sup>

ونجد رأي المجاوي مخالفا لما ذكره أطفيش من أن الفعل (فعل) — بتشديد العين — مزيد بالعين الثانية عند الأكثر، فيرى المجاوي الحرف المزيد هو العين الأولى الواقعة بين فاء الكلمة وعينها يقول: «وهو من جنس عين الكلمة، فكلم مثلا اللام فيه زائدة، وهي من جنس

536 — يراجع المصدر السابق 202/2

537 — يراجع المصدر السابق 202/2

538 — المصدر السابق 202/2

539 — يراجع المصدر السابق 200/2

540 — المصدر السابق 201/2

541 — انظر شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف: 37 فقد قال التفتازاني:

«ولنسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو: فسقته، أي: نسبته إلى الفسق».

542 : قال الجاربردي في شرحه على شافية ابن الحاجب: «إذ معنى فسقته قلت له: يا فاسق،

أو نسبته إلى الفسق، وليس المعنى صيرته فاسقا». مجموعة الشافية من علمي الصرف

والخط بشرح الجاربردي 47/1.

543 — شرح لامية الأفعال 202/2

اللام التي هي عين الكلمة»<sup>544</sup> وأرى الخلاف قد نشأ لكون الفعل المضعف قد تكرر فيه الحرفان المثلان من جنس واحد عند سكون اللام من الفعل كما أشار إليه ابن المؤدب<sup>545</sup>.

وقد درس هذا الوزن أيضا كل من عدّة بن تونس<sup>546</sup>، ونور الدين عبد القادر<sup>547</sup>، والزمّوري<sup>548</sup>، والأغواطي<sup>549</sup>.

### البناء الثالث وزنه (فَاعِل)

وزن الفعل (فَاعِل) عند أطفش مزيد بالألف، وغالبه للمشاركة بين الاثنتين فصاعداً، وهي الأصل، ومثل له بـ: قاتل، والمصدر فعال، وأصله فيعال كما مرّ<sup>550</sup> وفصل القول في هذا الوزن في موضع آخر فنجدّه يحدد موضع زيادة الألف فقال: «بزيادة ألف بين الفاء والعين مع فتح العين»<sup>551</sup>.

واعتبره مماثلاً للرباعي غير ملحق به، فهو ثلاثي مزيد، وهذا الوزن يرى أطفيش بأنه يقسم الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما معنى، وهو من أشهر معانيه، ومثل له بـ: جاوز زيد عمراً، كما مثل له بالفعل (أزر) و(استغلظ) من قوله تعالى **جِدِ جِدٍ**<sup>552</sup>، ثم قام بتحليل وزن الفعل أزر مع التعرض للدلالة المستفادة من وجوه القراءة القرآنية كما شرح معنى تقاسم هذا الوزن للفاعلية، والمفعولية فيقول: «فأزره فاستغلظ — بهمزة فألف — من المؤازرة؛ أي: المعاونة بناء على أصالة الهمزة، وزيادة الألف، وأما إن عكس الأمر فوزنه (أفعل) كـ: أعلم فيجيء معنى القراءة المذكور، ومعنى قراءة (أزر) بهمزة قراءة مشددة، أي: قواه، وضارب زيد عمراً بفتح راء ضارب وبائه، فإن زيدا وعمراً قد اقتسما الفاعلية والمفعولية لفظاً، فصار أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً، وليس أحدهما أولى من الآخر فيهما، فأياً منهما جعلت فاعلاً والآخر مفعولاً جاز. واشتركا في الفاعلية والمفعولية معنى، فإن كلا منهما

544 — نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 67

545 — تراجع دقائق التصريف: 155

546 — تراجع فك العقال عن تصرف الأفعال: 6

547 — تراجع الرسالة الصرفية: 12

548 — تراجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 245

549 — تراجع الأبيات المفيدة: 1 ومتن في تصريف الفعل: 2

550 — انظر الكافي في التصريف: 13

551 — شرح لامية الأفعال 203/2

552 — الفتح 29



ضارب للآخر ومضروب له ولهذا جوز الناظم اتباع المرفوع في ذلك بمنصوب، والمنصوب بمرفوع، وخالف في ذلك مذهب البصريين والكوفيين». <sup>553</sup> ولأطفيش مزيد تفصيل للفعل أزر في موضع آخر. <sup>554</sup> كما لا يفوته أن يتناول الفرق بين فاعل وتفاعل في المعنى ناقلا في ذلك رأي عالم اسمه الطبلاوي وذلك بأن البادئ في فاعل معلوم دون تفاعل، يعني أنه معلوم من العبارة، وهو المرفوع أو المنصوب. ومثل لهذا الذي ذكره بـ: أضراب زيد عمرا، أم ضارب عمرو زيदा، ولا يقال ذلك في تضارب. <sup>555</sup>

ونجده يذكر معنى آخر للوزن (فاعل) هو معنى ثلاثيه المجرد فقال: «ومن معاني (فاعل) — بفتح العين — معنى ثلاثيه المجرد كـ: جاوزت الشيء بمعنى جُزئته، ورافعت الحجر بمعنى رفعته، وسافرت بمعنى سفرت، وهاجرته بمعنى هجرته، فهو نسبة الفعل إلى الفاعل لا غير؛ إنما عدل في ذلك إلى صيغة (فاعل) ؛ لأن الزنة في الأصل للمغالبة والمباراة، والفعل متى غولب فيه فاعله جاء أبلغ وأحكم منه إذا زاوله وحده من غير مغالب، ولا مبار لزيادة قوة الداعي إليه». <sup>556</sup> وذكر معاني أخرى للوزن فاعل منها: معنى (أفعل) اللازم ومثل له بـ: شارفت على البلد، وأشرفت عليه. <sup>557</sup> ومعنى الثلاثي المجرد مع الإغناء عنه، ومثل له بـ: بارك الله في أعمالك. <sup>558</sup> ومعنى أفعل مع الإغناء عنه، ومثل له بـ: واريت الشيء، أي: أخفيت، وقاسيته، أي: صبرت عليه، واجتهدت فيه. <sup>559</sup> وقال أطفيش: «ومن معاني فاعل معنى التكثر كفعل بالتشديد نحو **چ چگ گ گ چ** <sup>560</sup> وقرئ (بعَد) بالتشديد <sup>561</sup> ومثل السعد، وأبو يحيى بـ: ضاعفته، أي: أكثرت من ضعفه — بفتح الضاد مصدرا —، أي: أكثرت من تكريره فهو للتكثر في

553 — شرح لامية الأفعال 203/2

554 — يراجع تيسير التفسير 391/13 و392

555 — يراجع شرح لامية الأفعال 205/2

556 — المصدر السابق 205/2 و206

557 — يراجع شرح لامية الأفعال 209/2

558 — يراجع المصدر السابق 209/2

559 — يراجع المصدر السابق 209/2

560 — سورة سبأ 19

561 — في المحتسب لابن جني 233/2 (بعَد) بفتح الباء وتشديد العين مع فتحها وهي قراءة الكلبي، وعمرو بن فائد. وأما قراءة (بعَد) بفتح الباع وكسر العين المشددة، وتسكين الدال فهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو كما في الموضح في وجوه القراءات وعلها لابن مريم 1051/3

الفعل، مثل: ضعّفته - بالتشديد - فتكرير الشيء مرّة واحدة لا يستعمل فيه ضعّف مشدّداً؛ لأنّه لا يقال في المرّة الواحدة: إنها تكثير في التكرير؛ لأن التكرير وقع مرّة، بل لا يستعمل فيه ضعّف غير مشدّد، أو أضعف. والمراد من التكرير غير التكرير من الكثرة المقابلة للوحدة، فإن الكلام في إفادة الصيغة التكرير صيغة (فاعل)، وصيغة (فعل) بالتشديد لا في إفادة مادة<sup>562</sup> الشيء، والمستفاد من (فاعل) و(فعل) التكرير الأول من هيئتها وصيغتهما، لا من مادتهما والمفاد بمادتهما التكرير الثاني<sup>563</sup>. وقد نص ابن مريم على أن (باعد) و(بعّد) بمعنى واحد، وأن لفظهما لفظ الأمر، ومعناهما الدعاء<sup>564</sup>.

وينقل عن عالم كنيته أبو يحيى ما نصه: «وأريت وقاسيت للإغناء عن المجرّد ومن معانيه إتيان الفاعل إلى مكان.. نحو: يأمن، أي: أتى إلى اليمن، ومن معانيه موافقة (تفاعل) كأسرع بمعنى تسارع<sup>565</sup>». وفي هذا الموضوع لا نجد أطفيش يقف عند الشرح فحسب بل يقابل بين نسخ نظم لامية الأفعال المتوفرة لديه كي يتحرى الدقة العلمية فقال: «وقع في أكثر النسخ تقديم والى بالألف بعد الواو بوزن فاعل بفتح العين على ولى بتشديد اللام وعدم الألف قبلها بوزن فعل بتشديد العين، وعليه أكثر الشراح<sup>566</sup>».

ويعبر أحياناً بمصطلح القاصر. وهو الفعل اللازم في علاقته مع ألف المفاعلة التي تحوله، أي: الفعل القاصر إلى فعل متعدّد نحو: جلس زيد، ومشى، وسار فتقول: جالست زيدا، وماشيتته، وسايرته<sup>567</sup>. ويصحّ ملتصا العذر للأشموني فيقول: «وأما قول الأشموني: الثالث: المفاعلة، فإما سهو؛ لأن المعدّي بكسر الدال ليس المفاعلة؛ بل ألفها، وإما أن يريد ألف المفاعلة، أو دلالتها، أي: دلالة الفعل على المفاعلة، واشتقاقه من المفاعلة<sup>568</sup>».

إن الملاحظة التي نخرج بها من دراستنا لهذا الوزن عند أطفيش هي أنه عالم موسوعي فهو يستقصي كل الدلالات الخاصة بالوزن

562 - وردت في الطبع المادة بالألف واللام والصواب مادة لأنه خطأ مطبعي.

563 - شرح لامية الأفعال 208/2 و209

564 - يراجع الموضح في وجوه القراءات وعللها 1053/3

565 - شرح لامية الأفعال 209/2

566 - شرح لامية الأفعال 209/2

567 - يراجع المصدر السابق 208/2

568 - المصدر السابق 208/2



واكتفى الزمّوريّ أيضاً بالدلالة على اللزوم والتّعدي والمشاركة.<sup>574</sup> وسلك الأغواطي مسلك المجاوي في الاهتمام بتحديد مصادر الوزن (فاعل) مع التّمثيل لها.<sup>575</sup> ولم يهتمّ بالمصادر في منظومته الخاصّة بتصريف الفعل، باستثناء تحديد زيادة الألف في (فاعل).<sup>576</sup> ويبدو أنه كان مهتماً بتبسيط متن المنظومة والتركيز على الأوزان دون التّوسع في تصاريف المادة التي يتطرّق فيها إلى مصادرها وإلى مشتقاتها، والهدف في ذلك تربويّ بحث يتعلق بالتّيسير على المتعلّم الذي يحيط بالمبادئ الأولى في تصريف الفعل دون عناء.

### البناء الرابع وزنه (تفاعل)

وزن تفاعل مزيد بالتاء والألف، والغالب فيه المشاركة، وهي أصله، ومثّل له أطفيش بـ: تضارب زيد وعمرو، ويعود أطفيش إلى الحديث مرة أخرى عن الفرق بين (فاعل) و(تفاعل) لكن عند الجاربرديّ فيقول: « إن قلت ما الفرق بين (فاعل)، و(تفاعل) في المعنى، قلت قال الجار بردي: الفرق أن البادئ في (فاعل) معلوم دون (تفاعل)، ولذا يقال: أضارب زيداً عمراً، أم ضارب عمرو زيداً، ولا يقال ذلك في تضارب». <sup>577</sup>

وردّ أطفيش على رأي الجاربردي الذي ساقه فقال: « ليس الأمر كذلك بل الفرق أن (تفاعل) معناه أن الفعل وقع من كل منهما على الآخر، و(فاعل) معناه نسبة الفعل إلى شيء متعلقاً بالآخر صريحاً، ولزم عكس ذلك ضمناً فقولك: ضارب زيداً عمراً يدل على نسبة الضرب إلى زيد صريحاً متعلقاً بعمرو، وعلى نسبته إلى عمرو متعلقاً بزيد ضمناً، وإلا فكما يقال: أضارب زيداً عمراً، أم ضارب عمرو زيداً؟ بمعنى: هل البادئ زيد، أم عمرو، ويقال: ذلك على معنى هل جازى زيداً عمراً على ضربه بأن يكون البادئ عمراً، أو جازى عمرو زيداً بأن يكون

<sup>574</sup> — يراجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 245

<sup>575</sup> — يراجع متن في تصريف الفعل: 2

<sup>576</sup> — يراجع الأبيات المفيدة في تصريف الفعل: 1

<sup>577</sup> — الكافي في التصريف: 78، ويظهر تصرف اطفيش في نص الجاربردي؛ لأن نص الجاربردي هو: "وقد يفرق بينهما من حيث المعنى بأن البادئ في فاعل معلوم دون تفاعل، ولذلك يقال: أضارب زيد عمراً أم ضارب عمرو زيداً ولا يقال ذلك في تضارب". مجموعة الشافية شرح الجاربردي 48/1.

البادئ زيدا؟، مع أن ذلك يحتاج إلى السماع، أعني مثل قولك: أضاربُ زيدٌ عمرا، أم ضاربٌ عمروُ زيدا». <sup>578</sup>

ف نجد أطفيش أكثر تدقيقا من خلال تبيان الفارق بين (فاعل) و (تفاعل) لما تعرض إلى ذكر كون الفاعل يكمن في المبتدئ بالضرب في ضارب زيد عمرا بينما في تفاعل يمكن الحكم بأن كل واحد منهما صدر منه الفعل، كما أن كل واحد منهما يمس مصطلح المفعولية، وأرى أنه يصح أن يكون كل واحد منهما مبتدئا بالفعل، كما يصح أيضا أن يكونا مبتدئين بالفعل في لحظة واحدة وما ذلك بمستحيل فقد يقع.

أطلق المجاوي مصطلح الفعل الخماسي، وسار على منهجه في الاهتمام بتبيان مصدر كل وزن فيحدد هنا مجيء مصدر (تفاعل) على الافتعال، ومثل له بـ: تباعد زيد وعمرو ابتعادا. <sup>579</sup>

وخالف المجاوي هنا صاحب المتن الدنقزي؛ لأنه ذكر في متته المصدر (تباعدا) للفعل (تباعدا). <sup>580</sup> ولعل المجاوي ذهب إلى ما ذهب إليه من استخدام المصدر ابتعاد للفعل تباعد تعويلا على المعنى الموحد بينهما في فعليهما، فقد قال الجوهري: « واختصم القوم وتخاصموا بمعنى». <sup>581</sup> ولأن اسم الخصومة يؤخذ منهما قال ابن منظور: «والخصومة الاسم من التخاصم والاختصام». <sup>582</sup>

ولا يفهم من ذلك أن الشيخ قد وهم؛ لأنه لم يفته ذكر مثال مصدر اختصم الذي دل عنده على المشاركة بين اثنين أو أكثر نحو تصالح. وذكر مع هذا المصدر مصدر الفعل تباعد <sup>583</sup>. مع العلم بأن هفوة العالم تدفع بأدنى شبهة، أو بسبق قلم.

أما عدة بن تونس فقد جاء بالمصدر الموافق لفعله فمثل بـ: تفاعل يتفاعل تفاعلا وذكر بابه تباعد يتباعد تباعدا. <sup>584</sup> ولم يذكر وزن تفاعل في أبنية المزيد الطيب المهاجي. <sup>585</sup> لكن نور الدين عبد القادر فصل القول في الدلالات التي تستفاد من الوزن (تفاعل) فإلى جانب ما ذكره

578 — الكافي في التصريف: 79

579 — يراجع نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 71

580 — يراجع المصدر السابق: 71

581 — تاج اللغة وصحاح العربية 191/6

582 — لسان العرب 843/1

583 — يراجع نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 71

584 — يراجع فك العقال عن تصرف الأفعال: 8

585 — يراجع مبادئ الصرف: 20

المجاوي يضيف هو دلالة «إظهار ما ليس في الباطن ونفس الأمر مثل تجاهل، أي: أظهر الجهل والحال أنه منتف عنه، وتمارض: أظهر المرض وليس به مرض، وقد يكون بمعنى الفعل المجرد نحو: تطاول الليل بمعنى طال». <sup>586</sup> وقد ورد به السماع في قول امرئ القيس ابن عابس - رضي الله عنه -:

**تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِثْمِ \* وَبَاتَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرَفِدْ** <sup>587</sup>

وسجلنا عدم ذكر الطيب المهاجي لهذا الوزن في أبنية المزيد <sup>588</sup>؛ لأنه اكتفى كما ذكرنا سلفا بمبادئ في علم الصرف، ولم يفت الزموري ذكره مكتفيا بداليتين له هما المشاركة ومطاوعته للوزن فاعل. <sup>589</sup> وتعرض للوزن (تفاعل) أيضا الأغواطي. <sup>590</sup> وعلى الرغم من شدة الاختصار عنده في منته إلا أنه ركز على تقديم أمثلة تطبيقية. وهو منهج سار عليه في مؤلفه فذكر هنا مصدر تفاعل (تفاعلا)، ومثل بـ: تفاخر يتفاخر تفاخرا، وتباين يتباين تباينا، وتوادّ يتوادّ تواددا، وتجافى يتجافى تجافيا. وإنما نوع الأمثلة ليأتي بالصحيح، والذي دخله الإدغام والإعلال كيما يستطيع المتعلم التعامل مع جميع ما يرد عليه من أنواع الفعل من هذا الوزن. <sup>591</sup>

### البناء الخامس وزنه (تَفَعَّلَ)

<sup>586</sup> - الرسالة الصرفية: 14 و 15

<sup>587</sup> - انظر سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محيي الدين عبد الحميد بهامش شرح قطر الندى لابن هشام: 136، وقد ذكر المحقق بأن صاحب البيت شاعر جاهلي، وهناك من ذكره في الصحابة فهو امرؤ القيس بن عابس بن المنذر الكندي، صحابي روى عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- أحاديث، وشهد فتح النُّجَيْر باليمن، وكان في اليرموك على كتيبة من الجيش، وكان ممن ثبت على الإسلام... انظر الموقع التالي: [www.almeshkat.net](http://www.almeshkat.net) ، وممن ذكره في الصحابة ابن حجر العسقلاني، انظر الترجمة رقم 250 في الإصابة في تمييز الصحابة 77/1

<sup>588</sup> - يراجع مبادئ الصرف: 20

<sup>589</sup> - يراجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 247

<sup>590</sup> - يراجع الأبيات المفيدة في تصريف الفعل: 1 ومتن في تصريف الفعل: 3

<sup>591</sup> - يراجع جمل تمثيلة في متن في تصريف الفعل: 3

يرى أطفيش أن (تَفَعَّلَ) مزيد بالتاء وإحدى العينين على الخلاف السابق<sup>592</sup> ودلالة الزيادة أن أصله التكليف في تحصيل المطلوب شيء بعد شيء، ومثّل له بـ: تجرّع، وتعلم، وتحلم، أي: كلف نفسه في تحصيل الحلم، وتشجّع، أي: تكلف الشجاعة، وتسخى، أي: تكلف السخاء.<sup>593</sup>

وشرح معنى (التَفَعَّلَ) بأنه ممارسة الفعل ليحصل، وقارن بينه وبين دلالة تفاعل فقال: وأما (تفاعل) الذي كـ: تجاهل فلاظهار أنه على حال ليس عليها، ولا يطلب أن يكون عليها، ومن عصى الله بلا علم فهو جاهل، ومن عصاه وقد علم جاز إطلاق التجاهل عليه، ويأتي لمطاوعة فَعَّلَ بالتشديد». <sup>594</sup>

وأرى أنه لا يلتقي العلم والمعصية، فالعالم الذي يعصي الله تعالى ليس عالماً علم العالم الذي أثبت الله تعالى علميته بأنه مخصص بالخشية، فعلم الأول هو علم بالموجودات فلم يعصمه من المعصية، بينما علم الثاني علم بموجد الموجودات ذي الذات الكاملة المستحق الوجود فعصمه من المعصية، والخشية عند أهل الحقيقة تعظيم؛ لأن من بلغ التجريد، والتجلي فإنه لا يعبد خوفًا وطمعًا، وإنما حبًّا وتعظيمًا وهو الإنسان الكامل، ولذا ذهب أطفيش إلى تجهيل من عصاه — عز وجل — بعلم في موازنته بين صيغة (تَفَعَّلَ) و(فاعل)، والله تعالى أعلم.

كما ذكر أطفيش أن وزن (تَفَعَّلَ) يلحق بتدحرج، واعتبره الراجح ومن دلالاته المطاوعة لـ: (فَعَّلَ) واعتبر دلالة المطاوعة هي الأصل في هذا الوزن.<sup>595</sup> واهتم أطفيش بنقل مجموعة من أقوال العلماء حول دلالة المطاوعة لـ: (تَفَعَّلَ) منهم: عبد القاهر الجرجاني، واللقاني، وابن قاسم، والصبان، وأطال في مناقشة آرائهم.<sup>596</sup> ويضيف معنى التكلف للوزن (تَفَعَّلَ) ويأخذ بالاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في قوله —

592 — المقصود بالخلاف السابق هل الحرف الزائد هو العين الأولى أو الثانية؟ ويرى أطفيش أن أكثر العلماء على أنه العين الثانية، وقد رجح هذا الرأي واعتبره الرأي الصحيح وساق أدلة على ذلك. انظر الكافي في التصريف لأطفيش: 76

593 — يراجع الكافي في التصريف: 79

594 — الكافي في التصريف: 79

595 — يراجع شرح لامية الأفعال 273/2

596 — تراجع هذه الآراء في شرح لامية الأفعال 274/2 و275 و276

صلى الله عليه وسلم — : « وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللَّهُ ». "597" كما استدلّ بقول حاتم الطائي "598":

**تَحَلَّمَ عَنِ الْأَدْنَيْنِ وَاسْتَبَقَ وَدَهُمْ \* وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِمْلَ حَتَّى تَحَلَّمَ**  
ويميز أطفيش بين معنى التكلف في (تفاعل) و (تفعّل) معتمدا على النقل عن الصّبّان بأنّ التكلف في (تفعّل) هو معاناة الفاعل على الفعل، أي: اجتهاده فيه ليحصل بخلاف التكلف في (تفاعل) « فإن المتكلف مجرد فيه عن المتكلف غير مرید حصوله. ويمثل بـ: تَجَاهَلَ، فإن معناه أظهر الجهل، وتكلف أن يكون على هيئة الجاهل، مع أنه ليس بجاهل، وأنه غير مرید حصول الجهل». "599" ونبه أطفيش على من شارك الصّبّان في تبيان هذا الفرق، وهما الجاربردي و التفتازاني "600"، ويذكر أطفيش دلالات أخرى للوزن (تفعّل) نذكر منها:

**دلالة جعل الفاعل المفعول هو أصل الفعل في وزن الفعل (تفعّل)**

ذكر أطفيش دلالة جعل الفاعل المفعول هو أصل الفعل فقال: «ويعبر عنه بالاتخاذ نحو: تَبَيَّنَ زَيْدٌ الصَّبِيَّ، أي: اتخذ ابنًا. فالفاعل زيد، والمفعول الصبي، وأصل الفعل الابن». "601"

**الدلالة على أن الفعل جانب الفعل**

وقد تحدث أطفيش عن دلالة الوزن (تفعّل) على أن الفعل جانب الفعل وشرحها فقال: «الدلالة على أن الفعل جانب الفعل، أي: ترك الحدث المدلول عليه بالمجرد، الذي هو أصل تفعّل فالدال على المجانبة

597 — هذا من حديث رواه الإمام أحمد بن حنبل عن أبي سعيد الخدري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " مَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللَّهُ وَمَنْ يَسْتَعْنِ يُعْنِهِ اللَّهُ وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفَّهُ اللَّهُ وَمَا أَجِدْ لَكُمْ رِزْقًا أَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ ". مسند أحمد بن حنبل 12/3 ورقم الحديث 11106 ورواه الإمام البخاري أيضا عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه إن ناسا من الأنصار سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاهم ثم سألوه فأعطاهم ثم سألوه فأعطاهم حتى نفد ما عنده فقال ما يكون عندي من خير فلن أدخره عنكم ومن يستعفف يعفه الله ومن يتصبر يصبره الله وما أعطي أحد عطاء خيرا وأوسع من الصبر. صحيح البخاري 2/122 و 123 ورقم الحديث 1469.

598 — لم أعر في ديوان حاتم الطائي على هذا البيت، وانظر هذا الشاهد في شرح لامية

الأفعال لأطفيش 2/277

599 — شرح لامية الأفعال 2/277 و 278

600 — يراجع شرح لامية الأفعال 2/278

601 — المصدر السابق 2/279



هو الهيئة في (تَفَعَّل) لا المادة؛ لأنها لا تدل على المجانبة، بل هي التلبس بالحدث، والاختلاط به». <sup>602</sup>

ولم يبق القاعدة التي شرحها غامضة فأتبعها بمثال تطبيقي فساق ما مثل به السعد التفتازاني وهو الفعل (تَهَجَّدَ) ومعناه جانب الهجود، وهو النوم ليلا، ويرى أطفيش أن الفعل (تَهَجَّدَ) مشترك بين النوم ليلا وتركه ليؤكد على مادة تهجد وضعت للدلالة على المجانبة على الرغم من وجود الاحتمالين للنوم وتركه، تماما كما وضعوا لفظة العين ومادتها لجرم الشمس، والباصرة، والمنهل، والجاسوس وغير ذلك. <sup>603</sup> ويرى أطفيش أن الأولى التمثيل بـ: تأثم، أي: ترك الإثم، وتحوَّب، أي: ترك الحوب، وتحرَّج، أي: جانب الحرج. <sup>604</sup>

### الدلالة على حصول الفعل مرة بعد مرة

الدلالة على حصول الفعل مرة بعد مرة ذكر لها أطفيش مرادفا تعبيريا آخر وهو ما يعبر عنه بمواصلة العمل في مهلة، كما شرحه أيضا بالتكرار، ومثل له أطفيش بـ: تَجَرَّعْتُه، أي: شربته جرعة بعد جرعة. <sup>605</sup>

### الدلالة على الطلب

ومثل أطفيش للدلالة على الطلب بـ: تتجز حوائجها وتتجها، أي: طلب إنجازها وإنجاحها. <sup>606</sup> كما ذكر أطفيش معاني أخرى للفعل (تَفَعَّل) منها معنى (فَعَّلَ) بتشديد العين نحو: تغنَّى بمعنى: غنَّى <sup>607</sup> ودلالة الصيرورة نحو: تأيمت المرأة، أي: صارت أيما، وتَحَجَّرَ الطَّيْنُ، أي: صار حجرا. <sup>608</sup> ومعنى المجرد مع الإغناء عنه مثل تكَلَّمَ. <sup>609</sup> واختصار الحكاية مغنيا عن (فَعَّلَ) – بتشديد العين – نحو: تويَّل، أي: قال يا ويلاه. <sup>610</sup> والتلبس بمسمى ما اشتق منه، أي: الاختلاط به نحو: تَقَمَّصَ، وتَعَمَّمَ، وتَأَزَّرَ، وتَفَرَّى، أي: لبس القميص، والعمامة، والإزار،

602 – المصدر السابق 279/2

603 – يراجع المصدر السابق 279/2

604 – يراجع المصدر السابق 280/2

605 – يراجع المصدر السابق 280/2

606 – يراجع شرح لامية الأفعال 280/2

607 – يراجع المصدر السابق 282/2

608 – يراجع المصدر السابق 282/2

609 – يراجع المصدر السابق 283/2

610 – يراجع المصدر السابق 283/2

والفرو. "611" ومعنى العمل في مسمى ما اشتق منه نحو: تَعَدَّى، وَتَعَشَّى، وَتَضَحَّى، وَتَسَحَّرَ، وذلك إذا أكل في تلك الأوقات، أو فعل فعلا غير الأكل. "612" ومعنى التكثر "613" نحو: تَعَطَّيْنَا، أي: أكثرنا العطاء، ومعنى التوقع كتخوَّف. "614" ومطاوعة (أفعل) كأعقدته فتعقد. "615"

أما المجاوي فلم يميز بين الحرفين المدغمين أيهما الزائد، أي: العين المشددة، واكتفى بالقول: «حرف آخر بين الفاء والعين من جنس العين». "616" وهو يوافق أطفيش في دلالة (تفعل) على الكفاة بالمعانة ويعبر بدل المعانة بالتعب. "617"

واكتفى عدّة بن تونس بذكر وزن الفعل والتمثيل للفعل والمصدر. "618" كما تعرض لهذا الوزن أيضا نور الدين عبد القادر فإلى جانب ذكره دلالات ذكرها أطفيش نجده يضيف دلالة الانتساب ومثل لها بـ: «تبدَّى الرَّجُلُ، أي: انتسب إلى البادية، وهي الصّحراء». "619" بينما نجد الطيّب المهاجّي يهتم بتصنيف الفعل فيجعله رباعيا مزيدا بحرف وهو التاء والرباعيّ عنده هو الفعل (فعل) المشدّد العين ومثل لما ذكره بـ: (يتفعل) في (سلم). "620" وأمّا أبو بكر الأغواطي فصنف الوزن (تفعل) في الخماسي، وهو يهتم بتقديم الوزن في الماضي والمضارع مع ذكر المصدر؛ لأنه سار على هذه المنهجية في مدونته الصرفية المختصرة مع الاهتمام بتتويج الأمثلة الفعلية فهي تشمل الصحيح والمعتل. "621" ولا نجد عند الزموري للوزن (تفعل) إلا دلالة المطاوعة. "622"

### البناء السادس وزنه (انفعل)

- 611 — يراجع المصدر السابق 283/2  
612 — يراجع شرح لامية الأفعال 283/2  
613 — يراجع المصدر السابق 283/2  
614 — يراجع المصدر السابق 283/2  
615 — يراجع المصدر السابق 283/2  
616 — نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 71  
617 — المصدر السابق: 71  
618 — يراجع فك العقال عن تصرف الأفعال: 8  
619 — الرسالة الصرفية: 14  
620 — يراجع مبادئ الصرف: 20  
621 — يراجع متن في تصريف الفعل: 2 و3  
622 — يراجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 247

ويذكر أطفيش بأن وزن الفعل (انْفَعَلَ) مزيد بالهمزة والنون، وأن الأصل في دلالاته مطاوعة الثلاثي المتعدي لواحد، ومثل له بـ: انبعث، وانطلق، ونبه بأن الأمر سواء إن فتحت عينه أم كسرت ومثل له بـ: «خطفته — بكسر الطاء — فانخطف، ومجيئه لمطاوعة (أفعل) كـ: أزعجته فانزعج شاذ، ولا يبنى إلا من فعل جارحة ظاهر أثره فلا يقال: انعدم؛ لأن المعدوم ليس بموجود، حتى يقوم به أثر؛ لأن معنى عدمته كذا: فقدته، أي: لم أجده، ولا فعل في هذا له»<sup>623</sup>.

وأضاف قائلاً: «وجاز قلته فانقال؛ لأن المقول معالج بتحريك اللسان، والشفيتين، وإخراج الصوت. وإن اعتبر ما تحصل في الذهن من القول لم يجز انقال»<sup>624</sup>.

وما تناوله هنا هو من فلسفة اللغة في علاقتها بالفكر، والعجيب عنده هو الربط بين ثنائية اللغة والفكر بالصيغة الصرفية (انْفَعَلَ) في المادة التطبيقية (انقال) التي تهيئ له إجراء العلاقة التي تربط بين اللغة في شكل أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، من خلال ممارسة الأعضاء لوظيفتها، أي: أعضاء جهاز النطق، وهي الوظيفة المورفولوجية. بخلاف الفكر الذي لا يصدق عليه (انقال)؛ لأن القول كلام مفيد، والكلام يشتمل على كلمات، والكلمات مركبة من حروف، والحرف رمز توضع عليه لصوت بعينه.

ثم إن اللواحق الصوتية التي منها هنا في (انْفَعَلَ) الحركة والنون كانت سببا في زيادة كمية الدلالة، وهي أصوات سابقة لأصل الفعل، أي: الحروف الأصول للفعل، وهي الفاء، والعين، واللام، وكما تفعل السوابق من اللواحق من الزيادة في كمية الدلالة، كذلك تفعل الدواخل، واللواحق منها<sup>625</sup>.

وشرح أطفيش المطاوعة فقال: «والمطاوعة قبول المفعول أثر الفعل، وأما كسرتة فلم ينكسر إذا ورد — فمعناه: باشرت الأمور المؤدية لكسره، فلم تؤثر فيه. وقيل: المطاوعة صدور فعل عن فعل»<sup>626</sup>. وفي موضع آخر نجد<sup>627</sup> أطفيش يطلق مصطلح الفعل الخماسي على وزن (انفعل)، ويسوق آراء علماء منهم ابن بري، ويردّ عليه قال

<sup>623</sup> — الكافي في التصريف: 79 و 80

<sup>624</sup> — المصدر السابق: 80

<sup>625</sup> — ينظر الدلالة الصوتية عند القدماء والمحدثين لمحمد فوزي أبو الهدى عامر، رسالة

دكتوراه: 80

<sup>626</sup> — الكافي في التصريف: 80

أطفيش: « زعم ابن برّي أن الفعل ومطاوغة قد يتفقان في التعدّي لاثنتين نحو: استخبرته الخبر فأخبرني الخبر، واستفهمته الحديث فأفهمني الحديث، واستعطيته درهما فأعطاني درهما، وفي التعدّي لواحد نحو: استفتيته فأفتاني، واستنصحته فنصحتني»<sup>628</sup>.

لقد ساق أطفيش هذا النص، ثم عقب عليه، واعتبر الصواب ما قدّمه سلفا في حديثه عن المطاوعة، يقول بعد ذلك ردا على ابن برّي: « وما ذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والإجابة، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدلّ أحد الفعلين على تأثير، ويدلّ الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير»<sup>629</sup>.

لكن في التعدّي إلى واحد لا مانع من وقوع ما ذهب إليه ابن بري (ت 582هـ) في بعض الأفعال التي تقبل ما رآه أطفيش ويستقيم معها ما رآه ابن بري كما يظهر في استدراك ابن بري على الجوهري في قوله: «وظلمت فلانا تظليما، إذا نسبته إلى الظلم فـ(انظلم)، أي: احتمل الظلم»<sup>630</sup> فرّد عليه ابن برّي بقوله: «جعل الجوهري (انظلم) مطاوع (ظلمته) — بالتشديد — وهم، وإنما (انظلم) مطاوع (ظلمته) — بالتخفيف — حملا على معنى: سلبه حقه»<sup>631</sup> واستشهد بقول زهير:  
\* وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَنْظَلُمُ \*<sup>632</sup>

فما ذكره ابن برّي من أنّ (انفعل) مطاوع لـ: (فعل) المتعدّي قد قال به أئمة التصريف قبله، وبعده<sup>633</sup>، وبه قال سيبويه<sup>634</sup> وممن جعل

627 — يراجع شرح لامية الأفعال 222/2

628 — شرح لامية الأفعال 228/2

629 — المصدر السابق 229/2

630 — الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 337/5، وآراء ابن برّي التصريفية جمعا ودراسة لفرّاج بن ناصر بن محمد الحمد 370/1

631 — آراء ابن برّي التصريفية جمعا ودراسة لفرّاج بن ناصر بن محمد الحمد 370/1

632 — هكذا ورد الشاهد الشعري بصيغة (ينظلم) في المرجع السابق 370/1، وفي الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 337/5، أمّا في شرح شعر زهير بن أبي سلمى صنعة أبي العباس ثعلب: 104 فوردت بصيغة (فيظلم)، ونبه الشارح على الرواية الثانية للبيت التي وردت فيها صيغة الفعل (ينظلم) ونبه — أيضا — الجوهري على أنّ البيت له رواية ثانية، أي: ويروى فيظلم، والبيت كاملا:

هُوَ الْجَوَادُّ، الَّذِي يُعْطِيكَ نَاتِلُهُ \* عَفْوًا، وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا، فَيُظْلَمُ

633 — انظر المقتضب للمبرد 114/1، والأصول في النحو لابن السراج 122/3، وشرح الملوكي لابن يعيش: 79، والممتع في التصريف لابن عصفور: 130،

(انْفَعَلَ) مطاوعا لـ: (فَعَلَ) – بتشديد العين – عبد الرحمن بن عيسى المرشديّ العمري<sup>635</sup> (ت 1037هـ).<sup>636</sup>

ونجد أطفيش يرد على بحرق اليميني<sup>637</sup> في تمثيله بالفعل (انكدر) في قوله تعالى **چپ پ چپ**<sup>638</sup> فاعتبر التمثيل بالفعل (انكدر) باطلا بحجة أن الفعل (انكدر) لا يوجد له فعل ثلاثي من معناه مستعمل يطاوعه؛ ولأن معناه انقضت، وتناثرت. قال أطفيش: «فهو فعل للفاعل على الحقيقة مغم عن الثلاثي منسلخ عن معنى المطاوعة كانطلق وانقضى وانسلخ الشهر. صرح بذلك المبرد<sup>639</sup> والغزيّ وبعض من حشى على الجاربردي وغيرهم.<sup>640</sup>

وهذا النقد يكشف عن شخصية أطفيش في البحث العلمي فهو عالم مجتهد لا يتوانى في ردّ ما يراه غير صواب، وهي سمة عرف بها علماء المدرسة الأندلسية المغربية.<sup>641</sup>

وتعرّض أطفيش إلى تنبيه مهم إذ أشار إلى أن الوزن (انْفَعَلَ) يخرج عن المطاوعة عند سيبويه والمبرد ومثل بالفعل انطلق الذي مؤداه المعنويّ ذهب، وفي نقله للنصّ من سيبويه فإنّه يتصرّف فيه دون أن يحدث التصرّف خلا في المعنى مما يكشف عن القدرة العلمية في التعامل مع النصوص العلمية الدقيقة. فنصّ سيبويه: «فمن ذلك (انفعلت) ليس في الكلام (انفعلته)، نحو: انطلقت، وانكمشت، وانجردت، وانسلت،

---

<sup>634</sup> – الكتاب 65/4 ونصّه: «( هذا باب ما طواع الذي فعله على فعل وهو يكون على انفعل وافتعل ) وذلك قولك: كسرتة فانكسر، وحطمتة فانحطم، وحسرتة فانحسر، وشويته فانشوى، وبعضهم يقول فاشتوى، وغمته فاغتم، وانغم عربيّان وصرفته فانصرف، وقطعته فانقطع ».

<sup>635</sup> – هو الشيخ وجيه الدّين المفتي عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد المرشديّ العمريّ نسباً، الحنفي مذهباً، المكيّ موطناً ونشأة، ولد بمكة المكرمة سنة 975هـ، وتوفي سنة 1037هـ. انظر ترجمته في خلاصة الأثر للمحبي 358/2

<sup>636</sup> – يراجع التصريف في علم التصريف: 78

<sup>637</sup> – يراجع فتح الأقفال وحل الإشكال للامية الأفعال لابن مالك: 160 ويراجع الشرح الكبير وهو نفسه فتح الأقفال: 107، وبحرق اليميني هو جمال الدين محمد بن عمر بن المبارك الشهير ببقرق الحضرمي (ت 930هـ). انظر ترجمته في شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي 176/4 و 177، ويراجع شرح لامية الأفعال لأطفيش 229/2

<sup>638</sup> – التكوير 2

<sup>639</sup> – انظر المقتضب 114/1

<sup>640</sup> – شرح لامية الأفعال 229/2

<sup>641</sup> – يراجع نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي: 131 و 132 ففيه نماذج مما انفرد به المغاربة والأندلسيين عن المشاركة.

وهذا موضع قد يستعمل فيه انفعلت وليس مما طواع (فعلت)، نحو: كسرتة فانكسر، ولا يقولون في طلقتة فانطلق؛ ولكنه بمنزلة ذهب ومضى<sup>642</sup>. بينما نجد النص الذي أورده أطفيش لسببويه على الشكل الآتي قال سببويه في باب ما لا يجوز فيه فعلته: «إن من ذلك (انفعلت) نحو: انطلقت، وانكشيت<sup>643</sup>، وانجردت، وانسلت، قال: وهذا موضع قد يستعمل فيه انفعلت، وليس مما طواع (فعلت)، نحو: كسرتة فانكسر ولكنه بمنزلة ذهب ومضى أ.هـ.»<sup>644</sup> فنلاحظ هنا التغييرات الآتية:

1 – ورد الفعل (انكمنت) بدلا من انكشيت. وهو خطأ مطبعي بعد التأكد من الكتاب لسببويه.<sup>645</sup>

2 – نجد أطفيش يحذف من نص سببويه النقي الذي تضمنه قوله: ليس في الكلام انفعلته التي أراد بها سببويه عدم وجود التعدّي في بناء الفعل انفعل كما يوجد التعدّي في بعض أبنية فعل نحو: خرج، ومثل سببويه لهذا الذي لا يتعدى بانطلقت وانكشيت وانجردت حيث تكفي بمرفوعها، ولا يكتفي أطفيش بالتمثيل دون التّعرض إلى ما نفاه سببويه، فأطفيش ذهب مباشرة إلى المثبت في الاستعمال. وهذا التصرف في النصّ خصيصة من الخصائص التي نجدها أيضا عند عالم آخر من علماء الجزائر وهو الشاوي في محاكماته.<sup>646</sup>

وهو عمل علمي يكشف عن القدرة العلمية على تحويل النصّ دون إحداث الخلل في المعنى مع المحافظة على الأمانة العلمية بذكر المصدر الذي أخذ منه النصّ.

ومن المعاني التي ذكرها أطفيش للفعل (انفعل) أنه يجيء لبلوغ الشيء نحو: انحجز<sup>647</sup> ويأتي أطفيش بملاحظات هامة منها ذكره لوزن (انفعل) الذي يغني عن (انفعل) في المطاوعة، وهذا فيما كانت فاؤه لاما، نحو: لويته فالتوى، وردعته فارتدع، أو واوا، نحو: وصلته فائصل، ووسمته فانسّم، أو ميماء، نحو: ملأته فامتأ، ومددته فامتدّ، ومزته فامتاز، أو نونا، نحو: نقلته فانتقل، ونبدته فانتبد.<sup>648</sup>

642 – الكتاب 76/4 و 77

643 – وردت عند أطفيش انكمنت والصواب انكشيت كما في الكتاب لسببويه 76/4.

644 – شرح لامية الأفعال 230/2

645 – يراجع الكتاب 76/4 و 77

646 – يراجع الدراسة النحوية في كتاب المحاكمات لقدور قطاوي لخضر: 207

647 – يراجع شرح لامية الأفعال 231/2

648 – يراجع المصدر السابق 231/2

كما يأتي أطفيش أيضا بالقليل الذي لا يغني فيما كانت فاؤه من الحروف الآتية:

حرف الميم: نحو محوته فائمحي، ومزئته فائماز، قال أطفيش: «وسمع محوته فامحي، ومزئته فاماز بتشديد ميمي امحي، واماز، والأصل: إئمحي، وإماز قلبت النون ميما وأدغمت في الميم». "649" وأشار أطفيش إلى ما يشارك فيه (افتعل) (انفعل) ومثل له بـ: «حجبه فانحجب، واحتجب، وفصلته فانفصل، وافتصل». "650"

### الاستغناء عن الفعل انفعل بغيره

لقد ساق أطفيش في حديثه عن الاستغناء عن الفعل (انفعل) بغيره ما ذكره سيبويه من أنهم ربما استغنوا عن الفعل في هذا الباب، أي: (انفعل) فلم يستعمل، وذلك «قولهم: طردته فذهب، ولا يقولون فانطرد، أي: بوزن (انفعل)، ولا بوزن فاطرد، أي: بوزن (انفعل)، استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه». "651"

ولا يتوقف أطفيش عند إبطال استشهاد بحرق الحضرمي بالفعل انكدرت بل يذكر جوابا للقائي صرح بأن انكدرت مطاوع لأكدرت الشيء المقدر الوضع كما صرح بأن انطلق مطاوع لأطلق، وبأن قول بعضهم لا فعل لها باطل. "652"

ونجد أطفيش يوازن بين رأي سيبويه ورأي ثعلب في شويت اللحم فانشوي، واعتبر نقل سيبويه له حجة على ثعلب المانع لاشتوى الصادر عن كون اشتوى بمعنى شوي، وعليه يصير المشتوي — بكسر الواو — عنده اسم فاعل؛ أي: الشاوي لا بمعنى اللحم القابل للشوي، وللأمانة العلمية يرى أطفيش أن هذا التخريج الذي انتهى إليه في بحثه أنه مقسم بينه وبين الدماميني في شرحه على تسهيل ابن مالك "653"، ولأطفيش استطرادات حول هذا الوزن يمكن الاطلاع عليها في مواطنها. "654"

فرد أطفيش على هذا الجواب فقال: «ويبطل هذا الجواب، أنه أعني صاحب فتح الأفعال. إنما مثل بـ: انكدرت النجوم؛ لأنه لمطاوعة الثلاثي

649 — شرح لامية الأفعال 231/2

650 — المصدر السابق 232/2

651 — المصدر السابق لأطفيش 233/2

652 — يراجع فتح الإفعال: 160، والشرح الكبير على لامية الأفعال لبحرق اليمني تح عبد

الرحمن حجي: 107

653 — يراجع شرح لامية الأفعال 232/2

654 — يراجع المصدر السابق 232/2 و233 و234

لا مطاوعة أفعل الرباعي، وأكدر رباعي فلا يكون تقدير أكر جوابا له»<sup>655</sup>.

ولم يذكر المجاوي للوزن (انفعل) سوى دلالة المطاوعة<sup>656</sup>. واكتفى عدة بن تونس بالمعالجة والمطاوعة<sup>657</sup> أما نور الدين عبد القادر فقدر ربط المطاوعة بـ: (فعل) و (أفعل) وأن (انفعل) لا يبنى إلا مما فيه علاج وتأثير. ومثل بالمستعمل السهل على المتعلم وهو كسرته فانكسر وأزعجته فانزعج، وفسر انزعج بـ: (فعل)<sup>658</sup>.

أما الزموري فنجده يقف عند دقيقة من دقائق التصريف تتعلق بما يشترط في بناء (انفعل) مما فيه علاج، فينقل عن ابن حمدون أن المقصود بالعلاجي أن يكون ذا تأثير محسوس يتعلق بالظاهر، فلا يقال: علمت المسألة فانعلمت؛ وذلك لأن العلم من المعاني المجردة المتعلقة بالباطن<sup>659</sup>.

وذكر هذا الوزن أبو بكر الأغواطي مهتما بحروف الزيادة، وتنوع أمثلة الفعل مقترنة بمصادرهما، فنجده يهتم بذكر مثال الصحيح والمعتل والمضعف الأخير مثل انقطع ينقطع انقطاعا، وانقاد ينقاد انقيادا، وانقضى ينقضي انقضاء، وانشق ينشق انشقاقا<sup>660</sup> وهذا العمل لا يتفطن له إلا فحول العلماء خصوصا حينما يقدم بهذا التيسير التعليمي.

### البناء السابع وزنه (افْتَعَلَ)

و (افْتَعَلَ) مزيد بالهمزة والتاء ودلالة الأصل فيه مطاوعة الثلاثي المتعدي لواحد وغالبه مطاوعة ما فاؤه لام أو راء أو واو، أو ميم، أو نون. ومثل أطفيش له بـ: جمعته فاجتمع، ويرى أنه حتى ولو لم تكن فيه معالجة للنشء، كما ذكر: غمته فاغتم، وشرح وجهه، وبينه فقال: «إنك لم توقع الغم به — هذا بلا توسط — بل عملت له أسباب الغم»<sup>661</sup>.

655 — تراجع شرح لامية الأفعال 229/2

656 — تراجع نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 69

657 — تراجع فك العقال عن تصرف الأفعال: 8

658 — تراجع الرسالة الصرفية: 19

659 — تراجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 247

660 — تراجع متن في تصريف الفعل: 2 و3، وينظر الأبيات المفيدة في تصريف الفعل: 1

661 — الكافي في التصريف: 80



وذكر أمثلة منها: لمتته فالتّم، ورددته فارتدّ، ووصلته فأتصل، ومنعته فامتنع، ونصرته فاننصر، وذكر قلته في مجيئه مطاوعاً لـ: (أفعل) فمثل له بـ: أنصفته فاننصف. "662"

ويصرّح أطفيش في موضع آخر في شرحه على منظومة ابن مالك في الأفعال على أنه خماسي من مزيد الثلاثي لغير إلحاق، ويذكر له معان أخرى لم يذكرها في الكافي منها:

### 1 - دلالة اتخاذ فاعله شيئاً

فيذكر أطفيش هذا المعنى فيقول: «اتخاذ فاعله شيئاً كاختبز، أي: أخذ الخبز لنفسه، واصطحب الماء؛ إذا كان بمعنى اتخذه لنفسه». "663"

### 2 - دلالة الاختيار

وذلك نحو: انتقاه، واصطفاه، واعتماه، واختاره، وانتخبه، بالخاء المعجمة، وانتصى بالصاد المهملة، وانتقى، واعتمى، وانتقى. "664"

### 3 - دلالة موافقة الثلاثي

يذكر أطفيش أمثلة من الأفعال المزيدة الدالة على موافقة الثلاثي منها: كسب واكتسب، وكحل واكتحل، ورقى وارتنقى، كما يذكر أطفيش ما مثل به سيبويه لهذا النوع من أبنية الفعل وهو قرأت واقترات، على أنهم عند سيبويه يريدون شيئاً واحداً كما قالوا: علاه واعتلاه، ومثل خطف واختطف، وجذب واجتذب، وحمله واحتمله. "665"

### ترجيح أطفيش لرأي سعد الدين التفتازاني على رأي بحرق الحضرمي

نجد أطفيش يبدي رأيه النقدي في قول بحرق فيقول: «وكون اكتسب بمعنى كسب هو ما لصاحب فتح الأفعال، والحق أنه للمبالغة كما في المعنى للسعد، ويعبر عنها أيضاً بالتسبب، والسعي، كما فعل الصّبّان. وبالطلب والتصرف والاجتهاد كما لصاحب التحقيق، وكلهم مثلوا لذلك بـ: اكتسب». "666"

662 - يراجع المصدر السابق: 80

663 - شرح لامية الأفعال 245/2

664 - يراجع المصدر السابق 245/2

665 - يراجع المصدر السابق 246/2، وفيه جذب واجتذب بالبدال المهملة وهو خطأ مطبعي، والكتاب لسيبويه 74/4 ونصه في ذلك " وقالوا: قرأت واقترات يريدون شيئاً واحداً كما قالوا: علاه واستعلاه ومثله خطف واختطف وأما انتزع فإنما هي خطفة كقولك استلب وأما نزع فإنه تحويلك إياه وإن كان على نحو الاستلاب وكذلك قلع واقتلع وجذب واجتذب بمعنى واحد".

666 - شرح لامية الأفعال 246/2

لكن أطفيش لا يطلق هذا الترجيح، بل يقيد به باستثناء يلتمس فيه المخرج لبحرق الحضرمي فيقول: «إلا إن كان صاحب فتح الأفعال مثل به على أن معناه ومعنى اكتسب واحد، حيث لا اجتهد، ك: كسبت ثمرة واكتسبتها إذا لم يكن في كسبها عسر، وهكذا في اختطف، واحتمل، واجتذب، وارتقى، والخطفة كأنها فعلة واحدة لما فيها القوة والسرعة»<sup>667</sup>.

وينقل أطفيش رأي سيبويه: «وأما انتزع فإنه خطفة كاستلب، وأما نزع فإنه نحو تحويلك إياه وإن كان على نحو الاستلاب وكذلك قلع واقتلع وجذب واجتذب»<sup>668</sup>.

ثم يبين بأن الذين مثلوا للمفتعلة بمعنى (فعل) ب: نزع وانتزع، وقلع واقتلع، وجذب واجتذب، فإنما في ذلك مخالفة لسبويه، وذكر منهم سعد الدين التفتازاني، كما ذكر للأصمعي حمل واحتمل<sup>669</sup>.

## 5 - دلالة معنى تفاعلوا

من المعاني التي تعرض لها أطفيش لوزن (افتعل) معنى تفاعلوا ومثل لهذه الدلالة ب: «اختصموا، أي: تخاصموا، واشتركوا، أي: تشاركوا، واجتوروا، أي: تجاوزوا، وازدوجوا، أي: تزوجوا»<sup>670</sup>.  
والمثالان الأخيران عند أطفيش: اجتوروا، أي: تجاوزوا، وازدوجوا، أي: تزوجوا نجد أن الفكون ذكرهما لما كان بصدد الحديث عن إعلال العين، فذكر بأن من شروط إعلال عين الفعل ألا تكون في فعل واوي العين على وزن (افتعل) بمعنى (تفاعل) ثم مثل بما ذكرت،

<sup>667</sup> - شرح لامية الأفعال 246/2

<sup>668</sup> - الكتاب 74/4 ، وشرح لامية الأفعال لأطفيش 246/2 وفي نص سيبويه عند أطفيش تصرف والنص في الكتاب: "وأما انتزع فإنما هي خطفة كقولك استلب وأما نزع فإنه تحويلك إياه وإن كان على نحو الاستلاب وكذلك قلع واقتلع وجذب واجتذب بمعنى واحد".

<sup>669</sup> - يراجع شرح لامية الأفعال 246/2

<sup>670</sup> - المصدر السابق 247/2

والأصل أنه تمثيل سيبويه<sup>671</sup>، كما مثل به المكودي وتابعه في التمثيل به الفكون؛ لأنه شارح.<sup>672</sup>

## 6 – دلالة التسبب والسعي في الشيء

نجد في حديث أطفيش عن دلالة التسبب والسعي في الشيء في وزن (افتعل) تعقيبا مهما له على تعبير التفتازاني عن هذه الدلالة بعبارة: زيادة المبالغة، فاعتبر أطفيش هذا التعبير مشكلا فقال: «لأن المبالغة لم توجد في أصول افتعل حتى يزداد فيها مبالغة في افتعل، فإنه مثل باكتسب، أي: اضطرب في الكسب، والمبالغة مدلول اكتسب لا مدلول أصله، وهو كسب، فالأولى أن يقول للمبالغة في المعنى لا لزيادة المبالغة في المعنى».<sup>673</sup>

وهذا المشكل الذي رآه أطفيش عارضا لتعبير التفتازاني نجد أطفيش مرة أخرى يسعى للإجابة عنه مكان التفتازاني فيقول: «ويجاب بأن الإضافة للبيان، أي: لزيادة هي المبالغة، فالزيادة بمعنى المزيد، أو بأنه من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله، أي: لزيادة المتكلم المبالغة على أصل المعنى، أو من إضافته لفاعله؛ لأن زاد يلزم ويتعدى، أي: ولحصول المبالغة».<sup>674</sup>

وفي هذا النقد اللغوي نلمس خصيصة من خصائص المدرسة المغربية التي اتصفت بإتقان قراءة تراث المشاركة، وشرحته ومحصلته ولا تبالي بإبداء آرائها الانتقادية حين يحالفها الحظ فيما تراه صوابا. فلم يكن المغاربة، ومنهم الجزائريون مجرد نقلة، بل أهل اجتهاد كما رأيناه عند أطفيش في الصرف وما عند غيره في النحو.<sup>675</sup>

## 7 – دلالة الإغناء عن الثلاثي

<sup>671</sup> – يراجع الكتاب 347/4 ونصه: "أما قولهم اجتوروا، واعتنوا، وازدوجوا، واعتوروا فزعم الخليل أنها إنما تثبت؛ لأن هذه الأحرف في معنى تفاعلوا. ألا ترى أنك تقول تعاونوا، وتجاوزوا، وتزاجوا، فالمعنى في هذا وتفاعلوا سواء. فلما كان معناها معنى ما تلزمه الواو احتوشوا واحتوشوا وإن لم يقولوا تفاعلوا فيستعملوه؛ لأنه قد يشرك في هذا المعنى ما يصح".

<sup>672</sup> – يراجع فتح اللطيف في أرجوزة المكودي في التصريف: 330 و331

<sup>673</sup> – شرح لامية الأفعال 248/2

<sup>674</sup> – شرح لامية الأفعال 248/2

<sup>675</sup> – يراجع الدراسات النحوية في المحاكمات لقدور قطاوي لخضر: 20 و36، 47 و91 كنماذج، فقد كان الشاوي الجزائري واحدا من أعلام الجزائر الذين مثلوا مدرسة المغاربة خير تمثيل، وأبدى كثيرا من الانتقادات النحوية لعلماء عدوا من المشاركة منهم أبو حيان النحوي، والزمخشري.

ذكر أطفيش أن (اقتعل) يفيد معنى الثلاثي ومثل له بـ: «التحى، أي: طلعت لحيته، واستلمت الحجر، أي: قبلته، وهو افتعلت من السلمة، ويقال أيضا، استلأمت الحجر بلام ساكنة بعدها همزة مفتوحة». ولم يكتف أطفيش بإيراد ما أورده هنا في إغناء (افتعل) عن الثلاثي لكونه يؤدي معناه بل نجده يرد على بعض الكوفيين فيفند بعض مزاعمهم، إذ يرون أن همزة استلأمت زائدة، وأن وزنه اِفتَعَلْتُ بسكون العين، وفتح الهمزة بعدها. ويرد على هذا الرأي بقوله: «ويردّه: إنه ليس من أبنية المزيد هذا الوزن؛ بل همزته أصل، ووزنه (استفعلت)، فسينه زائدة من اللأمة وهي آلة الحرب، واستلأمت الحجر: تحصنت به، فهو في المعنى كاللأمة بجامع التحصن». <sup>676</sup>

وهناك معاني أخرى ذكرها أطفيش للوزن (افتعل) نكتفي بالإشارة إليها ونحيل عليها لمن رامها في مواضعها منها: فعل الفاعل بنفسه، ومعنى استفعل <sup>677</sup>، ومعنى التقحم، والتولج <sup>678</sup> والتتقر والخطف. <sup>679</sup> اكتفى المجاوي للوزن (افتعل) بدلالة المطاوعة مع الاهتمام بذكر وزن مصدره، كما اهتم بأمثلة الفعل الصحيح والمعتل الوسط والأخير. <sup>680</sup>

لا نجد عند عدة بن تونس إلا إيجازا كعادته مع الأبنية الأخرى فيذكر ماضي الفعل والمضارع منه ومصدره ثم يمثل، ولكن الذي يمكن التنبيه عليه هنا هو توضيح معنى المطاوعة في المثال المذكور عن الإبل أو الغنم في قولهم: جمعت الإبل أو الغنم فاجتمعت، يقول عدة بن تونس: «فنفس اجتماعها تأثير المطاوعة». <sup>681</sup> ولم يذكر الطيب المهاجي دلالات (افتعل) واكتفى بإدراجه في الثلاثي المزيد بحرفين فيصبح خماسيا. <sup>682</sup>

ويذكر نور الدين عبد القادر خمس دلالات للوزن (افتعل) ذكرها كلها أطفيش؛ ولكن (اكتسب) ذكرها أطفيش في الموافق للثلاثي بينما

676 — شرح لامية الأفعال 249/2

677 — يراجع المصدر السابق 259/2

678 — يراجع المصدر السابق 259/2

679 — يراجع المصدر السابق 259/2

680 — يراجع نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 69 و70

681 — فك العقال عن تصرف الأفعال: 8

682 — يراجع مبادئ الصرف: 20

نجدها عند نور الدّين عبد القادر لزيادة المبالغة في المعنى مثل اكتسب بمعنى نال وربح.<sup>683</sup>

وما أطلق عليه أطفيش من دلالة اتخاذ فاعله شيئاً، يعبر عنه نور الدين عبد القادر بـ: اتخاذ الفعل من الاسم، وكلاهما مثل بـ: اختبز، فيفسره أطفيش بـ: أخذ الخبز لنفسه، بينما يفسره نور الدّين عبد القادر بـ: اتخذ الخبز. فنلاحظ الاتفاق بينهما على جوهر الدلالة مع الاختلاف في التعبير بالألفاظ المفيدة.

واكتفى الزمّوريّ بذكر دلالة المطاوعة<sup>684</sup> بينما اهتم أبو بكر الأغواطي بتتويج أمثلة الوزن افتعل باختصار شديد.<sup>685</sup> وذلك؛ لأن غاية الزموري هي الارتباط بشرح المتن، بينما كانت غاية أبي بكر الأغواطي هي حصر أمثلة الوزن في متن صرفي مختصر حتى لا يشكل على المتعلم خصوصاً المبتدئ في هذا الفن. وهذا ما اهتديت إليه من تحليل مسلك تتويج الأمثلة في مصنفه الصّرفي.

### البناء الثامن وزنه (أفعلّ)

تناول أطفيش صيغة الفعل (أفعلّ) – بتشديد اللام – وذكر حرفيّ الزيادة وهما الهمزة وإحدى اللامين على الخلاف السابق، ويرى بأنه يختص بما فيه لون أو عيب، فمثال ما يدل على اللون: إحمّرّ – بتشديد الرّاء –، ومما يدل على عيب نحو: إعوّجّ – بتشديد الجيم –، وذكر دلالة أخرى له فقال: «وربما قيل في غيره ابهرّ القمر إذا قوي ضوءه، وسهله أن الضوء كلون، بل هو لون فيما يظهر لي». <sup>686</sup> ومثل له بـ: ارعوى كما أشار إلى الإعلال الذي وقع فيه فالأصل إرعوّ بوأوين مفتوحتين خفيفتين قلبت الثانية ألفاً. واستخدم أطفيش قاعدة منطقيّة، وهي: قيام المُقتَضِيّ يستلزم قيام المُقتَضَى.<sup>687</sup>

683 – تراجع الرسالة الصرفية: 15

684 – تراجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 247

685 – تراجع متن في تصريف الفعل: 3، ومن الأمثلة التي ذكرها في هذا الموضوع هي:

اجتمع يجتمع اجتماعاً، واتصل يتصل اتصالاً، واختار يختار اختياراً، واصطبر يصطبر اصطباراً، واضطرب يضطرب اضطراباً، واطلى يطلى اطلاءاً، وازداد يزداد ازدياداً، وادّهن يدّهن ادّهاناً، وادّكر يدّكر ادكاراً.

686 – الكافي في التصريف: 81

687 – تراجع المصدر السابق: 81

وهذا يعني قيام المشروط على وجود الشرط، وهي قضية شرطية كما نجدها عند أبي حامد الغزالي<sup>688</sup>، وعبد الرحمن الأخضري<sup>689</sup>. كما أننا نجد أن مصطلح المُقتضى هو مصطلح من مصطلحات أصول الفقه كما هو عند السبكي<sup>690</sup> وكالقاعدة النهي يقتضي التحريم، فالنهي هو المُقتضي - بضم الميم وكسر الضاد -، والتحريم هو المُقتضى بضم الميم وكسر الضاد، وبمعنى الشرطية إن وجد المُقتضي ثبت المُقتضى. وهذا أصل في النهي وقد يخرج عن هذا الأصل إلى فروع<sup>691</sup>. ومثاله كي يكون أكثر وضوح أن النكاح يستلزم الوطء كما هو عند الرازي<sup>692</sup> فالنكاح مُقتضى، والوطء مُقتضى.

ذكر أطفيش في موضع آخر أن ابهرّ الليل، أي: انتصف<sup>693</sup> أو اشتدت ظلمته كما أشار إلى ابهرّ القمر<sup>694</sup>، ويحلل أطفيش هذا التعرض فيقول: «وفي ذلك نظر؛ لأنّ ابهرّ القمر بمعنى اشتدّ ضوءه، وابههرّ الليل: اشتدّت ظلمته، وازورّ النبات: أخذ في الجفوف، وترك الخضرة إلى غيرها من اللون باليبس هي من الألوان، فلا قلة، ولا شذوذ، وقيل مجيئه للعيوب الحسية قليل، ولغيره، وغير الألوان شاذ ونادر، وقد يقال لا منافاة؛ لأنّ الشذوذ والقلة قد يترادفان، وكذا الدور والشذوذ والعلة؛ ولأنّ القلة والكثرة نسبيان. فلعلّ قلته للعيوب الحسية إنما هي بالنسبة للألوان، وكثرته بالنظر إلى مجرد ما ورد منه لها»<sup>695</sup>.

ونجد المجاويّ يحدد دلالة هذا الوزن (افعلّ) في المبالغة في الفعل اللازم، كما يذكر ما ذكره أطفيش حول الدلالة على الألوان، يقول: «وفائدة بنائه المبالغة في الفعل اللازم، وذلك؛ لأنّ هذه الصيغة إنما توجد في اللازم، وقيل يصاغ للدلالة على المبالغة في الألوان والعيوب»<sup>696</sup>.

688 - يراجع معيار العلم في فن المنطق: 86 و 87

689 - يراجع السلم في علم المنطق: 101 وعرف المؤلف القضية الشرطية بقوله: «هي التي يحكم فيها على التعليق، أي: وجود إحدى قضيتيها معلق على وجود الأخرى أو على نفيها». وفيها تفصيلات فلتراجع في المصدر المذكور.

690 - يراجع الإبهاج في شرح المنهاج 2818/4 و 2819

691 - يراجع المصدر السابق 1149/4 و 1150

692 - المحصول في علم الأصول 108/1، وهذا الرازي هو محمد بن عمر بن الحسين.

693 - يراجع شرح لامية الأفعال 237/2

694 - يراجع شرح لامية الأفعال 238/2

695 - المصدر السابق 237/2 و 238

696 - نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 70 ومن أمثلته في هذا الموضوع مما يدل على الألوان والعيوب قوله: " فمثال الأول: اصفرّ زيد، واحمرّ بكر، واسودّ خالد، وابيضّ

بينما نجد عدّة بن تونس يذكر ما لم يذكره المجاوي، ولا أطفيش من أن وزن (افعلّ) يدل على الدخول في الصفة كما يقول عدة بن تونس: «أما احمرّ يحمرّ فبناؤه للدلالة على الدخول في الصفة، كقولهم: احمرّ العناب إذا بدأت الحمرّة في الجملة، والمعنى أنه ليس بأحمرّ قان».<sup>697</sup> فما عند عدّة بن تونس أكثر دقة في تحديد الدلالة المتعلقة باللون، فالأمر يتعلق بعارض قابل للتغير، وهو صفة الاحمرار، بخلاف ما ذكره كل من أطفيش والمجاوي من الدلالة على اللون مطلقاً كما مرّ سابقاً. ومن الجزائريين الذين ذكروا دلالة المبالغة للوزن (افعلّ) نور الدين عبد القادر، ولكنه اشترطها في معنى مجردة، وكونه لازماً. قال: «ويقصد بهذا اللون المبالغة في معنى مجردة، ففي اعورّ زيادة ليست في عورّ، وفي احمرّ زيادة ليست في حمرّ، ولا يكون إلا لازماً نحو: انقضّ سقط من نقض ينقض».<sup>698</sup> وذكر الزمّوري وزن (افعلّ) دون أن يذكر له دلالة<sup>699</sup>، أمّا أبو بكر الأغواطيّ فاكتفى بذكره وذكر مصدره والتمثيل له فيما يدل على اللون فقط.<sup>700</sup>

### البناء التاسع وزنه (افعلّ)

صيغة الفعل (افعلّ) عند أطفيش من المزيد بالهمزة والألف واللامين على الخلف وحكمه حكم ما قبله، أي: افعلّ، أي: أن يكون للون والعييب مع زيادة المبالغة قال: «إلا أن المبالغة فيه أشدّ، وأفهام العروض فيه أكثر».<sup>701</sup> ومثّل له ب: احمارّ، ومصدره احميرار بياء بعد الميم.<sup>702</sup> وهي المعاني نفسها التي تعرض لها في شرحه على لامية الأفعال.<sup>703</sup>

ركز المجاوي على تحديد أحرف الزيادة كما فعل أطفيش، لكن المجاوي أوضح دلالة الفعل أكثر فقال: «وبناؤه لزيادة المبالغة والدلالة

عمرو، ومثال الثاني: اعورّ زيد، واعرجّ عمرو، ومصدره يأتي على وزن (افعلّ)، كالأحمرار، والاعوجاج.

<sup>697</sup> — فك العقال عن تصرف الأفعال: 8 و 9

<sup>698</sup> — الرسالة الصرفية: 15

<sup>699</sup> — يراجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 247

<sup>700</sup> — يراجع متن في تصريف الفعل: 3

<sup>701</sup> — الكافي في التصريف: 81

<sup>702</sup> — يراجع الكافي في التصريف: 81

<sup>703</sup> — يراجع الشرح المذكور 235/2 و 236

على التكثر في الفعل القاصر، بيان ذلك أنك إذا قلت: اسودّ زيد فمعناه مطلق السواد بقطع النظر عن القلة والكثرة، ثم تقول إذا أردت مطلق المبالغة: اسودّ زيد بدون زيادة الألف بين العين واللام، وإذا أردت زيادة المبالغة والكثرة تقول اسوادّ بزيادة الألف»<sup>704</sup>.

وأما عدّة بن تونس فسار على الطريقة نفسها المتعلقة بذكر الفعل في الماضي (أفعال) وتصريفه في المضارع (يفعل) مع ذكر المصدر له وهو (أفعل)، وذكر بابه هنا، وهو احمارّ يحمارّ احميرارا.<sup>705</sup>

فهذا اختصار يناسب المبتدئين كما أشرنا إليه غير مرّة. ولم يذكر الطيب المهاجي هذا الوزن في أبنية المزيد؛ لأنه اكتفى بنماذج عن الفعل الثلاثي الذي يصير عن طريق الزيادة بحرف رباعيا، وبزيادة حرفين خماسيا وبزيادة ثلاثة أحرف سداسيا. فليُنظر عمله في موضعه.<sup>706</sup>

ولا نجد عند نور الدين عبد القادر زيادة في دلالة الفعل (أفعال) على ما ذكره أطفيش إلا ما اهتمّ به نور الدين عبد القادر من تقييد دلالة صيغة (أفعال) على العيوب بالعيوب الحسيّة، ولم يبقها مطلقة، وذكره الفعل المجرد لأمتثلة الأفعال التي ساقها للتمثيل، وهي أن المجرد من احمارّ حمر، ومن اصفارّ صفر، ومن اعوارّ عور.<sup>707</sup> وفي هذا تنبيه المتعلم على معرفة حروف الزيادة من خلال وضع الأصل مقابلا للفرع. وهذا سلوك تربوي من الشيخ يدل على تمرّسه بطرق التعليم. وذكر الزمّوري صيغة (أفعال) دون التّعرّض للدلالة.<sup>708</sup>

وأما أبو بكر الأغواطيّ فإنه ذكر صيغة الفعل (أفعال) في موضعين الأول في نظمه حين قال:

واعشوشبت واحرنجمت وأفعلا \* ذا ألف من بعد عين حلا<sup>709</sup>

وشرح بيت النظم فقال: «يعني (أفعال) و (أفعول)»، و (أفعل)». <sup>710</sup> وأما الموضع الثاني فنجده يصنّف الفعل (أفعال) في الفعل السداسي في الباب الثاني منه ويمثل له باخضارّ يخضر

704 — نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 74

705 — يراجع فكّ العقال عن تصرف الأفعال: 9

706 — يراجع مبادئ الصرف: 20

707 — يراجع الرسالة الصرفية: 16

708 — فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 248

709 — الأبيات المفيدة في تصريف الفعل: 1

710 — المصدر السابق: 1



اخضراراً،<sup>711</sup> وفي تمثيله بهذا اللون دلالة على ذوق الشيخ إلى ما يرمز إلى النماء، والغيث، ووطنيته في استخدامه للون من ألوان العلم الجزائري. لأن هذه السمة نصادفها عند العلماء الذين عاشوا فترة الاستعمار. كما هو الشأن مع نور الدين عبد القادر.<sup>712</sup>

### البناء العاشر وزنه (أفعول)

وذكر أطفيش أنه مزيد بالهمزة والواوين، ودلالته تفيد المبالغة، ومثل له بـ: اجلوذ بهم السير، أي: دام مع سرعة، والمصدر افعوأل. ونلاحظ هنا اهتمام أطفيش بضبط البناء إن في الفعل أوفي المصدر كتابة فقال في افعوأل بتشديد الواو، وهذا تقاديا لأي لبس مع وزن آخر قد يشابهه إذا لم يبين بأن الواو مشددة.<sup>713</sup>

لقد فصل القول في مواضع أخرى الحديث عن دلالات بناء (أفعول) فتعرض إلى الحديث عن اللازم والمتعدي منه فقال: «ويكون متعديا ولازما. فالمتعدي نحو: إعلووط بفتح اللام وتشديد الواو». <sup>714</sup> كما يذكر أيضا اللازم فيقول: «واللازم مثل: إخروط الشعْر، أي: طال وامتد، أو امتد ولو بلا طول». <sup>715</sup>

ولا يكتفي أطفيش بما قدم بل يستشهد بشعر الأعشى <sup>716</sup>

لَا تَأْمَنَ النَّازِلَ الْكُومَانَ ضَرْبَتَهُ \* بِالْمَشْرِفِيِّ إِذَا مَا أَخْرَوَطَ الشَّعْرُ

711 – يراجع متن في تصريف الفعل: 3

712 – لم تكن مؤلفات الشيخ نور الدين عبد القادر تخلوا من الوطنية على الرغم من أنها تحمل صبغة المادة العلمية كالنحو، وذلك أني وجدت في نهاية كتابه الوسيلة لعلم العربية يختم الدرس بنص فيه الإشارة واضحة إلى الحرية، وهذا النص بعنوان الرحمة بالطيور وهو للمنفلوطي جاء فيه: ارحم الطيور لا تحبسها في الأقفاص ودعها في فضائها تهيم حيث تشاء، وتقع حيث يطيب لها التغريد والتفكير، إن الله وهب لها فضاء لا نهاية له فلا تغتصبها حقها فتضعها في محبس لا يسع مدّ جناحها أطلق سبيلها، وأطلق سمعك وبصرك وراءها لتسمع تغريدها فوق الأشجار وفي الغابات وعلى شواطئ الأنهار، وترى منظرها وهي طائرة في جوّ السماء فيخيل إليك أنها أجمل من منظر الفلك الدائر والكوكب السّيار. ولا يكتفي بالنص بل نجده يطلب من تلامذته إعراب الجملة الأكثر إichاء بالحرية يقول: تمرين: 1) اذكروا الأفعال اللازمة والأفعال المتعدية، 2) أعربوا فلا تغتصبها وأطلق سبيلها و وضع أسفلها في زاوية الختم حرف ميم وبهذا ختم الكتاب. فكل ذلك يوحى للقارئ بما كانت تعانيه طيور العلم التي هي الجزائر المحبوسة في قفص الاستعمار. يراجع الوسيلة لعلم العربية لنور الدين عبد القادر: 4 بعد الفهرس في ص 108 وهذا منه أعجب إذ بعد أن أنهى الكتاب وفهرسه جاء بأربعة صفحات جعل فيها نصوصا وتمارين هادفة.

713 – يراجع الكافي في التصريف: 82

714 – شرح لامية الأفعال 26/2

715 – المصدر السابق 26/2

716 – لم أعثر على البيت في شرح ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس.

كما يستشهد أيضا ببيتين من الشعر هما<sup>717</sup>:

أَلَا حَبَّذَا حَبَّذَا حَبَّذَا \* حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ مِنْهُ الْأَذَى  
وَيَا حَبَّذَا بَرْدُ أُنْيَابِهِ \* إِذَا أَظْلَمَ اللَّيْلُ وَاجْلَوَّذَا

نجد المجاويّ يقف عند تفسير هذه الزيادة فيقول: «وفائدته المبالغة؛ لأنك إذا قلت: جلد الإبل فمعناه سارت بسرعة، بقطع النظر عن زيادة السرعة، فإذا قلت: اجلودّ الإبل فمعناه سارت بزيادة سرعة، ومصدره يأتي على وزن افعوالا نحو: اعلوّاطا ووجلوّاذا، وما شاكلهما». <sup>718</sup> وربما قلبوا إحدى الواوين في مصدر اجلودّ ياء لانكسار ما قبلها فيصير اجلوّاذا كما ذكره السرقسطيّ. <sup>719</sup>

ومعنى الملاحظة التي نجدها عند المجاويّ تجعلنا نرى أن تواضع العرب على دلالة هذه الزيادة كان مبنيًا على ملاحظة الفرق بين سرعتين، السرعة التي يدل عليه الأصل (جلدّ)، والسرعة التي يدل عليها الفرع (اجلوّدّ) فقد لاحظت العرب أن ثمة زيادة في جري الإبل فوضعت لكل حال منهما ما يدل عليه مع المحافظة على اللفظ الأصلي حين زادت ما زادت على ما يدل من زيادة المعنى في ذلك اللفظ.

لم يذكر الطيب المهاجي هذا الوزن، أي: (افعولّ)، ولا نجد عند نور الدين عبد القادر حديثًا عن دلالة الفعل (إفعولّ) إلا ما ساقه من مثال اعلوّط الذي شرّحه بأنه تعلق بعنق البعير ليركبه. <sup>720</sup> ولكن عند سيبويه له ركوب مخصوص قال: «واعلوّطتُهُ: إذا ركبته بغير سرج». <sup>721</sup>

وعند السرقسطيّ: «اعلوّط الجملُ الناقة: إذا ركب عنقها، وتقحّمها من فوقها، ويقال: اعلوّط الشّيء: إذا أخذه وحبسه». <sup>722</sup>

أما الزمّوريّ فقد تحدث عن دلالة اعلوّط وشرّحه مستخدمًا مثال اعلوّط فرسه تعلق بعنقه وركبه، ثم يضيف معنى آخر وهو اعلوّط

<sup>717</sup> — انظر البيتين في ديوان عمر بن أبي ربيعة: 192، وفي شرح لامية الأفعال لأطفيش

26/3، وفسّر أطفيش معنى اجلودّ بالسرعة في السير ويكون للنقص في المطر. وتاج العروس للزبيدي 390/9. وفي المحكم لابن سيده 362/7.

<sup>718</sup> — نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 73

<sup>719</sup> — الأفعال 321/2

<sup>720</sup> — يراجع الرسالة الصرفية: 13

<sup>721</sup> — الكتاب 76/4

<sup>722</sup> — الأفعال 325/1

السفر: امتد، ومثله اجلّود الليل: طال وتجده يستدلّ بالبيتين نفسيهما اللذين استدلّ بهما أطفيش، ولكن الرواية تختلف وهما<sup>723</sup>:

أَلَا حَبَّأَ حَبَّأَ حَبَّأَ \* حَبِيبٌ تَحَمَّتُ فِيهِ الْأَدَى  
وَيَا حَبَّأَ الْبَرْدُ أَنْيَابُهُ \* إِذَا عَسَّسَ اللَّيْلُ وَاجْلَوَّأَ

إلا أننا نجد أطفيش يذكر استشهاد ابن جني بهما بينما لم يذكر الزمّوريّ ذلك. وبالنسبة لأبي بكر الأغواطي فإنه لم يتعرض لصيغة الفعل (افعول) في مدونته الأبيات المفيدة، بل تعرض له في مؤلفه متن في تصريف الفعل ومثّل له بـ: اجلّود ولم يذكر له فيه أي دلالة.<sup>724</sup>

### البناء الحادي عشر وزنه (افعول)

يذهب أطفيش إلى أن صيغة الفعل (افعول) مزيد بالهمزة والواو وإحدى العينين، ودلّاته للمبالغة، ومثّل له بـ: إِعْشَوْشَبَتِ الْأَرْضُ، أي: كثر عشبها، إِخْشَوْشَنْتُ، أي: اشتدت خشونتها، ويأتي غيرها، والمصدر (إفعلال) كـ: إِعْشِيشَاب، وإخْشِيشَان.<sup>725</sup>

ويحدد في موضع آخر حروف الزيادة في بناء (افعول) فيقول: «(افعول) بزيادة همزة الوصل والواو الساكنة بين العينين الزائدة إحداهما على الخلاف، المفتوحتين، وهو سداسي من مزيد الثلاثي لغير إلحاق». <sup>726</sup> كما يذكر لهذا الوزن معاني كثيرة أخرى لم يذكرها في كتابه الكافي في التصريف. منها: الصيرورة ومثّل لها بـ: اغدودن النبات بمعنى طال، واحلولى إذا كان بمعنى صار حلوا، ومعنى المجرد ومثّل له بـ: اخلوق أن يفعل، أي: خلق أن يفعل، ومطاوعة المجرد نحو: ثنيته فاثنوني ويستشهد لهذا النوع بقراءة  $\text{چ} \square \square \text{چ}$  <sup>727</sup> — بفتح تاء المضارعة، وهي الأولى وسكون التاء المثناة، وفتح النون وسكون الواو وكسر النون الآخرة — ؛ لأنها في المضارع. هكذا ضبطها أطفيش حرصاً منه على عدم الوقوع في التصحيف من قبل الناسخ أو

<sup>723</sup> — فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 249

<sup>724</sup> — يراجع متن في تصريف الفعل: 3

<sup>725</sup> — يراجع الكافي في التصريف: 82

<sup>726</sup> — شرح لامية الأفعال 258/2

<sup>727</sup> — هود 5

الطابع، وهي قراءة شاذة أوردها ابن النّحّاس (ت 338هـ) "728" وابن جني (393هـ) "729"

نجد عند المجاوي تركيزاً مهماً في تحديد دلالة (افْعَوْعَلْ) فيرى أن فائدته الدلالة على تكثير الفعل اللازم ويعتمد المثال التطبيقي ويشرحه للمتعلم يقول: «ألا ترى أنك إذا قلت: عَشَبَ الأرض، فمعناه ظهر العشب على وجه الأرض بقطع النظر على القلة والكثرة». "730"

فبالموازنة بين أطفيش والمجاويّ هنا نجد أن كليهما ذكر التكثير؛ لكن المجاوي ينفرد بربط التكثير بال لزوم في الفعل، وهذه ملاحظة مهمة في الدرس الصرفي لدى العلماء الجزائريين. فلهم دقة في التعامل مع المادة العلمية، لا تقل عن ملاحظات علماء العربية قاطبة. وذكر هذا الوزن أيضاً عدة بن تونس بإيجاز على طريقته التي أشرنا إليها عدة مرات. "731"

وعبر نور الدين عبد عن دلالة التكثير بالمبالغة، ومثل بعشب يعشوشب كغيره مع ذكر أمثلة أخرى، ونجد عنه فائدة وهي ضبط الفعل عَشِبَ — بكسر عينه وضمها — للإشارة إلى اللغتين فيه. فعَشِبَ — بكسر العين — من عشبَت الأرض كما دُكِرَ "732"، وأما عَشِبَ بضم عين الفعل فهي عند السرقسطي: «عَشِبَ الرجل عشابة وعشوبة: هرم فأسْخِفَ به، فهو عَشْبَةٌ». "733" ولكنه أورد للأصمعي أن «عَشِبَ، وعَشِمَ لغتان — بكسر الشين فيهما —: إذا ولى وكبر، فهو عَشْبَةٌ وعَشْمَةٌ». "734"

وذكر الزمّوري "735" الدلالات كلها للفعل (افْعَوْعَلْ) التي مرت معنا عند أطفيش، والمجاوي، ونور الدين عبد القادر. وسلك أبو بكر الأوغاطي مسلك عدة بن تونس فتشابه عندهما المنهج. "736"

### البناء الثاني عشر وزنه (استَفْعَلْ)

728 — يراجع إعراب القرآن 172/2 و 273

729 — المحتسب 441/1

730 — نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 73

731 — يراجع فك العقال عن تصرف الأفعال: 9 وطريقته الاختصار يكتفي بذكر الفعل في

الماضي والمضارع ثم يذكر المصدر، ثم يمثل له، ومثل لـ (افْعَوْعَلْ) حسب طريقته هنا بـ:

اعشوشب يعشوشب اعشيشابا. المصدر السابق: 9

732 — يراجع الأفعال للسرقسطي 201/1

733 — الأفعال 238/1

734 — المصدر السابق 238/1

735 — يراجع فتح اللطيف: 248

736 — متن في تصريف الفعل: 3

يذكر أطفيش له حروف الزيادة وهي الهمزة والسين والتاء ويفيد الطلب، ولم يذكر له في الكافي في التصريف في هذا الموضع الذي تناوله فيه أي مثال، لكننا نجده قد فصل القول فيه في شرح اللامية قال: «(استفعل) وهو من مزيد الثلاثي الذي ليس مماثلاً للرباعي، أي: ليس على وزنه، وهو سداسي ثلاثة أحرف زوائد، وهي الأول، والثاني، والثالث، الهزة، والسين، والتاء، وثلاثة أصول، الفاء، والعين، واللام، وتلك الهمزة همزة وصل، ومثاله: استقام، أصله استقوم – بسكون القاف، وفتح الواو –، ونقلت فتحة الواو للقاف، وسكنت فقلبت ألفاً، مثله: استفعل أصله استفعل – بياء مفتوحة –». <sup>737</sup>

ويتوسع أطفيش في مناقشة بناء (استفعل) في مادته التطبيقية المتمثلة في استفعل فقال عن أصله: «ولو كان أصله الواو من دعا يدعو تحركت الياء بعد فتحة فقلبت ألفاً». <sup>738</sup> ويأتي بعد ذلك له بمثال، وهو الفعل (استحق) ليحلله عائداً به إلى أصله (استحق) مركزاً على دقة ضبط صوائته القصيرة، في رسمه بأنه بسكون الحاء، وفتح القاف الأول ليعلل ما وقع فيه من إعلال فيقول: «نقلت فتحها إلى الحاء فسكنت، فأدغمت في القاف بعدها». <sup>739</sup> ثم تناول في مدونته الصرفية المتعلقة بشرح لامية الأفعال لابن مالك أغلب المعاني التي تدل صيغة (استفعل) عليها ومنها:

#### دلالة الفعل (استفعل) على الطلب

يدرس أطفيش دلالة الطلب للفعل (استفعل)، ويراها أيضاً الأصل الأشهر فيه إلا أنه قسم الطلب في كينونته إلى قسمين صريحا أو تقديرا، واعتمد على قول الجاربردي: «وذلك قد يكون صريحا نحو: استكتبت، أي: طلبت منه الكتابة، وقد يكون تقديرا نحو: استخرجت الوتد من الحائط، فليس هنا طلب صريح، بل المعنى لم أزل أتلف، وأتحيل حتى خرج فنزل ذلك منزلة الطلب». <sup>740</sup>

ولا يكتفي بما نقله من نص الجاربردي بل يعقب بأن العلماء ذكرت أن: «محل الأول العاقل؛ لأنه إنما يطلب من العاقل، ومحل الثاني غير

<sup>737</sup> – شرح لامية الأفعال 210/2

<sup>738</sup> – شرح لامية الأفعال 210/2

<sup>739</sup> – المصدر السابق 210/2

<sup>740</sup> – مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط بشرح الجاربردي وحاشية ابن جماعة 52/1 وانظر نص الجاربردي في شرح لامية الأفعال لأطفيش 211/2

العاقل».<sup>741</sup> ولكنه يذكر إمكان أن يكون من العاقل فقال: «قد يكون الثاني من العاقل كقولك: استخرجت زيدا إذا فعلت له ما يتسبب في خروجه مثل الانقباض عنه، أو ضربه، وأمثال ذلك، وذلك الطلب التقديري مجاز، ومنه استعلفه الحمار، أي: طلب منه العلف، أي: فعل ما هو كالطلب كنهيقه له، إذ لا فرق في استحالة الطلب بين الطلب والطالب والمطلوب».<sup>742</sup>

ويؤكد أطفيش على ما ذهب إليه بشواهد من القرآن الكريم معتمداً السماع المتفق عليه فيقول: «ومنه ﴿بِ﴾<sup>743</sup> إذا كان بمعنى طلب الوقود من النار، أي: احتال لها لتتقد، و﴿ثِ ث﴾<sup>744</sup> فإن الشياطين لم يطلبوا منه صراحاً أن يهوى، بل وسوسوا، وخیلوا له حتى هوى ﴿ع ع﴾<sup>745</sup> فإنه لا يطلب منهم الفزّ، بل يوسوس، ويزين، فشبه وسواسه، وتزيينه بمن يطلب الفزّ، بل يوسوس ويزين، فشبه وسواسه وتزيينه بمن يطلب الفزّ صراحاً، وليس من التقديري، ﴿س ن﴾<sup>746</sup>؛ لأنّ المعنى طلب منهم الخفة فهو من الحقيقي، فبطل قول فتح الأفعال<sup>747</sup> إنه من التقديري».<sup>748</sup>

ويستقصي أطفيش دلالات استعمل في المؤلفات فينقل عن صاحب التحقيق<sup>749</sup> ما نصه: «وقد يكون الطلب مجازاً ك: استعجل زيد كذا، أي: طلب العجلة من نفسه إلى كذا، وما تقدم من أنه لطلب الفعل هو الغالب في الطالب، وقد يكون لطلب الذات نحو: استخيرتهم، واستحمرتهم، أي: طلبت خيرهم، وأحمرهم، وليس منه ﴿س ن﴾<sup>750</sup>، أي: طلب الخفيف؛ لأن معنى الآية طلب منهم الخفة كما مرّ، لا طلب

<sup>741</sup> — المصدر السابق 211/2

<sup>742</sup> — المصدر السابق 211/2

<sup>743</sup> — البقرة 17

<sup>744</sup> — الأنعام 71

<sup>745</sup> — الإسراء 64

<sup>746</sup> — الزخرف 54

<sup>747</sup> — يريد بصاحب فتح الأفعال الشيخ بحرق الحضرمي اليمني، انظر الشرح الكبير المسمى

بفتح الأفعال: 107

<sup>748</sup> — شرح لامية الأفعال 211/2

<sup>749</sup> — عنوانه الكامل هو تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال لأبي عبد الله.

محمد بن محمد بن عيسى الشهير بابن العباس التلمساني (ت 871هـ — 1467م)، مخطوط

في مكتبة الإسكندرية تحت رقم 16، و270

<sup>750</sup> — الزخرف 54

الخفيف؛ لأن طلب الخفة منهم عموماً، فَبَطَلَ ما يظهر من فتح الأقفال أن الآية منه، وبَطَلَ ما صرح به من أن المعنى: طلب الخفيف». <sup>751</sup>، وما ذهب إليه هنا نجده في تفسيره لقوله تعالى ﴿ط﴾ <sup>752</sup>، إذ يقول أطفيش: «طلب منهم الخفة بفعله، أو قوله إلى التكذيب والمعصية، فالاستفعال على أصله كما يدل له قوله تعالى ﴿ط﴾ <sup>753</sup> في التكذيب والمعصية اللتين دعاهم إليهما، وقيل: الاستفعال هنا بمعنى الوجود على أصل الفعل، أي: وجدهم أخفاء مثل إفعال بذلك المعنى، نحو: أحمدته بمعنى: وجدته حميداً». <sup>754</sup> وللعلماء استنباطات دلالية أخرى من الآية الكريمة. <sup>755</sup>

ونظراً لارتباط أطفيش بشرح لامية الأفعال لابن مالك فإننا نجده يذكر مجموعة من الأوزان للفعل المزيد لم يذكرها في الكافي في التصريف الذي اقتصر فيه على اثني عشر بناء في الفعل الثلاثي المزيد، وأغلب هذه الأبنية يشاركه في ذكرها الزموري؛ لأنه هو الآخر شارح لنظم المكودي، مع قلة ذكره في بقية المدونات الصّرفية الجزائرية. نفضل تصنيفها في جدول موازنة بين ما ذكره أطفيش في شرحه على لامية الأفعال، وما ذكره الزموري في شرحه على البسط والتعريف تسهيلاً للدارسين.

<sup>751</sup> — شرح لامية الأفعال 211/2 و212

<sup>752</sup> — الزخرف 54

<sup>753</sup> — الزخرف 54

<sup>754</sup> — تيسير التفسير 109/13

<sup>755</sup> — منها قول الفراء: «يريد استفزهم». معاني القرآن 35/3، وقال أبو حيان الأندلسي: «أي: استجهلهم لخفة أحلامهم». البحر المحيط 24/8، ونسب هذا الرأي لابن الأعرابي كما ساق آراء غير ابن الأعرابي ولم يُعَيَّنْ فقال: «وقال غيره حملهم على أن يَخْفُوا لما يريد منهم فأجابوه لفسقهم». المصدر السابق 24/8، ويكاد يكون ما عند أطفيش هو ما قال به ابن عطية وإنما الفرق بينهما في سياق النص فقط يقول ابن عطية: «أي: طلب خفتهم وإجابتهم إلى غرضه، فأجابوه إلى ذلك، وأطاعوه في الكفر لفسقهم، ولما كانوا بسبيله من الفساد». المحرر الوجيز 60/5، وعند الشوكاني: «أي: حملهم على خفة الجهل والسّقه بقوله وكيده وغروره، فأطاعوه فيما أمرهم به، وقبلوا قوله: وكذبوا موسى». فتح القدير 692/4.

كما أننا سنعمل على تدعيم الأوزان بأمثلة تطبيقية، وتسجيل صفحاتها حتى يمكن العودة إلى مواطنها في المدونة الصرفية المعنية بها.

### جدول موازنة بين ما ذكره أطفيش في شرحه على لامية الأفعال وما ذكره الزموري في شرحه على البسط والتعريف

| موضوعه في فتح اللطيف للزموري | موضوعه في شرح لامية الأفعال لأطفيش | مَثَالُهُ  | وزن الفعل | الترتيب |
|------------------------------|------------------------------------|--|-----------|---------|
|                              | 244/2                              | اهبيح، الرجل تكبر، والصبي سمن                    | افعل      | 1       |
|                              | 285/2                              | خلبس، خلبس قلبه خدعه                             | فعلس      | 2       |
|                              | 286/2                              | سنبس في سيره، أي: حرك الناقة فيه وأسرع           | سفعل      | 3       |
|                              | 289/2                              | احبناً البعير: عظم بطنه                          | افعلناً   | 4       |
|                              | 291/2                              | احوصل الطائر: إذا ثنى عنقه على قفاه وأخرج حوصلته | افوعل     | 5       |
| 246                          | 9/3                                | زهزق إذا أكثر الضحك، ودهدم الجدار: هدمه          | عفعل      | 6       |
| 246                          | 11/3                               | هلقم الطعام: لقمه                                | هفعل      | 7       |
| 246                          | 12/3                               | رهمس الشيء: رمسه، أي: ستره ودفنه                 | فهعل      | 8       |
| 247                          | 13/3                               | ترهشف الشراب: رشفه                               | تفهعل     | 9       |
| 249                          | 14/3                               | اجفأظ: أشرف على الموت، واجفأظت الجيفة انتفخت     | افعأظ     | 10      |
| 246                          | 14/3                               | قطن البعير: طلاه بالقطران                        | فعلن      | 11      |
| 246                          | 16/3                               | ترمس الرجل: استتر                                | تفعل      | 12      |
| 246                          | 17/3                               | جلمط رأسه: حلقة                                  | فعمل      | 13      |
| 246                          | 17/3                               | غلصمه: قطع غلصمته                                | فعلم      | 14      |
| 249                          | 17/3                               | ادلمس الليل اختلطت ظلمته، واهرمع الدم سال بسرعة  | افعمل     | 15      |
|                              | 18/3                               | اهرمع بناء على أن أصله رمع بدون تشديد            | اهفعل     | 16      |
| 249                          | 21/3                               | اعلنكس الشعر: تراكم لكثرتة                       | افعلنكس   | 17      |
| 246                          | 18/3                               | سنبل الزرع قال الزموري وهو بناء نادر             | فنعل      | 18      |
| 246                          | 29/3                               | زملق الفرس: ألقى ماءه عند الضراب قبل الإيلاج     | فمعل      | 19      |
| 247                          | 29/3                               | مطاوع لسلقاه فتسلقى                              | تفعل      | 20      |
| 246                          | 16/3                               |  | فعتل      | 21      |

### استثمار الجدول الموازن



موازنة بين ما ذكره أطفيش، وما ذكره الزموري نجد أن أطفيش ذكر وزنا لم يذكره الزموري وهو (افعلّ) "756" كما نجد الزموري يذكر وزنين لم يذكرهما أطفيش الأول: (افوعلّ) نحو: اكوالّ الرّجل، بمعنى قصر واجتمع خلقه. وأصله الثلاثي كأل، وهو مما زيد فيه ثلاثة أحرف. والثاني: (افعلّ)، وهو مزيد بثلاثة حروف همزة الوصل، ولام بعد الفاء، مع تضعيف اللام في الآخر، نحو: اسلّم الرّجل، أي: سلّم، إذا تغيّر وجهه من أثر الشّمس أو سقر.

### الفعل الرباعي المزيد

لقد ذكر أطفيش لمزيد الرباعي ثلاثة أوزان بينما ذكر الزموري وزنين وهذا جدول يوضح ما عند أطفيش والزموري من مزيد الرباعي.

| وزن الفعل | مثاله  | موضعه في شرح لامية الأفعال لأطفيش | موضعه في الكافي في التصريف لأطفيش | موضعه في فتح اللطيف للزموري |
|-----------|--------|-----------------------------------|-----------------------------------|-----------------------------|
| تَفَعَّلَ | تدحرج  |                                   | 83                                | 250                         |
| افَعَنَّ  | احرنجت | 219/2                             | 83                                | 250                         |
| افَعَّلَّ | اقشعرّ |                                   | 83                                | لم يذكره                    |

ومن كل المدونات الصرفية التي تناولتها هذه الرسالة لم نجد من ذكر الوزن افوعلّ إلا الزموري ونور الدين عبد القادر ومثل له بما مثل به الزموري وهو اكوالّ، ترتبط دلالاته بالخلقة؛ لأن معناه قصر واجتمع خلقه والأصل فيه كأل، وبهذا المعنى نجده عند أبي حيان الأندلسي "757"، وابن القطاع، ومن أمثلته: « اكفهرّ الرجل: تجهم، واكتأرّ الفرس بذنبه اكتأرا، مدّه في خصره وهو محمود، واكبأنّ تقبّض، ودخل بعضه في بعض، واكومدّ الفرخ ارتعد، وكذلك الشيخ، واكالرّ تقبّض، واكمهّد رعيش، واكتوتى بالغ في صفة نفسه من غير عمل، وأيضا تتعتع. واكمائتّ الفرس اكميتاتا من الكمّة، واكلنددّ واكلندى اشدّد». "758" ولا شك في أنّ أي باحث يمكن أن يتساءل عن أبنية الأفعال المزيدة الثلاثية والرباعية التي ذكرتها المدونات الصرفية الجزائرية هل هي نفسها عند غيرهم من علماء الصرف؟ والجواب عن ذلك أن من جمعوا أبنية الفعل

<sup>756</sup> — انظر شرح لامية الأفعال 18/3

<sup>757</sup> — قال في المحكم 86/7 في مادة كأل: " اكوالّ من الكوال، وهو القصير مع غلظ وشده".  
وليس من الكأل الذي قال فيه ابن سيده: " أن تشتري أو تبيع ديناً لك على رجل بدين له على آخر". المصدر السابق 85/7.

<sup>758</sup> — كتاب الأفعال 1114/3 و115

المزيد ابن القطاع وحسبتها فوجدتها عنده تسعة وأربعين (49)<sup>759</sup> بناء  
للفعل الثلاثي المزيد منها بناءان للمبني للمجهول وهما: نُفُوعِلَ، وَنُفَعِّلَ،

<sup>759</sup> – انظر الجدول الآتي ففيه إحصاء كامل لهذه الأبنية:

جدول أبنية الأفعال الثلاثية المزيدة في كتاب أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع

| الترتيب | وزن الفعل   | الصفحة | الترتيب | وزن الفعل                               | الصفحة |
|---------|---|--------|---------|---|--------|
| 1       | أفَعَلَ نحو: أقررت الأمر                            | 378    | 26      | تَمَفَعَلَ نحو: تَمَذَرَ ع              | 380    |
| 2       | فَاعَلَ نحو: قاتل                                   | 378    | 27      | فَعَمَلَ نحو: جَعَمَطَ                  | 380    |
| 3       | فَعَلَ نحو: كَرَّمَ                                 | 378    | 28      | أَفَاعَلَ نحو: اذَارَسَ                 | 380    |
| 4       | تَفَاعَلَ نحو: تَصَالَحَ                            | 378    | 29      | أَفَعَلَ نحو: ازلغَبَ                   | 380    |
| 5       | نُفُوعِلَ المبني للمجهول من الصيغة السابقة          | 378    | 30      | أَفَعَلَ نحو: ازمَلَّ                   | 380    |
| 6       | تَفَعَّلَ نحو: تَقَطَّعَ                            | 378    | 31      | أَفَعَّلَى نحو: ارعَوَى                 | 380    |
| 7       | نُفَعِّلَ المبني للمجهول من الصيغة السابقة          | 378    | 32      | أَفَعَّلَ نحو: ادمَجَ                   | 380    |
| 8       | انفَعَلَ نحو: انكسرَ                                | 378    | 33      | انفَعَّلَ نحو: اذرمَجَ إذا استتر        | 380    |
| 9       | انفَعَلَ نحو: اقتتلَ                                | 378    | 34      | انفَعَلَ نحو: انقهَلَّ إذا سقط من الضعف | 380    |
| 10      | استَفَعَلَ نحو: استغفرَ                             | 378    | 35      | فَعَعَلَ نحو: بعثر، وجلبب               | 380    |
| 11      | افعالل نحو: احمرَّ؛ لأن أصله احمرار فأدركه الإدغام. | 378    | 36      | فوعَلَ نحو: كوكبَ                       | 380    |
| 12      | افعالل نحو: احمرَّ؛ لأن أصله احمر فأدركه الإدغام.   | 379    | 37      | فيعَلَ نحو: جبالَ                       | 380    |
| 13      | افعول نحو: اجلوذ، واعلوط                            | 379    | 38      | فعول نحو: جهورَ                         | 380    |
| 14      | افعيل نحو: اهنَّيخ إذا تبختر                        | 379    | 39      | فعلى نحو: سلقى                          | 381    |
| 15      | افعولع نحو: اغدودنَ                                 | 379    | 40      | فعئل نحو: شرتفَ                         | 381    |
| -1      |   |        |         |   |        |
| 16      | افعولل نحو: اعتوتجَ                                 | 379    | 41      | فمعل نحو: شمراج إذا خاط خياطة رديئة     | 381    |
| 17      | 17 – افوعَلَ نحو: احوصلَ                            | 379    | 42      | فعلم نحو: هدرَم إذا أكثر في كلامه       | 381    |
| 18      | 18 – افعالل نحو: اسمأدد إذا غضب                     | 379    | 43      | افمعل نحو: اسمدر، أي: ضعف بصره          | 381    |
| 19      | 19 – افعئلل نحو: افعنسسَ                            | 379    | 44      | افأعل نحو: اكأزر إذا تقبض واجتمع        | 381    |
| 20      | 20 – افعئلى نحو: اسلئقى                             | 379    | 45      | فعلس نحو: خلبس إذا خلب وفئِن            | 381    |

كما ذكر للرباعي المجرد وزنا واحدا هو (فَعَلَّ)، وذكر لمزيد الرباعي أربعة أوزان. هي (تَفَعَّلَ) نحو: تَدَحْرَجُ، وَاقَعَلَّ نَحْو: احْرَجَمَ، و(افْعَلَّ) نحو: اقشَعَرَّ، واسْمَهَرَّ إذا اشْتَدَّ، و(افْعَلَّ) نحو: اجْرَمَزَ إذا تقبَّضَ، وادْرَمَجَ إذا استتر، فإذا أضفنا مزيد الرباعي ومجرده التي عددها (5) إلى الثلاثي المزيد – دون الوزنين المبنيين للمجهول – أي: أضفنا ثمانية وأربعين (48) وزنا المتبقية صار عدد ما عند ابن القطاع هو (53) وزنا.

بينما نجد علماء المدونات الجزائرية يذكرون أربعة وخمسين (54) بناء للفعل بما فيها الثلاثي المزيد، والرباعي المجرد والمزيد. ولكن ليس كل الأبنية التي ذكرها ابن القطاع في كتابه أبنية الأسماء والأفعال والمصادر هي نفسها عند الجزائريين، بل نجد عنده خمسة عشر بناء للفعل الثلاثي المزيد لم تذكرها المدونات الصرفية الجزائرية التي وقفت عليها في هذه الرسالة يوضحها الجدول الآتي:

#### جدول الأفعال الثلاثية المزيدة التي ذكرها ابن القطاع ولم تذكرها المدونات الصرفية الجزائرية

| الرقم | وزن بناء الفعل | موضعه في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع | الرقم | وزن بناء الفعل | موضعه في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع |
|-------|----------------|--|-------|----------------|--|
| 1     | افْعَالَّ      | 378  | 8     | افْعَلَّ       | 380  |
| 2     | افْعَلَّ       | 380  | 9     | افْعَلَّ       | 380  |
| 3     | افْعَالَّ      | 379  | 10    | انْفَعَلَّ     | 380  |
| 4     | افْعَهَلَّ     | 380  | 11    | افْمَعَلَّ     | 381  |
| 5     | افاعَلَّ       | 380  | 12    | افلأَعَلَّ     | 381  |
| الرقم | وزن بناء الفعل | موضعه في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع | الرقم | وزن بناء الفعل | موضعه في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع |

| 21      | 21 – افوعَلَّ نحو: اكْوَهَدَّ، أي: ارتعش   | 379    | 46      | فَعِيلَ نحو: طَشِيًا رأيه إذا خَطَطَ | 381    |
|---------|--|--------|---------|--------------------------------------|--------|
| 22      | 22 – افَعَالَّ نحو: اجْقَالَّ              | 379    | 47      | فَنَعَلَّ نحو: سَنَبَلَّ الزَّرْعُ   | 381    |
| الترتيب | وزن الفعل                                  | الصفحة | الترتيب | وزن الفعل                            | الصفحة |
| 23      | 23 – افعمَلَّ نحو: اهرَمَع، أي: انْهَمَلَّ | 379    | 48      | فَعْفَلَّ نحو: جَرَجَمَ إذا صرَع     | 381    |
| 24      | 24 – افعهَلَّ نحو: اقمَعَدَّ، أي: رفع رأسه | 380    | 49      | فَعْلَفَّ نحو: سَرَجَسَ              | 381    |
| 25      | 25 – فَعْلَنَ نحو: سلَعَنَ إذا عدا         | 380    | 50      | افْعَلَّ                             | 381    |

|   |                |       |   |                |       |
|---|----------------|-------|---|----------------|-------|
| الأسماء والأفعال<br>والمصادر لابن<br>القطاع                   |                |       | الأسماء والأفعال<br>والمصادر لابن<br>القطاع                   |                |       |
| 381   | فَعْفَلَّ      | 13    | 380   | أَفْعَلَّ      | 6     |
| موضعه في أبنية<br>الأسماء والأفعال<br>والمصادر لابن<br>القطاع | وزن بناء الفعل | الرقم | موضعه في أبنية<br>الأسماء والأفعال<br>والمصادر لابن<br>القطاع | وزن بناء الفعل | الرقم |
| 381   | فَعْفَلَّ      | 14    | 380   | أَفْعَلَّ      | 7     |
| 381   | أَفْعَلَّ      | 15    |   |                |       |

كما نجد أيضا أربعة عشر بناء لوزن الفعل المزيد، ذكرته المصنفات الصرفية الجزائرية لم يذكرها ابن القطاع في مؤلفه الذي اعتمدها لهذه الموازنة يوضحها الجدول الآتي:

**جدول أوزان أبنية الأفعال المزيدة  
التي وردت في المدونات الصرفية الجزائرية، ولم يذكرها ابن  
القطاع في كتابه أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**

| الرقم | وزن بناء الفعل  | الرقم | وزن بناء الفعل   |
|-------|-----------------|-------|------------------|
| 1     | هَفْعَلَّ "760" | 8     | تَفْعُولُ "761"  |
| 2     | فَهْعَلَّ "762" | 9     | تَفْوَعْلُ "763" |
| 3     | تَفْعَلَّ "764" | 10    | تَفْيَعْلُ "765" |
| 4     | عَفْعَلَّ "766" | 11    | أَفْعَلَّا "767" |

<sup>760</sup> — انظر شرح لامية الأفعال لأطفيش 12/3، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف للزموري: 246

<sup>761</sup> — انظر الكافي في التصريف لأطفيش: 85، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف للزموري: 247

<sup>762</sup> — انظر شرح لامية الأفعال لأطفيش 12/3، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف للزموري: 246

<sup>763</sup> — انظر الكافي في التصريف لأطفيش: 85، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف للزموري: 248

<sup>764</sup> — انظر انظر شرح لامية الأفعال لأطفيش 16/3، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف للزموري: 246

<sup>765</sup> — الكافي في التصريف لأطفيش: 85، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف للزموري: 248

<sup>766</sup> — انظر انظر شرح لامية الأفعال لأطفيش 9/3، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف للزموري: 246

|       |                           |       |                          |
|-------|---------------------------|-------|--------------------------|
| 5     | سَفَعَلَ <sup>768</sup>   | 12    | افْعَلَسَ <sup>769</sup> |
| الرقم | وزن بناء الفعل            | الرقم | وزن بناء الفعل           |
| 6     | تَفَهَّلَ <sup>770</sup>  | 13    | افْعَلَّ <sup>771</sup>  |
| 7     | تَفَعَّلَى <sup>772</sup> | 14    | افْعَالَ <sup>773</sup>  |

فإذا جمعنا ما في المدونات الصرفية الجزائرية ، وما عند ابن القطاع مما لم يذكره، أي: جمع عملية حسابية (54 + 15) صار المجموع 69 بناء للفعل المزيد. ومعها الرباعي المجرد.

وهذا الإحصاء والموازنة بين من اختلف في المجال الصرفي كابن القطاع من جهة، وعلماء المدونات الجزائرية من جهة أخرى يكشف لنا أنّ علماءنا الجزائريين لم يكونوا على جهل بتلك الأبنية التي وجدناها عند ابن القطاع، بل كان الدافع لديهم هو الميل إلى الاختصار، وتيسير

<sup>767</sup> — انظر انظر شرح لامية الأفعال لأطفيش 289/2، وفتح اللطيف في التصريف على

اليسر والتعريف للزموري: 248

<sup>768</sup> — انظر شرح لامية الأفعال لأطفيش 286/2، وفتح اللطيف في التصريف على اليسر

والتعريف للزموري: 245

<sup>769</sup> — انظر شرح لامية الأفعال لأطفيش 21/3، وفتح اللطيف في التصريف على اليسر

والتعريف للزموري: 249

<sup>770</sup> — انظر شرح لامية الأفعال لأطفيش 13/3، وفتح اللطيف في التصريف على اليسر

والتعريف للزموري: 247

<sup>771</sup> — الكافي في التصريف لأطفيش: 80، وشرح لامية الأفعال للمؤلف نفسه 237/2، ونزهة

الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف للمجاوي: 70، وفك العقال عن تصرف الأفعال لعدة بن

تونس: 8، والرّسالة الصّرفية لنور الدين عبد القادر: 15، والوسيلة لعلم العربية للمؤلف

نفسه: 50، وفتح اللطيف في التصريف على اليسر والتعريف للزموري: 247، ومخطوط

الآبيات المفيدة في تصريف الفعل لأبي بكر الأغواطي: 1، ومخطوط متن في تصريف الفعل

للمؤلف نفسه: 3

<sup>772</sup> — انظر شرح لامية الأفعال لأطفيش 21/3، وفتح اللطيف في التصريف على اليسر

والتعريف للزموري: 247

<sup>773</sup> — انظر الكافي في التصريف لأطفيش: 81، وشرح لامية الأفعال للمؤلف نفسه 235/2،

ونزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف للمجاوي: 74، وفك العقال عن تصرف الأفعال

لعدة بن تونس: 9، والرّسالة الصّرفية لنور الدين عبد القادر: 16، وتعليق انتقادي على لامية

الأفعال للمؤلف نفسه: 28، وفتح اللطيف في التصريف على اليسر والتعريف للزموري: 247،

ومخطوط الآبيات المفيدة في تصريف الفعل لأبي بكر الأغواطي: 1، ومخطوط متن في

تصريف الفعل للمؤلف نفسه: 3

<sup>773</sup> — انظر شرح لامية الأفعال لأطفيش 21/3، وفتح اللطيف في التصريف على اليسر

والتعريف للزموري: 247

الصرف للناشئة، الأمر الذي حملهم على عدم التعرض لكل الصيغ الصرفية للفعل.

وما نجده عندهم من صيغ تعد من غريب اللغة، وأوردها أطفيش، والزموري، فالأمر راجع إلى ارتباطهم بشرح متون صرفية أوردت تلك الصيغ فكان حتما عليهم التعرض إليها.

**شرح ظاهرة الرباعي المزيد والملحق بالرباعي في المدونات الصرفية**  
كثيرا ما يشكل على الدارس أو الباحث قضية الفعل الرباعي المزيد حينما يجد إلى جانبه الملحق بالرباعي، وبالأخص حين نجد فعلا عند عالم جزائري يصنفه في الرباعي المزيد وآخر يصنفه في الملحق بالرباعي وأحيانا أخرى نجد تعبيراً آخر وهو الملحق باحرنجم. هذا الإشكال رأيت من تمام فائدة هذا البحث في أن أجيب عنه.

يقول سيبويه في قضية الإلحاق: «وإذا ضاعفت اللام وكان فعلا ملحقا ببنات الأربعة لم تدغم؛ لأنك إنما أردت أن تضاعف لتلحقه بما زدت بـدحرجت وجدلت. وذلك قولك جلببته فهو مجلببٌ، وتجلبب ويتجلبب أجرسته مجرى تدحرج، ويتدحرج في الزنة كما أجريت فطلت على زنة دحرجت، وأما اقعنسس فأجروه على مثال احرنجم، فكل زيادة دخلت على ما يكون ملحقا ببنات الأربعة بالتضعيف فإن تلك الزيادة إن كانت تلحق ببنات الأربعة فإن هذا ملحق بتلك الزنة من بنات الأربعة كما كان ملحقا بها، وليس زيادة سوى ما ألحقها بالأربعة. وأمّا احمررت واشهَابَبت فليس لهما نظيرٌ في باب الأربعة. ألا ترى أنه ليس في الكلام احرنجمت، ولا احراجمت فيكون ملحقا بهذه الزيادة. فلما كانتا كذلك أجرستا مجرى ما لم يلحق ببناء غيره مما عينه، ولامه من موضع واحد؛ لأنه تضعيفٌ، وفيه من الاستتقال مثل ما في ذلك، ولم يكن له نظيرٌ في الأربعة على ما ذكرت لك فيحتمل التضعيف ليسلما زنة ما ألحقه به. فإن قلت فهلا قالوا استعدد على زنة استخرج فإن هذه الزيادة لم تلحق ببناء يكون ملحقا ببناء، وإنما لحقت شيئا يعتل، وهو على أصله كما أن أخرجت على الأصل، ولو كان يخرج من شيء إلى شيء لفعل ذلك به، ولما أدغموا في أعددت كما لم يدغموا في جلببت»<sup>774</sup>.

نجد توضيحا عند السيرافي في شرحه على سيبويه في باب تضعيف اللام في غير ما عينه ولامه من موضع واحد. فذكر أن الثلاثي قد يزداد في آخره حرف من جنس لامه ثم ينقسم ذلك إلى قسمين أحدهما

ملحق بالرباعي، والآخر غير ملحق به يقول السّيرافي: «فأمّا الملحق به فهو الذي يصير بالزيادة على بنية الرباعي الأصلي، وكيفية حركاته ونظمها ونظم سكونه غير مغير منه شيء وذلك قولك قررد ومهدد وفي الفعل جلبب، وشملل، وقعدد، ورمدد، وجدب، وهقب. فأما قررد فملحق بجعفر، وجلبب وشملل بدحرج، وقعدد ملحق ببرثن، وحبرج ورمدد ملحق بزبرج، وخدب ملحق بقمطر، وهذه الأشياء على كيفية حركات ما ألحقت به غير مغير منها شيء»<sup>775</sup> "ولعل من أحسن ممن تناول قضية إلحاق بناء فعل ببناء فعل آخر قبل أطفيش، والمجاوي، ونور الدين عبد القادر علي بن محمد القوشجيّ حين قال: «ومعنى الإلحاق أن يكون بناء أنقص أصولاً من بناء آخر فيزيد في الأول شيء لغرض أن يصير في اللفظ مثل الثاني، ويتصرف في الثاني، كما في جلبب، أي: أتى بشيء من موضع آخر، وسلق، أي: ألقى أحداً على ظهره، فإنّ أصولها أنقص من أصول دحرج من درجة العجلة، وحرجم يقال حرجمت الإبل، أي: رددتها فارتدت، واجتمعت مزدحمة، فزادوا باءً آخر على جلبب، وبياء على سلق، فصارا جلبب وسلقى»<sup>776</sup> "بالنسبة للوزن (افعلل) الذي هو من الرباعي المزيد بحرفين مثل: حرجمت الإبل فاحرنجمت.

يوضح نور الدين عبد القادر إشكالا قد يعرض للمتعلم يقول: «والفرق بين هذا الوزن، وبين الذي ذكر في الثلاثي المزيد مثل اقعّسس يَفْعَلْسُ (افْعَلْلُ يَفْعَلْلُ) هو أنّ الزائد في الثلاثي ثلاثة أحرف، وهنا يعني في الرباعي حرفان. والحاصل إن كان (افْعَلْلُ) مأخوذاً من فعل ثلاثي مجرد ك: اقعّسس أصله: قعّس كما سبق فهو مزيد ثلاثي، وإن كان من فعل رباعي مجرد كاحرنجم أصله: حَرَجَمَ فهو مزيد رباعي»<sup>777</sup>.

كما نجد أيضاً أطفيش يضع توضيحاً للملحق فيقول: «والإلحاق: جعل لفظ أكثر منه بزيادة حرف أو أكثر – في عدد الحروف والحركة والسكون – وكذلك لم يجز في الملحق الإدغام مطلقاً، ولا الإعلال في غير الأخير. قيل: ولعل بعضهم أجاز الإدغام، وأحكام الملحق كأحكام الملحق به في التصغير، والتكبير، وغيرهما، ودليل الإلحاق في الفعل اتحاد المصدرين – مصدر الملحق، ومصدر الملحق به – ولا يخفى أن

<sup>775</sup> – شرح كتاب سيبويه 291/5

<sup>776</sup> – عنقود الزواهر في الصرف: 344

<sup>777</sup> – الرسالة الصرفية: 17 و18

(اسْتَخْرَجَ) غير ملحق بـ: (احْرَنْجَمَ) – ولو توافقا في الحركة، والسكون، والمصدر – ؛ لأنَّ الرَّابِعَ فِيهِ فاء، وفي (احْرَنْجَمَ) زائد واقع بعد الفاء والعين، و(أَخْرَجَ) غير ملحق بـ: (دَحْرَجَ) ولو توافقا في ذلك؛ لأنَّ المعتبر (فَعْلَلَة) في باب (دَحْرَجَ) لا طَرَادَه دُونَ (فَعْلَل). و(إخْرَاج) مُؤَازِنٌ لـ (فَعْلَل) لا لـ (فَعْلَلَة)؛ ولأنَّ الشَّرْطَ تَوَافُقَ المَصَادِرِ كُلِّهَا. والله أعلم». <sup>778</sup> هذا الحديث عن ظاهرة الإلحاق للفعل عند أطفيش تعرض لها أيضا المجاوي، ونبهه هو الآخر على الاهتمام به، لأنَّ توضيحه يزيل التَّوَهُّمَ بأنَّ الإلحاق حصل بزيادة التاء يقول: «حقيقة الإلحاق في هذه الصِّيغِ الملحقات بـ: (تَدَحْرَجَ) هو زيادة حرف في وسط الكلمة، أو في آخرها لا بالتاء؛ وذلك لأنَّ التاء إنَّما أُوتِي بها للمطاوعة لا غير، تقول: دَحْرَجْتُ الحَجَرَ فطَوَعَنِي فَتَدَحْرَجَ، وَعَلَّمْتُ زَيْدًا الحِسَابَ فطَوَعَنِي فَتَعَلَّمَ، وَجَوَرَبْتُ زَيْدًا فطَوَعَنِي فَتَجَوَرَبَ». <sup>779</sup>

ومن أمثلة صاحب المتن الذي شرحه المجاوي، واعتمدها تطبيقا للفعل الملحق الفعل (تَجَلَّبَبَ) فالباء الأخيرة هي الزائدة للإلحاق، وأمَّا التاء فقد زيدت للدلالة على المطاوعة، والمجاوي حدّد بدقة موضع الزيادة في الملحق، ولم يدّعها لنفسه بل قد صرّح بمن سبقه إليها وذكر المفصل للزمخشري، ونبهه على غيره من المصادر التي تعرّضت لفنّ الصرّف. <sup>780</sup>

أما بالنسبة للأفعال التي ذكروا بأنّها من الملحقة بالرباعي، أو بـ: (تَفَعَّلَ)، أو بـ: (افْعَلَّلَ)، أو بـ: (احْرَنْجَمَ). فهي في هذا الترتيب.

## 1 – الملحق بالرباعي

### 2 – الملحق بـ: (تَفَعَّلَ)

### 3 – الملحق بـ: (افْعَلَّلَ)

### 4 – الملحق بـ: (احْرَنْجَمَ)

ويبينها الجدول الآتي الذي جمعنا فيه بين صيغة الفعل الذي مسّه الإلحاق، ونوع إلحاقه، وترشيده المطلع على هذه الرسالة إلى موضع هذا

<sup>778</sup> – الكافي في التصريف: 87

<sup>779</sup> – نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 83

<sup>780</sup> – يراجع المصدر السابق: 83



الإلحاق في المدونات الصرفية الجزائرية. كما أثبتنا الأمثلة المناسبة التي أخذناها من المدونتين الصرفيتين المعنيتين بالموازنة في الجدول. وإليك الجدول الذي وعدنا به.

### جدول خاص بالأفعال التي مسّها الإلحاق

| صيغة الفعل الملحق | نوع الإلحاق      | المدونة الصرفية مع تحديد موضع الصيغة                        |
|-------------------|------------------|---|
| فُعِيلَ           | ملحق<br>بالرباعي | فك العقال : 11 ، نزهة الطرف: 72                             |
| فُعَلَى           | بالرباعي         | الكافي: 85 ، نزهة الطرف: 77، فك العقال: 12                  |
| فُعِنَلْ          | بالرباعي         | الكافي: 85  |
| فَوَعَلَ          | بالرباعي         | الكافي: 85، نزهة الطرف: 75، فك العقال: 11                   |
| فُعُولَ           | بالرباعي         | نزهة الطرف: 76، فك العقال: 11                               |
| فِيْعَلْ          | بالرباعي         | الكافي: 85 ، نزهة الطرف: 76 ، فك العقال: 11                 |
| فُعَلَّ – جلبب    | بالرباعي         | الكافي: 84، نزهة الطرف: 77، فك العقال: 12، فتح اللطيف : 247 |
| تمفعل – تمسكن     | ملحق بتفعل       | الكافي: 85  |
| تفعل – تجلبب      | ملحق بتفعل       | الكافي: 85  |
| تفعول – ترهوك     | ملحق بتفعل       | الكافي: 85  |
| تفوعل – تجورب     | ملحق بتفعل       | الكافي: 85  |
| تفيعل – تفيهق     | ملحق بتفعل       | الكافي: 85  |
| افعللى – اسلنقى   | ملحق بافعلل      | الكافي: 86  |
| افعللل – اقنسس    | ملحق بافعلل      | الكافي: 86،   |
| افعللل –          | ملحق<br>باحرنجم  | فك العقال: 12، ومبادئ الصّرف: 20                            |
| افعللل            | ملحق<br>بالرباعي | الأبيات المفيدة: 4  |

•  
•  
•  
•  
•

# الفصل الثالث

أبنية الأسماء والمصادر في المدونات

الصرفية بالجزائر

من 1830م إلى 1962م

•  
•  
•  
•  
•

## الاسم والمصدر

كثيرا ما نجد مصطلح الاسم يطلق على المصدر كما نجد أيضا إطلاق مصطلح المصدر على الاسم، ولذا رأيت أن أخصص تمهيدا في هذا الفصل للتفرقة بينهما من خلال التعرض إلى ما نجده في كتب علماء اللغة العربية.

لم يحدّ سيبويه الاسم بحدّ ينفصل به عن غيره، وإنما مثل له بقوله: «الاسمُ رَجُلٌ وَفَرَسٌ». <sup>781</sup> ويرى ابن يعيش أنه لما وضع حدّا للفعل وللحرف، فكأنّه تميز عنده الاسم، ولم يبعد عن مسلك سيبويه في تعريف الاسم مسلك المبرد إذ قال فيه: «أما الأسماء فما كان واقعا على معنى نحو: رجل و فرس». <sup>782</sup> فقد كرّر عبارة سيبويه في التمثيل برجل و فرس للاسم.

وقد حدّه ابن السراج فقال: «الاسم ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا، وغير شخص فالشخص نحو: رجل و فرس، وحجر، وبلد، وعمر، وبكر، وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب، والأكل، والظن، والعلم، واليوم، واللييلة، والساعة». <sup>783</sup> فيمكن دخول المصادر تحت هذا التعريف؛ لأنها لا تدل على الزّمن من جهة اللفظ، وإن كان الزّمن من لوازمها، ودلالاتها على الزّمن لا يلزمها كما لا يلزم الفعل الدّلالة على المكان، وإن كان المكان من ضروراته؛ لأنّه لا يتصور وقوع فعل في غير مكان.

ولذا نجد السيرافيّ يهتم في حدّ الاسم بالتمييز بين الزّمن المحصّل وغيره الذي لا يلزم المصادر بالفعلية في قوله: «كل شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل من مضي أو غيره فهو اسم». <sup>784</sup>

781 – يراجع الكتاب 12/1

782 – المقتضب 51/1، وانظر شرح المفصل لابن يعيش 22/1

783 – الأصول في النحو 36/1

784 – شرح كتاب سيبويه 15/1

ولعل تسمية سيبويه المصادر بأنها أحداث الأسماء، وقوله: «والأحداث نحو: الضربُ والحمدُ والقَتْلُ»<sup>785</sup> — هو مما يُفَرِّقُ به بين الاسم المصدر، والاسم الذي ليس بمصدر، فالضرب اسم وهو مصدر في قولك ضربت زيدا ضربا لدلالته على الحدث الذي لا يقترن بزمن محصل، بينما قولك: رجل وفرس فلا يدل على الحدث ولا على أي زمن. فمن هذه الجهة فهما اسمان لا مصدران.

وإذا جئنا إلى المدونات الصرفية الجزائرية الخاصة بهذه الرسالة فإننا نجد أطفيش قد ذكر في مدونته الصرفية اسم الفاعل<sup>786</sup>، والصفة المشبهة<sup>787</sup>، واسم التفضيل<sup>788</sup>، وصيغة فاعل بمعنى فاعل ومفعول<sup>789</sup>، وصيغ المبالغة<sup>790</sup>، واسم الفاعل من الرباعي وغيره<sup>791</sup>، ثم اسم المفعول<sup>792</sup>، واسما الزمان والمكان، والمصدر الميمي<sup>793</sup>، ثم اسم الآلة<sup>794</sup>، ثم اسما المرة والهيئة<sup>795</sup>، هذا هو ترتيب أطفيش في دراسته لأبنية الأسماء والمصادر. وسنشرع في الحديث عن هذه الأبنية التي ذكرناها عند أطفيش بالتفصيل مع ذكر من تناولها من العلماء الجزائريين الآخرين.

### اسم الفاعل

بدأ أطفيش بتعريف اسم الفاعل فقال: «اسم الفاعل ما اشتق من المصدر لمن قام به الفعل، بمعنى الحدث»<sup>796</sup>، فخرج بقولي لمن قام به الفعل اسم المفعول؛ فإنه وقع عليه الفعل، واسم التفضيل؛ فإنه لما قامت به الزيادة في الفعل لا لمجرد من قام به أصل الفعل، وكذا الصفة المبالغة، وخرج اسم الزمان والمكان؛ فإنه لما وقع فيه الفعل، واسم الآلة؛ فإنه لما به الفعل، وخرج أيضا الفعل؛ فإنه للحدث باعتبار الزمان،

- 
- 785 — يراجع الكتاب 12/1  
786 — يراجع الكافي في التصريف: 131  
787 — المصدر السابق: 135  
788 — يراجع المصدر السابق: 137  
789 — يراجع المصدر السابق: 139  
790 — يراجع المصدر السابق: 140  
791 — يراجع المصدر السابق: 144  
792 — يراجع المصدر السابق: 144  
793 — المصدر السابق: 144  
794 — يراجع المصدر السابق: 146  
795 — يراجع المصدر السابق: 148  
796 — يراجع شرح كافية ابن الحاجب للأستاذ اباضي 483/3

وخرج قولي: بمعنى الحدث الصفة المشبهة؛ فإنها للذات مع ثبوت صفة لها، فمعنى زيد حسن: أنه ثبت له الحسن، وأنه فيه، ولو أردت الإخبار بأنه قد حدث له الحسن فيما مضى، أو الآن، أو في الاستقبال لحولت الصيغة إلى وزن (فاعل) فتقول: حاسن، وإن قلت: لم أخرجت الفعل بقولك: لمن قام به الفعل، مع أن قولك هذا مانع من دخوله فضلا عن أن يحتاج إلى إخراجة؟ قلت: لأن المراد بالفعل في قولي: (لمن قام به الفعل) الفعل اللغوي لا الاصطلاحي. وإن قلت: فلم لم تخرج اسم التفضيل بقولك: بمعنى الحدوث؟ قلت: لأنه ولو كان لا يدل على الحدوث؛ لكنه قد سبق هذا القيد ما يخرج به بعدما خرج تحصيل للحاصل»<sup>797</sup>.

وقد أضاف أطفيش أن (واجب)، و(دائم)، و(باق) «صفات مشبهات؛ لأنها لا تدل على الحدوث؛ لأن معناها شيء متصف بالوجوب، أو الدوام، أو البقاء؛ لا شيء واجب، أو دام، أو بقي فيما مضى، أو يجب، أو يدوم، أو يبقى في الحال، أو الاستقبال، فليست باسم فاعل، وقد خرجت بقولي: بمعنى الحدوث»<sup>798</sup>.

والعجيب عند أطفيش هو تعميق البحث من خلال تعامله مع ذهن المتعلم. فهو يعيش في بحثه مع ما يعرض للقارئ في مدونته الصرفية من أسئلة ويجيب عنها، وهذا لا يكون إلا عند العلماء الذين مارسوا التعليم. يقول أطفيش: «ولو قلت: يجري عليه بدل قولي: بمعنى الحدوث لصحّ». <sup>799</sup> فيرى أن هذا القول تخرج به الصفة المشبهة؛ لأنها لا تجري على المضارع إلا أن الحد لا يكون مانعا لكونه يشتمل على الصفة المشبهة بوزن فاعل نحو: باق، ودائم، وواجب، وطاهر القلب»<sup>800</sup>.

ونافيه يستقصي كل ما يتعلق بصيغة اسم الفاعل متبعا الطريقة نفسها التي ذكرناها في تعميق البحث معتمدا السؤال والجواب عنه فيقول في شأن علمية تسمية صيغة اسم الفاعل: «وإنما سميت صيغة اسم الفاعل من الثلاثي، أو غيره اسم الفاعل نظرا إلى أنها اسم من فَعَلَ

797 – الكافي في التصريف: 131

798 – المصدر السابق: 131 و132

799 – المصدر السابق: 132

800 – يراجع المصدر السابق: 132

الفعل، فليس الثلاثي بأولى بهذا الاسم من غيره، وليس كما زعم بعض أنها سميت بذلك تغليباً لصيغة اسم الفاعل الثلاثي لكثرتة»<sup>801</sup>.

ونجد أطفيش يتعرض في موضع آخر لمصطلحين مهمين ذكرهما في تعريفه لاسم الفاعل وهما الحدوث والحدث فيقول عن الأول: «الحدوث فصل مخرج لاسم التفضيل، والصفة المشبهة؛ فإنهما إنما يدلان على الثبوت ومخرج للمصدر واسمه؛ فإنهما وإن دلا على الحدث؛ لكن لا يدلان على الحدوث. بل على مجرد الحدث فقط، وإن أوقعنا ما على الصفة خرج بهما المصدر واسمه نحو: زيد ورجل، ونحو: الحارث والضارب: اسمان علمان؛ فإنهما لا يدلان على الحدث، وعلى الحدوث فيخرجان بكل ما أخرج به مثل: زيد ورجل»<sup>802</sup>.

يوظف أطفيش ثقافته المنطقية حين يتناول بالشرح المصطلح الثاني وهو الحدث فيقول: «والحدث يدل على الزمان بهيئته، وعلى الحدث بالذات والجوهر، وقد يدل الفعل على الثبوت فيخرج بقوله: الحدوث، وفي بعض النسخ تقديم الحدوث على الحدث، ويرده أن الحدث فصل، والحدوث جنس، والجنس لا يتقدم في الحدود على الفصل عند أهل المنطق»<sup>803</sup>.

يظهر هذا النص الأخير سعة اطلاع أطفيش على نصوص المخطوطات وتحقيق النص ليصل إلى الصواب الذي ينطبق مع ما قرره أهل المنطق في الترتيب اللازم في مجيء الفصل أسبق من الجنس الأمر الذي حمله على ترجيح نص المخطوطة التي تحتوي على هذا الترتيب. وفي النص دلالة الفعل على الثبوت ولعله يقصد المصدر؛ لأنه جائز لغة وضع الفعل موضع المصدر.

لا نعدم الروح النقدية والاعتداد بالثقة العلمية عند أطفيش. فهو لا يتوانى في إبداء آرائه النقدية من ذلك نقده لابن الحاجب في تعريفه لاسم الفاعل الذي نقله أطفيش وهو: «اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمكن قام به، بمعنى الحدوث»<sup>804</sup>.

لقد علق أطفيش على هذا التعريف فقال: «ومراده بالفعل المصدر لا الفعل الاصطلاحي، وإن كان بعض النحاة من يقول: إن اسم الفاعل

801 – المصدر السابق: 132

802 – شرح لامية الأفعال 179/3

803 – المصدر السابق 179/3

804 – المصدر السابق 179/3

مشتق من الفعل الاصطلاحي؛ لأن المضمرة في قوله: لمن قام به عائد للفعل، والقائم هو الحدث، والأولى أن يقول لمن قام به؛ لأن المجهول أمره يعبر عنه بما، ولعله قصد تغليب العاقل». <sup>805</sup>

ثم نجد أطفيش يأتي برأي الجابري ويعتبره معبراً بما رآه هو صحيحاً، وإن كان قد أخذ شيئاً من حدّ ابن الحاجب وترك أشياء في الحدّ وعوّض عنها بما يناسب الحدّ يقول أطفيش في هذا الشأن: «وقد عبّر الدماميني بما قلناه. عبّر بحدّ ابن الحاجب؛ لكن عبر بالمصدر بدل الفعل، وشيء بدل (من)، وكأته أشار إلى تفسير حدّ ابن الحاجب. فإن معنى ما وشيء واحد». <sup>806</sup>

ثم لا يتوقف أطفيش عند هذا النقد، بل يسوق كلاماً فيه ترجيح رأي الدماميني الذي لم يتابع ابن الحاجب في التعبير بالفعل بدلاً من المصدر فيما يخص حدّ اسم الفاعل فقال أطفيش: «قال اسم الفاعل: الاسم المشتق من مصدر الشيء قام به بمعنى الحدوث. فعبر بالمصدر إشارة إلى أن مراد ابن الحاجب بالفعل المصدر، أو على حذف مضاف، أي: مصدر الفعل، وأن الحقّ أن يعبر به لئلا يوهم الفعل الاصطلاحي، وعبر بشيء إشارة إلى أنّ من في كلام ابن الحاجب بمعنى شيء وأنّ الأولى أن يعبر بشيء، أو بما». <sup>807</sup>

### ردّ أطفيش على الرّضيّ الاسترأبادي

كما نعتز على ردّ أطفيش على الرّضيّ الاسترأبادي الذي نقل قوله: «ويدخل الصّفة المشبهة. ولا يشمل جميع أسماء الفاعلين نحو: زيد مقابل عمرو، وأنا مقارب من فلان، أو مبعد منه، ومجتمع معه فإنّ هذه الأحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا تقوم بأحدهما معينا دون الآخر». <sup>808</sup>

ثم نجده يبدي رأيه بصدد ما نقله من رأي الاسترأبادي فقال: «الحقّ أنه يشملها؛ لأنه قام بها، ولا يضرّ أنه قام بها مع غيره». <sup>809</sup>

### نقد أطفيش لصاحب شرح مراح الأرواح

805 — شرح لامية الأفعال 179/3

806 — المصدر السابق 180/3

807 — المصدر السابق 180/3

808 — المصدر السابق 180/3؛ ولكن نص الاسترأبادي في الأصل فيه: «أنا مقترب» بدلاً

من مقارب وفيه العطف بالواو في «ومبعد منه» بدلاً من العطف بـ: أو كما ورد عند أطفيش.

يراجع شرح كافية ابن الحاجب للأسترأبادي 483/3

809 — شرح لامية الأفعال 180/3

نعثر أيضا على نقد أطفيش لصاحب شرح مراح الأرواح الذي لم يذكر لنا اسمه وقال عنه: «وأما صفات الله فإنها ولو دلت على الاستمرار؛ لكن لا بصيغها، بل باعتبار الموصوف فهي أسماء فاعل. وكذا الصفات الدالة على الدوام بجوهرها وذاتها، لا بصيغتها كدائم، وراسخ، وخالد، ولازم، وواجب، فإنها دالة على حدوث الدوام والرسوخ، والخلود، واللزوم، والوجوب. كذا ظهر لي فبطل إيراد صاحب<sup>810</sup> شرح مراح الأرواح». <sup>811</sup>

### نقد أطفيش للسيوطي مع التماس العذر له

أورد أطفيش تعريف السيوطي لاسم الفاعل: «اسم الفاعل ما دلّ على حدث وصاحبه». <sup>812</sup> ثم نجده يعقب عليه بقوله: «قوله على حدث لا يخرج الصفة المشبهة كما زعم؛ لأنهما يدلان على حدث<sup>813</sup>»، والحق أن يقول: ما دلّ على حدث<sup>814</sup> إلخ فتخرج الصفة المشبهة واسم التفضيل، ولعله قال ذلك وحرّقه الناسخ». <sup>815</sup>

يتعرض أطفيش إلى المسائل الدقيقة المتعلقة بصيغة اسم الفاعل فحين جاء إلى الحديث عن اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المفتوح العين، أو المكسورها لا المضمومها رأيناه يذكر أنه جعل على (فاعل) تعديا كان، أو لازما صحيحا، أو معتلا، أو مضاعفا، ولم يفته استتدراك الاطراد في المفتوح العين مطلقا، كضرب فهو ضارب، وقعد فهو قاعد،

810 — لعله يقصد حسن باشا بن علاء الدين الأسود صاحب كتاب المفراح في شرح مراح الأرواح الذي يقول فيما له علاقة بابطل أطفيش لقوله: «فاعلم أن لخروج بعض اسم الفاعل عنه نحو: واجب، ودائم، وباق؛ لأن كلا منها ليس بمعنى الحدث، وينبغي أن يكون التعريف جامعا ومانعا، والصواب أن يقول بدل قوله الحدث: ويجري عليه ليتناول ما ليس بمعنى الحدث من اسم الفاعل مع أن الصفة المشبهة خرجت به أيضا؛ لأن الصفة المشبهة ليست تجارية على الفعل». المفراح في شرح المراح: 185 وتراجع هذه المسألة في شرح المراح للعيني: 119، والفلاح شرح المراح لابن كمال باشا: 65، وشرح المراح لأحمد بن علي بن مسعود: 65

811 — شرح لامية الأفعال 181/3

812 — المصدر السابق 181/3

813 — الحدث في اللغة هو الأمر الحادث، وأما اصطلاحا فيقصد به المصدر، أو المفعول المطلق، أو الفعل، وإذا عبّروا بالحدث الجاري على الفعل فلا يريدون إلا المصدر. انظر المعجم المفصل في علم الصّرف لراجي الأسمر: 215

814 — قال الشّريف الجرجاني: «الحدوث عبارة عن وجود الشيء بعد عدمه».

التعريفات: 82 وفي موضع آخر قال: «وقد يعبر عن الحدوث بالحاجة إلى الغير».

التعريفات: 81

815 — شرح لامية الأفعال 181/3



ووعد فهو واعد، وقال فهو قائل، وردّ فهو رادّ، وقضى فهو قاض، وفي المكسور إن كان متعديا نحو: علم فهو عالم، وشرب فهو شارب، ولقم فهو لاقم، وفضح فهو فاضح، ووسع واسع، وهاب فهو هائب، وبقي فهو باق، ومسّ فهو ماسّ. "816"

كما يدرس أطفيش اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن فاعل فيقول: «وقد يجيء اسم الفاعل من غير الثلاثي على (فاعل) نحو: أيفع الغلام فهو يافع، ولا يقال موفع، وأورق الشجر فهو وارق، ولا يقال مورق». "817"

لكنّ أطفيش سرعان ما يصرّح بالقيـل المسموع عن العرب ويستشهد بقول الشاعرة:

\* **فِيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَالِكَ مُورِقُ** \* "818"

ويضيف أمثلة أخرى لما جاء على فاعل من غير الثلاثي منها: «أعشب المكان فهو عاشب، ولا يقال معشب، وأورس المكان فهو وارس، ولا يقال مورس، والورس نبات أصفر، وطوّحته الطوائح، وأطاحته فهي طائحات، ولا يقال مطوحات، ولا مطيحات، وذلك من النوادر، والقياس: موفع، ومورق، ومعشب، ومورس، ومطوّح، ومطيح». "819" وساق غير هذا الذي ذكرته. "820"

**الاستغناء عن (مُفْعِلٍ) بـ: (فَاعِلٍ) عند أطفيش**

الاستغناء بـ: (مُفْعِلٍ) عن (فَاعِلٍ) ساق له أطفيش قول ابن مالك في التسهيل: «وعن (مفعل) (بفاعل)». "821" ثم شرح القول فقال: «أي: وربّما استغني عن (مُفْعِلٍ) — بضمّ الميم وسكون الفاء وكسر العين —

816 — شرح لامية الأفعال 190/3

817 — المصدر السابق 190/3

818 — انظره في المصدر السابق 190/3، وهذا الشعر هو للفارعة أخت الوليد بن طريف أحد الخوارج على الخليفة العباسي هارون الرشيد، يراجع هذا الموقع الإلكتروني:

[http://www.arab-](http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=1)

[ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display\\_term&id=1](http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=1)

3948

819 — شرح لامية الأفعال 191/3

820 — من هذه الأمثلة: «أبقل فهو باقل، وقد يقال مبقل، كما قيل أيضا: مورس، ومورق، وأقرب فهو قارب؛ إذا كانت إبله قوارب، وأمحل البلد فهو محل». شرح لامية الأفعال

191/3

821 — شرح التسهيل 398/2

ب: (فاعل)، وقد علمت أنه ربّما استغني به أيضا عن (مفعّل) — بالتشديد — كطوّحته الطّوّاح فهي طائحات، والطّوّاح جمع طائح». "822"  
 إن البحث في صيغة فاعل عند أطفيش لا يتوقف عند القواعد الخاصة بالمبتدئين، فأنت ترى هنا كيف يستقصي المادة الصّرفية في أهمّ المصادر اللغوية ليأخذ منها ما يناسب المقام، ثم يوفيهما حقها شرحا، ويذكر إضافة الاستغناء ب: (مفعّل) المشدد عن (فاعل) أيضا. إن في هذا العمل العلمي لدليل واضح على أنه كان يكتب للعالم، وللطالب معا. وما نزعمه من تعميق البحث في الصيغة الصرفية نجده في تناوله لصيغة فاعل حين تخرج عن دلالتها على الفاعلية إلى دلالتها على المفعولية، فنجده يستدلّ عليها ب: ماء دافق من قوله تعالى **چ ڈ ڈ ف** "823"، ويقدره بمدفوق، كما يستدلّ بعيشة راضية من قوله تعالى **چ ج چ ڈ چ** "824" ويقدرها بمرضية، ويناقش المسألة على أن «دفع» يكون لازما ومتعديا، ودافق من اللازم بمعنى مُدْفِق، وبأن دافق إذا سلمنا أنه من المتعدّي، وراضية من المستغني به عن النسب كتابل بناء على أنه لا يلزم أن يكون فاعل ممّا لا فعل له: كتامر، ولابن، بل يجوز ممّا له فعل أن يصاغ منه فاعل للنسب». "825"

وقول أطفيش: (راضية) من المستغني به عن النسب نجد له توضيحا آخر في موضع آخر "826" ذهب فيه إلى أن إسناد الرّضى إلى العيشة تجوز في الإسناد واعتبره مجازا عقليا، أو مجازا بالحذف، كما لم يفته ذكر الوجه المتعلق بالإغناء عن النسب فاعتبر وزن (فاعلة) هنا للنسب، أي: ذات رضى، أي متلبسة بالرضى رضى صاحبها، أو جعلت بنفسها راضية مبالغة في ذلك وتكثيرا، والمبالغة لا تفي بما أعدّه المنعم جلّ جلاله من النعيم المقيم لعباده، وإنما المبالغة على سنن علماء العربية في وضعهم للمصطلح العلمي.

نصادف عند أطفيش في دراسته لاسم الفاعل ما يطلق عليه مصطلح الموافقة، وذلك أن أطفيش يجتهد في الإدلاء بآراء صرفية حين لا يجد لها قولا في كتب الصّرف، فيدلي فيها بدلوه ويقول في ذلك ظهر

822 — شرح لامية الأفعال 191/3

823 — الطارق 6

824 — القارعة 7

825 — شرح لامية الأفعال 191/3، و192

826 — يراجع تيسير التفسير 266/15

لي، ثم إذا وجد ما صرح به من رأي موجودا عند عالم آخر بعد ذلك أبدى فرحه في كونه لم يجانبه الصواب، وصرح باسم العالم الموافق له في رأيه للأمانة العلمية، نجد ذلك في ذكره لموافقة رأيه للصبان.<sup>827</sup>

لم يهمل أطفيش ما تفرق فيه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل مما نجد له علاقة بالنحو أكثر منه في الصّرف فليراجع في مواضعه.<sup>828</sup>

أما الطّيب المهاجّي فإنّه جعل دلالة اسم الفاعل على الحدوث بمثابة الدّلالة على الحدث وصاحبه، ولم يشترط كون هذا التعريف خاصا بالفعل الثلاثي، بل جعله شاملا للثلاثي وغيره قال: «اسم الفاعل من الثلاثي وغير الثلاثي: هو ما دلّ على حدث وصاحبه».<sup>829</sup> وهذا التعريف تعريف مختصر يناسب المبتدئة وهو يقارب التعريف الجامع الذي نجده عند ابن الحاجب؛ لأنّه جمع معنى الحدوث.<sup>830</sup>

وتعرض الطّيب المهاجّي إلى الجانب النّطبيقيّ الصّرفيّ لاسم الفاعل، فنجده يذكر صيغ اسم الفاعل من الثلاثي، منها صيغة (فَعَل) — بفتح فسكون —، وصيغة (فَعِيل) و(فَاعِل) — بكسر العين —، و(فِعْل) — بكسر الفاء والعين —، و(أفعل) و(فعلان) — بفتح فسكون —. واعتبر هذه الأوزان الستّة مقيسة.<sup>831</sup>

### قياس (فَعَل) و(فَعِيل) في (فَعَل) المضموم

تناول الطّيب المهاجّي قياس (فَعَل) و(فَعِيل) في (فَعَل) — المضموم العين — لما كان بصدد التّمثيل النّطبيقيّ للصّيغ الصّرفيّة فيقول فيه: «فيقياس (فَعَل) و(فَعِيل) في (فَعَل) — المضموم —، ولا يكون إلا لازما نحو: سهّل فهو سهّل، وصعب فهو صعّب، وشهّم فهو شهّم بفتح الفاء وسكون العين في الثلاثة، ونحو فصّح فهو فصّيح، وجزّل فهو جزّل، وشرف فهو شريف».<sup>832</sup>

فالمؤلف قد ركّز في هذه الأمثلة على ما لا تحيط به القاعدة القياسية التي تضبط للمتعلّم الصّيغ الصّرفيّة المستهدفة تحصيلها، ولذا نجده يأتي بالصّيغ السّماعية المختلفة التي لا يقع المتعلّم في حيرة إن صادفه في العربية ما لا تنطبق عليه القواعد الصّرفيّة التي كان فيها للقياس وزنه.

827 — يراجع شرح لامية الأفعال 193/3

828 — يراجع المصدر السابق 3/ من 186 إلى 189

829 — مبادئ الصرف: 45

830 — يراجع تعريف ابن الحاجب في شرح الكافية للرضي الاسترأبادي 198/2

831 — يراجع مبادئ الصرف: 45

832 — مبادئ الصرف: 46

وأما نحو: جَبُنَ فهو جبان، وحرْمَ فهو حرامٌ، وبَطُلَ فهو بطلٌ، وحَسُنَ فهو حسنٌ — بتحريك الطاء والسين — فهذا الذي خالف القياس. ولا يكتفي الطيب المهاجي بالأمثلة المقدّمة المخالفة للقياس بل نجده يذكر أمثلة أخرى، لأنّ من منهجيته في مدونته الصّرفية الإكثار من الأمثلة النّطبيقيّة التي تساعفه في ترسيخ وتثبيت القواعد الصّرفية في ذهن المبتدئ، ومن الأمثلة التي أضافها في هذا الموضوع.

فَرَّتَ الماءُ فهو فَرَاتٌ — بضم الفاء — عَدَبٌ، وشَجَعَهُ فهو شَجَاعٌ، وبَسَلُ فو باسل، وحمَضَ الشّيءُ فهو حامض، وجُنِبَ فهو جُنُبٌ — بضمّ الجيم والنون —، وغمُرَ فهو غُمُرٌ — بضمّ فسكون —، وهو في اللغة من لم يجرب الأمور. هذا كله معتبر عنده من السّماعي. "833"

**قياس (فاعل) في (فعل) المفتوح العين لازماً ومتعدياً وفي (فعل) المكسور العين.**

نجد الطيب المهاجي يهتم بصياغة القاعدة الدقيقة التي تخصّ قياس (فاعل) في (فعل) — المفتوح العين — لازماً، ومتعدياً، وكذلك في (فعل) — المكسور العين —، ونجده يمثل للأول بجلس فهو جالس، وذهب فهو ذاهب، وقرع الباب فهو قارع، وكتب الصحيفة فهو كاتب، وقرأها فهو قارئ، كما مثل للثاني بـ: سمع الحديث فهو سامع، وفهمه فهو فاهم، وركب السفينة فهو راكب، وحمد الله فهو حامد، وشرب الماء فهو شارب، ولبس الثوب فهو لابس. "834" ولا يفوته ذكر السماعي من (فعل) — المفتوح العين — يقول: «أما نحو: طاب فهو طيّب، وشاب فهو أشيب، وشاخ فهو شيخ من (فعل) — المفتوح — سماعي». "835"

**قياس (فعل) بفتح فكسر في (فعل) المكسور العين اللازم الدال على عرض.**

لم يهمل الطيب المهاجي الحديث عن قياس (فهل) — بفتح فكسر — في (فعل) المكسور العين اللازم الدالّ على عرض، وذكر بأنّ المعنى فيه غير مستقر، وهو معنى العرض في مصطلح المناطقة، ويقابله الجوهر الذي يعتبرونه معنى ثابتاً، ومثل لهذا النوع بـ: فَرَحَ فهو فارحٌ، وأسِفَ فهو أسيفٌ، وأشِرَ فهو أشيرٌ، وبَطِرَ فهو بطرٌ، وهو الذي لا يحمد

833 — يراجع المصدر السابق: 46

834 — المصدر السابق: 46

835 — مبادئ الصرف: 46

النَّعْمَة، وأما ما خرج عن القياس فمثل بـ: مَرَضَ فهو مَرِيضٌ، وكَهَلَّ فهو كَهْلٌ. "836" وسمّاه الأشموني بالشاذ. "837"

ونجد الطَّيِّبَ المهاجِيَّ يتعرَّضُ أيضا إلى ما فيه أعراض، ولكن جاء اسم الفاعل منه على وزن (فَعِيل) من الفعل (فَعَلَ) — بفتح فكسر —، ومثل لهذا النوع بـ: بَخِلَ فهو بَخِيلٌ، وَسَعِدَ فهو سَعِيدٌ، وكَبِرَ فهو كَبِيرٌ، ثم يفسره، أي: كَبِرَ بـ: أُسِّنَ.

قلت: إنّما شرح الطَّيِّبَ المهاجِيَّ معنى (كَبِرَ) — بفتح فكسر — بالكَبِرِ في السَّنِّ؛ لكي لا يلتبس على المتعلم المبتدئ بـ: (كَبُرَ) — بفتح فاء الفعل وضمّ عينه — الذي يكون في الأمر، ومنه قوله تعالى **يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا لَا تَتَّبِعُوْا السَّيِّئِيْنَ وَالْمُنَافِقِيْنَ** **يَاۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا لَا تَتَّبِعُوْا السَّيِّئِيْنَ وَالْمُنَافِقِيْنَ** "838" وقوله تعالى **يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا لَا تَتَّبِعُوْا السَّيِّئِيْنَ وَالْمُنَافِقِيْنَ** "839"، وما دلّ على لون أو خلقة، والمقصود بها الحال الظاهرة في البدن، فنجد أمثلة مكررة في كتب التصريف مثل **حَمِرٌ** فهو **أَحْمَرٌ**، و**سَوْدٌ** فهو **أَسْوَدٌ**، ونحو **عَوْرٌ** فهو **أَعْوَرٌ**، و**جَهْرٌ** فهو **أَجْهَرٌ**، وهو الذي لا يبصر في الشَّمْسِ، و**عَرَجٌ** فهو **أَعْرَجٌ**، و**عَمِيٌّ** فهو **أَعْمَى**، و**دَعِجٌ** فهو **أَدْعَجٌ**، وهو من كان شديد سواد العين مع سعتها ويكون في وصف جميل عيون العذارى. "840"

وأما ما جاء به القياس في (فَعْلَان) من (فَعَلَ) — المكسور العين — الدال على حرارة الباطن فقد مثل له الطيب المهاجِيَّ بـ: صَدِيٌّ فهو صَدِيَّانٌ، و**ظَمِيٌّ** فهو **ظَمَّانٌ**، وروي فهو **رِيَّانٌ**، وشبع فهو **شَبَعَانٌ**. "841" وما جاء أصل وزن (فاعل) من (فَعَلَ) المكسور العين اللازم فقد مثل له الطيب المهاجِيَّ بـ: **سَلِمٌ** فهو **سَالِمٌ**، و**فَنِيٌّ** فهو **فَانٌ**، و**رَغِبٌ** فهو **رَاغِبٌ**، و**صَعِدٌ** **السَّلْمُ** فهو **صَاعِدٌ**، و**حَنَثٌ** في يمينه فهو **حَانِثٌ**. "842" وهذه الأوزان التي تعرّض لها الطَّيِّبُ المهاجِيَّ نجدها كذلك عند الزمّوري. "843"

### قياس اسم الفاعل من غير الثلاثي

تحدث الطَّيِّبُ المهاجِيَّ في مدونته الصِّرفية عن صيغة اسم الفاعل غير الثلاثي فقال: «وقياس اسم الفاعل غير الثلاثي هو وزن مضارعه

836 — المصدر السابق: 46 و 47

837 — يراجع شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 242/2

838 — الأنعام 35

839 — الكهف 5

840 — يراجع مبادئ الصرف للطيب المهاجِيَّ: 47

841 — يراجع المصدر السابق: 47

842 — يراجع المصدر السابق: 47

843 — يراجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 407 و 408

مع زيادة ميم مضمومة مكان حرف المضارعة، وكسر الحرف الذي يتلوه الحرف الأخير، ك: مُكْرَمٌ فِي يُكْرَمُ، وَمُدْحَرْجٌ فِي يُدْحَرْجُ، وَمُنْتَظِرٌ فِي يَنْتَظِرُ، وَمُسْتَنْجِحٌ فِي يَسْتَنْجِحُ». <sup>844</sup>

لا يتوقف الطَّيِّبُ المهاجِّيُّ عند الأحكام التي ذكرناها له حول اسم الفاعل من الثلاثي وغيره، بل نجده يهتم بتبيان الفرق بين اسم الفاعل غير الثلاثي وبين اسم المفعول حتى لا يُلتَبَسَ على المبتدئ السَّالِكِ لتحصيل علم الصرف ذلك. يقول في هذا الشَّانِ: «وإذا أريد اسم المفعول من هذا النوع فتح الحرف الذي كان منكسرا في اسم الفاعل، وهو ما يتلوه الأخير فيقال: مُكْرَمٌ - بفتح الرَّاء - وَمُدْحَرْجٌ، وَمُنْتَظِرٌ بفتح الظاء». <sup>845</sup>

ثم نجده يوضح القاعدة أكثر فيقول: «فالفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي حركة ما قبل الأخير، وربما اتحد اسم الفاعل واسم المفعول لزوال الحركة الفارقة بالإعلال، أو الإدغام. كمختار، ومضطرٌّ، فيقدَّر حينئذ كسر ما قبل آخر اسم المفعول». <sup>846</sup> ويسوق أمثلة على ذلك منها: مُحْصَنٌ - بفتح الصَّاد -، وَمُسْهَبٌ - بفتح الهاء - . قال الطَّيِّبُ المهاجِّيُّ: «فجاؤوا باسم الفاعل على وزن اسم المفعول». <sup>847</sup>

أما الزَّمُورِيُّ فإنه جمع في القاعدة التي ساقها بين اسم الفاعل من الصحيح والمعتل من غير الفعل الثلاثي فقال: «اسم الفاعل من الثلاثي قياسه أن يكون على وزن مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميما، وكسر ما قبل الآخر ولو تقديرا ك: مختار، والظَّاهِر ك: مُكْرَمٌ، وَمُنْتَظِرٌ، وَمُسْتَنْجِحٌ، وَمُدْحَرْجٌ، وَمُتَعَلِّمٌ». <sup>848</sup> وعدد الصيغ القياسية لاسم الفاعل من الثلاثي مطلقا هي حسب الجدول الآتي:

جدول صيغ اسم الفاعل من الثلاثي مطلقا في فتح اللطيف للزَّمُورِيِّ

| موضعها في فتح اللطيف | المثال مع الشرح | صيغة اسم الفاعل           |
|----------------------|-----------------|---------------------------|
| 407                  | ك: ضارب وقاعد   | فاعل من فعل المفتوح العين |

844 - مبادئ الصرف: 47

845 - المصدر السابق: 48

846 - مبادئ الصرف: 48

847 - المصدر السابق: 48، ويراجع لسان العرب لابن منظور مادة حصن 655/1، ومادة

سهب 226/2

848 - فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 409

|     |   |   |
|-----|---|---|
| 407 | ك: راكب   | فاعل من فعل المكسور العين المتعدي         |
| 407 | ك: فَرِحَ بفتح الفاء وكسر العين، وهذا يكون في الأعراس           | فعل بكسر العين من الفعل فعل المكسور العين |
| 408 | في الألوان والخلق ك: أحمر، وأعور، وأجهر وهو من لا يبصر في الشمس | أفعل                                      |
| 408 | فيما دلّ على الامتلاء وحرارة البطن ك: عطشان، وريّان             | فُعْلان                                   |
| 408 | ك: ضخم، وشهم  | فُعْلٌ بفتح فسكون                         |
| 408 | ك: جميل، وظريف، واختلف فيهما. <sup>849</sup>                    | فُعِيل                                    |

ثم أتبع ما قدمناه الحديث عن صيغ اسم الفاعل السماعية من الثلاثي، وقسمه إلى ثلاثة أقسام يمكن تنظيمها في هذا الجدول الآتي:  
جدول صيغ اسم الفاعل السماعية من الثلاثي في فتح اللطيف للزموري

القسم الأول في صيغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المضموم العين

| العدد   | صيغة اسم الفاعل        | المثال والشرح  | موضعه في فتح اللطيف |
|---|------------------------|--|---------------------|
| 1   | أفعل                   | أحمق   | 408                 |
| 2   | فُعْلٌ بفتحهما         | ك: حَسَنٌ وبَطْلٌ، أي: شجاع  | 408                 |
| 3   | فُعَالٌ بالفتح         | جبان، وحرام، وحصان للعفيفة   | 408                 |
| 4   | فُعَالٌ بالضم          | فرات، أي: عذب، وزعاق، أي: ملح مرّ، وشجاع                           | 408                 |
| 5   | فِعْلٌ بكسر فسكون      | ك: عَفْرٌ، أي: ذو دهاء ومكر، وبدع، أي: بلغ الغاية فيما ينعت به     | 408                 |
| 6   | فُعَلِيَّتٌ بالكسر     | ك: عَفْرِيَّتٌ مثل عفر   | 408                 |
| 7   | فُعْلٌ بضم فسكون       | عُمْرٌ، أي: جاهل بالأمر لم يجربها، وصلب                            | 408                 |
| 9   | فُعُولٌ بالفتح         | حضور، أي: لا شهوة له في النساء                                     | 408                 |
| 10  | فاعل                   | عافر: إذا جاوزت سن الحمل، وفاجر، وباسل: شجاع لا يفلت قرته.         | 408                 |
| 11  | فُعْلٌ بضمهما          | ك: جُنُبٌ  | 408                 |
| 12  | فِعْلٌ بفتح فكسر       | ك: فطن، وخشن   | 408                 |
| 13  | فُعَالٌ بالضم فالتشديد | وضاء، من وضو   | 408                 |
| القسم الثاني في صيغ اسم الفاعل السماعية من الفعل الثلاثي المكسور اللزوم |                        |  |                     |
| 14  | فُعْلٌ بفتح فسكون      | شاز، من شئز المكان: خشن بكثرة الحجارة                              | 408                 |
| 15  | فُعْلٌ بضم ففتح        | عَجَلٌ على وجه   | 408                 |
| 16  | فاعل                   | فان، راض حملا لـ: فني على ذهب، ولـ: رضي على شكر للموافقة في المعنى | 408                 |

<sup>849</sup> 8 — قال الزموري في فتح اللطيف: 408: «واختلف فيهما قيل: قياسان، وقيل: لا، وقيل المقيس فعيل فقط، ونقله ابن الحاج عن الموضح وغيره، وقال: إنه ظاهر كلام سيبويه، ونقل أيضا عن شرح التسهيل أن من استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب».

|  |                         |   |     |
|--|-------------------------|---|-----|
| 17   | فَعِيل                  | سقيم ومريض حملا لفعلهما على ضَعْفٍ للمناسبة في المعنى. وك: بخيل حملا على كَرْمٍ لنسبة المضادة | 408 |
| القسم الثالث في صيغ اسم الفاعل السماعية من الفعل الثلاثي المفتوح |                         |   |     |
| 18   | فَعْلٌ بفتح فسكون       | شيخ من شاخ، قلت: لأن الأصل شيخ بون فعل المفتوح العين  | 408 |
| 19   | فَعْلٌ بفتحهما          | عَزَبٌ وهو من لا أهل له   | 408 |
| 20   | فَعِيلٌ                 | خفيف حملا لخَفٍّ على ثقل للمضادة  | 408 |
| 21   | فَعِيلٌ بفتح وكسر العين | طَيَّبٌ   | 408 |
| 22   | أَفْعَلٌ                | أشَيَّبٌ من شاب حملا على عَرَجٍ لمناسبة الدلالة على الأعراض                                   | 409 |

ومن منهجية الزموري في مدوّنته الصّرفية أنّه يأتي بمصطلح (فائدة) ويذكر فيها ما له صلة بالمبحث الذي تناوله قبلها ونجده هنا يقول: «الإتيان باسم الفاعل من (فعل) على هيئة اسم فاعل غيره لنسبة بينهما يسمى بالاستغناء، ومحلّه فيما لم يستعمل له قياس، أمّا ما استعمل له قياس، وسمع غيره، فلا يسمّى ذلك المسموع استغناء ك: مال يميل فهو مائل وأميل». <sup>850</sup> كما يسند القول لأهله وإن تصرف فيه عن طريق الاعتماد على المعنى. فيذكر بأنّ هذا الرأي منقول معناه من ابن الحاج عن التصريح عن الشاطبي. <sup>851</sup>

كما ذكر الزموري أربعة أوزان سماعية لاسم الفاعل من غير الثلاثي ذكر منها الطيب المهاجي صيغة واحدة هي (مُفْعَلٌ) نحو: مُحْصِنٌ، وهذه الصيغ التي اهتم بها الزموري يمكن حصرها في هذا الجدول الآتي.

جدول إحصائي للصيغ السماعية لاسم الفاعل من غير الثلاثي في فتح اللطيف في التصريف للزموري

| صيغة اسم الفاعل | مثال الصيغة         | الشرح   | موضعه في فتح اللطيف |
|-----------------|---------------------|---|---------------------|
| مُفْعَلٌ        | مُحْصِنٌ            | من أحصن إذا عَفَّ   | 409                 |
|                 | مُسْنَهَبٌ          | من أسهب إذا بسط الكلام في الخطأ، فإن كان في الصواب فبالكسر على القياس | 409                 |
|                 | مُفْلَجٌ            | بتقديم اللام على الفاء والجيم من أفلج: أفلس، وافتقر                   | 409                 |
|                 | مُهْتَرٌ            | من أهتر إذا أتى بسقط الكلام والخطأ فيه لذهاب عقل، أو مرض، أو حزن      | 409                 |
|                 | مُعَمٌّ وَمُخَوَّلٌ | من أعمّ وأخول: إذا كثر أعمامه، وأخواله                                | 409                 |

<sup>850</sup> \_ فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 409

<sup>851</sup> \_ المصدر السابق: 409



|     |                   |  |
|-----|-------------------|--|
| 409 | مُوقِرَةٌ         | من أوقرت النخلة: كثر حملها   |
| 409 | مُسَهَّمٌ         | بالميم آخرًا من أسهم: أكثر   |
| 409 | مُجْرَأَشَةٌ      | بالفتح المذكور والهمز بعد العين وتشديد اللام كمجراشة من اجرأشت الإبل |
| 409 | مُنْتَنٌ          | بضم الميم والعين من أنتن   |
| 409 | وَأَرَسٌ          | من أرس الشجر: اخضّر ورقه، وذكر الصبان أنه جاء (مُورس) قليلا          |
| 409 | مَاحِلٌ وَعَاشِبٌ | من أمحل البلد إذا قحط، والثاني من أعشب نبت العشب                     |

### اهتمام الزموري بالخلاف بين العلماء

يلاحظ هنا اهتمام الزموري بنقل آراء العلماء مثال ذلك حديثه عن اسم الفاعل الذي جاء على وزن فعيل فيقول: «فعيل ك: جميل وظريف واختلف فيهما قيل: قياسان، وقيل: لا وقيل: المقيس فعيل فقط، ونقله ابن الحاج عن الموضّح، وغيره، وقال: إته ظاهر كلام سيبويه، ونقل أيضا عن شرح التسهيل أنّ من استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب»<sup>852</sup> فنرى هنا اهتماما لدى الزموري بعرض رأي إمام النحاة المتقدمين، وهو سيبويه ورأي إمام المتأخرين منهم، وهو ابن مالك.

ثمة شيء جديد – موازنة بالمدونات الصرفية الجزائرية التي درسناها – نجده عند محمد بن عبد الكريم فيما يخص اسم الفاعل واسم المفعول نأخذ ما له علاقة باسم الفاعل ونترك ما له صلة باسم المفعول في محله، يقول: «يجيء اسم الفاعل منه على وزن (فاعل)، تقول: ناصر، ناصران، ناصرون، ناصرة، ناصرتان، ناصرات، ونواصر»<sup>853</sup>.

لقد ركّز محمد بن عبد الكريم على تصرف صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد مع جميع الضمائر وهذا العمل ينفرد به دون غيره، ويدخل في مسلك تيسير الصرف على المتعلم المبتدئ. ولم يفته الإشارة إلى القاعدة الخاصة ببناء صيغة اسم الفاعل من المزيد كما هو موجود عند غيره ممن ذكرناهم في هذا البحث.<sup>854</sup>

### الصفة المشبهة

852 – فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 408

853 – تمتع الطرف في علم الصرف: 55

854 – يراجع المصدر السابق: 55

من الأسماء التي تعرض إلى الحديث عنها أطفيش في مدونته التصريفية الصفة المشبهة وعرّفها بقوله: «ما اشتق من المصدر لمن قام به الفعل على معنى الثبوت». <sup>855</sup>

ثم نجده يذكر ممّا تصاغ منه الصفة المشبهة فقال: «وتكون من فعل لازم لزوما أصيلا، أو عارضا ك: رحيم فإن أصله التّعديّ على جواز نقل غير المضموم إلى الضمّ في الوسط للمبالغة، بلا جعله من باب (نعم) ؛ لأنّه إن جعل من بابها حين النقل لم يتصرف فلا وصف». <sup>856</sup> وينتهي بعد هذا العمل العلمي إلى ذكر مجموعة من أوزانها. نفضل تنظيمها في هذا الجدول الآتي.

### جدول صيغ الصفة المشبهة في الكافي في التصريف لأطفيش

| الوزن                    | المثال             | ملاحظات                          |  |
|--------------------------|--------------------|----------------------------------|--|
| فَعْلٌ بفتح فـ كسر       | فَرِحَ             |                                  |  |
| فُعْلٌ بفتح فـ سكون      | سَهَلٌ، صَبَّ      |                                  |  |
| فِعْلٌ بكسر فـ سكون      | مَلَحَ             |                                  |  |
| فُعْلٌ بضمّ الفاء والعين | جَنِبَ             |                                  |  |
| فُعْلٌ بفتح الفاء والعين | حَسَنَ             |                                  |  |
| فُعِيلٌ                  | ظَرِيفٌ            |                                  |  |
| فُعَالٌ بفتح الفاء       | جَبَانَ            |                                  |  |
| فُعَالٌ بضمّ الفاء       | شُجَاعٌ            |                                  |  |
| فُعْلَانٌ                | عَطْشَانٌ          |                                  |  |
| أَفْعَلٌ                 | أَحُولٌ وَأَحْمَرٌ | يختص الأخير منهما بالمكسور العين |  |
|                          | أَحْمَقٌ           | بمعنى قليل العقل أو الجاهل       |  |
|                          | أَدَمٌ             | بمعنى شخص لونه أدماء؛ أي: سمرة   |  |
|                          | أَخْرَقٌ           | بمعنى أحرق                       |  |
|                          | أَرْغَدٌ           | بمعنى واسع العيش متنعم           |  |
|                          | أَسْمَرٌ           |                                  |  |
|                          | أَعْجَفٌ           | بمعنى هزيل                       |  |
|                          | أَعْجَمٌ           | بمعنى غير فصيح                   |  |
|                          |                    |                                  |  |
|                          |                    |                                  |  |

<sup>855</sup> — الكافي في التصريف: 135، ويراجع ما يشبه هذا التعريف عنقود الزواهر في الصّرف

لعلاء الدّين علي بن محمد القوشجي: 371

<sup>856</sup> — الكافي في التصريف: 135

وهذه الأمثلة الخاصة بوزن أفعل أخذت من الأصل. فهي من حمق، وأدم، وخرق، ورغد، وسمر، وعجف، وعجم، المضمومات العين. وذلك شاذ، أو من المكسورات العين؛ لأنّ فيهن لغتين، ويرى أطفيش أنّ الضمّ أولى؛ لأنّه الأشهر، فالوصف منه أولى ولو على الشذوذ، ولا يخفى أنّ عدم الشذوذ أولى، كما يذكر أطفيش أنّه اقتصر بعضهم أحيانا على الأول لعدم حفظه لغة الكسر، فالأخذ بالشاذ له عند أطفيش وزن في بعض الاستثناءات، دون الإخلال عنده بما اتفق عليه العلماء بأنّ الأولى الأخذ بما خالف الشذوذ.<sup>857</sup> تذكر يطو عائشة أنّ تعريف الصفة المشبهة عند أطفيش هو نفسه عند ابن الحاجب<sup>858</sup>

وترى الخلاف واقعا في مصدر الاشتقاق لهذه المشتقات فابن الحاجب يرى أنها مشتقة من الفعل. بينما المؤلف أطفيش يذهب إلى أنها مشتقة من المصدر، ولكنّ التعبير عند ابن الحاجب بالفعل يراد به المصدر كما نصّ على ذلك الرضّي في شرح الكافية.<sup>859</sup> وهذه التسمية سبق إليها سيبويه<sup>860</sup>؛ لأنه سمّى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا.<sup>861</sup>

ولم يتعرّض للصفة المشبهة الطيب المهاجي ونور الدين عبد القادر وأبو بكر الأغواطي، وتعرّض لها الزمّوري في تعريفه لاسم الفاعل فقال: «هو من قام به الحدث أو وقع منه، وعليه فيشمل الصفة المشبهة». <sup>862</sup> ولكننا لا نجد عنده تفصيلا في دراستها.

### اسم التفضيل

من أبنية الأسماء التي تناولها أطفيش بناء اسم التفضيل. بدأ أولا بتعريفه فقال: «اسم التفضيل ما اشتق من مصدر لمن قام به الفعل بزيادة على غيره على معنى الثبوت». <sup>863</sup>

<sup>857</sup> — يراجع الكافي في التصريف: 136

<sup>858</sup> — يراجع المصدر السابق: 269، ويراجع شرح كافية ابن الحاجب لأسترابادي 105/2

<sup>859</sup> — يراجع شرح كافية ابن الحاجب لأسترابادي 198/2

<sup>860</sup> — يراجع الكتاب 34/1 وفيه «وأعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه لأنه إنما يُذكر ليبدل على الحدث ألا ترى أنّ قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهباً | وأعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه لأنه إنما يُذكر ليبدل على الحدث ألا ترى أنّ قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهباً».

<sup>861</sup> — يراجع الكافي في التصريف: 269

<sup>862</sup> — يراجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 407

<sup>863</sup> — الكافي في التصريف: 137





يذكر مع المؤنث سماعاً فصيحاً لشبهه المصدر، أو النسب، أو لشبهه وزن فعيل بمعنى مفعول»<sup>872</sup>.

ويصبح اقتران التاء بـ: (فَعِيلٍ) التي هي بمعنى (مَفْعُولٍ) واجبا إذا كان لمؤنث، وغلب عليه التسمية كـ: ذبيحة بمعنى شاة، أو ناقة، أو مما يذبح من بهيمة الأنعام، وغيرها مما تحل تذكّيته من الطير.<sup>873</sup>

### صيغة (فَعِيلٍ) بمعنى (مَفْعُولٍ) و(فَاعِلٍ) عند الديسي<sup>874</sup>

درس عبد الرحمن الديسي صيغة (فَعِيلٍ) بمعنى (مَفْعُولٍ) و(فَاعِلٍ) لما تناول شرح بيت النظم:

أَحْمَدُهُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا \* مُصَلِّيًّا عَلَى الْحَبِيبِ الْمُجْتَبَى<sup>875</sup>

<sup>872</sup> – تيسير التفسير لأطفيش 81/5، ويراجع شرح لامية الأفعال لأطفيش 246/3، وتراجع هذه المسألة في معاني القرآن للفراء 380/1 و381، والأشباه والنظائر للسيوطي 176/3، وشرح المراح في التصريف للعيني: 127

<sup>873</sup> – يراجع الكافي في التصريف لأطفيش: 139

<sup>874</sup> – هو محمد بن عبد الرحمن الديسي، نسبة إلى قرية الديس التي لا تبعد إلا مسافة قليلة من مدينة بوسعادة بالجنوب الجزائري، وقد ولد سنة 1270هـ كما يذكر معاصره الحفناوي، وتربى يتيماً قائمة على تربيته أمه السيدة خديجة بنت محمد بن الخرشبي، حفظ القرآن الكريم، وأتقن القراءات السبع، ويذكر الحفناوي أنه كان يتمتع بذاكرة قوية، وأنه كان يحفظ من المتون نحو الخمسين، وعدد منها مختصر الشيخ خليل ابن إسحاق المالكي في الفقه، وبعض متن رسالة بن أبي زيد القيرواني، وجمع الجوامع، وغير ذلك من متون تتعلق بأصول الفقه، والمواريث، والتوحيد. أما متون اللغة والمنطق فمنها متن الأجرومية، والأزهرية، والقطر، والشذور، والألفية، والجواهر المكنون في الثلاثة الفنون، ومختصر السعد التقتازاني، والسمرقندية في الاستعارات، وفي الصرف متن البناء، و متن لامية الأفعال لابن مالك، وفي العروض متن الكافي، و متن الخزرجية، و متن الصبان. هذا إلى جانب حفظه متن السلم في المنطق، و متن ايساغوجي، و حفظه لمتون تتعلق بالقراءات القرآنية وتجويده، و حفظه لبعض تفاسير القرآن الكريم. يراجع تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي 240/2 و 241. أما عن تأليفه فأحسن من تناولها بالتفصيل الأستاذ عمر بن قينة، وقسمها في الترتيب إلى أربعة أقسام، الكتب الأدبية، و الكتب ذات الطابع الأدبي واللغوي والديني، و الكتب الدينية، والشروح. يراجع الديسي حياته وآثاره: 27، وانظر تفاصيلها، وما تحتوي عليه هذه المؤلفات من ص 27 إلى ص 85. كما تعرض إلى ذكر مؤلفاته عادل نويهض في مجم أعلام الجزائر: 142 و 143، ولكن ما عند عمر بن قينة أجدى، وأشقى؛ لأنه قد دل على مكان وجودها، وما هو منها مطبوع، ومخطوط فعلى الباحث عن مؤلفاته بمراجعة الهوامش الخاصة بكتاب الديسي حياته وآثاره لعمر بن قينة، ففيها ذكر لأماكن وجودها. ولمزيد من الاطلاع يراجع مقال الملكة اللغوية لدى الديسي في كتابه النصح المبذول لقراء سلم الوصول لقطور قطاوي لخضر: 81، مجلة القلم، العدد 2006/3م

<sup>875</sup> – النصح المبذول لقراء سلم الوصول: 33

فقال: «والحبيب فعيل بمعنى مفعول، أي: المحبوب، ويصح أن يكون بمعنى فاعل، أي: المُحِبُّ بضم الميم، وكسر الحاء المهملة، فإنه — صلى الله عليه وسلم — الحائز لأعلى كمال رتب المَحْبُوبِيَّةِ، والمُحِبِّيَّةِ، كيف وقد ورثه عنه أجلة أصحابه». <sup>876</sup> واستدل الديسي بما أفصح به قوله تعالى **جَاءَهُ هَبٌّ مِمَّا يَنْفَخُونَ**، <sup>877</sup> فقد ذكر الديسي لصيغة (فعيل) معنيين: معنى المفعولية، ومعنى الفاعلية، وفي حال معنى المفعولية قال أبو علي الفارسي: «وفعيل إذا كانت في معنى مفعول فالمؤنث والمذكر يستويان فيه بمنزلة فعول» <sup>878</sup>، ولا يجمع بالواو والنون، كما لم يجمع فعول، وتكسيره على فعلى، وذلك جريح وجرحى، وقتيل وقتلى». <sup>879</sup> ولا يجمع منه على (فَعَلَى) إلا ما كان من المصائب، والآفات، والمكاره التي يصاب بها الحي كما ذكر ذلك ابن سيده، ومثل له بـ: هَلَكَى، وزَمَنَى، وهَرَمَى. <sup>880</sup>

أما إذا كان (فعيل) للفاعل فقد قال في ذلك ابن سيده: «اعلم أن (فَعِيلًا) إذا كان للفاعل دخلت الهاء في مؤنثه، وإذا كان للفاعل فهو مبني على الماضي، والمستقبل، تقول من ذلك رجل كريم، وامرأة كريمة، وظريف، وظريفة، وتدخل الهاء في كريمة، وظريفة؛ لأنهما مبنيان على كرم، فهي كريمة، وظرفت فهي ظريفة، فتدخل الهاء فيه إذا كان مبنيًا على الماضي والآتي». <sup>881</sup>

**إعطاء الاستواء في (فعيل) للمفعول، وفي (فَعُول) للفاعل عند أطفيش**  
يرى أطفيش ملاحظة هامة يذكرها في إعطاء الاستواء في فعيل وفي فعول الفاعل، ويعتبر أن القصد في ذلك التعادل، وكان المسألة

<sup>876</sup> — المصدر السابق: 34.

<sup>877</sup> — المائة 54.

<sup>878</sup> — ذهب ابن القطاع الصقلي إلى أن استواء المذكر والمؤنث في صيغة (فعول) إنما يكون ذلك إذا كانت للنحوت، قال: «ويكون نعوتًا يستوي فيها المذكر، والمؤنث، نحو رجل وقور، وامرأة رقوب». أبنية الأسماء، والأفعال، والمصادر: 286. كما ذكر: (فعول) اثني عشر وجهًا يجيء في الكلام عليها. انظر المصدر السابق: 285، 286.

<sup>879</sup> — التكملة: 482.

<sup>880</sup> — انظر المخصص السفر 155/16. ومن أحكام صيغة (فعيل) إذا كان بعنى (مفعول) عدم دخول الهاء في مؤنثه، مثل عين كحيل، وكف خضيب، ولحية دمين. وانظر تفصيل، وتعليقات ابن سيده لذلك في المصدر السابق السفر 154/16.

<sup>881</sup> — المخصص السفر 154/16.

مسألة توازي كفتي ميزان، وهي ظاهرة نلمسها في اللغة وبخاصة في  
علة النّظير.<sup>882</sup>

وفي كلام أطفيش اختصار يكتنفه غموض لا يتضح لمن لم يطلع  
على ما رمى إليه من قصد التعادل، ومراد أطفيش أنّ الغالب في (فعول)  
الدلالة على الفاعلية، فإذا دلّت على المفعولية لحقتها التاء، وتناظرها  
صيغة (فعليل) التي غالبا ما تكون دالة على المفعولية، فإذا انصرفت  
للدلالة على اسم الفاعل لحقتها تاء التانيث، ومثال الصورة الأولى: رجل  
صبور، وامرأة صبور، فإذا أردنا المفعولية قلنا: جمل ركوب، وناقاة  
ركوبة، ومثال الصورة الثانية: رجل جريح، وامرأة جريحة، ورجل  
رحيم، وامرأة رحيمة.

ونجد عند ابن درستويه تفسيراً لاستواء لفظ صيغة (فعول) للمذكر  
والمؤنث في تعليق له على فصيح ثعلب فيقول: « وأما قوله: امرأة  
صبور، وشكور ونحو ذلك؛ فإنّما استوى فيه لفظ المذكر والمؤنث؛ لأنّه  
وضع للمبالغة والمدح والذم، وليس بجار أيضا على (فعل)، وهو وصف  
للفاعل أيضا. وليس بمنقول من مفعول، ولكن صار بمنزلة التّسبب،  
والإضافة لا بمعنى الفعل؛ فلذلك اشترك فيه المذكر والمؤنث على لفظ  
واحد بغير تانيث؛ وإنّما اسمه الجاري على الفعل: فاعل مثل قولك:  
صابر وصابرة، وشاكر وشاكرة لغير المبالغة على ما شرحنا فإذا أردت  
المبالغة جنّت بـ : (فعول) فقلت: صبور وشكور». <sup>883</sup>

وما كان منقولا من (مفعول) فنحو: كفّ خضيب. قال ابن  
درستويه: «لأنّها يد، فخضيب (فعليل) منقولة من (مفعولة)؛ لأنّها  
خضبت، وهي تخضب، وهي مخضوبة خضبا وخضابا». <sup>884</sup> وأما إدخال  
التاء في صيغة (فعليلة) للمؤنث نحو قتيلة فيرى ابن درستويه أنّ «العلة  
في قتيلة إذا لم تذكر قبلها اسم الموصوف بها أنّه إنّما أدخلت فيها الهاء؛  
لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث إذا انفردت الصّفة دون الموصوف كما قال  
تعالى **چپ پ پ ث ن چ** <sup>885</sup> فأتى بالهاء في النّطيحة لما لم يذكر قبلها  
الميتة». <sup>886</sup>

882 — يراجع الكافي في التصريف: 139

883 — تصحيح الفصيح وشرحه: 418

884 — تصحيح الفصيح وشرحه: 417

885 — المائدة 3

886 — تصحيح الفصيح وشرحه: 416



وقد أدرج أطفيش صيغ المبالغة الأخرى في هذا المبحث الذي نجده في الفصل التاسع من كتابه الكافي في التصريف، فرأيت أن أنظمها في جدول تسهيلا للباحثين والمطلعين عليها.

### جدول صيغ المبالغة في الكافي في التصريف لأطفيش

| الصفحة | توضيح  | المثال   | صيغة المبالغة                   |
|--------|--|--|---------------------------------|
| ص139   | يستوي فيه المذكر والمؤنث                                       | ناقة ركوبة، امرأة صبور، ورجل صبور  | فَعُولٌ                         |
| ص139   |  | صَبَّار  | فَعَّالٌ                        |
| الصفحة | توضيح  | المثال   | صيغة المبالغة                   |
| ص139   | وتكون هذه الصيغة للآلة أيضا                                    | سيف مِخْرَمٌ بخاء وزاي معجمتين، أو بخاء معجمة وراء مهمله مِخْرَمٌ، أو بجيم فزاي مِجْرَمٌ | مِغَّالٌ بكسر الميم وفتح العين  |
| ص140   |  | لم يمثل لها  | فَعِيلٌ بالفتح والتخفيف         |
| الصفحة | توضيح  | المثال   | صيغة المبالغة                   |
| ص140   | ومنها حمار كَدِمٌ، أي: غليظ شديد كما ذكره شمر بن حمدويه. "887" | لم يمثل لها  | فَعِلٌ بكسر العين               |
| ص140   |  | ك: فِسِيق  | فَعِيلٌ بكسر الفاء وتشديد العين |
| ص140   |  | ك: كَقِيَوْمٌ لكثير القيام   | فَعُولٌ بفتح وتشديد             |
| ص140   |  | ك: عطشان   | فَعْلَانٌ                       |
| ص140   |  | ك: كُبَّار، وطوَال   | فُعَّالٌ بالضَّمِّ والتشديد     |

887 — انظر مرويات شمر بن حمدويه اللغوية: 781

|      |   |  |  |
|------|---|--|--|
| ص140 | وهي للمذكر والمؤنث  | عَلامة، ونسابة   | فَعَّالَةٌ بالفتح والتشديد   |
| ص140 | أي: كثير الرواية  | رجل راوية  | فَاعِلَةٌ  |
| ص140 | أي: كثير الخوف  | رجل قَرُوقَةٌ  | فَعُولَةٌ بالفتح والتخفيف  |
| ص140 | لكثير الهمز والضحك  | هُمَزَةٌ وَضُحْكَةٌ  | فُعَلَةٌ بضمّ ففتح   |
| ص140 |   | سيف مِخْرَامَةٌ  | مِفْعَالَةٌ بكسر الميم   |
| ص140 |   | امرأة مِعْطَار   | مِفْعَالٌ بالكسر   |
| ص140 | قال ابن السكيت: «وما كان على مثال مِفْعِيلٍ أو مِفْعَالٍ كان مذكراً ومؤنثه بغير الهاء نحو رجل مِعْطِيرٍ وامرأة مِعْطِيرٍ». <sup>889</sup><br>كل ذلك بكسر الميم. | رجل مِعْطِيرٍ وامرأة مِعْطِيرٍ، والصواب: رجل مِعْطِيرٍ، وامرأة مِعْطِيرٍ؛ كلاهما بالكسر. وهو ما عند الحملاوي. <sup>888</sup> | مَفْعِيلٌ بالفتح هكذا وردت في الرسالة والصواب بكسر الميم، والخطأ من الناسخ أو سبق قلم. |

### اجتهاد أطفيش في الحديث عن صيغ المبالغة

أثناء تناولنا الاجتهاد عند أطفيش في كلامه عن صيغ المبالغة لاحظنا أنه لا يكتفي بالنقل عن العلماء وتقديم القواعد المتفق عليها بين العلماء فيما يخص الصيغ الصرفية لصيغ المبالغة في اللغة العربية. بل نجده ذلك العالم المجتهد الخبير بدقائق علم الصرف، فهو ينقل الرأى ثم يعقب عليه يقول: «قيل استوى المذكر والمؤنث في ذلك الذي نصت أنه للمؤنث والمذكر لقتته». <sup>890</sup>

ثم نجده يعقب على هذا الرأى المنقول بقوله: «ولا أسلم قلة (فَعَّالَةٌ) و(مِفْعَالٌ)، وإنما يقاس (فَعُولٌ) و(فَعِيلٌ)، وقيل جميع ذلك». <sup>891</sup> وقد أشارت يطو عائشة إلى أمر مهم عند أطفيش في هامش تحقيقها للكافي في التصريف قالت فيه: «أشار إلى كثرة مجيء صيغ المبالغة على (فَعُولٌ)، و(مِفْعَالٌ)، و(فَعَّالٌ)، و(فَعْلٌ) عند سيبويه، وابن مالك، ولم تقسم إلى سماعية وقياسية». <sup>892</sup>

888 – يراجع شذا العرف في فن الصرف: 94

889 – إصلاح المنطق: 358

890 – الكافي في التصريف: 140

891 – المصدر السابق: 140

892 – انظر النص في هامش تحقيق الكافي في التصريف لأطفيش: 140

يستخدم أطفيش كليات أصول النحو في تحليله للمادة الصرّفية منها الحمل على النّظير والتقيض يقول: «وقالوا امرأة مسكينة بالتّاء حملاً على فقيرة، وإلا فهو ك: معطير وعدّوة حملاً على صديقة، وإلا فهو ك: صبور والشّيء يحمل على نظيره ونقيضه»<sup>893</sup>.

إننا حين نعود إلى الطّيب المهاجي مكتفياً بذكر صيغة لم يذكرها أطفيش في الكافي في التصريف، وهي صيغة (مفعلة) الدّالة على الكثرة قال: «يبني من اسم الثلاثي مجرد أو مزيد فيه بعد حذف الزيادة - وَزَنْ مَفْعَلَةً - بفتح الميم والعين - وصفا للمكان للدلالة على الكثرة من اسم ما كثر فيه كقولهم: أرض مسبّعة، ومأسدة، من سبّع، وأسد، كثيرة السّبّع والأسد، وكذا أرض مدّابة كثيرة الدّب، ومضبّعة كثيرة الضبّع»<sup>894</sup>.

وهذه الصيغة ذكرها سيبويه حين قال: « هذا باب ما يكون (مفعلة) لازمة لها الهاء والفتحة، وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان، وذلك قولك أرض مسبّعة ومأسدة ومدّابة، وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تكلم به، ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو الضفدع والتعلب كراهية أن يتقل عليهم؛ ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا كثيرة الثعالب، ونحو ذلك، وإنما اختصوا بها بنات الثلاثة لخفتها، ولو قلت من بنات الأربعة على قولك: مأسدة لقلت: متعلبة؛ لأن ما جاوز الثلاثة يكون نظير المفعول منه بمنزلة المفعول، وقالوا: أرض متعلبة ومُعقرية ومن قال: نُعالة. قال: متعلة ومحياة ومفعاة فيها أفاع وحيات ومقتاة فيها القنأ»<sup>895</sup>.

فسيبويه مصدر من مصادر المدونات الصرّفية الجزائرية يعودون إليه، أو يذكرون ما نصّ عليه بتعبيراتهم الخاصة بهم كما هو الشأن هنا عند الطّيب المهاجي الذي أورد أمثلة سيبويه وإن لم ينصّ صراحة على المصدر الذي منه أخذ المادة الصرّفية. ومن المحتمل أنّه أخذ الأمثلة من مصادر أخرى قد اعتمدت سيبويه كما هو الحال عند صاحب

893 - المصدر السابق: 140

894 - مبادئ الصرف: 57، ويراجع لسان العرب مادة سبع 89/2 ومادة ذاب 1051/1، والصاحح تاج اللغة وصاحح العربية للجوهري مادة أسد 6/2، وفيه: « وأرض مأسدة : ذات أسدٍ». ومادة ذاب 190/1 وفيه: «وأرض مدّابة، أي: ذات ذئب».

895 - الكتاب 94/4

اللسان. "896" وكما نجد أمثلة سيبويه هذه التي ذكرناها عند علي بن محمد القوشجي. "897"

وما مضى من حديث عن كلمتي (أسد) و(سبع) فهما من الثلاثي المجرد من الأسماء، وقد نبّه الطيّب المهاجيّ على ما يشتقّ من الثلاثي المزيد من (المفعلة) ومثّل لها بما رأيناه عند سيبويه نفسه، فقال: «أرض مفعأة: كثيرة الأفاعي بحذف الهمزة، في أفعى، وقولهم أرض مفعأة: كثيرة القتاء. فحذفوا إحدى النّاعين والألف التي قبل الهمزة». "898" فكان هذا الذي نوازنه بما عند سيبويه وما وجدناه عند الطيّب المهاجي دليل على استمداد المدونات الصرفية مادتها العلمية الصرفية من العلماء البارزين.

وقد عقد المبرّد باباً لأسماء الفاعلين، وما يلحقها من الزيادة للمبالغة له صلة بما في المدونات الصرفية الجزائرية، ومن أبنية التكثر التي أوردتها المبرّد (فَعَّال) نحو: قَتَّال، و(فَعَّل) نحو: بَطَّر، و(فَعُول) نحو: ضروب، و(فَعِيل) نحو: قَتِيل. ويوضح المبرّد الفرق بين (فاعل) و(فَعَّال) فيقول: «تقول: رَجُلٌ قَتَّالٌ إذا كان يُكثِرُ القَتْلَ، فأما قاتل فيكون للقليل والكثير؛ لأنّه الأصل وعلى هذا تقول: رجل ضَرَّابٌ، وشَتَّامٌ». "899"

واستدل المبرّد بقول الفلاخ بن حزن

**أخا الحرب لباساً إليها جلالها \* وليس بولاج الخوالب أعقلا** "900"

كما نبّه الطيّب المهاجيّ على شرطين أساسين في صوغ (مفعلة)، الشرط الأول وهو المفعلة الدالة على الكثرة فلا يصاغ إلا من أسماء الأعيان. والشرط الثاني أنّه لا يصاغ وزن (المفعلة) إلا من اسم عين ثلاثي. "901" وما عدا ذلك فقد أشار إلى أنّه: «إذا أريد الدلالة على كثرة الشيء بالمكان من غير الثلاثي وصف بالمكان بالكثرة مضافة إلى اسم

896 — يراجع نقل ابن منظور لقول سيبويه في لسان العرب مادة سبع 89/2

897 — أورد القوشجي في عنقود الزواهر: 375 أمثلة سيبويه وهي مسبعة، ومأسدة، ومذأبة ومحيأة، ومفعاة أثناء حديثه عن اسمي الزمان والمكان.

898 — مبادئ الصرف: 57

899 — المقتضب 411/2

900 — انظر البيت في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي 363/1 والمقتضب للمبرّد 411/2 ،

وخزانة الأدب للبغدادى 157/8

901 — يراجع مبادئ الصرف: 57، و58

ما كثر بالمكان من غير الثلاثي مثل أرض كثيرة الضّدع، كثيرة الثّعلب، كما يقال كثيرة النّفاح، كثيرة السّفرجل، أو الزّعفران، أو البرتقال»<sup>902</sup>.

ولا يفهم من قول سيبويه: « وقالوا: أرض مُثَعَلَبَةٌ ومُعَقَّرَبَةٌ ». جواز ذلك لكونه مسموع من العرب، بل مراده أنهم لو استعملوا من الرباعي لقالوا: كذا كما نبه عليه الأستراباذي.<sup>903</sup> وجاء مكان مُعَقَّرَبٌ، وأرض مُعَقَّرَبَةٌ - بكسر الراء - فيهما كما نص عليه الجوهري.<sup>904</sup> ومع كلّ هذا فقد جاء أرض مُعَقَّرَبَةٌ عند ابن سيدة.<sup>905</sup>

نلفي الزّموريّ يذكر خمس صيغ من صيغ المبالغة من جملة ما ذكره أطفيش وهي معدودة عنده في ست عشرة صيغة كما رأيناها سابقا. وهذه الصّيغ الخمس هي: (فَعَال) - بفتح فتشديد -، كعَلَام، و(مفعال) ك: مفضال بكسر الميم، و(فَعُول) - بضم الفاء - ك: صبور، و(فَعِيل) - بفتح الفاء - ك: شَرِيب، و(فَعِل) - بفتح الفاء وكسر العين - ك: حذر.

ونبه الزّموريّ على قلة مجيء الصّيغتين الأخيرتين، أي: (فَعِيل)، و(فَعِل)، واستدلّ بقول ابن مالك في ألفيته:

\* وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفِعْلٍ\*<sup>906</sup>

واكتفى بشرطية بنائها من الفعل الثلاثي فقط في المطرد من كلام العرب، مع ذكره بأنه قد بنيت في العربية من غير الثلاثي في النادر نحو: درّاك من أدرك.<sup>907</sup>

### اسم المفعول

نجد الحديث عن اسم المفعول عند أطفيش يبدأ بتقديم حدّه فيعرّفه بقوله: « اسم المفعول ما اشتقّ من المصدر لمن وقع عليه الفعل ». <sup>908</sup> ثمّ يتبع التعريف قاعدة بنائه من الثلاثي، وما يأتي منه على وزن (فَعِيل) خارجا عن الأصل. وكأته يجعله، أي: الفعل الثلاثي الأصل في بناء اسم المفعول فيقول: « وهو من الثلاثي بوزن (مفعول) ك: مضروب، وقد

902 - المصدر السابق: 58

903 - يراجع شرح شافية ابن الحاجب 189/1

904 - يراجع الصحاح 283/1

905 - انظر المحكم والمحيط الأعظم 408/2 ونصه: " وأرض مُعَقَّرَبَةٌ: ذات عقارب".

906 - هذا عجز بيت النظم وصدوره " فيستحق ماله من عمل". انظر ألفية ابن مالك في النحو

والصرف: 35

907 - فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 410

908 - الكافي في التصريف: 144

يكون بوزن (فَعِيل) ك: جريح، وهو مبني على المضارع المبني للمفعول».<sup>909</sup>

نلاحظ أنّ تعريف أطفيش لاسم المفعول فيه متأثر بتعريف ابن الحاجب له الذي عرفه بقوله: « اسم المفعول ما اشتقّ من الفعل لمن وقع عليه». <sup>910</sup> إلا أنّ أطفيش عبّر بالمصدر بدلاً من الفعل، وكذا توقف ابن الحاجب عند عليه، وزيادة أطفيش للفظ الفعل في نهاية الحدّ. وههنا لطيفة من لطائف المصطلح الصّرفي فالتعبير بالفعل عند ابن الحاجب يراد به المصدر وقد نبّه على ذلك أطفيش واختار هو التعبير بالمصدر، لأنه رآه الأولى ورجّحه. <sup>911</sup>

ولعلنا نجد الجواب واضحاً في صلة اسم المفعول بالمصدر في الفائدة التي ساقها الأستراباذي حين قال: « وسمي اسم المفعول مع أنّ اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر، إذ المراد المفعول به الضرب، أي: أوقعته عليه، لكنّه حذف حرف الجرّ، فصار الضمير مرفوعاً فاستتر؛ لأنّ الجارّ والمجرور كان مفعول ما لم يسمّ فاعله». <sup>912</sup> ولذا كان المصدر الأصل، وكان اسم المفعول أحد فروع المشتقة منه كما يوحي به كلام الأستراباذي الذي جعله، أي: اسم المفعول المصدر.

وعرّف العيني اسم المفعول فقال: «وهو اسم مشتق من يُفَعَلُ، لمن وقع عليه الفعل». <sup>913</sup> والتعبير عند العيني في الحدّ الذي وضعه لاسم المفعول حين ذكر بناءه بـ: (مَنْ يُفَعَلُ)، أي: من المضارع الذي لم يسمّ فاعله. نجد نور الدين عبد القادر يعبر بصيغة أخرى تؤدّي المعنى المطلوب فيقول في تعريفه: «هو ما دلّ على من وقع عليه الفعل». <sup>914</sup> وهو تعريف موضح ميسر الفهم يناسب المتعلمين الذين وضع لهم نور الدين عبد القادر الرسالة الصّرفية.

### صيغ اسم المفعول في المدونات الصرفية الجزائرية

909 – المصدر السابق: 144

910 – شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 95 وشرح الرضي الأستراباذي على كافية ابن

الحاجب 203/3

911 – يراجع الكافي في التصريف: 144

912 – شرح كافية ابن الحاجب 497/3

913 – شرح المراح: 119

914 – الرسالة الصرفية: 22

لا نجد اهتماماً بالتعريف النظري لاسم المفعول عند الطيب المهاجي؛ لأنّ مدوّنته الصّرفية كانت أقرب إلى الجانب التطبيقي منها إلى النّظريّ، ولذا نجده يركّز على صيغته التطبيقية، وينطلق مع الدارس لعلم الصرف فيه من قضية مهمّة وهي التعدي واللزوم، فيضع المتعلّم المبتدئ في صورة هذه الكليّة وهي أنّ الفعل اللازم مثل «قام وجلس لا يبني للمفعول على الرّاجح، فلا يأتي منه اسم المفعول؛ وإنما يبني من المتعدّي بقسميه».<sup>915</sup>

ويقصد بالقسمين ما يتعدّى بنفسه، وما يتعدّى بحرف الجرّ، ثمّ يسوق أمثلة تطبيقية للقسم الأول نحو: «علم الأمر فهو معلوم، وعرف فهو معروف، وسمع فهو مسموع، ونشر الخبر فهو منشور».<sup>916</sup> أمّا القسم الثاني فنحو: «هذا الأمر مشكوك فيه، ومفروغ منه، ومرجوع إليه، وزيد ممرور به، ومغضوب عليه، ومغفور عنه، ومغفور له».<sup>917</sup>

فأنت ترى لدى الطيب المهاجي شمولية استخدام الأمثلة التطبيقية ألا ترى أنه ساق جميع حروف الجرّ التي يتعدى بها الفعل. وهي: في، ومن، وإلى، والباء، وعلى، وعن، واللام. والأمثلة أمثلة إجرائية تغطي غالب ما يستعمله المخاطب في تبليغ مرسلته إلى المخاطب حين يستخدم الأفعال المتعدية بحروف الجرّ في تلك المرسلة.

ولم يفت الطيب المهاجي الحديث عن اسم المفعول الذي يصاغ من الفعل المعتل، فإننا نجده قد فصلّ القول فيه، وقسمه إلى قسمين: الأول منها ما كان معتل العين، والثاني معتل اللام، وقسمه إلى قسمين أيضاً، أولهما ما يكون أصل لامة واوا، وثانيهما ما يكون أصل لامة ياء، وقال بعد ذلك: «وأما معتلّ اللام فيغيّر فيه بالإدغام، فإذا كانت لامة واوا أدغم فيه واو مفعول نحو: مَدْعُوٌّ ومَثْلُوٌّ أصلهما: مَدْعُوٌّ، ومَثْلُوٌّ، فأدغم أحد المثليين في الآخر فصار مَدْعُوٌّ، ومَثْلُوٌّ».<sup>918</sup>

أمّا إذا كانت لامة ياء نحو: مَرْمِيٌّ من رماه، ومَقْدِيٌّ من فذاه فبعد أن تقلب واو مفعول ياء تدغم في الياء لام الفعل؛ لأنّ أصل مرميٍّ مَرْمُويٌّ نحو: مكتوم فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون

915 — مبادئ الصرف: 49

916 — المصدر السابق: 49

917 — المصدر السابق: 49

918 — مبادئ الصرف: 50





إلا أن نور الدين عبد القادر يسلك مسلك التربويين المحدثين فنجده يتبع الدرس بتمارين تطبيقية تتمثل في أسئلة ينبغي للمتعلم أن يجيب عليها نحو: «ما هو اسم المفعول؟ وكيف يبني من الثلاثي المجرد، ومن غيره؟». <sup>927</sup> ويتبعها بأجوبة في شكل جدول يشمل ذكر وزن الفعل، ثم مصدره، ثم اسم الفاعل منه، ثم اسم المفعول منه نجده في الرسالة الصرفية له. <sup>928</sup>

إن الزموري قد اهتم بذكر اسم المفعول وفصل القول فيه كما نظم دراسته له، فنجده يبتدئ بالتعريف فيقول: «هو ما صيغ لما وقع عليه فعل الفاعل». <sup>929</sup> وهو تعريف يشبه ما عند ابن الحاجب من جهة المعنى حين عرفه بقوله: «اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه». <sup>930</sup> ويكاد يشبه لفظا ومعنى ما عند أحمد بن علي بن مسعود لما عرف اسم المفعول فقال: «وهو اسم مشتق من يُفعلُ لمن وقع عليه الفعل». <sup>931</sup> ولعل تعريف الحملاوي يوضح هذا المجهول أكثر فليراجع. <sup>932</sup>

وتعرض الزموري إلى ما تعرض له الطيب المهاجي، إلا أنه سلك منهجية التقسيم الآتي:

### اسم المفعول القياسي من الثلاثي مطلقا

فنجده يمثل لاسم المفعول القياسي من الثلاثي مطلقا ب: مضروب، ومشروب، ومفروح به، وهي أمثلة تتعلق بالتنوع فالمثال الأول يكون فيه أن الحدث لا يقع داخل ذات الفاعل، والثاني يقع داخله، والثالث تمثيل لاسم المفعول المشتق من الفعل المتعدي بحرف الجر.

ونبه هنا على ثلاثة صيغ سماعية هي (فَعِيل) كقتيل بمعنى مقتول، وذكر بأنه كثير وذهب إلى أن هذه الصيغة تصير قياسية فيما ليس له (فَعِيل) بمعنى فاعل ك: رحيم ناسبا للأشموني أنه غير مقيس

<sup>927</sup> — المصدر السابق: 24

<sup>928</sup> — يراجع الرسالة الصرفية: 24 و 25

<sup>929</sup> — فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 409

<sup>930</sup> — شرح كافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي 497/3

<sup>931</sup> — شرح مراح الأرواح في علم التصريف لديكنفوز: 74، والفلاح شرح المراح لابن

كمال باشا: 74 وانظر التعريف نفسه في المفراح في شرح مراح الأرواح في التصريف لحسن

باشا بن علاء الدين الأسود: 209

<sup>932</sup> — عرف الحملاوي اسم المفعول في شذا العرف في فن الصرف: 96 فقال: «وهو ما

اشتق من مصدر المبني، أي: اسم المفعول للمجهول لمن وقع عليه الفعل».

بإجماع.<sup>933</sup> أمّا الصيغة الثانية فهي (فَعَلٌ) – بفتحهما – ك: قَنَصَ بمعنى مقنوص، والثالثة (فِعَلٌ) – بكسر فسكون – ك: ذَبَحَ بمعنى مذبوح، ونَقَضَ بمعنى منقوض، وطَحَنَ بمعنى مطحون، ونَسِيََ بمعنى مَنَسِيََ.<sup>934</sup>

### اسم المفعول القياسي من غير الثلاثي

حدّد قاعدة اسم المفعول القياسي من غير الثلاثي فقال: «وزن اسم المفعول هو وزن اسم الفاعل مع فتح ما قبل الآخر ك: مُكْرَمٌ ومُدْحَرَجٌ ومُنْطَلَقٌ به ومُسْتَخْرَجٌ». <sup>935</sup>

فنلاحظ هنا التركيز على ثنائية الجمع بين قاعدة اسم الفاعل واسم المفعول في التعبير بدالة لغوية واحدة مع التركيز على الفارق في الصائت وهو الفتحة في الرّاء بالنسبة لاسم المفعول. وفي تعبيره تأثر بما هو عند الرّضي الأسترابادي شارح كافية ابن الحاجب.<sup>936</sup>

### وزن اسم المفعول السماعي من غير الثلاثي

اكتفى الرّموريّ في حديثه عن وزن اسم المفعول السماعي من غير الثلاثي بذكر صيغتين قال فيهما: «1 – مفعول ك: محبوب لأحبّه الله، ومسعود لأسعده الله، 2 – فعيلٌ ك: أَعْقَدْتُ العسل فهو عقيد، أي: أغلّيته حتّى غلظ». <sup>937</sup>

ولا شكّ في أنّ الأمثلة التي ساقها هنا لها خلفية دينية تتعلق بتسميات المسلمين، فقد صرّح بالفاعل وهو الله تفاعلاً لبرضا الله فيصير محبوباً، وأمّا الثاني فقد استعمل علماً للتفاوت بأن يسعده الله – تعالى –. هكذا نجد عند علماء الجزائر الأمثلة لها خلفية ثقافية، أو سياسية، أو تاريخية، وقد تتجه نحو منحى التربية.

أمّا محمد بن عبد الكريم فإنّه تناول اسم المفعول مع اسم الفاعل من الثلاثي المجرد ولم يهمل ذكر قاعدة المزيد فيه والرباعي المجرد، وكذلك مجيء فعيل بمعنى مفعول مع اهتمامه بتصريف صيغة فعيل.

<sup>933</sup> – فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 410

<sup>934</sup> – يراجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 410

<sup>935</sup> – المصدر السابق: 410

<sup>936</sup> – قال الرضي الأسترابادي في شرح كافية ابن الحاجب 498/3: «وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه إلا في فتح ما قبل الآخر».

<sup>937</sup> – فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 410

والجديد عنده هو تصريف صيغة اسم المفعول في المفرد المذكر، والمفردة، والمثنى بنوعيه، والجمع بنوعيه قال في اسم المفعول من نصر: «فتقول: منصور، منصوران، منصورون، منصور، منصورتان، منصورات».<sup>938</sup>

فالنص الذي بين أيدينا يؤكد الاتجاه التيسيري في تعليم الصّرف عند العلماء الجزائريين من خلال اهتمام محمد بن عبد الكريم بتصريف صيغ اسم المفعول، وهو الأمر الذي لم نجده عند بقية العلماء الجزائريين الذين اطلعنا على مصنفاتهم فهناك عمل تكاملي بين المصنفات الجزائرية إذ نجد عند محمد ابن عبد الكريم هذه الإضافة التي تعد فائدة للمبتدئ وتذكرة للمنتهي.

### اسما الزمان والمكان والمصدر الميمي

عرّف أطفيش اسم المكان بأنه ما اشتق من مصدر لمكان وقع فيه الفعل، وأمّا اسم الزمان فما اشتق من مصدر لزمان وقع فيه الفعل، أو يقع.<sup>939</sup>

وفي هذا التعريف نجد أطفيش يركز على استخدام الأصول فهو يذكر بأن اسم الزمان والمكان قد اشتق من أصل وهو المصدر، وهذا لا نجده عند الحملاوي على اشتهار مؤلفه فقد قال في تعريفه لهما: «هما اسمان مصوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه».<sup>940</sup> إلا أنّ تعريفه مختصر على بالنسبة لما هو عند أطفيش الذي اعتمد التكرير، ولعله تعدد ذلك تفاديا للبس على المتعلم.

لا يهتم الطيب المهاجي بذكر تعريف اسم الزمان والمكان على حدى، ولكنه لا يهمل الإشارة إليه حين يشرع في ذكر قواعد بنائهما من الثلاثي على وزن (مُفْعِل) — بفتح العين وكسرها مع ضمّ الميم — مرادا بهما زمان الفعل أو مكانه، ونجد لديه إضافة دلالة لهما لم يذكرها أطفيش بالصيغة نفسها التي ذكرها وهي إرادة الحدث ويسميان حينئذ بالمصدر الميمي الذي يصلح للمعاني الثلاثة نحو: دخلت مدخّل زيد: وقت دخوله، أو مكان دخوله، أو دخولا كدخوله.<sup>941</sup>

938 — تمتع الطرف في علم الصرف: 55

939 — يراجع الكافي في التصريف: 146

940 — شذا العرف في فن الصّرف: 110

941 — يراجع مبادئ الصّرف: 52

ونلاحظ هنا اختلافا في الطريقة واتفاقا في الناحية العلمية، فأطفيش ذكر المصدر الميمي مع اسم الزمان والمكان، بينما يعبر الطيب المهاجي بدل المصدر الميمي بالحدث. وما ذكر أطفيش المصدر الميمي هنا إلا للصلة بينه وبينهما. ولذا يصرح أطفيش بهذه الصلة في قوله: «وكلاهما من المضارع المفتوح العين، ومضمومها بوزن (مَفْعَل) – بفتح الميم والعين – ك: مَذْهَبٌ وَمَدْخَلٌ؛ تحرّكت الميم بحركة حرف المضارعة لوقوعها موقعه، وفتحت العين للتخفيف ولموافقة عين المضارع إذا فتحت أجري عليه ما كان من المضموم، وكذلك المصدر الميمي».<sup>942</sup>

ولم يتوقف أطفيش عند ما صيغ من الصحيح بل يذكر أن اسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي إذا كانت من المضارع الواوي الفاء فإنها تأتي على (مَفْعَل) – بفتح الميم وكسر العين – نحو الموجل والموعِد، من يَوْجِل ويَعِد، وعلل أطفيش عدم فتحه بقوله: «ولو فتح لالتبس ب: (فوعِل) ك: جورب، وليس في الكلام (فوعِل) – بكسر العين – حتى يلتبس به إذا كسر. ولم يضمّ؛ لأنه ليس في كلامهم (مَفْعَل) – بفتح الميم وضمّ الميم – بلا تاء وبلا إشباع».<sup>943</sup>

فأطفيش لا يقتنع هنا إلا بعلّة ائتمان اللبس، بل نجده يسلك سبيل العالم المجتهد فينقل الرأي ثم يرد عليه يقول في كسر العين (مَفْعَل) المسبوقة بالواو: «وقيل كسرت؛ لأنّ الكسر مع الواو أخفّ من الفتح معه، ويردّه أنّ الفتح أخفّ».<sup>944</sup> فهو يردّ هنا الاعتماد على علّة الخفة معتمدا في ذلك على اطلاعه على ما سمع عن العرب إذ لم يسمع منهم (مَفْعَل) – بفتح الميم وضمّ الميم – بلا تاء وبلا إشباع، وكذا ما ياباه المنطق إلى جانب اطلاعه الواسع على أصول النحو العربي. ألا ترى كيف يوظف علّة المشابهة في صياغة وزن اسمي الزمان والمكان بصيغة اسم المفعول الذي يأتي على (مَفْعَل) فيقول: «وأیضا المكان والزمان شبيهان بالمفعول في وقوع الفعل عليه».<sup>945</sup>

وقد أحسن الطيب المهاجي تنظيم حديثه عن صيغة (مَفْعَل) التي تكون من المضارع المضموم العين، والمفتوحها، والمكسورها إذا كانت لام المكسور ياء. فنجده يمثل للأول ب: يدخل، وللثاني ب: يذهب،

942 – الكافي في التصريف: 146

943 – الكافي في التصريف: 147

944 – المصدر السابق: 174

945 – المصدر السابق: 174

وللتألت بـ: يرمي يقول: « فتقول: دخلت مدخل زيد، وذهبت مذهبه، وكـ: رمى يرمي مرمى، وثوى يثوي مثوى، وأوى يأوي مأوى، وسواء أردت في هذه الأنواع الثلاثة الحدث أم الظرف». <sup>946</sup> فلما ذكر المصدر الميمي أولاً في الأمثلة ختم الحديث بتقديمه على الظرف فتناسب التنظيم العلمي لسوق الأمثلة وما يناسبها من التعليقات الخاصة بها مع حسن الجمع بين القواعد الخاصة بالحالات الثلاث التي ترد فيها عين الفعل المضارع الذي يكون منه المصدر واسمي الزمان والمكان. وأفضل رسم جدول لها.

### جدول صيغة (مفعّل) من المضارع المضموم العين والمفتوحها والمكسورها مع كون لامها ياء عند الطيب المهاجي في مصنفه مبادئ الصرف

| اسم الزمان والمكان والحدث منها | أمثلة الفعل                            | حركة عين الفعل المضارع        |
|--------------------------------|--|-------------------------------|
| مدخل                           | دخل – يدخل                             | المضمومة                      |
| مذهب                           | ذهب – يذهب                             | المفتوحة                      |
| مرمى<br>مثوى<br>مأوى           | رمى – يرمى<br>ثوى – يثوي<br>أوى – يأوي | المكسورة مع كون لام الفعل ياء |

ولا يفصل الطيب المهاجي تفصيل أطفيش في النوع الثاني، وهو ما جاء على (مفعّل) – بفتح الميم وكسر العين – فنجده يحدّد دلالة صيغته هذه على الحدث والظرف مع إتباع القاعدة بالأمثلة التطبيقية كـ: وعد يعد موعداً، وورث يرث مورثاً، ووثق يثق موثقاً، مع تنبيهه على حركات فعله المضارع بكونه واوي الفاء مع كسر عينه.

أمّا النوع الثالث وهو (مفعّل) المفتوح عينه إذا أريد به الحدث، والمكسورها إذا أريد به الظرف، وهو من المضارع المكسور العين غير واوي الفاء فإنّ الطيب المهاجي قد مثل بـ: يجلس، ويبيع، ويفرّ ثم قال: «فيقال: مَجْلِسٌ – بالفتح – للحدث، – وبالكسر – للظرف، ومفرّ –

<sup>946</sup> – مبادئ الصرف: 52 وانظر شذا العرف في فن الصرف: 110، وشرح شافية ابن

الحاجب للأسترابادي 181/1





وعلى الرغم من أن تعليقه على اللامية كان مختصرا إلا أنه لا يقف عند ذكر بناء الصيغة الصرفية لـ: (مفعِل)؛ بل يشرع في ضبط المادة اللغوية للفظ منبها على المشهور في (مفعِل) – بالكسر أو الفتح لعينه – مع شرحها قال: «مَظْلَمَةٌ – بالكسر – أشهر: ما يحتمله الإنسان من الظلم ويصبر عليه، وما يؤخذ قهرا».<sup>964</sup>

ومظلمة وإن كانت بكسر عينها أشهر فالفتح فيها هو القياس، والكسر على الشذوذ كما ذكره الحسن ولد زين الشنقيطي.<sup>965</sup> ومن اهتمام نور الدين عبد القادر بلغات العرب قوله: «مَهْلِكَةٌ من هلك يهلك هلاكا وهي اللغة الفصيحة، وفيه لغات أخرى، وهي هَلِكَ يَهْلِكُ، ويقال أيضا: مَهْلِكَةٌ، فهي بنتليث اللام موضع الهلاك، والصحراء لا ماء فيها».<sup>966</sup>

وقد وجدنا عند نور الدين عبد القادر نظرة العالم البصير بالتفرقة بين ما هو فصيح وغير فصيح فيستخدم مصطلح الدارج لبعض ألفاظ لهجات العرب، فهو لا يعتبرها لغة بل مجرد دارجة نقلها العلماء إلى اللغة الفصيحة قال في المضارع من وجل: «وقد حكوا في مضارعه يَبْجَلُ بقلب الواو ياء، ويَاجِلُ بقلب الواو ألفا، ويَبْجَلُ بكسر الياء الأولى كما حكوا في وَجَعٌ يَوْجَعُ وجعا إذا مرض، قالوا في مضارعه: يَبْجَعُ بقلب الواو ياء، ويَاجع بقلبها ألفا. وجع فلانا رأسه، ووجع فلان رأسه إذا حصل له من رأسه ألم، أي: وجع ومرض فهذه اللغات من اللهجات الدارجة نقلت إلى الكلام الفصيح، يعني رواها علماء اللغة حين سمعوها عند بعض قبائل العرب».<sup>967</sup> وإذا كانت الصيغة الصرفية لها دلالة خاصة بها لعل حركة عينها لم يفته التثنية على خصوصيتها كما هو الحال مع كلمة مسجَد بوزن (مفعِل) قال: «وقد قالوا: إنَّ المسجَدَ موضع السَّجود بالفتح لا غير».<sup>968</sup>

وفي حال الخوف من التباس ضبط المادة اللغوية على المتعلم فإنه لا يكتفي بالضبط شكلا، والتصريح به كتابة، بل نجده يأتي بما يحفظ من نظم في ضبطها مثل ما حصل مع صيغة مكْبِر، فلكي يفرق بين كبر

964 – المصدر السابق: 45

965 – انظر الطرّة شرح لامية الأفعال لابن مالك: 109 والطرّة توشيح لامية الأفعال لابن

مالك بخياطة وترشيح محمد سالم ولد عدود: 496

966 – مقدمة وتعليق انتقادي على لامية الأفعال: 47

967 – المصدر السابق: 48

968 – المصدر السابق: 49



بكسر العين، وكبر بضمها التي هي بمعنى جسم وعظم نجده يورد قول الناظم:

كَبُرْتُ بِكسر الباء في السَّنَّ وارد \* مضارعه بالفتح لا غير يا صاح<sup>969</sup>  
لا يفوت نور الدين عبد القادر التنبيه على دلالة المفهوم من التقييد  
الحاصل في لفظة مأو المقيدة بجملة الصفة: حوى الإبلا، في نظم بيت  
لامية ابن مالك:

والكسْرَ أقرَدُ لمرفقٍ ومعصية \* ومسجد ومكبر، مأو حوى  
الإبلا

فيقول: «والمفهوم من تقييده بقوله: حوى الإبلا إنَّ في غيرها يقال:  
مأوى، وهو المكان الذي يلتجأ إليه».<sup>970</sup>

ومفهوم الصفة مصطلح فقهي اتسع الاختلاف بين العلماء في  
حجيته، وهو من أهم أنواع مفهوم المخالفة ومن قال بحجيته مالك،  
والشافعي، وأحمد، والأشعري وغير هؤلاء، وهذا المفهوم يعني إذا قيد  
حكم ما بصفة دلَّ ذلك على نفي الحكم عمّا عدا المتصف بهذه الصفة،  
ولذا وجدنا نور الدين عبد القادر يأتي بمفهوم يخالف ما دلَّ عليه التقييد  
بالصفة، فذكر بأنَّه يقال في غير ما يحوي الإبل مأوى، فأنت ترى في  
سياق كلامه تأثراً بمصطلح أصول الفقه التي استمدت منها أصول النحو  
وجودها.<sup>971</sup>

إنَّ الزموري لم يتعرض بالتفصيل الذي وجدناه عند أطفيش والطيب  
المهاجي ونور الدين عبد القادر في دراستهم لاسمي الزمان والمكان  
والمصدر الميمي، ولكنه لم يهمل الحديث عنهما بل نجده يذكرهما في  
الصيغ المزيدة بحرف الميم؛ كان عمله العلمي في مدونته الصرفية  
مرتبطاً بشرح ما تم ترتيبه في متن نظم المكودي، فذكر وزن  
(مَفْعَل) — بفتح الميم وكسر العين — ومثل لاسم المكان بـ: مقتل. قال  
فيه: «الموضع الذي إذا أصيب لا يكاد صاحبه يسلم كالصدغ».<sup>972</sup>

ثم (مَفْعَل) — بفتح الميم وكسر العين — ولم يذكر منها سوى ما يدل  
على اسم المكان قال: «فللاسم مجلس، ومسجد».<sup>973</sup> ونجده يفصل القول

969 — مقدمة وتعليق انتقادي على لامية الأفعال: 50

970 — المصدر السابق: 50

971 — يراجع مفهوم الصفة في مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل لابن

الحاجب 949/2

972 — فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 211

973 — فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 211

في لفظة منكب التي تحتمل الوصفية تارة وأخرى الاسمية فقال: «وللصفة مَنكِبٌ: مجتمع رأس الكتف والعضد، وناحية كل شيء، وعريف القوم أو عونهم، وعلى المعنى الأول والثاني هو اسم، ولكن يحتمل الوصفية بحسب أصل الاشتقاق؛ لأنه من نكبت عليه، أي: اعتمدت، وعلى كل شيء فهو صالح للتمثيل لإطلاقه على عريف القوم، فهو وصف له يقال: فلان منكب، أي: يُنكَب عليه ويعتمد»<sup>974</sup>.

فكأنه جعل الوصفية متعينة فيه وكان سبيل الاشتقاق دليلاً في معرفة الأصل الذي جعله يرجح الوصفية، علماً بأنه لم ينكر الاسمية في مجتمع رأس الكتف والعضد، وناحية كل شيء.

تعرّض محمد بن عبد الكريم هو الآخر إلى الحديث عن بناء اسمي الزمان والمكان في مدونته الصرفية بما هو موجود عند من ذكرناهم سابقين له، ونجد لديه ذكراً لما يبنى من معتل الفاء واللام معاً، ومثل له بـ: المَوْقَى، وعاد به إلى أصله الذي يأتي على وزن اسم المفعول وهو المَوْقِيُّ الذي قلبت ياؤه ألفاً.

كما نجده يركز أيضاً على دخول تاء التانيث على بعض أسماء الزمان والمكان إمّا للمبالغة، وإمّا لإرادة المنفعة، ومثل بـ: المَضِدَّة — بكسر الدال — معتبراً كسر الضاد فيها شاذاً؛ لأنّ القياس فتحها؛ لأنها من (يفعل) — بضم العين —<sup>975</sup> ونكتفي عنده بما ذكرنا فلا حاجة تدعو إلى تكرار ما مضى.

#### اسم الآلة

عرّف أطفيش اسم الآلة بقوله: «ما اشتق من مصدر لما الفعل به»<sup>976</sup> وذكر لها صيغاً منها: (مفعّل) — بكسر الميم وفتح العين —، قال: «ولو ضمّ الميم مع فتح العين لالتبس باسم مفعول الرباعي بالهمزة، أو مع كسرهما لالتبس باسم فاعله، ولو فتح مع فتح العين، أو كسرهما لالتبس بما فتحت عينه، أو كسرت من أسماء المكان، والزّمان، والمصدر الميمي، وذلك كالمقرّع، أي: آلة القرع، والضرب»<sup>977</sup>.

فأطفيش لا يقدّم المادة العلمية الصّرفية للمتعلّم دون تحريرها من كل التباس كما نجده هنا يقف عند تعليل ضبط ميزان اسم الآلة على

974 — المصدر السابق: 211

975 — يراجع تمتع الطرف في علم الصرف: 51

976 — الكافي في التصريف: 148

977 — الكافي في التصريف: 148

(مِفْعَل) — بكسر الميم وفتح العين —، كما نلفيه يذكر وزنين آخرين لاسم الآلة هما: (مِفْعَال) نحو: مِفْتَاَح، و(مِفْعَلَة) نحو: مِكْسَحَة — بكسرهما — أمّا وزن (مُفْعَل) فاعتبره نادراً، ومثّل له بالمُسْعُطِ، والمُنْخُلِ لوعاء السَّعُوطِ؛ وهو ما يصبّ في الأنف من الدواء، وما ينخل به الدقيق، كما ذكر أيضا المُدْهَنَ لوعاء الدّهْنِ، ونقل رأي سيبويه فيها فقال: «وقال سيبويه ليس ذلك وأخواته بأسماء آلات إلا في المُنْخُلِ». "978"

ولكننا نجد أطفيش ينبه على أنّ المُسْعُطَ قد يكون مفتوح العين كما يكون مكسوراً مع فتح العين كمنبر فيكون حينئذ على القياس، ويذكر أنه ورد في القاموس. "979"

وبما ورد في القاموس المحيط أبطل قول بحرق اليمني الذي زعم أنه لم يسمع فيه إلا ضم الميم "980"، ثم يجتهد في تحليل الآلية فيه، أي: في المُسْعُطِ فيقول: «وإنما جعل آلة مع أنه موضع باعتبار أنه تسبب في العمل». "981"

وإذا كانت علة الآلية في الاسم هي كونه سبباً في العمل به عند أطفيش فإن هذا التعليل لا نجده يبعد عن ما هو عند سيبويه الذي جعل المعالجة به علة في جعل الاسم للآلة إذ يقول: «وكلّ شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التانيث أو لم تكن». "982" ولعل تمثيل سيبويه بالمحلب فيه مشابهة بالمُسْعُطِ فكلاهما وعاء يصب فيه ثم يكون سبباً للعمل به فليتدبر ذلك.

أمّا الطيب المهاجي فنجدّه يبدأ بتبيان حدّ اسم الآلة فيعرفه بقوله: «هو ما يستعان به على الفعل المأخوذ منه، ويعمل به ذلك الفعل». "983"

ووجدت عنده ما وجدته عند أطفيش من الإشارة إلى ما تصاغ منه أوزان اسم الآلة، فيذكر بأنها لا تصاغ إلا من الفعل الثلاثي ووزن المقيس منه: (مِفْعَل)، و(مِفْعَلَة)، ولكننا نجده يفرّق بين ما يشترك فيه المذكر والمؤنث وهو ما جاء على (مِفْعَلَة) — بكسر الميم وفتح العين —، وبين ما يختص

978 — المصدر السابق: 148

979 — انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي 377/2 مادة سعط.

980 — يراجع الشرح الكبير على لامية الأفعال وهو الموسوم بفتح الأفعال في المتن: 188، ونصه فيه: "أما المسعط، والمكحلة، والمدهن فلم يسمع فيها إلا الضم". وانظر الاستدراك على سيبويه للزبيدي: 24 فإنه لم يذكر المسعط إلا على وزن مفعّل بضم الميم.

981 — شرح لامية الأفعال 472/4

982 — الكتاب 94/4

983 — مبادئ الصرف: 56

بالمذكر فقط وهو ما جاء على (مِفْعَال) - بكسر الميم -، ومثل لأول  
 ب: مِحْلَب، ومِقْدَح، ومِبْرَد، ومِحْجَم، ومِحْبِرَة، ومِحْمِرَة، ومِرْوَحَة،  
 ومِخْدَة، ومِسْحَاة، ومَزَجَة. وللثاني ب: مِفْتَا ح، ومِصْبَا ح، ومِنْشَا ر،  
 ومِسْوَا ك، ومِهْرَاس، ومِيزَان، ومِكْيَال. "984"

وأما ما جاء شاذاً على غير الأوزان الثلاثة المذكورة فذكر له ستة  
 أبنية، ما جاء على وزن (مُفْعَلَة) - بضم الميم والعين - نحو: المُكْحَلَة،  
 وما جاء على وزن (مُفْعَل) - بضمهما - نحو: المُدْهَن، والمُدْق،  
 والمُسْعَط، والمُنْخَل، والمُنْصَل للسياق. "985" وذكر الأسترباذي من أوزان  
 اسم الآلة (الفعال) قال: «وجاء (الفعال) أيضاً للآلة؛ كالخِيَا ط،  
 والنِّظَام». "986"

بينما نجد نور الدين عبد القادر لا يتعرض لاسم الآلة في الرسالة  
 الصرفية، ولا في الوسيلة لعلم العربية، وإنما تعرض له في تعليقه على  
 نظم لامية الأفعال الذي منه قول ابن مالك:

كَمِفْعَلٍ، وَكَمِفْعَالٍ، وَمُفْعَلَةٍ \* مِنَ الثَّلَاثِي صُنِعَ اسْمٌ مَا بِهِ عَمَلًا  
 شَدَّ المُدْقُ، وَمُسْعَطٌ، مُكْحَلَةٌ \* مُدْهَنٌ، مُنْصَلٌ، وَالْآتِ مِنْ نَخْلًا  
 وَمِنْ نَوِي عَمَلًا بِهِنَّ جَازَ لَهُ \* فِيهِنَّ كَسْرٌ، وَلَمْ يُعْبَأْ بِمَنْ عَدَلًا

فنجده يعرف اسم الآلة بقوله: «أسماء الآلات هي أسماء اشتقت،  
 أي: أخذت من فعل للدلالة على ما يستعان به في ذلك الفعل، وهي أسماء  
 عين ليست صفة، ولا مصدرًا، ولا ظرفًا، فإن وجد ما هو ظرف،  
 كالمحلب، وهو وعاء وقوع الحليب من الضرع فيه؛ فإن فيه معنى  
 الاستعانة؛ لأنه دالٌّ على ما يفعل فيه الحلب: مصدر حلب البقرة وغيرها  
 يَحْلِبُهَا». "987"

إننا لا نعدم عند نور الدين عبد القادر علة الآلية في صياغة اسم  
 الآلة، وما عبر به سيبويه من المعالجة، وما وجدناه عند الطيب المهاجي  
 من التعبير بالعمل به، نجده هنا في استخدام الاستعانة به في ذلك الفعل،  
 فانظر كيف اختلفت عبارات العلماء الجزائريين، وكيف اتحدت المعاني  
 الخاصة بمصطلحات الحدود الصرفية.

984 - المصدر السابق: 56

985 - يراجع مبادئ الصرف: 56

986 - شرح شافية ابن الحاجب 188/1

987 - مقدّمة وتعليق انتقادي: 57

ويهتم نور الدين عبد القادر بتوضيح مصطلح الشذوذ الذي شمل ما جاء على مُفْعَلٍ – بضم الميم والعين – كالمُدُقِّ فقال: «والمراد بالشذوذ هنا مع أنّ الجميع سماعي أنّ هذه الألفاظ المذكورة في هذا البيت، وهي ستة ليست من قبيل أسماء الآلة، وإنّما هي أوعية كالمزود، وهو ما يوضع فيه الزاد، أي: يتخذ من الطعام للسفر، وذلك أنّ كلاّ منهما اسم لوعاء خاص». <sup>988</sup>

ويحلل نور الدين عبد القادر علة جعل (مُفْعَلٍ) صيغة للآلة فيرى أنّ المُدْهَنَ اسم لوعاء الدّهن سواء أُجْعِلَ فيه أو لا، بل لو جعل الدهن في غيره لما أطلق عليه المدهن، بخلاف المضرب وهو آلة للضرب ويطلق على السّوط كما يطلق على العصا، وغيرها شريطة أن يكون معدّا لما يضرب به كالدّرّة. <sup>989</sup>

يرى نور الدين عبد القادر أنّ هذه الأسماء الستة المذكورة سلفاً تأتي بالكسر على القياس وذلك أن يقصد بها الاشتقاق مما عمل بها، واعتمد على أنّ الأصل في اسم الآلة أن يرد مكسور الأول، ومثّل لما ذهب إليه بقوله: «فتقول: سعطته بالمِسْعَطِ، أي: أدخلت الدّواء في أنفه، والسّعوط: الدّواء يصب في الأنف، ونخلته بالمِنْخَلِ، فمِنْخَلٌ مشتق من نخل الدقيق غربله، وأزال نُخَالَتَهُ، وهذا في المعنى الحقيقي، ونخل الشيء اختاره وصقاه، ونخل النّصيحة، والودّ لفلان: أخلصهما له في المعنى المجازي». <sup>990</sup>

ونلاحظ هنا امتزاج الدرس اللغوي عند نور الدين عبد القادر فهناك اهتمام بالموضوع المطروق وهو الصيغة الصرفية، كما نجد لديه اهتمام بالمعجم العربي من خلال شرحه للألفاظ المبهمة كالسّعوط، إلى الاهتمام بما تحمله الصيغة الصرفية من بنية عميقة عبر عنها بالمعنى المجازي..

### اسما المرّة والهيئة

هذان الاسمان هما مصدران ولما كان المصدر يطلق عليه مصطلح الاسم وجدنا أطفيش يدرجهما مع أبنية الأسماء ويصرح بالمصدرية فيهما

988 – المصدر السابق: 57

989 – يراجع المصدر السابق: 58

990 – يراجع المصدر السابق: 58

في غير هذا الموضوع<sup>991</sup> وهو ليس بدعا وممن سلك المسلك نفسه عبد الرحمن بن عيسى المرشدي العمري (ت 1037هـ)<sup>992</sup> بينما سنرى أنّ الطيب المهاجي، ومحمد بن عبد الكريم يجعلانها مع المصادر، ولكن فضلنا درسهما مع الأسماء حتى لا يضطرب منهج الكتاب في النزوع عن جعل دراسات أطفيش هي أم البحث. لم يذكر لهما أطفيش تعريفا هنا في الكافي في التصريف واكتفى بذكر وزنين لهما الأول: (فَعْلَةٌ) — بفتح الفاء وسكون العين — للمرّة، والثاني: (فَعْلَةٌ) — بكسر الفاء وسكون العين — للهيئة. ونجد له تعريفا للهيئة في غير هذا الموضوع إذ يعرفها بقوله: «والهيئة الحالة المخصوصة التي يكون عليها الفاعل عند مباشرة الفعل، وإن شئت قل: الهيئة النوع كما قال الجاربردي»<sup>993</sup> قلت أو كما عرفها بالنوع أحمد حسن كحيل — وفي تعريفه زيادة مفيدة للحدّ — إذ قال: «اسم يدل على نوع من الحدث، وضرب منه له صفة خاصّة»<sup>994</sup>.

أمّا اسم المرّة فإنّ أطفيش يكرر ما ذكره في الكافي في التصريف يعنى أنّه يدل على المرّة من الفعل بوزن (فَعْلَةٌ) — بفتح الفاء وسكون العين —.

وحدّ اسم المرّة أو مصدر المرّة كما عرفه أحمد حسن كحيل: «هو اسم يدل على المرّة الواحدة من الحدث»<sup>996</sup> وهو اسم يبنى في الغالب من أفعال الجوارح التي ندركها بالحس بخلاف الأفعال الباطنة والسجايا الثابتة مثل العلم والكرم والجبن والظرف<sup>997</sup>.

أمّا الطيب المهاجيّ فإنه ذكره مع المصادر، وأطلق عليه مصدر المرّة<sup>998</sup>، وذكر بأنه إذا أريد المرّة من جنس الحدث، وكان الفعل ثلاثيا قيل: (فَعْلَةٌ) — بفتح الفاء وسكون العين —، ك: سَجَدَ سَجْدَةً، وَقَعَدَ قَعْدَةً، وَجَلَسَ جَلْسَةً، وَسَكَتَ سَكْتَةً، وبين علة هذا الوزن التي تتمثل في

991 — انظر شرح لامية الأفعال 320/4

992 — يراجع التلطيف لشرح التصريف: 262 وفيه وسمهما بـ: بناء اسم الهيئة والمرّة، ثم يذكر بأنهما من متعلقات مباحث المصدر.

993 — شرح لامية الأفعال 320/4

994 — التبيان في تصريف الأسماء: 58

995 — يراجع شرح لامية الأفعال 320/4

996 — التبيان في تصريف الأسماء: 57

997 — يراجع المرجع السابق: 58

998 — يراجع الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري للهوراري ملاح: 163

دلالة الفعل على أن الحدث مقصور على مرة واحدة، وهو المصدر الذي يبين العدد.<sup>999</sup> ويوضح للمبتدئ ما يؤدي إلى الظن بأن المقصود هو المرة المفردة فنجدته يمثل بـ: سَجَدَ سَجْدَةً وَسَجَدَتَيْنِ، وَسَجَدَاتٍ، فمصدر المرة هو ما دلّ إذن على المرة والمرتين، أو المرّات فكلّ ذلك يدخل تحت مصطلح المرة وبهذا التمثيل زال اللبس الذي يمكن أن يتسرّب إلى مصطلح المرة بأنّه يدلّ على الحدث المفرد فقط.

وأما مصدر الهيئة من الثلاثي فجعله مثل ما هو متفق عليه عند جميع العلماء على وزن (فَعَلَةٌ) — بكسر الفاء — ومثل بـ: هو حسن الجلسة، ومشى مشياً معتدلة، وسمّاه أيضاً بالمصدر المبيّن للنوع، كما نجده يستشهد بالحديث النبوي الشريف وهو قوله — صلى الله عليه وسلم — : «مَاتَ مِئْتَةٌ جَاهِلِيَّةٌ». <sup>1000</sup> وكذلك حديث: «وَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ». <sup>1001</sup> والاستدلال عند الطيب المهاجي بالحديث يؤدي إلى انضوائه تحت لواء مذهب مدرسة من يرى الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في اللغة والتحو والصرف.

ويضيف الطيب المهاجي هنا أن هذا المصدر إذا أريد به المرة فلا بد من وصفه بما يفيد المرة نحو: نشد الضّالة نَشْدَةً وَاحِدَةً، وحمى المريض حَمِيَّةً نَافِعَةً، وسار فيهم سِيرَةً مُرْضِيَّةً. <sup>1002</sup> ونبّه على أنّ مصدر الهيئة يكون كذلك على وزن (الفعلة) — بكسر الفاء — دالاً على ضرب من الفعل؛ وذلك لأنه قد يأتي هذا الوزن دالاً على المصدر، وهو ما نجده في قول سيبويه: «وتقول: الضّعة،

<sup>999</sup> — مبادئ الصرف: 44

<sup>1000</sup> — هذا جزء من حديث ابن عباس: «حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنِ الْجَعْدِ أَبِي عُمَانَ حَدَّثَنِي أَبُو رَجَاءٍ الْعَطَارِدِيُّ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — قَالَ مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَبِيرًا فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مِئْتَةَ جَاهِلِيَّةٍ». صحيح البخاري 47/9، ويمكن مراجعة الموقع الإلكتروني الآتي [www.temawy.com](http://www.temawy.com)

<sup>1001</sup> — هذا من حديث رواه الإمام أحمد بن حنبل من حديث شداد بن أوس — رضي الله تعالى عنه — قال: «حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا إسماعيل عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس قال اثنان حفظتهما عن رسول الله — صلى الله عليه و سلم — إن الله عز و جل كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلّة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وألحدّ أحدكم شفرته وأليرح ذبيحته. إسناده صحيح على شرط مسلم». مسند أحمد 123/4، وانظره في شرح صحيح الإمام مسلم للنووي 106/13.

<sup>1002</sup> — يراجع مبادئ الصرف: 45

والقِحَّةُ، يقولون وقاح بين القِحَّةِ، لا تريد شيئاً من هذا. كما تقول: الشَّدَّةُ، والدَّرِيَّةُ، وأنت تريد الارتداد». <sup>1003</sup> فقولُه: وأنت تريد الارتداد فمعناه أنك تريد الحدث لا تريد هيئة الفعل.

ولذا نجد السِّيرافيّ يفسّر قول سيبويه بـ: «أن (الفِعْلَةَ) قد تجيء لضربين: أحدهما للحال التي عليها المصدر، ولا يراد بها العدد، كقولنا: فلان حسن الرِّكبة، والجلِسة، يراد بذلك أنّه متى ركب كان ركوبه حسناً، وإذا جلس كان جلوسه حسناً في أوقات ركوبه وجلوسه، وأن ذلك عادته في الرِّكوب، والجلوس، وحسن الطَّعمَةِ، أي: ذلك فيه موجود لا يفارقه، والوجه الآخر أن يكون مصدراً كسائر المصادر لا يراد حال الفاعل في فعله، كقولك: دَرَى دَرِيَّةً، ولفلان شُدَّةً وبأس، وشعر فلان بالشَّعرِ شِعْرَةً». <sup>1004</sup>

فبان بهذه الموازنة أن المدونات الصِّرفية – على ما فيها من اختصار – لم تهمل دقائق القواعد الصرفية.

ولم يهمل الطيب المهاجي الحديث عن مصدر المرة ومصدر الهيئة من غير الثلاثي فمثل لها بـ: أكرمه إكرامة، وانطلق انطلاقة، فنجده يجمع في تمثيله بين ما هو للمتعدّي، وللإلزام من الأفعال، بينما يرى أنه لا يبنى من غير الثلاثي مصدر الهيئة. وأما ما ورد من قولهم: هي حسنة الخمر من اختمر، وهو حسن العِمة من تعمّم – بكسر الخاء والعين – فجعله من الشاذ. <sup>1005</sup>

ولم يتناول محمد بن عبد الكريم الحديث عن مصدر المرة والهيئة. كما أن الزموري هو الآخر لم يخصص لهما مبحثاً خاصاً بهما لارتباطه بشرح متن في الصرف للمكودي.

### الأبنية الأصول للأسماء

إنّ الحديث عن الأبنية الأصول للأسماء لم أعر عليه من بين المدونات الصرفية التي وقعت في يدي إلا في فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف للزموري الذي أعطاهما حقها من البحث؛ لأنه كان مرتبطاً بشرح أبيات نظم المكودي الآتية <sup>1006</sup>:

1003 – الكتاب 45/4

1004 – شرح كتاب سيبويه 426/4 و 427

1005 – يراجع مبادئ الصرف: 45

1006 – انظر أبيات النظم في منظومات في الصرف: 29، وفتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف للزموري: 61 و 62 و 63 و 64.



ففي الثلاثي جاء فُلسٌ، وذهَبَ \* كذاك قُفِّلَ جا، وعِدَلٌ وعِنَبَ \*  
وعُنُقٌ وإِبِلٌ، وعَضُدٌ \* وفَعَلٌ ك:صُرِدٌ وكَبِدٌ \*  
ولاختصاص الفعل قد شدَّ دُنُلٌ \* وعكسُ ذا لم يات عنهم للتقلُّ \*  
وللرباعي جَعَفَرٌ، وجُرْهُمُ \* ومع قِمَطِرٌ، زَبْرَجٌ ودرْهُمُ \*  
ولم يرَ البصريُّ فيه فَعَلًا \* والكوفيُّ والأخفشُ ذاك نقلًا \*  
لكنَّه أجابَ عنه المُنكرُ \* بأنَّه من فَعَلٌ مُعَيَّرٌ \*  
ومن يَزِدُ عَلِيطًا فَعَالِطٌ \* في زيده إذ أصله عَلِيطٌ \*  
وفي الخماسي أتى سَقَرَجُلٌ \* ومع قِرْطَعِبٍ أتى قُدْعَمِلٌ \*  
وزد لها جَحْمَرَشًا ولا مَزِيدٌ \* على الذي ذكرتُ إلا في المزيدُ \*

وأول ما يصادفنا من طريف البحث عند الزموري أنه يخضع التقسيم إلى منحى رياضي يقول: «هذا الباب معقود لبيان الأوزان الأصول للأسماء، وهي ثلاثة أنواع، ثلاثي، ورباعي، وخماسي ما تقتضيه القسمة العقلية اثنا عشر؛ لأنَّ أوله يقبل الحركات الثلاث، ولا يقبل السكون، وثانيها يقبله مع السكون، فالحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر إلا أن بناء لم يسمع، وبناء سمع مع قلة، فالمشهور سماعا عشرة»<sup>1007</sup>.

وقد لاحظت أنَّ الأبنية الاثني عشر يمكن أن تنقسم إلى ثلاثة مجموعات في كل مجموعة أربعة أبنية، وكل مجموعة نراعي في كل بناء منها الحركة التي سلطت على الحرف الأول منهن الضمة، والفتحة، والكسرة، ويتضح هذا في الجدول الآتي:

#### جدول كشاف لحركة الحرف الأول للأوزان الاثني عشر

| ما ضم أوله   | ما فتح أوله | ما كسر أوله              |
|--------------|-------------|--------------------------|
| فَعْلٌ       | فَعْلٌ      | فَعْلٌ                   |
| فَعْلٌ       | فَعْلٌ      | فَعْلٌ                   |
| فَعْلٌ       | فَعْلٌ      | فَعْلٌ                   |
| فَعْلٌ (شاذ) | فَعْلٌ      | فَعْلٌ (لم يات عن العرب) |

وإذا لاحظت حركتي الحرفين الأولين لكل بناء لوجدت الانتقال من الأعلى إلى الأعلى مثله نحو: (فَعْلٌ)، أو من المتوسط إلى المتوسط مثله نحو: (فَعْلٌ)، أو من الأسفل إلى الأسفل مثله نحو: (فَعْلٌ)، أو من الأعلى إلى المتوسط نحو: (فَعْلٌ)، أو العكس نحو: (فَعْلٌ)، أو من الأسفل إلى المتوسط نحو: (فَعْلٌ)، أو من المتوسط إلى الأسفل كما في (فَعْلٌ)، فتجد كل ما توفر فيه ذلك تجد السماع قدا جاء به، إلا في الانتقال من

<sup>1007</sup> — فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 58

الأعلى (الضم) إلى الأسفل (الكسر) في (فَعَلَ) – بضم الفاء وكسر العين – فتجده شاذًا، وهو بناء لم يأت به سيبويه بل استدركه عليه السيرافي ونصه: «ومنه دُئِلٌ في الأسماء، لم يذكره سيبويه، ويجوز أن يكون أصله (فَعَلَ) سمي به». <sup>1008</sup> ودُئِلٌ من الدَّالِّان، وهو ضرب من المشي.

وكذلك في الانتقال من الأسفل إلى الأعلى كما في (فَعَلَ) وهو وزن لم يأت عن العرب، فترى لما تباينت المرتبتان جاء نزول الصوت من الأعلى إلى الأسفل شاذًا، وامتنع الصعود من المرتبة السفلى إلى المرتبة العليا، على اعتبار الضم الأعلى، والفتح متوسطًا، والكسر أخذ أسفل المراتب.

وقد أكد لي ما ذهبت إليه ما وجدته عند ابن القطاع إذ قال: «ولم يأت اسم على (فَعَلَةٍ) ولا (فِعْلَةٍ)». <sup>1009</sup> ففيه أيضًا انطلاق صوت الحرف المضموم من مرتبة الضم العالية إلى مرتبة الكسر السفلى، وكذلك العكس في البناءين السابقين. ولتكتمل الفائدة نقدم هذا الجدول الآتي الذي ينظم ما قدمه الزموري مع ذكر الأمثلة من كلام العرب.

**جدول يوضح أبنية الأسماء الأصول الثلاثية في فتح اللطيف في**

**التصريف على البسط والتعريف للزموري**

| الوزن  | المثال | ضبط كلمة المثال         | ملاحظات  |
|--------|--------|-------------------------|--|
| فَعَلَ | فَلَسٌ | باسكان العين وفتح الفاء | هذه عشرة أوزان ورد بها السماع عن العرب                       |
| فَعَلَ | ذَهَبٌ | بفتحهما                 |  |
| فَعَلَ | فَقَلٌ | بضم فسكون               |  |
| فَعَلَ | عَدَلٌ | بكسر فسكون              |  |
| فَعَلَ | عَنَبٌ | بكسر ففتح               |  |
| فَعَلَ | عَنَقٌ | بضمهما                  |  |
| فَعَلَ | إِبِلٌ | بكسرهما                 |  |
| فَعَلَ | عَضُدٌ | بفتح فضم                |  |
| فَعَلَ | صَرَدٌ | بضم ففتح                |  |
| فَعَلَ | كَيْدٌ | بفتح فكسر               |  |
| الوزن  | المثال | ضبط كلمة المثال         | ملاحظات  |
| فَعَلَ | دُئِلٌ | بضم فكسر                | شاذ؛ لأنه وزن اختص به الفعل لم يأت هذا الوزن عن العرب (مهمل) |
| فَعَلَ |        | بكسر ففتح               |  |

كما نجد الزموري يهتم بإيراد وشرح الأوزان الأصول للاسم الرباعي يمكن اختصار الحديث عنها من خلال تنظيمه في هذا الجدول. جدول الأوزان الأصول للاسم الرباعي في فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف للزموري

<sup>1008</sup> — فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب: 88 و 89

<sup>1009</sup> — يراجع أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: 231

| الوزن   | المثال   | ضبطه                   | الشرح                         | ملاحظة  |
|---------|----------|------------------------|-------------------------------|---|
| فَعَّلٌ | جَعَفَرٌ | بفتح الأول والثالث     | اسم شخص                       | هذه خمسة أوزان من الرباعي متفق عليها بين البصريين والكوفيين |
| فَعَّلٌ | جَرَهُمُ | بضم الأول والثالث      | اسم قبيلة                     |   |
| فَعَلٌ  | قَمَطَرٌ | بكسر ففتح              | وعاء الكتب                    |   |
| فَعَّلٌ | زَبْرَجٌ | بكسر الأول والثالث     | السحاب الرقيق أو الذهب الأحمر |   |
| فَعَّلٌ | دِرْهَمٌ | بكسر الأول وفتح الثالث | الأحمر                        |   |
| فَعَّلٌ |          | بضم الأول وفتح الثالث  |                               | وزن مختلف فيه   |

وهناك الرباعي على وزن (فعلل) إلا أن الأصل فيه أنه ثلاثي مزيد بالألف على نحو ما ذكره الزجاجي فقال: «وذكروا أن اللام لم تزد على هذا المعنى إلا في قولهم: عبدل، وهم يريدون العبد».<sup>1010</sup>

والوزن الرباعي المختلف فيه (فَعَّلٌ) – بضم الأول وفتح الثالث – فإن الزموري قد ذكر بأن البصريين غير الأخفش لا يعتبرون (فَعَّلًا) – بضم الأول وفتح الثالث – في أوزان الاسم، بينما ذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى أنه تم نقل موزونه من الألفاظ.<sup>1011</sup>

وقد أشار الزموري إلى حجة البصريين في إنكارهم لهذا الوزن بأنه راجع إلى الوزن (فَعَّلٌ) على أنه فرع عنه، ولكن ثمة غموض ينبغي توضيحه. وقد وجدت شرحاً مفصلاً لابن جني فيه قال: «وأما السادس الذي يتنازع فيه الناس ف: جُحْدَبٌ ومثاله (فَعَّلٌ) – بفتح اللام –، حكاه أبو الحسن<sup>1012</sup> وحده – بالفتح – وخالفه جميع البصريين إلا من قال بقوله، والذي رواه الناس غيره: جُحْدَبٌ – بضم الدال – وهو اسم لا صفة وقد حكى غيره<sup>1013</sup>: بُرْقَعٌ وْبُرْقَعٌ، وَطُحْلَبٌ وَطُحْلَبٌ، وِجُودَرٌ وِجُودَرٌ».<sup>1014</sup>

ويرى ابن جني أن الضم في بُرْقَعٌ، وَطُحْلَبٌ هو المعروف الشائع فكأنه رأي بين الراجح والمرجوح إذ لم يختر كون هذا البناء فرعاً عن (فَعَّلٌ) – بضم الأول والثالث – صراحة.

1010 – كتاب اللامات للزجاجي: 143

1011 – يراجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 63

1012 – يريد الأخفش كما في شرح التصريف للثمانيني: 206، والأخفش هذا هو سعيد بن مسعدة يكنى بأبي الحسن، وهو الأخفش الأوسط. انظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي

590/1، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز آبادي: 82 و83

1013 – هو الفراء كما في شرح الملوكي لابن يعيش: 26

1014 – المنصف: 54 و56

بينما صرح ابن عصفور بمذهبه فيه الذي يوافق مذهب البصريين.<sup>1015</sup> وذهب مذهب الأخفش ابن يعيش فقال: «فهذا وإن كان الضمّ فيه المشهور إلا أنّ الفتح قد جاء عن الثقة، فلا سبيل إلى ردّه». <sup>1016</sup>

ولما كان الضمّ في فَعَلٍ مثل بُرِّعٍ وطَحَلِبِ أقوى وجدنا الزموريّ مطلعاً على أصل علة التّرجيح عند البصريين وهي اتباع الأصل فيقول: «وانفرد المضموم عن المفتوح فيكون أصلاً له فلا يعتبر الفرع، وخلاف الكوفي له قوة لهذا ذكره». <sup>1017</sup> ويعني بالضمير في ذكره المكودي. إلى ما في نصه من تبيان قوّة حجة البصريين من وجوب بناء الفرع على الأصل فيكون الفتح في فعل محمولاً على ما جاء بالضمّ. وهذه الحجة البصرية المتمثلة في بناء الفرع على الأصل يعتمدها الزموري مرة أخرى في شرحه لبيت نظم المكودي:

### وَمَنْ يَزِدْ (عَلَيْطاً) فَعَالِطٌ \* فِي زَيْدِهِ إِذَا أَصْلُهُ عَلَايِطٌ

فجده يذكر علة الغلط الذي ذكره المكودي فيقول: «وأشار إلى وجه الغلط بقوله: إذ أصله، أي: لأنّ أصله (عَلَايِطٌ) بزيادة الألف، فهو خماسي بالزيادة ثمّ حذفت اختصاراً فهو فرع عن أصل مستعمل فلا عبرة بالفرع». <sup>1018</sup>

ولا نعدّ هذا المسلك العلمي منه إلا في مسالك من يملك أدوات الاجتهاد التي يوظفها فيما اختلف فيه العلماء فينبه على الراجحية والمرجوية باستخدام القواعد الأصولية النحوية التي منها هنا لا عبرة بالفرع مع وجود الأصل المستعمل.

### أبنية الأسماء الخماسية الأصول عند الزموريّ

لقد ذكر الزموريّ أربعة أبنية أصول للأسماء الخماسية وهي (فَعَلٌ) — بفتح الأول والثاني وسكون الثالث المدغم في الرابع المفتوح — نحو: سفرجل، و(فَعَلٌ) — بكسر الأول فسكون ففتح فتشديد — نحو:

<sup>1015</sup> — الممتع في التصريف: 54 و 55

<sup>1016</sup> — شرح الملوكي في التصريف: 27 وانظر في الصرف العربي نشأة ودراسة لعبد الفتاح الدّجني: 138، ومنهج الكوفيين في الصرف لمؤمن بن صبري غنام 270/1 و 271.

<sup>1017</sup> — فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 63

<sup>1018</sup> — المصدر السابق: 63 والعلبط والعلابيط قال أبو حاتم السجستاني واحد، وفسر العلابيط بالضخام، وهو الغليظ، كما ذكر بأن الشربة الثقيلة من اللبن الخاثر تسمى العلبط. انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: 227.

قِرْطَعْبٌ<sup>1019</sup>، و(فَعَلَّ) — بضم فسكون الثالث مدغما في الرَّابِعِ المكسور — نحو: قُدْعَمِلٌ<sup>1020</sup>، وهو الضَّخْمُ، و(فَعَلَّلِ) — بفتح فسكون ففتح فكسر — نحو: جَحْمَرَشٌ وهي العظيمة من الأفاعي<sup>1021</sup> والعجوز المسنة<sup>1022</sup>، فهذه أربعة أوزان للاسم الخماسي ذكر الزموري اتفاق العلماء عليها ولم يزد جمهورهم عليها.

ولم يفت الزموري التثنية على البناء الذي زاده ابن السراج وهو (فَعَلَّلِ) — بضم فسكون ففتح فكسر — نحو: هُنْدَلِغٌ، وهو اسم بقلة، وقد نقل الزموري عن الأشموني أن سيبويه لم يثبتها، وأن نونه على الصحيح زائدة، وإلا لزم عدم النظير.<sup>1023</sup>

### أبنية المصادر في المدونات الصرفية بالجزائر

لقد لاحظنا أن بعض علماء الجزائر يذكرون المصدر مع الفعل سواء كان ثلاثيا مزيدا أو رباعيا، أو رباعيا مزيدا، كما وجدنا ذلك عند كل من أطفيش، والمجاوي<sup>1024</sup>، وعدة بن تونس<sup>1025</sup>، وأبي بكر الأغواطي<sup>1026</sup> حتى مع الثلاثي المجرد<sup>1027</sup>، ومع ذلك نجد أطفيش قد عقد فصلا للحديث عن مصادر الأفعال، أحببنا أن نعرض له إكمالا

1019 — ذكر هذا الوزن سيبويه فقال: «ويكون على فعَلَّ فالاسم نحو: قِرْطَعْبٍ وحَبْبُثْرٍ». الكتاب 302/4، ويقال قرطعبة بالتأنيث فإذا قالوا: فلان ما عليه قرطعبة؛ كان المعنى ليس عليه شيء. يراجع النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري 332/3، وقال السيرافي: «يقال: ما في السماء قرطعب، ولا قرطعبة، أي: سحاب». شرح كتاب سيبويه 195/5.

1020 — قال أبو بكر الزبيدي: «والقذعمل الضخم من الإبل، والقذعملة من النساء القصيرة، وحكى المبرد عن التريزي ما في بطنه قذعملة، أي: شيء، وقال المازني: القذعملة: الفقير الذي لا يملك شيئا». أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه: 102، والقذعمل على ما ذكر الأعلم الشنتمري هو الضخم الرأس. انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه 332/3. كما يقال أيضا القذعملة بالتاء وهو الشيء الحقيق، فيقال ما يملك قذعملة وبالمذ أيضا قذعملة، أي: شيئا. ومثلها الحزعة والخزعية وهي المزاح والباطل والملح من الأحاديث. انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم السجستاني: 244 و 245 و 246

1021 — يراجع أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه: 102

1022 — يراجع تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم السجستاني: 227

1023 — انظر فتح اللطيف: 60 ويراجع لفظ هندلع في النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري 332/3، والممتع لابن عصفور 71/1، والاستدراك للزبيدي: 36، والخصائص لابن جني 187/3، و 203.

1024 — يراجع نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 67

1025 — يراجع فك العقال عن تصرف الأفعال: 7 و 8 و 9 و 11 و 13 و 14

1026 — يراجع متن في تصريف الفعل: 2 و 3 و 4

1027 — يراجع متن في تصريف الفعل: 1

للفائدة، واستقصاء للمادة الصَّرْفِيَّة مما يتطلبه منهج البحث. ولم يكن وحده في ذلك بل سلك نهجه الطيب المهاجي أيضا.<sup>1028</sup>

### تعريف المصدر

نجد أطفيش يبدأ حديثه عن المصادر بتعريف المصدر، ويتناول ماهيته فيقول: «المصدر أصل اشتق منه الفعل، والصفات، وأسماء المكان، والزمان، والآلة، والكثرة، فكل من نصر، ويَنْصُرُ، وأنصُرُ مشتق من النَّصر بلا واسطة؛ وذلك مذهب البصريين». <sup>1029</sup> ولا يتوقف أطفيش عند هذا التعريف بل نجده يبحث فيما يدل على ما ذهب إليه البصريون، فيرى أنّ معنى المصدر بسيط، وأنّ معنى غيره مما اشتق منه معنى مركب، فإذا كان معنى المصدر يدل على الحدث فقط فإنّ معنى الفعل يدل على الحدث والحدوث <sup>1030</sup> والزمان.

كما أنّ معنى الصِّفة يدل على الحدث ومن قام به، أو وضع عليه وإذا كان اسم فاعل أو اسم مفعول وجدنا الحدث يزداد، ومعنى أسماء الزمان والمكان تدل على الحدث وزمانه أو مكانه. <sup>1031</sup> «ومعنى اسم الآلة: الحدث وآلاته، ومعنى اسم الكثرة: موضع، وشيء، وكثرته». <sup>1032</sup>

ويمثل لها بـ: مدّابة، وهي الأرض الكثيرة الذّئاب، فهو يشرحها بقوله: «فمعنى "مدّابة": أرض، وذئاب، وكثرة الذئاب، والبسيط أصل للمركب». <sup>1033</sup>

### المقارنة بين المصدر في اللغة العربية واللغة الألمانية والتركية عند محمد الخضر حسين الجزائري

ركّز محمد الخضر حسين الجزائري في حديثه عن المصدر على المقارنة بين المصدر في اللغة العربية واللغة الألمانية والتركية فقال:

<sup>1028</sup> — يراجع مبادئ الصرف: 67

<sup>1029</sup> — الكافي في التصريف: 55، وينظر الصرف الكافي لأيمن أمين عبد الغني: 101، وانظر مسألة هل الفعل مشتقّ من المصدر وفرع عليه، أو المصدر مشتقّ من الفعل وفرع عليه في منج الكوفيين في الصرف لمؤمن بن صبري غنام 244/1

<sup>1030</sup> — يراجع الكليات للكفوي: 401، وفيه الحدوث: «الخروج من العدم إلى الوجود، أو

ك

الوجود مسبقا بالعدم اللازم للوجود، أو كون الوجود خارجا من العدم اللازم للموجود».

<sup>1031</sup> — ينظر المصدر السابق: 55

<sup>1032</sup> — المصدر السابق: 55

<sup>1033</sup> — المصدر السابق: 55

«للمصادر في بعض اللغات غير العربية علامة لفظية، أو علامتان لا بدّ للمصدر أن يتصل بأحدهما كعلامة (en) في اللسان الألماني، وعلامة (مك) أو (مق) في اللسان التركي، أمّا الأصل الذي تلحقه العلامة في الألماني، أو إحدى العلامتين في التركي، فله صيغ تختلف في مقدار الحروف، وأحوالها، فليس للمصادر في اللغة التركية صيغتان فقط، ولا في اللسان الألماني صيغة واحدة». <sup>1034</sup> «أمّا في اللغة العربية فإنّ المصادر لا تتميز بهذه اللواصق، بل قد يجيء للفعل الواحد صيغ متعددة من المصادر مثل مصادر الفعل (تمّ) و(لقي).» <sup>1035</sup>

ودلالة المصدر على الحدث في تعريف أطفيش هو ما ذهب إليه الطيّب المهاجّي في حديثه عن دلالة الفعل ودلالة المصدر في قوله: «للفعل مدلولان: الحدث والزّمان، والمصدر أحد المدلولين، وهو الحدث». <sup>1036</sup>

أمّا تعريف نور الدّين عبد القادر للمصدر في قوله: «هو ما دلّ على حدث دون زمان كالكتابة والقراءة، وهما مصدران لـ: كَتَبَ، وقرأ بدون دلالة على الزّمان». <sup>1037</sup> فإنه تعريف مبني على الجمع بين النقيضين، الإثبات والنفي. إثبات الدلالة على الحدث ونفي الدلالة على الزّمان. التي هي إحدى دلالاتي الفعل. ولكن المعنى واحد عندهم جميعاً مع الاختلاف في الصيغ التعبيرية في تعريفاتهم.

اسمية المصدر

قال أطفيش في اسمية المصدر مستدلاً لها على أنّ الاسم أسبق من الفعل كونه مستغن في الإفادة عن الفعل: «ويدلّ أيضاً أنّ المصدر اسم، والاسم مستغن في الإفادة عن الفعل نحو: هذا نصرٌ من الله، والفعل لا يستغني عنه، والصفة ولو كانت اسماً لكنّها شبيهة بالفعل في تحمل الضمير، وأسماء المكان والزّمان والآلة والكثرة شبيهة بالمضارع، وأكثر الأوامر في لزوم الزيادة على حروف المصدر، وهي أبداً إنّما تحصل معانيها بزيادة الميم على حروف المصدر، ولازم الزيادة لا تخفى فرعيته، فهذا أيضاً مما يدل على فرعية اسم الفاعل، والمفعول، التفضيل، وفَعُول، وفَعَال، ومفعال، وفعليل، من صيغ المبالغة، والمضارع

<sup>1034</sup> — القياس في اللغة العربية: 63 و64

<sup>1035</sup> — يراجع المصدر السابق: 64

<sup>1036</sup> — مبادئ الصرف: 37

<sup>1037</sup> — الرسالة الصّرفية: 21

وأكثر الأوامر مثل: أخرج - بكسر الراء وسكون الجيم - ونحوه فإنه لا زيادة فيه». <sup>1038</sup>

ويتعمق أطفيش في الأدلة التي تجعل المصدر أصلا لكل المشتقات فيقول: «ويدلّ له أيضا أنه يسمّى المصدر، وهذا الاسم معناه موضع الصّدر، أي: موضع تصدر فيه الصيغ من فعل وغيره - مما ذكره -، ويدلّ له أنه المصدر لو كان مشتقا من الفعل لوجب أن يدلّ على أكثر مما دلّ عليه الفعل لوجوب زيادة المشتق منه، وهو أنقص منه لعدم دلالاته على الحدوث و الزّمان». <sup>1039</sup>

### الاختلاف في المصدر الميمي

ذكر أطفيش اختلاف النحاة في المصدر الميمي فهناك من يراه فرعا عن المصدر، ومثل له بـ: مَوْعِد بمعنى الوعد فهو فرع عن الوعد ومشتق منه. أما الرأي الثاني فيرى بأنه أصل برأسه وهو ما رجّحه أطفيش فقال: «وهو الراجح عندي». <sup>1040</sup> كما فهمه الشيخ زكريا الأنصاري من شافية ابن الحاجب مصرّحا بأنه ذكر (مَفْعِل) لبيان أنّه من جملة أبنية المصادر. <sup>1041</sup>

### أصلية المصدر باعتبار العمل

عالج أطفيش أصلية المصدر باعتبار العمل، وذلك في قوله: «والأصل في العمل الفعل، والمصدر، وغيره من العوامل فروع عنه فيه، إلا عمل الخفض فالأصل في الحرف، وعمل المضاف والإضافة المرفوع عن عمل الجرّ. وكذا عمل الجزم، فعمل أسماء الشرط الجزم فرع، وحمل على الحرف وهو (إن) الشرطية». <sup>1042</sup>

### عرض أطفيش لرأي الكوفيين وأدلتهم على أصالة الفعل وفرعية المصدر

يهتم أطفيش بالخلاف النحوي فقد عرض رأي الكوفيين في كون الفعل هو الأصل مستقصيا جلّ أدلة المدرستين البصرية والكوفية يقول:

<sup>1038</sup> - الكافي في التصريف: 55

<sup>1039</sup> - المصدر السابق: 56

<sup>1040</sup> - المصدر السابق: 56

<sup>1041</sup> - انظر مجموعة الشافية من علمي الصّرف والخط 45/2، ويراجع تعريف المصدر

الميمي في عنقود الزواهر في الصّرف لعلاء الدّين عليّ بن محمد القوشجي: 368 و 369

<sup>1042</sup> - المصدر السابق: 56



«وقال الكوفيون»<sup>1043</sup>: الفعل الماضي أصل اشتق منه المضارع، والمصدر، وما ذكر، والأمر مشتق عندهم من المضارع، فهو مشتق أيضا من الماضي بواسطة، وعند بعض مشتق منه بلا واسطة»<sup>1044</sup>.  
ومن أدلة الكوفيين التي تطرق لها أطفيش اعتمادهم على دليل تبعية المصدر في إعلاله وتصحيحه للفعل، وقدّم أمثلة تطبيقية منها: عدة، ودية فقد دخلهما الإعلال بحذف فائهما الواو، وهذا تبعا لكون فعليهما: يَعِدُ، وَيَدِي دخلهما الإعلال بحذف فاء الفعل في كل واحد منهما إذ وقعت الواو بعد الياء المفتوحة التي سبقت بكسر.<sup>1045</sup>

كما ذكر أيضا تعليل الكوفيين لتسمية المصدر المخالف لما عول عليه البصريون فقال: «وقالوا: إنّما سمي مصدرا؛ لأنّه مصدر به عن الفعل ك: مَرَكَبٍ، بمعنى: مركوب، وفيه أنّ مجيء المصدر بمعنى المفعول مختلف فيه»<sup>1046</sup>.

**عرض أطفيش لأدلة البصريين في ردهم على الكوفيين ادعاء أصالة الفعل وفرعية المصدر**

بعد أن قدّم أطفيش رأي الكوفيين وأدلتهم في إثبات أصالة الفعل وفرعية المصدر تعرض إلى رأي البصريين وأدلتهم التي تقند ما بناه الكوفيون أو ما اعتمدوا عليه في إثبات ما ذهبوا إليه من اشتقاق المصدر من الفعل فقال: «وأجاب البصريون عن الاستدلال الأول بأنّ إعلال المصدر لمشاكله الفعل لمشابهتهما في الحدث، وعدم دلالتهما على الذات، بناء على أنّ الفعل يدل على الفاعل التزاما لا وضعاء، وهو الصحيح فيما أقول ولو اشتهر، بخلاف سائر المشتقات فدالة عليها»<sup>1047</sup>.  
ونلاحظ هنا إبداء أطفيش لرأيه الاجتهادي المتمثل في اختياره لصحة الحكم على أنّ الفعل يدل على الفاعل؛ لأنه لا يتصور وقوع فعل من دون فاعل فحدوثه يلزم وجود من أحدثه، كما أنّه لم يتواضع بوجود الفاعل لكل فعل.

ويصل الأمر إلى أن يجعل أطفيش نفسه بصريا يزود عن مذهبه فيقول: «وحاصل الجواب أن يقال للكوفيين لا دليل على أنّ المصدر هو

<sup>1043</sup> — يراجع رأي الكوفيين في منهج الكوفيين في الصّرف لمؤمن بن صبري غنام/244/1

<sup>1044</sup> الكافي في التصريف: 57

<sup>1045</sup> — المصدر السابق: 57

<sup>1046</sup> — المصدر السابق: 58

<sup>1047</sup> — المصدر السابق: 58، ويراجع رأي البصريين في منهج الكوفيين في الصّرف لمؤمن بن

صبري غنام/244/1

التابع للفعل في الإعلال، بل الفعل هو التابع للمصدر فيه؛ فإنّ الاسم هو أفضل عندكم كما عند البصريين، وبأنا لا نسلم أنّ المصدر يعلّ بإعلال فعله، ويصح بصحته على اطراد، ألا ترى أنّه أعلّ غزاً، ورمى – وهما فعلان – ولم يُعلّ مصدرهما، وهما غزوّ، ورميّ؛ لكن لسكون ما قبل آخرهما، وأنّه أعلّ اعشيشاب – وهو مصدر – دون فعله الذي هو اعشوشب». <sup>1048</sup>

فقد ارتكز أطفيش في ردّه على أمرين: أولهما اعتماد قاعدة التخفيف المناسبة لوقوع الإعلال، وثانيهما تسريب الاحتمال إلى دليل الكوفيين من خلال سوقه لأمثلة تناقض ما بناه الكوفيون حتى نجده يصرح بهذا الاحتمال في قوله: «وبأنا لا نسلم أنّ إعلال المصدر تابع لإعلال الفعل، لاحتمال العكس، إذ لا مانع من أن يقال: حذفت الواو في عدّة لثقلها بالكسر، وجعلت كسرتها على العين فكان الحذف في أعدّ، وتعدّ، ونعدّ، ويعدّ حملاً عليه». <sup>1049</sup>

كما نجده يرد على الكوفيين ما زعموه في تسمية المصدر بالمصدر لكونه مصدوراً به عن الفعل فاعتبره احتمالاً ضعيفاً؛ لأنه من قبيل المجاز، ولأنّ الأصل في صيغة (مفعّل) – بفتح الميم – أنها خاصة بالمصدر الميمي، أو اسم المكان، أو الزمان، وأنها لا تكون بمعنى اسم المفعول إلا مجازاً، ولذا نلفيه يقرر هذا التحقيق قائلاً: «فالتحقيق أنّ تسميته مصدراً لكونه محلاً صدر عنه الفعل وغيره، وأمّا مركب بمعنى مركوب فمجاز بقرينة واضحة؛ كالإشارة في نحو: هذا مركب زيد تشير إلى فرسه مثلاً». <sup>1050</sup>

### مصادر الفعل الثلاثي

يذكر أطفيش أنّ مصادر الفعل الثلاثي كثيرة، وأنها ترتقي عند سيبويه إلى اثنين وثلاثين <sup>1051</sup>، لكنّ أطفيش يذكر أكثر مما ذكره هنا في شرحه على لامية الأفعال. <sup>1052</sup> ونكتفي بذكر ما يوضحه هذا الجدول.

**جدول مصادر الأفعال الثلاثية في الكافي في التصريف لأطفيش <sup>1053</sup>**

<sup>1048</sup> – الكافي في التصريف: 58 و 59

<sup>1049</sup> – المصدر السابق: 59

<sup>1050</sup> – المصدر السابق: 59

<sup>1051</sup> – يراجع المصدر السابق: 61،

<sup>1052</sup> – لقد أوصلها أطفيش إلى ست وتسعين مصدراً، ينظر شرحه على لامية الأفعال لابن

مالك 265/3 وما بعدها.

<sup>1053</sup> – يراجع الكافي في التصريف: 61 و 62 و 63 و 64 و 65

| الأمثلة والشرح  | ضبطه                     | الوزن      | العدد |
|---|--------------------------|------------|-------|
| ك: نصر، ورقع  | بفتح الفاء، وإسكان العين | فَعَلَ     | 1     |
| ك: فسق  | بكسر الفاء، وإسكان العين | فَعِلَ     | 2     |
| الأمثلة والشرح  | ضبطه                     | الوزن      | العدد |
| ك: شغل  | بضم الفاء، وإسكان العين  | فَعَّلَ    | 3     |
| ك: فرح  | بفتح الفاء والعين        | فَعَلَ     | 4     |
| ك: حنق، وجاء فتح نونه وهو الإحام الأكثر   | بفتح الفاء وكسر العين    | فَعِلَ     | 5     |
| ك: عظم  | بكسر الفاء، وفتح العين   | فَعَلَ     | 6     |
| ك: الهدى، وأصله: الهدى قلبت الياء ألفا لتحركها بعد فتحه، وإذا أزيلت (أل) ونون حذفت الألف في النطق للساكن بعدها، وهو التتوين | بضم الفاء، وفتح العين    | فَعَلَ     | 7     |
| ك: رحمة   | بفتح الفاء، وسكون العين  | فَعَّلَ    | 8     |
| ك: نشدة   | بكسر الفاء، وسكون العين  | فَعَّلَ    | 9     |
| ك: حمرة   | بضم الفاء، وسكون العين   | فَعَّلَ    | 10    |
| ك: غلبة   | بفتح الفاء والعين        | فَعَّلَ    | 11    |
| ك: شركة   | بفتح الفاء، وكسر العين   | فَعَّلَ    | 12    |
| ك: دعوى   | بفتح الفاء وإسكان العين  | فَعَّلَى   | 13    |
| ك: ذكرى   | بكسر الفاء، وإسكان العين | فَعَّلَى   | 14    |
| ك: بشرى   | بضم الفاء، وسكون العين   | فَعَّلَى   | 15    |
| ك: ليان - بتشديد الياء - مصدر لوى القضاء، أي: ماطل  | بفتح الفاء، وإسكان العين | فَعَّلَان  | 16    |
| نحو: الحرمان للمشركين   | بكسر الفاء، وإسكان العين | فَعَّلَان  | 17    |
| ك: غفران  | بضم الفاء، وإسكان العين  | فَعَّلَان  | 18    |
| ك: نزوان  | بفتح الفاء والعين        | فَعَّلَان  | 19    |
| ك: ذهاب   | بفتح الفاء               | فَعَّال    | 20    |
| ك: خراف مصدر خرف الثمار، أي: جناها، والفتح فيه أكثر   | بكسرهما                  | فَعَّال    | 21    |
| الأمثلة والشرح  | ضبطه                     | الوزن      | العدد |
| ك: سؤال   | بضم الفاء                | فَعَّال    | 22    |
| ك: زهادة  | بفتح الفاء               | فَعَّالَة  | 23    |
| ك: دراية  | بكسرهما                  | فَعَّالَة  | 24    |
| ك: دخول   | بضم الفاء                | فَعَّوْل   | 25    |
| ك: قبول   | بفتحها                   | فَعَّوْل   | 26    |
| ك: سهيل   | بفتحها                   | فَعَّيْل   | 27    |
| ك: صهوبة  | ك: صهوبة                 | فَعَّوْلَة | 28    |
| ك: مدخل، أي: دخول   | بفتح الميم، وفتح العين   | مَفْعَل    | 29    |
| ك: مرجع، أي: رجوع   | بفتح الميم، وكسر العين   | مَفْعِل    | 30    |
| ك: مرضاة، أصله: مرضية، قلبت الياء ألفا لتحركها بعد فتحة، بل مرضوة، قلبت الواو ألفا لتحركها بعد فتح                          | بفتح الميم والعين        | مَفْعَلَة  | 31    |

|    |         |  |  |
|----|---------|--|--|
| 32 | مفعلة   | بفتح الميم، وكسر العين                             | ك: مَحْمَدَة إذ كسرت ميمه الثانية  |
| 33 | فاعل    |  | كقوله:<br>فَمُ قَائِمًا، فَمُ قَائِمًا * أَصَبَتْ عَيْدًا نَائِمًا <sup>1054</sup><br>أي: قم قياما، ويجوز أن يكون وصفا حالا مؤكدة لعاملها  |
| 34 | فاعلة   |  | نحو قوله عزّ وجلّ جِ □ ي ي ي ي ج "1055"، أي: بقاء<br>وقوله جل وعلا ج ك ك ك ج "1056"، أي: كذب   |
| 35 | مفعول   |  | كقوله سبحانه جِ ة ج "1057"، أي: الفتنة، وإن جعلت<br>الباء زائدة فأبي خبر، والمفتون في اللغة اسم مفعول، وفي<br>هذه الآي بحث في تفسيرنا. "1058"  |
|    | العدد   | الوزن  | الأمثلة والشرح   |
| 36 | تفعّل   | بفتح التاء، وإسكان<br>الفاء للمبالغة               | ك: لَعِبَ تَلْعَابًا، وَهَدَرَ تَهْدَارًا، وَشَدَّ كَسْرَ تَبْيَانٍ،<br>وهو مصدر   |
| 37 | فِعْلِي | بكسر الفاء، وكسر العين مشددة،<br>وهو أيضا للمبالغة | ك: حَنَّهُ حَبِيثِي، وَدَلَّهُ دَلِيلِي. والنوعان سماعيان عند<br>سيبويه <sup>1059</sup> ، وقال جار الله <sup>1060</sup> مقيسان، وما ذكرت من<br>أنّ تفعال مصدر للثلاثي مذهب البصريين، وقال الكوفيون<br>مصدر الرباعي بالتشديد للمبالغة وهو الرَّاجِحُ عندي |

ويرى الطيب المهاجي: «أنّ المصدر مقيس، ومسموع، والمسموع ليس له ضابط، وطريق معرفته تتوقف على ثبوت السّماع الصحيح، والمقيس منضبط، وله أوزان تتطرّد في أنواع أفعاله». "1061" ولمحمد الخضر حسين تفصيل في خلاف العلماء فيما ينصاع للقياس وما يخرج عنه، وكذا مصادر الأفعال الثلاثية الخاضعة للسماع. "1062"  
وقد اكتفى الطيب المهاجي بذكر عشرة أوزان تتقاس أوزانها، وهي موجودة ضمن مصادر الفعل الثلاثي التي ذكرها أطفيش، وهي: (فَعْلٌ)

<sup>1054</sup> — البيت من بحر الرّجز، وقائلته امرأة من العرب، استشهد به ابن فارس في

الصاحبي: 236، وابن جني في الخصائص 103/3

<sup>1055</sup> — الحاقّة 8

<sup>1056</sup> — الواقعة 2

<sup>1057</sup> — القلم 6

<sup>1058</sup> — يقصد أطفيش تفسيره الموسوم بـ: تيسير التفسير، يراجع منه 43/6 و 300 و 322

<sup>1059</sup> — يراجع ما قاله سيبويه في الكتاب 41/4 و 83 و 84

<sup>1060</sup> — يقصد الزمخشري ولم يصرح بالقياس في المفصل 55/6 و 56

<sup>1061</sup> — مبادئ الصرف: 37

<sup>1062</sup> — القياس في اللغة: 65

— بفتح فسكون —، و (فَعَلٌ) — بفتحيتين —، و (فُعُولٌ) — بضمّ الفاء والعين —، و (فِعَالٌ) — بكسر الفاء —، و (فُعَالٌ) — بضمّها —، و (فَعِيلٌ) — بفتح الفاء، وكسر العين بعدها ياء ساكنة —، و (فُعَلَانٌ) — بفتح الفاء والعين —، و (فِعَالَةٌ) — بكسر الفاء —، و (فِعَالَةٌ) — بفتحها —، و (فُعُولَةٌ) — بضمّها —. "1063" وهذه الأوزان العشرة هي التي وردت عند سيبويه "1064"، فدلّ هذا على أنّ ما ورد عند سيبويه "1065" هو المعتمد عنده.

### مصادر الفعل الرباعي

تتاول أطفيش مصادر الفعل الرباعي وحصرها في ثمانية أبنية نوضحها في هذا الجدول الآتي وفق ما جاء في مدونته الصرفية (الكافي في التصريف).

### جدول يوضح أبنية مصادر الفعل الرباعي في الكافي في التصريف لأطفيش "1066"

| وزن الفعل الرباعي        | مصدره       | ضبطه                              | الأمثلة والشرح  |
|--------------------------|-------------|-----------------------------------|---|
| فَعَلٌ                   | تَفْعِيلٌ   |                                   | ك: صرف تصريفاً وياؤه يدل الحرف                                      |
| فَعْلُ المَعْلُولِ اللام | تَفْعَلَةٌ  | بالتاء عوضاً عن ثاني حرفي الإدغام | ك: زكى تزكية- بتخفيف الياء -  |
| فَعْلُ المَهْمُوزِ اللام | تَفْعَلَةٌ  |                                   | ك: هنأه تهنيئاً   |
| فَعَلٌ                   | فَعْلَلَةٌ  | - بفتح الفاء                      | ك: دَحْرَجَةٌ، وجلبية   |
| فَعَلٌ                   | فِعْلَالٌ   | بكسرها                            | الأول مقيس مطلق والثاني مقيس في المضاعف ك: زلزل زلزالا ووسوس وسواسا |
| أَفْعَلٌ                 | إِفْعَالٌ   | بكسر الهمزة                       | ك: أكرمنا الله إكراماً  |
| فَاعِلٌ                  | مُفَاعَلَةٌ | بضم الميم، وفتح العين             | ك: جاهد مجاهدة، وهو مقيس مطلقاً                                     |
| فَاعِلٌ                  | و فِعَالٌ   | بكسر الفاء                        | ك: جهّاداً، وهو مقيس في غير المبدوء الياء                           |

### مصادر الأفعال الخماسية

وتعرّض أطفيش إلى أبنية الأفعال الخماسية مبتدئاً بتوجيه المتعلم إلى طريقة بنائه فقال: «ومصدر الفعل الخماسي المبدوء بتاء يضمّ رابعه

1063 — انظر مبادئ الصرف: 37

1064 — انظر أبنية الصّرف في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي: 150

1065 — يراجع باب (بناء الأفعال التي هي أعمال تعدّك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرهما) في الكتاب 5/4 وما بعدها.

1066 — يراجع الكافي في التصريف: 66 و 67

ك: تعلّم نَعْلَمًا، ومصدر المبدوء بهمزة وصل بإبقاء أوله على الكسر، وكسر ثالثه، وزيادة ألف قبل آخره». <sup>1067</sup>

ويصرّح أطفيش عن سبب اختياره للتعبير بالإبقاء الذي حدده في التلفظ الذي يحمل على مراعاة الجانب الصوتي في صياغة البنية الصرفية للفعل الخماسي المبدوء بهمزة وصل. وكذلك مصدره، وكان ذلك منه رغبة في إفادة المتعلم هذه الرغبة التي عبر عنها بقوله: «ودعاني لذلك رغبتني في أن أفيدك أن حركة همزة الوصل في الفعل مكسورة إذا كان مبنيا للفاعل، وابتدئ به، نحو: إصْطَفَى إصْطِفَاءً، وإسْتَخْرَجَ إسْتِخْرَاجًا، وإِعْتَنَى إِعْتِنَاءً». <sup>1068</sup>

كما نجده ينبّه على ما شدّ مما ذكره، ومثل لهذا الشاذ ب: تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً — بكسر التاء والجيم، وتشديد الميم —، بينما قياسه: تَجَمَّلَ، وكَدَّبَ كَدَّابًا وقياسه تَكْذِيبٌ، ونلمسه يشير إلى وجه الجواز في فتح الزلزال معتمدا على ثقل التضعيف، ولا يفوته ذكر رأي المخالف لهذا الجواز الذي يعتبر المفتوح في معنى الوصف لا المصدر. <sup>1069</sup> ودرس الطيب المهاجي مصادر غير الفعل الثلاثي فجمع بين الرباعي والخماسي، والسداسي، وذكر أوزانها المقيسة وهي:

### (التفعيل) و(التفعلة)

ذكر الطيب المهاجي وزن (التفعيل) فيما ينقاس من المضعّف على وزن (فعل) — بتشديد العين مع فتحها — ومثل له ب: سَلَّمَ تَسْلِيمًا، وعَلَّمَهُ تَعْلِيمًا، وقَدَّسَهُ تَقْدِيسًا. ونبّه على أن هذا الوزن يكون في ما كانت لامه صحيحة من المضعّف. <sup>1070</sup> وأما المعتلّ منه، أي: من مضعّف اللام فمصدره يأتي على وزن (تفعلة) — بفتح التاء وسكون الفاء، وكسر العين، وفتح اللام — نحو: زَكَّى تَزْكِيَةً، ووصَّى تَوْصِيَةً. <sup>1071</sup> وتعرّض لهذا المصدر أبو بكر الأغواطي. <sup>1072</sup> والطريف عنده أنه مثل للمتعلم ب: يَسَّرَ يُيسِّرُ تيسيرًا، وبيّنَ يُبينُ تبيينًا، وزكَّى يُزكِّي تَزْكِيَةً، وكَرَّرَ يُكرِّرُ تَكَرِيرًا، أو تَكَرَّرًا.

<sup>1067</sup> — الكافي في التصريف: 67

<sup>1068</sup> — المصدر السابق: 67

<sup>1069</sup> — المصدر السابق: 68

<sup>1070</sup> — يراجع مبادئ الصّرف: 40

<sup>1071</sup> — يراجع المصدر السابق: 40

<sup>1072</sup> — يراجع متن في تصريف الفعل: 2

هذا التمثيل الذي نستشف منه اهتمام العلماء الجزائريين بتقديم الأمثلة ذات الفأل المبارك للطلبة التي توحى بها كلمة التيسير، والتبيين، والتركية، كما أن استخدام هذه الأمثلة لها وظيفة أساسية تظهر في تنويع الأمثلة التي تغطي كل صور المصدر في صلته بالفعل الذي اشتق منه، فالأول وهو (يسر) جاءت فاؤه ياء، والثاني وهو (بين) كانت العين منه ياء، والثالث وهو (زكى) كانت اللام منه ألفا التي أصلها ياء. وأمّا الرابع وهو كرر فهو مما خلا من حرف الياء، وأتى بمصدرين له للتبنيه على أن تكرر ا – بفتح التاء – هو المصدر، فإذا كسر كان دالا على الاسمية التي لا حدث فيها.

### (التفعل)

أما وزن (التفعل) – بفتح الفاء، وسكون العين، وضمّ اللام الأولى – فجعله الطيب المهاجي فيما ينقاس من الخماسي المبدوء بتاء المطاوعة أو شبهها نحو: تسلّم تسلّمًا، وتلمّم تلمّمًا.<sup>1073</sup> وشبه تاء المطاوعة نحو: تمسكّن تمسكّنًا. وكذلك نجده عند أبي بكر الأغواطي.<sup>1074</sup>

### (الفعلة) و(الفعلال)

أما وزن (الفعلة) – بفتح الفاء، وسكون العين، وفتح اللام – و(الفعلال) – بكسر التاء – فذكر الطيب المهاجي بأتهما ينقاسان في (فعل) الرباعي المجرد نحو: دحرج يدحرج دحرجة ودحرجًا، وعربد يعربد عربدة، وعربادا: ساء خلقه على نديمه، وغربل الدقيق يُغربله غربلة، وجلببهُ يُجلببهُ بالحباب جلببًا، وزلزله يزلزله زلزلة وزلزالا. ونبه الطيب المهاجي على أن الوزن الثاني (فعلالاً) قليل حتى عدّ من السماعي، ويبقى الوزن المقيس هو (فعلة). وذكره أبو بكر الأغواطي بإيجاز.<sup>1075</sup>

### (إفعال)

ذكر الطيب المهاجي أن وزن (إفعال) – بكسر الهمزة، وسكون الفاء – مقيس في الفعل الرباعي الذي يفتح بهمزة قطع نحو: أعرب يعرب إعرابًا، وأصبح يصبح إصباحًا وقد ورد في قول امرئ القيس:  
ألا أيها الليل الطويل ألا انجل بصبح وما الإصباح منك بأمثل<sup>1076</sup>

<sup>1073</sup> – يراجع مبادئ الصّرف: 40

<sup>1074</sup> – يراجع متن في تصريف الفعل: 3

<sup>1075</sup> – ينظر المصدر السابق: 2

<sup>1076</sup> – ديوان امرئ القيس: 49، وفي رواية أخرى وما الإصباح فيك بدلا من منك. انظر فحول العرب في علم الأدب ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي للأعلم الشنتمري بتحقيق ابن

ونبّه على أنه متى دخل هذا النوع من المصادر إعلال بالحذف جاء بناء التعويض نحو أقام إقامة، فالتاء في إقامة عوض عن الواو المحذوفة لأن أصل المصدر إقوام، فلما حذفت الواو عوضتها التاء، والتعويض غالب وليس بلازم. واستشهد الطيّب المهاجيّ لهذه القاعدة الصرفية بقوله تعالى **چپ چپ** "1077"، حيث جاء المصدر (إقام) بدون تاء التعويض.

### (إِفْتَعَالٌ) و(إِنْفَعَالٌ) و(اسْتِنْفَعَالٌ)

أما (إِفْتَعَالٌ) و(إِنْفَعَالٌ) و(اسْتِنْفَعَالٌ) فذكر الطيّب المهاجيّ بأنها تتقاس في الفعل الخماسي، والسداسي المبدوعين بهمزة وصل، والخماسي على وزن (إِفْعَلٌ) مثاله نحو: احْتَرَمَهُ احْتِرَامًا، وَاَمْتَلَّ أَمْرَهُ اِمْتِثَالًا، و(إِنْفَعَلٌ) مثاله نحو: اِنْحَرَفَ عَنْهُ اِنْحِرَافًا، وَاِنْجَرَفَتِ الثَّرْبَةُ اِنْجِرَافًا. "1078" وذكره أيضا نور الدين عبد القادر "1079" أبو بكر الأغواطي. "1080" وأما مثال السداسي فنحو: استحکم الأمر استحکاما، واستنتج استنتجا. "1081"

### (فِعَالٌ) و(مُفَاعَلَةٌ)

بالنسبة للمصدر الذي وزنه على (فِعَالٍ) — بكسر الفاء — و(مُفَاعَلَةٍ) فهما منقاسان كما ذكر الطيّب المهاجي في الفعل الثلاثي المزيد بألف بين فائه وعينه، ومثل له بـ: عَايَنَهُ عِيَانًا، وَمُعَايَنَةً، وَدَارَسَهُ دِرَاسًا وَمُدَارَسَةً.

### المسموع من مصادر الفعل الثلاثي مخالفا للمقيس منه

وجد الطيّب المهاجي كغيره من علماء المدونات الصرفية الجزائرية ينبه على ما جاء مخالفا لهذه الأوزان القياسية مما يعدّ من قبيل السماع ويعولّ عليه، واستشهد لهذا النوع بقول الشاعر:

\* بَاتَتْ تُنْزِي دَلْوَهَا تُنْزِيًا \* "1082"

أبي شنب: 81، قال الشنتمري: ومعنى قوله: « ما الإصباح منك بأمتل، أي: أنا مغموم في الليل وفي الصباح ». انظر المصدر السابق: 82

1077 — الأنبياء 73، والنور 37

1078 — ينظر مبادئ الصرف: 42

1079 — ينظر الرسالة الصرفية: 25

1080 — يراجع متن في تصريف الفعل: 2

1081 — ينظر مبادئ الصرف: 42

1082 — هذا الشعر هو صدر بيت عجزه: كما تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًا، والبيت مجهول القائل، انظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية لإميل بديع يعقوب: 370، وفي رواية أخرى (فَهْي) تُنْزِي بدلًا من (باتت). والراجز يصف ناقه تحرك دلوها. انظر شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخطّ للخضر اليزديّ 274/1، وشرح المفصل الموسوم بالتخمير للخوازمي 88/3



والقياس تَنْزِيَةً لكونه معتلا كما علله الطيب المهاجي.<sup>1083</sup> ومن المصادر التي ذكرها في هذا السياق مصدر الفعل (تَفَعَّلَ) الذي جاء على (تَفَعَّلًا) – بكسر الناء، والفاء، وتشديد العين – والقياس يخالفه؛ لأنه على تَفَعَّلَ تَفَعُّلاً نحو: تَقَدَّمَ تَقَدُّماً، وتَسَلَّمَ تَسَلُّماً، ولكن جاء عن العرب سماعاً على غير القياس في قولهم: تَمَلَّقَ تَمَلِّقاً.<sup>1084</sup>

## الفصل الرابع

### الإعلال في المدونات الصَّرْفِيَّة بالجزائر

<sup>1083</sup> – ينظر مبادئ الصَّرْف: 43

<sup>1084</sup> – ينظر المصدر السابق: 43

# من 1830 م إلى 1962م

## تعريف الإعلال

عرّف الشّريف الجرجانيّ الإعلال فقال: «هو تغيير حرف العلة للتخفيف، فقولنا: تغيير شامل له، ولتخفيف الهمزة، والإبدال فلما قلنا: حرف العلة خرج تخفيف الهمز، وبعض الإبدال مما ليس بحرف علة كأصيلا في أصيلا ن لقرب المخرج بينهما».<sup>1085</sup>

ويرى الشّريف الجرجانيّ أنّ ذكر التخفيف في الحدّ الذي ذكره مخرج لـ: نحو: عالم في عالم؛ وذلك لأنّ بين تخفيف الهمزة والإعلال مباينة كاملة؛ لأنه تغيير حرف العلة. ويضيف قائلا: «وبين الإبدال والإعلال عموم وخصوص من وجه إذ وجدا في نحو: قال، ووجد الإعلال بدون الإبدال في يقول، والإبدال بدون الإعلال في أصيلا».<sup>1086</sup> ولما التقى الإعلال بالإبدال في هذه الصورة رأيت أنّ أجمع بينهما فيما له صلة بالإعلال.

إننا حين نأتي إلى المدونات الصرفية الجزائرية في فترة ما بين سنة 1830م و1962م فإننا نجد الشيخ محمد بن يوسف أطفيش يذكره في حديثه عن الفعل المضاعف والمهموز والمثال والأجوف والناقص واللفيف. وهو ما عند المجاوي<sup>1087</sup>، وعدة بن تونس<sup>1088</sup>،

1085 \_ التعريفات: 31

1086 \_ المصدر السابق: 31

1087 \_ يراجع نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 86 وما بعدها إلى ص 91.

والبوعبدلي<sup>1089</sup>، ونور الدين عبد القادر<sup>1090</sup>، والزموري<sup>1091</sup>، أبي بكر الأغواطي في نظمه<sup>1092</sup>.

## الفعل المضاعف

حين تناول أطفيش دراسة الفعل المضعّف فإنه لم يخرج عن منهجه الذي سار عليه في مدونته التصريفية الموسومة بالكافي في التصريف وهو البداية بالتعريف فيعرف المضعّف بقوله: «ما تكررّ فيه حرف بإدغام، أو دونه ك: الرّد والصّمم، أو حرفان فصل كل واحد منهما بمثل الآخر، ك: وسوس، وزلزل، أو فصل مُطلقًا ك: بلال، وليس من المضاعف ما فيه حرفان متقاربان إلا إن أبدل الأول وأدغم في الثاني»<sup>1093</sup>.

وهذا التعريف يجعل مصطلح المضاعف عاما شاملا لهذه الأنواع الثلاثة، كما يلاحظ أنّ المصنف لم يدرج الفعل منه في الصحيح، وأطلق عليه مصطلح الأصمّ، وهي تسمية مأخوذة من الأصمّ الذي لا يسمع الأصوات الخفية، فيستدعي ذلك شدة رفع الصّوت حتى يسمع فلما كان الأصمّ لا يتحقق إلا بتكرير الحرف فقد شابه الأصمّ الذي لا يسمع الصّوت الخفي إلا عند تكريره، وهذه علّة علل بها أطفيش سرّ هذه التسمية<sup>1094</sup>، و مصطلح الأصمّ وظّفه أيضا البوعبدلي<sup>1095</sup>.

<sup>1088</sup> — يراجع فك العقال: 20، و 21 وفيه أهتمام بتعريفات أنواع الفعل، ومنها الفعل المعتل الذي عرفه بقوله: « وأما المعتل فهو ما علّت فاؤه، أو لامه كما ذكرنا». هكذا ورد النص، ولعلّ الناسخ قد سقط منه (أو عينه) وهو الصواب؛ لأنّ المؤلف يشفع له بعد ذلك تقسيمه للمعتل إلى الأنواع المعروفة، وهي المثال، والأجوف، والناقص، واللّيف بنوعيه المفروق والمجموع، و عثرات العلماء يلتبس لها الأعذار، وتدفع بأدنى شبهة.

<sup>1089</sup> — يراجع مقال مخطوطات صرفية لأبي عبد الله البوعبدلي البطيوي الرزيوي، دراسة وتحقيق المختار بوعناني بمجلة القلم العدد 2006/3: 61

<sup>1090</sup> — يراجع الرسالة الصرفية: 38 وما بعدها إلى ص 75 ففيها دراسة شاملة لأنواع الفعل. وانظر الوسيلة لعلم العربية للمؤلف نفسه: 66 و 67 و 68 فقد تعرض في الدرس السابع والسبعين بعنوان أقسام الفعل المجرد باعتبار هيئة حروفه لأنواع الفعل منها السالم والصحيح والمعتل.

<sup>1091</sup> — يراجع فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 405، ومدارج التصريف في فتح اللطيف، رسالة ماجستير لغانم خيرة: 120

<sup>1092</sup> — يراجع مخطوط الأبيات المفيدة في تصريف الفعل: 1

<sup>1093</sup> — الكافي في التصريف: 150

<sup>1094</sup> — الكافي في التصريف: 150

<sup>1095</sup> — يراجع مقال مخطوطات صرفية للمختار بوعناني، مجلة القلم: 63، العدد 3 سنة

ونجد أطفيش يعلل عدم تسمية الفعل المضعف بالصحيح حتى لو كان قريبا منه بكون بعض حرفي التضعيف قد يصير حرف علة، ومثل له بـ: قدس تقديسا، وتقضى البازي، أي: تقضض.<sup>1096</sup> وقد صرح بعدم إطلاق الصحيح عليه في موضع آخر من مؤلفاته فقال: «ولا يقول الصرّيون للمضاعف صحيح».<sup>1097</sup>

واستدل على هذا الحكم الذي ذكره عن الصرّيين بقوله تعالى **ج ج ج** <sup>1098</sup> أي: دسّسها فهو يرى أن أصل الألف سين أبدلت ألفا، ولم يفت أطفيش التنبية على أن هذا النوع من الإبدال له مواضع مخصوصة فقال: «وإبدال الياء من أحد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف الهمزة فإنها تبدل الياء منها في مواضع كثيرة، ولذا قدّموا المضاعف على المهموز».<sup>1099</sup>

وكلمة الفعل تقضى البازي وردت في البيت للعجاج من بحر الرجز:

إذا الكرام ابتدروا الباع بدر \* تقضى البازي إذا البازي كسر<sup>1100</sup>  
وكسر البازي جناحيه: إذا أراد الوقوع<sup>1101</sup>، وذكر السيوطي أن  
تظنيت من ظننت، ولييك من لببت.<sup>1102</sup>  
ويناقش أطفيش رأي من ذهب من العلماء إلى أن الهمزة حرف علة  
وبه قال الميداني<sup>1103</sup>. فيقول أطفيش: «ولا يخفى قربها من  
الألف».<sup>1104</sup> ويظهر اجتهاد أطفيش في قوله: «وعندي تجوز تسمية  
المضاعف الذي فيه حرف علة صحيحا».<sup>1105</sup>

1096 — يراجع الكافي في التصريف: 151

1097 — شرح لامية الأفعال لابن مالك 201/1

1098 — الشمس 10

1099 — الكافي في التصريف: 151

1100 — لم أعثر على البيت في ديوان العجاج، وانظر البيت في المزهرة للسيوطي 462/1،

وأدب الكاتب لابن قتيبة: 487، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 336/3

1101 — يراجع هامش التحقيق للمزهرة 462/1

1102 — يراجع المزهرة 462/1

1103 — يراجع نزهة الطرف في علم الصرف بتحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق

الجديدة: 12 ونصه في ذلك قوله: "وإنما جعل الهمزة في حروف الاعتلال؛ لأنها تلين فتلحق بحروف العلة نحو سال، وقرا في تخفيف سأل، وقرا إلخ..".

1104 — الكافي في التصريف: 151

1105 — المصدر السابق: 151

ونجد المجاوي لا يبدأ بالمضاعف كما بدأ به أطفيش بل تناوله بعدما عرض للفعل المعتل بجميع أنواعه، وعرف المضعّف بقوله: «يسمّى مضعّفًا إذا كان عينه ولامه من جنس واحد نحو: حبّ فإنّ أصله حبب، فإنك ترى عينه باء ولامه كذلك، فحذفت حركة الباء الأولى وأدغمت الباء في الباء فصار حبّ». <sup>1106</sup> ولم نجد أيّ حديث عن المضعّف الذي يدخله الإعلال فالحديث عن نوع المضاعف لم يفصل فيه. ولم يهمل عدّة بن تونس الحديث عن الفعل المضاعف فنلمس الحديث عنه عنده قبل أن يدرس أنواع الفعل المعتل بأنواعه، وثمة ميزة عند عدّة بن تونس لأننا نجد يفرّق بين المضاعف وبين المدغم، وعرف المضعّف بقوله: «فهو ما كان في أصله لازما كـ: فرح فإذا أردت تعديته إلى المفعول به عدّيته بالتضعيف فتقول فرّحته». <sup>1107</sup>

فانظر كيف علل التضعيف باتّباع الدلالة، ممّا يدل على أن العرب قد قامت عندها هذه العلة في نفسها دون التصريح بها على الوجه الذي نجده عند علماء الصناعة الصّرفية، وكأنّ التضعيف قوّة تجعل الفعل يتجاوز إلى التأثير في المفعول به، لذلك نجد عدّة بن تونس يعرف التضعيف بقوله: «هو أن تزيد على الشّيء مثله، فالعين من الفعل اللازم قبل تعديته كانت حرفا واحدا، ولما ضعفتها بوضع الشدّة فوقها صارت تعدّ بحرفين، وهذا معنى التضعيف». <sup>1108</sup> فتراه يبين القوّة المتمثلة في رمز الشدّة التي يمثله في ممارسة الكلام تكرار الحرف في شكل الإدغام. فإذا أسند الفعل الذي فيه تضعيف الضمير رأيتهم يتخلّصون من تلك الشدّة عن طريق التفكيك فقالوا في مدّ مددت، وفي عدّ عددت حتى تجدهم يستروحون بنغم الغنة حين تتقارب الحروف وتتحد في بعض الصفات أو المخارج كما هو الحال في إدغام النون الساكنة أو التنوين في الياء أو النون، أو الميم، أو الواو بغنة. وكانّ الغنة هي هروب من النطق بالمستقبح من الصوّت الذي لا تستلذه الأذن، ولما رأوا الغنة سمجة في السمع مع الرّاء واللام منعوها، واكتفوا بالإدغام على ما فيه من شدة.

<sup>1106</sup> — نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 88

<sup>1107</sup> — فك العقال عن تصرف الأفعال: 19

<sup>1108</sup> — المصدر السابق: 19

وعرّف عدّة بن تونس المضاعف الرباعي بقوله: «فالمضاعف منه ما كانت فاءه ولامه الأولى من جنس واحد كـ: عَسَسَ وَزَحَزَحَ». "1109"

ولا نجد عنده هنا في حديثه عن المضاعف ما دخله الإعلال، ولم يجعل مدّ وعدّ من المضعّف بل أطلق عليه مصطلح المدغم وعرّفه بقوله: «فهو ما أدغم فيه حرف فتبقى صورته على حرفين». "1110"

وحديثه عن الإعلال يلمس في كلامه عن الفعل المعتلّ الذي التزم فيه تقسيم من سبقه من العلماء الفعل المعتلّ إلى المثال، والأجوف، والناقص، والتقيف المفروق، والتقيف المجموع.

ولا نجد هذه التقسيمات عند الطيب المهاجيّ، أي: الفعل المضعّف، والمهموز، والمعتلّ بأنواعه مرتبة وفق ما وجدناه عند من سبقه؛ ولكنّه لم يهملها البتة بل تحدّث عن الفعل الثلاثي المتعدّي المضعّف، ومثّل له بـ: «عدّ المال يعدّه، ومدّ يده يمدّها، وسدّ حاجته يسدّها». "1111"

فعدّ ما رأيناه مدغما عند عدّة بن تونس مضعفاً، فانظر كيف دقق عدّة بن تونس بأن ربط مصطلح التضعيف في الفعل بالزيادة، بينما هنا عند الطيب المهاجيّ فإن مصطلح المضعّف شمل (مدّ) التي أصلها مدد ولا زيادة تذكر فيها فحروفها أصول على عكس ما نراه من تضعيف الحرف في فرّح وما يؤدي إليه من دلالة التعدية فتأمله.

### مصطلح المضاعف عند البوعبدلي

لقد حقق المختار بوعناني مجموعة من المخطوطات الصّرفية لأبي عبد الله البوعبدلي جاء فيها الحديث عن الفعل الصّحيح والمضاعف والمهموز والمعتلّ، فالصّحيح عند البوعبدلي هو: «ما ليس مضاعفاً ولا مهموزاً ولا معتلاً». "1112"

أما المضاعف فقد عرّفه بالتمثيل له بقوله: «والمضاعف نحو: صحّ، وردّ، وشبههما». "1113" وإلى جانب استخدامه لمصطلح المضاعف

يستخدم مصلح الأصمّ كما هو في منظومته إذ قال:

\*وَسَمَّ الْمُضَاعَفَ مِنْهُ الْأَصَمُّ\* "1114"

1109 – المصدر السابق: 19

1110 – المصدر السابق: 19

1111 – مبادئ الصرف: 19

1112 – مجلة القلم، العدد 2006/3م: 62

1113 – المرجع السابق: 62

1114 – المرجع السابق: 62

وقد أشار المختار بوعلاني إلى قضية صرفية مهمة لم يجدها عند غير البوعبدلي ممن عاصره من العلماء الجزائريين، وهي جمعه للأفعال المضاعفة الماضية المكسورة العين في الماضي، وهي: قرّ، لَجّ، ملّ، بحّ، مرّ، ضنّ، عضّ، غضّ، شمّ، لدّ، مسّ، شلّ، هسّ، مصّ، ودّ، بشّ، برّ، ظلّ، وعدد هذه الأفعال سبعة عشر فعلا.<sup>1115</sup> كما قام المختار بوعلاني بدراسة مفصلة لكل أوزان هذه الأفعال مع تصريفها في الماضي والمضارع والأمر فلنراجع في مواضعها للإفادة.<sup>1116</sup>

ومما حمل المختار بوعلاني على هذا الاهتمام هو أنّ البوعبدلي قد اهتم بإسناد الفعل المضعّف إلى الضمائر، وذلك يعد من القضايا الصرفية الشائكة في التواصل باللغة العربية، وقد جمع البوعبدلي كل ذلك في أربعة أبيات جاء فيها<sup>1117</sup>:

وَبَفْتَحَ عَيْنَ مُضَارِعٍ قَرَّتِ الْعَيْنُ لَجَّ وَبَجَّ فَمَلَّ  
وَضَنَّ الْبَخِيلُ، وَعَضَّ فَمَصَّ، شَمَّ فَلَدَّ وَمَسَّ، فَشَلَّ  
وَهَسَّ، وَمَصَّ، وَوَدَّ، وَبَشَّ، وَبَرَّ وَفَى الْعَمَلَ الْيَوْمَ ظَلَّ  
فَإِسْنَادُ مَاضٍ لَهَا لِلضَّمِيرِ رِثَاءٌ يَرَى الْكَسْرُ لِلْعَيْنِ حَلَّ

ويذكر المختار بوعلاني أنّ الأفعال السبعة عشر التي ذكرها لا تعني أنّ البوعبدلي قد أحاط بكل الأفعال من هذا الباب (فَعْلَ يَفْعَلُ) — بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع — لأنّ بحرق اليماني قد زاد ثمانية أفعال، وهي: خبّ، صبّ، طبّ، بدّ، حرّ، مرّ، فظّ، شفّ، ونبه المحقق على أنّ محيي الدّين عبد الحميد قد زاد فعلا واحدا وهو حمّ على ما ذكره أطفيش وبحرق اليماني.<sup>1118</sup> وبهذه الإضافات يصير عدد أفعال هذا الباب ستة وعشرين فعلا.

وأما أبو بكر الأغواطي فيذكر الفعل المضعف ضمن ذكره للفعل الصحيح في بيت من نظمه فيقول:

مِنْهَا الصَّحِيحُ بِثَلَاثٍ يُوصَفُ \* سَالِمٌ، أَوْ مَهْمُوزٌ، أَوْ مُضَعَّفٌ<sup>1119</sup>

ومثل للمضاعف بـ: مرّ؛ لأنّ المضاعف هو نوع من الصحيح إلى جانب كل من السالم والمهموز، ولم يشرح أبو بكر الأغواطي النظم

1115 — المرجع السابق: 64

1116 — يراجع المرجع السابق: 64 و 65 و 66 و 67

1117 — مجلة القلم، العدد 2006/3م: 64:62

1118 — يراجع المرجع السابق: 68

1119 — الأبيات المفيدة في تصريف الفعل: 1

شرحاً مفصلاً؛ لأن مقصده التيسير على المبتدئ باعتماد حفظ متن هذا النظم الذي يعتبر خلاصة لمسائل تصريف الفعل.

واهتم الطيب المهاجي بذكر ما له صلة بالشذوذ من الفعل المضعف فقال: «وشدّ في المضعف المعدى حَبَّهُ يَحْبُهُ، سمع فيه الكسر فقط على خلاف القياس كما جاءت منه أفعال بالوجهين الضم على القياس، والكسر على الشذوذ لا يسعها هذا المختصر منها: بَثَّ يَبُثُّ، وَيَبُثُّ، ونَمَّ الحديث يُمُّه، وَيُمُّه».<sup>1120</sup>

وإذا كان قد ذكر هنا مصطلح المضعف فإنه يذكره في مواضع أخرى يذكره لما يتحدث عن كسر عين المضارع قياساً ويمثل للمضعف اللازم بـ: حَنَّ يَحِنُّ، وَقَرَّ يَفِرُّ، وَدَبَّ يَدِبُّ.<sup>1121</sup> لينتقل بعد ذلك إلى الحديث عن الفعل المعتلّ مما هو في صلب الحديث عن الإعلال.

### تعريف الفعل الصحيح والمعتل عند محمد بن عبد الكريم

لقد عرف محمد بن عبد الكريم الصحيح فقال: «فالصحيح ما خلت أصوله من أحرف العلة إن سكن، وانفتح ما قبله يسمّى لنا نحو: ثوب وسيف، فإنّ جنسه ما قبله من حركات يسمّى مدّاً نحو: قال يقول قِيلاً، فعلى ذلك لا تتفك الألف عن كونها حرف علة ومدّ لسكونها، وفتح ما قبلها دائماً».<sup>1122</sup> ويلاحظ هنا في تعريفه التطرق إلى الأسماء والأفعال. لكنه حينما انتقل إلى الحديث عن الفعل المعتلّ فإنه حدّده بأن يكون أحد أصوله حرف علة، ومثل للمثال منه بـ: وجد، ولأجوف منه بـ: قال.<sup>1123</sup>

اهتم محمد بن عبد الكريم أيضاً بذكر تقسيمات الصحيح والمعتل، فقسم الصحيح إلى سالم ومضعف ومهموز. ونلمس بينه وبين البوعبدلي خلافاً يتمثل في كون البوعبدلي لا يعتبر المضعف والمهموز فعلاً صحيحاً<sup>1124</sup>، وهما عند محمد بن عبد الكريم من أقسام الصحيح، والفعل السالم عنده ما سلمت حروفه من حروف العلة، والهمزة،

<sup>1120</sup> — مبادئ الصرف: 23

<sup>1121</sup> — انظر مبادئ الصرف: 26

<sup>1122</sup> — تمتع الطرف في علم الصرف: 12

<sup>1123</sup> — المصدر السابق: 12

<sup>1124</sup> — مخطوطات صرفية لأبي عبد الله البوعبدلي البطيوي الرزيوي، دراسة وتحقيق المختار بوعناني، مجلة القلم: 62 العدد 3/2006م. ونص البوعبدلي: «فالصحيح ما ليس مضاعفاً، ولا مهموزاً، ولا معتلاً، وذلك مثل: كَرُمٌ، وكَتَبَ، وجعل، وضرب، وفرح».



والتضعيف كما نجده هو الآخر يطلق مصطلح الأصمّ على الفعل المضعّف.<sup>1125</sup>

هذا ما يتبادر إلى الذهن في الموازنة لأول وهلة، ولكن الرأي الأصوب هو أن نحمل مراد البوعبدلي من التعبير بمصطلح الصحيح هو الفعل السالم، كما يظهر من سؤال السائل له، لأنّ السائل سأله عن الصحيح، والمضاعف، والمهموز، والمعتل.<sup>1126</sup> وكذلك الأمثلة التي مثل بها للصحيح، وتقسيمات الفعل عند محمد بن عبد الكريم هي نفسها عند هارون عبد الرزاق.<sup>1127</sup>

وثمة تفصيل عنده فقد قسم المضعف إلى قسمين الأول ويشمل مضعف الثلاثي المجرد، ومضعف الثلاثي المزيد، والثاني مضعف الرباعي، ومثل للأول بـ: جدّ ومدّ، واشتدّ واستمدّ، أمّا الثاني فمثل له بـ: زلزل، وعسعس، وقلقل.<sup>1128</sup>

ولم يهمل الحديث عن المهموز فذكر شرط مصادق<sup>1129</sup> من مصطلح المهموز، وهو أن يكون أحد حروفه الأصول حرف همزة فاء كان أو عينا أو لاما نحو: أتمّ وسأل وقرأ.

وقد أحسن نور الدين عبد القادر في تقسيمه الفعل للمتعلّم المبتدئ فنجده يدرس المضعّف في أنواع الفعل باعتبار جوهره ومادته، وقسمه إلى سبعة وهي فعل سالم، ومضاعف، ومهموز، ومثال، وأجوف، وناقص، ولفيف مفروق، ولفيف مقرون.<sup>1130</sup>

ونجد لديه أمرا متعلقا بالصحة والاعتلال مما له صلة بهذا الفصل فذكر أن بعض الصرفيين يسمي السالم صحيحا، ويناقش هذا التعريف

<sup>1125</sup> — تمتع الطرف في علم الصرف: 12

<sup>1126</sup> مخطوطات صرفية لأبي عبد الله البوعبدلي البطيوي الرزيوي، دراسة وتحقيق المختار بوعناني، مجلة القلم: 62 العدد 3/2006م.

<sup>1127</sup> — عنوان الظرف في علم الصرف: 17 و18، قسم هارون عبد الرزاق الأزهرى الفعل إلى قسمين صحيح ومعتل، والصحيح عنده ما خلا من حروف العلة الثلاثة: الألف، والواو، والياء، وهو ثلاثة أقسام: السالم، وهو ما سلمت حروفه الأصلية من الهمز، والتضعيف، وحروف العلة نحو: نصر، وانتصر، وناصر، وتناصر، ثم نجده يذكر المضاعف، والمهموز.

<sup>1128</sup> — يراجع المصدر السابق: 12 و13

<sup>1129</sup> — يراجع تعريف مصطلح الماصدق في كتاب معايير الفكر لعبد اللطيف صالح

الفرفور: 42

<sup>1130</sup> — يراجع الرسالة الصرفية: 35

فيقول: «والحقّ أنّ الصحيح ما خلت حروفه الأصلية من حروف العلة فيشمل الصحيح المضاعف والمهموز».<sup>1131</sup>

ومثل للسالم بـ: كتب سمّاه سالما لكونه خلي من حرف العلة والهمزة والتضعيف. ثمّ نجده يخرج بثمرة موازنته بين الصحيح والسالم فيرى أنّ (ردّ) سالم وليس بصحيح، وأنّ ما ليس بصحيح لا يعني عنده أنّه معتل، ومثله (ردّ) و(بدأ) عند من لم يجعل الهمزة حرف علة وهم الجمهور.

كما نجد نور الدين عبد القادر يوظف مصطلحات منطقيّة مثل الجوهر، والمادة، والهيئة، ولما وظفها خشي على المبتدئ اللبس فشرحها معتبرا لها فائدة ملحقة بالدرس الصرفي فقال: «جواهر الشيء ذاته، ونفسه وعينه، والمادة ما يتركب منه الشيء ويقوم به، أي: يتكون ويوجد منه».<sup>1132</sup>

والجواهر عند علماء المنطق هو ما يقوم بذاته، أي: لا يحتاج في وجوده إلى شيء آخر يقوم كالأجسام والأرواح، وقسموه إلى قسمين الجوهر الفرد وهو ما لا يقبل التجزؤ، وثانيه الجسم: «وهو الموجود المركب من جوهرين فردين فأكثر ويقبل التجزئة، ولو في التصور الذهني».<sup>1133</sup>

وبناء على هذه الرؤيا المنطقيّة جعل نور الدين عبد القادر الحروف الأصلية مادة الفعل مثل الفاء والهاء والميم في فهم. وأمّا المقصود عنده بالهيئة فهي الحركات والسكنات وترتيب الحروف، وللهيئة قيمة دلاليّة تكمن في تحديد زمنية الفعل، وهذا ما نجده في قوله: «فقرأ مثلا: يدلّ بماتة، أي: حروفه على الحدث، أي: المصدر، وهو القراءة، ويدلّ بهيئته على الزمان الماضي».<sup>1134</sup>

ولكن ثمة أمر مهم عند نور الدين عبد القادر إذ يكشف رأيه عن نسب بين الفعل المعتل والمضاعف، فقد ذكر بأنّ المضاعف ألحق بالمعتل وجعل غير سالم؛ لأنّ الحرف المكرر يصير حرف علة في بعض الأفعال، ومثل له بـ: أمليت عوض أملت بمعنى أليت عليه، وكذلك بـ: «دهدت ودهيت الحجر، فتدهدى بمعنى دحرجته فتدحرج،

1131 \_ المصدر السابق: 35 و36

1132 \_ الرسالة الصرفية: 36 و37

1133 \_ ضوابط المعرفة لعبد الرحمن حسن حنبكة الميداني: 328

1134 \_ الرسالة الصرفية: 36

قلبت اللام الثانية ياء لاجتماع المثليين، يعني الحرفين المتجانسين في هذه مثلا، وهما الهاء الأولى التي هي عين الفعل، والهاء الثانية التي هي لامة الثانية». "1135"

هناك إعلال بالحذف في الفعل المضاعف تعرض له نور الدين عبد القادر قال فيه: «ولأنه يلحقه الحذف في باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) كقولهم في ظلت أفعَل كذا: إذا صنعتَه بالتهار — بفتح الظاء وكسرهما — ومَسَّتْ الشيء — بفتح الميم وكسرهما — والأصل ظَلَّتْ، ومَسَّتْ حذفت أحد المثليين قيل: الأول، وقيل: الثاني». "1136"

نجد ذكر الفعل المضعف عند الزموري في تناوله لأبنية الفعل المزيد فنجده يذكر الوزن (فَعَلَ) — بتضعيف العين —، ويذكر أن أشهر معاني هذا التضعيف هو الدلالة على التعدية. وثمة دخول له، أي: التضعيف على احمرّ بوزن (افعلّ)، وكذلك مع إهبيخ بوزن (افعيّل)، يقال للصبّي إذا سمن.

نجد الزموري يذكر الفعل المضعف في حديثه عن أنواع الفعل فيقول: والتضعيف ك: ضرب، وفهم، وكرم، كما يعبر بمصطلح التكرير عوضا عن التضعيف فيقول: «افعالّ بزيادة همزة الوصل وألف بعد العين وتكرير اللام كاحمار»، "1137"

كما يستخدم مصطلح التشديد عوض التضعيف أيضا فيقول: «افعيّل بزيادة همزة الوصل والياء المشددة بعد العين كاهبيخ الرجل». "1138"

وهكذا يتكرر استخدامه لمصطلح التشديد مع وزن (افعملّ) و(وافعولّ) ومع المزيد بحرفين في الوزن (افعلّ) نحو: اقشعر. ولكنه لم يهمل توظيف مصطلح التضعيف في مواضع أخرى في مدونته الصرفية نكتفي بذكر قوله: «مع تضعيف اللام كاكوالّ الرجل: قَصُرَ واجتمع خلقه». "1139"

وهكذا يتكرر مصطلح التضعيف عند حديثه عن وزن (افعلّ) و(افعلّ). "1140" و"1141"

1135 — المصدر السابق: 38

1136 — المصدر السابق: 38

1137 — فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 248

1138 — المصدر السابق: 248

1139 — المصدر السابق: 248

1140 — المصدر السابق: 249

1141 — المصدر السابق: 249

وأما أبو بكر الأغواطي فقد ذكر المضعف من الأفعال ضمن بيت من النظم شمل الصحيح الذي جعل الفعل المضعف أحد أنواعه إلى جانب السالم والمهموز فقال:

**مِنْهَا الصَّحِيحُ بِثَلَاثٍ يُوصَفُ \* سَالِمٌ، أَوْ مَهْمُوزٌ، أَوْ مُضَعَّفٌ<sup>1142</sup>**  
**الفعل المهموز**

لما كان ثمة خلاف في الفعل المهموز بناء على خلاف العلماء في الهمزة هل هي حرف صحيح لعلّة قبولها الحركات الثلاث، أم حرف علّة لكونها يصيبها ما يصيب حروف العلة من قلب، وحذف، كما قلبت ألفا بعد الفتح وواوا بعد الضمّ، وياء بعد الكسر نحو: آمنت، وأومن، إيماناً.<sup>1143</sup> رأيت أن أضم الحديث عن المهموز إلى الحديث عن الإعلال للعلاقة التي تربط بينهما.

وجدنا الزموريّ يرجح كون الهمزة حرفاً من حروف العلة فيقول في حديثه عن الإعلال: «الإعلال هو تغيير حرف العلة بقلب، أو حذف أو إسكان، وحروف العلة: الواو، والياء، والألف، واختلفت في الهمزة قيل هو حرف صحيح، وقيل حرف علّة، وهو مذهب الفارسي، ومشى عليه في الألفية بالإدراج كما قاله (شم)<sup>1144</sup> أقول وقد صرح بهذا الإمام — رحمه الله تعالى — في (باب ما إذا انتقت فيه الهمزة والياء) فقال: والهمزة قد تقلب وحدها ويلزمه الاعتلال إلى أن قال: فالهمزة أجدر؛ لأنها من حروف الاعتلال». <sup>1145</sup>

ثم يصرّح برأيه بعد هذا النقل عن سيبويه<sup>1146</sup>، والفارسي<sup>1147</sup> فيقول: «فهذا صريح في كونها من حروف العلة، وعليه تدخل تحت تعريف الإعلال المتقدم». <sup>1148</sup>

<sup>1142</sup> — الأبيات المفيدة في تصريف الفعل: 1

<sup>1143</sup> — انظر الكافي في التصريف لأطفيش: 169

<sup>1144</sup> — يريد به الأشموني كما هو في فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 429

<sup>1145</sup> — فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 302 و303، ومقصوده — (شم) الأشموني، وبالإمام سيبويه.

<sup>1146</sup> — جاء في قول سيبويه: « والهمزة قد تقلب وحدها ويلزمها الاعتلال فلما التقى حرفان معتلان في أنقل أبنية الأسماء ألزموا الياء بدل الألف إذ كانت تبدل ولا معتل قبلها وأرادوا أن لا تكون الهمزة على الأصل في مطايا إذ كان ما بعدها معتلاً وكانت من حروف الاعتلال كما اعتلت الفاء في قلت وبعث إذا اعتل ما بعدها فالهمزة أجدر؛ لأنها من حروف الاعتلال». الكتاب 390/4

<sup>1147</sup> — يراجع التعليقة على كتاب سيبويه 98/5 ففيه كلام حول إبدال الهمزة من الواو وما هذا إلا بسبب الإعلال.

وتعرض أطفيش إلى الحديث عن الهمزة فتخفف لشدة ثقلها، وهذا التخفيف يطلق عليه ما اصطاح عليه بـ: (بين بين) وهو الأصل في التخفيف الذي يصيب الهمزة قال: «والمشهور فيه جعلها بينها وبين الحرف الذي منه حركتها»<sup>1149</sup>.

والذي نجده عند أطفيش أنه يعرض آراء العلماء ثم يجتهد في ترجيح بعضها، لذا فهو يذكر الرأي المخالف للمشهور الذي ذكره سلفا فيقول: «وغيره جعلها بينها وبين حركة ما قبلها»<sup>1150</sup> ومثل له بـ: سؤال، ثم يصرح برأيه على طريقة العلماء المجتهدين فيقول: «فهي عندي متحركة بحركة ضعيفة، وبه قال البصريون»<sup>1151</sup> وعن الكوفيين أنها ساكنة»<sup>1152</sup>.

وحجة البصريين على كونها متحركة أنها تقع مخففة (بين بين) في الشعر، وما بعدها ساكن في الموضع الذي إذا اجتمع فيه ساكنان لصار البيت فيه كسر، واستدلوا بقول الأعشى:

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبَهُ \* رَبِيبُ الزَّمَانِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلٌ<sup>1153</sup>

ولقد أوضح ابن يعيش ما تعلق بتخفيف الهمزة فقال: «وإذا كان قبل الهمزة ألف، وأريد تخفيفها فحكمها أن تجعل (بَيْنَ بَيْنَ) إن كانت مفتوحة جعلتها بين الهمزة والألف، وإن كانت مضمومة جعلتها بين الهمزة والواو، نحو: تساؤل وإن كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة والياء نحو: قائل؛ وذلك لأنه لا يمكن إلقاء حركتها على الألف»<sup>1154</sup>.

وإنما تتشابه الهمزة مع حروف العلة فيلزمها القلب كما يلزم حروف العلة إذا كانت مفتوحة، ولذلك جاز أن نقول: سال من السؤال كقوله تعالى **جَدُّ وَوُ جِدْ**<sup>1155</sup> في قراءة نافع المدني. ومن علاقة المهموز بالإعلال قول أطفيش عن الهمزة: «وإنما بقلبها حرفا آخر،

1148 — الكافي في التصريف: 303

1149 — المصدر السابق: 169

1150 — المصدر السابق: 169

1151 — يراجع الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري 726/2، وشرح

المفصل لابن يعيش 109/9

1152 — الكافي في التصريف: 170، ويراجع رأي الكوفيين في الإنصاف في مسائل الخلاف

لأبي البركات ابن الأنباري 726/2، 727.

1153 — ديوان الأعشى: 280

1154 — شرح المفصل 109/9، ويراجع المفصل للزمخشري: 489 ففيه «وإن كانت ألفا جعلت

بين بين كقولك: سأل، وتساؤل، وقائل».

1155 — المعارج 1

وهذا تال للتخفيف الأول لوجود بدلها، وإمّا بحذفها وهو آخر؛ لأنّه إذهب بلا عوض». <sup>1156</sup> وهذا الإبدال المشار إليه وكذا الحذف الذي ذكره أطفيش لا يكون إلا فيما له صلة بالإعلال.

ويدرس أطفيش قوله تعالى **چ ه ه چ** <sup>1157</sup> فيقول: «لمّا كانت همزة الوصل لا تثبت في الدرّج حذفت فالتقى ساكنان: ألف الهدى وياء ايتينا، حذفت الألف فكانت الياء تالية في النطق للدّال، فرجعت الياء إلى أصلها وهو الهمزة فقلبت الهمزة ألفا. وجعلت هذه الألف مدّة للدّال، وأمّا ألف الهدى فحذفت نطقاً». <sup>1158</sup>

ويظهر أنّ أطفيش يوازن بين ما عند المغاربة وما عند المشاركة في إثبات الهمزة وقلبها إلى ياء؛ لأنه يقول: «وعلى نسخ المشاركة لمّا سقطت همزة الوصل عادت الهمزة الثانية المنقلبة ياء – التي هي فاء الكلمة – وهي همزة (أتى) لزوال موجب القلب فالتقى ساكنان: هذه الهمزة، وألف (الهدى) فحذفت ألف الهدى لكونه آخر الكلمة، فصار (إلى الهدى إئتتا) بدال متصلة في النطق بهمزة ساكنة سكونا حيا، لا في الكتابة للفصل فيها بصورة ياء وصورة ألف، فانقلبت الهمزة ألفا ففيه الشاهد لمسألتنا». <sup>1159</sup>

ومردّ الخلاف إلى خلاف بين مذهب القراء الذين يرون القراءة سنة تتبع وبين النحاة الذين يبنون أحكامهم على أقيسة كلام العرب، علما بأنّ أبا عمرو <sup>1160</sup> اعتبر التسهيل أقيس في العربية حسب ما ذكره السّخاوي (ت643هـ). <sup>1161</sup>

ولا نجد أطفيش في حديثه عن مصطلح المهموز مركزا على الفعل بل يتعدّاه إلى الحديث عن كلّ ما له صلة بالهمز كما يظهر ذلك واضحا في حديثه الجاري عن حذف الهمزة فيقول: «وأجاز غير واحد ذلك أيضا في الواو، والياء الساكنين سكونا ميتا كنقل حركة (سوء) إلى الواو وحذفت الهمزة، وإنما تحملّ حرف العلة الحركة – ولو ضمّة أو كسرة – لضعفها بعروضها بالنقل، وقوّة حرف العلة؛ لأنه ولو كان مزيدا لكن

<sup>1156</sup> – الكافي في التصريف: 170

<sup>1157</sup> – الأنعام 71

<sup>1158</sup> – الكافي في التصريف: 171

<sup>1159</sup> – المصدر السابق: 171

<sup>1160</sup> – يريد أبا عمرو الداني المتوفى (ت444هـ)، ويراجع له جامع البيان في القراءات السبع المشهورة: 216

<sup>1161</sup> – فتح الوصيد في شرح القصيد 307/2

لا لمعنى، فكأنه أصل لا زائد، ولا سيما المزيد للإحلاق فإنه أشبه بالأصل». <sup>1162</sup>

وهنا نعر على ما يمت بصلة إلى اجتهاد أطفيش فإنه يرى ما لا يراه أبو علي الفارسي في تخطئته الكاتب الذي كتب لفظة (قائل) بالنقط وحده دون رسم الهمزة، أي: بهذا الشكل (قائل)؛ وذلك لأن أطفيش يجعل ما يرتكز عليه في مذهبه أن الهمزة تكتب بالحرف الذي تسهل إليه نحو: قائل يصح كتابتها قائل، والتساؤل يكتب التساؤل وهذا نصه: «وبائع يُسهل إلى الياء، ونحو التساؤل إلى الواو، فلا بأس. لا كما خطأ أبو علي كاتب (قائل) بالنقط وحده». <sup>1163</sup>

وفي سبيل إبداء وجه الاجتهاد في دراسة أطفيش لحذف الهمزة. نلمسه يسوق أمثلة على حذف الهمزة على الوجه الضعيف من ذلك أن تحذف حركتها المجاورة السكن، فتحذف لاجتماع الساكنين، ثم يعطى ما قبلها حركتها. من ذلك (مسألة) — بإسكان السين وفتح الهمزة — فنقول فيها: مسلة تفتح السين متصلا في نطقك باللام، ومنها ملأك — بفتح الميم وسكون اللام وفتح الهمزة بعده — فتقول فيه: ملك — بفتح الميم واللام — ومن الأمثلة أيضا الأحمر فيقال فيه: الأحمر بحذف الهمزة. <sup>1164</sup> بل يذكر جواز إسقاط الهمزتين، أي: يكتب هكذا (لحمر) وأضاف لها أمثلة في العربية فقال: «وكقولك في جيئل: بمعنى الضبع — بفتح الجيم، وإسكان الياء، وهي زائدة للإحلاق، وفتح الهمزة بعدها — جيلا — بفتح الجيم والياء، ولا همزة بعدها — وكقولك في الحوَاب بمعنى: ماء من مياه العرب في طريق البصرة — بفتح الحاء، وإسكان الواو وهي زائدة، وفتح الهمزة — حوابة — بفتحهما، وإسقاط الهمزة — وكحذف همزة شيء وتحريك الياء بحركتها». <sup>1165</sup>

كما أشار أطفيش إلى نقل حركة الهمزة ثم إسقاطها وذلك في نحو: سوء فتنتقل الضمة إلى الواو، وتحذف الهمزة قال: «وإنما تحمل حرف العلة الحركة ولو ضمة أو كسرة لضعفها بعروضها بالنقل، وقوة حرف العلة؛ لأنه ولو كان مزيدا لكن لا لمعنى، فكأنه أصل زائد، ولا سيما المزيد للإحلاق. فإنه أشبه بالأصل». <sup>1166</sup>

1162 — الكافي في التصريف: 173

1163 — الكافي في التصريف: 174

1164 — يراجع المصدر السابق لأطفيش: 172، والكتاب لسبويه 545/3

1165 — الكافي في التصريف: 172 و 173

1166 — المصدر السابق: 173

ومما له صلة بالمهموز والإعلال قلب الهمزة ألفا. وقد تعرّض له أطفيش في اجتماع الهمزتين؛ وذلك بأن تكون الأولى منهما مفتوحة والثانية ساكنة في كلمة واحدة فتقلب الثانية منهما ألفا نحو: أخذ الذي هو مضارع أخذ، أو من ماض المؤاخذة.

ولا نجد أطفيش يتوقف هنا عند التطبيق على القاعدة الصرفية بل يتجاوز ذلك إلى تفسير الصيغة الصرفية ليبدل على أصل الوزن في الفعل المهموز عن طريق العودة إلى مصدره فيقول: «ويدلّ على أن أتى بوزن (أفعل) مجيء مصدره على (أفعال) - بكسر الهمزة - وهو إيتاء». <sup>1167</sup> واستدل على هذا الوزن بقوله - تعالى - **چ پ پچ** <sup>1168</sup>، وإذا عرضت لأطفيش القراءة القرآنية كما في قراءة ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، والأعمش ل: **چ □ چ** <sup>1169</sup> بتحقيق الهمز قال: «لا يقاس عليه». <sup>1170</sup>

كما تعرّض أطفيش إلى قلب الهمزة ياء إذا سبقت بكسر، وإلى واو إذا سبقت بضمّ، ومثل للأول بـ: إيمان ولثاني بـ: أو من ويومن، وهذا على الاطلاق، وأوثمن مقيدا بالابتداء. <sup>1171</sup>

ونجد أطفيش يهتم بما يعرض للمتحدث باللغة العربية من الناحية الصوتية، فقد تعرض إلى حدث تلاقي الأصوات العربية في الكلمات ويطلق عليه مصطلح الاجتماع كما هو الشأن مع اجتماع همزتين في كلمتين فيقول: «وإذا اجتمعت همزتان مفتوحتان من كلمتين نحو **چ □ چ** <sup>1172</sup>، و**چ چ چ** <sup>1173</sup>، جاز إثباتهما بلا تغيير» <sup>1174</sup>؛ لأنّ هذا الاجتماع في رأيه غير لازم؛ لأنّه يصح الوقوف على الكلمة الأولى منهما فهذا الثقل ناجم عن بينهما غير اللازم، ولذا يذكر حكم

<sup>1167</sup> - الكافي في التصريف: 174

<sup>1168</sup> - الأنبياء 73 ، والنور 37

<sup>1169</sup> - انظر هذه اللفظة في سورة التوبة 12 والأنبياء 73 والقصص 5 و41 والسجدة 24

<sup>1170</sup> - الكافي في التصريف: 175

<sup>1171</sup> - يراجع المصدر السابق: 176

<sup>1172</sup> - محمد 18

<sup>1173</sup> - الأنعام 61

<sup>1174</sup> - الكافي في التصريف: 176



جواز إبدال الثانية ألفا بعد فتحة، وجاز تسهيله، وتسهيل الأولى منهما، كما يجوز تسهيلهما معا وجواز حذف إحداهما.<sup>1175</sup> اهتم أطفيش بالحديث عن حذف الهمزة في بداية الفعل نحو: خذ، وكل، ومر، وعلل حذف الهمزة بقوله: «لأنها لم تحذف للتخفيف بل لعدم الحاجة إليها لتحرك ما بعدها». <sup>1176</sup> فانظر إلى الدقة في تحديد علل الحذف بل الاهتمام بعلة العلة الظاهرة في تبيان عدم الحاجة إليها لتحرك ما بعدها.

وكذلك الشأن مع الفعل: فَم، وبع، يقول أطفيش: «فإن أصلهما: أقوم، بضم الهمزة وإسكان القاف، فحذف الواو لالتقاء الساكنين، فحذفت الهمزة لتحرك ما بعده، ولا بقاء لهمزة الوصل قبل المتحرك لا للتخفيف، وإيغ – بكسر الهمزة، وإسكان الباء، وكسر الياء –، ونقلت كسرتها للياء لثقلها، فحذفت لالتقاء الساكنين، فحذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها. لا للتخفيف». <sup>1177</sup>

يسلك أطفيش المنهج نفسه في المصاحبة بين القاعدة والكشف عن العلل مع زيادة التأكيد على العلة هنا في هذا الموضوع بعبارة نفي العلة: لا للتخفيف.

أما المجاوي فإنه اختصر حديثه عن الفعل المهموز فقال: «يعني أن الفعل يُسمى مهموزا إذا كان أحد حروفه الأصلية همزة نحو: أَدَّ، وأَخَذَ، وأَلَّ، وسأل، وقرأ، وكَلَّ». <sup>1178</sup>

نلاحظ هنا تركيز المجاوي على استخدام مصطلح الحرف الأصلي بالنسبة للهمزة التي تكون أحد حروفه الأصلية حتى ينتفي أي لبس يعيق المتعلم، كما نجده يهتم بتوضيح أنواع المهموز من خلال الأمثلة التي ساقها إذ توحى بمهموز الفاء كما في (أخذ)، ومهموز العين كما في (سأل)، ومهموز اللام كما في (كلأ)، مع الإشارة إلى اجتماع المضاعف

<sup>1175</sup> – يراجع الكافي في التصريف: 176، ويراجع الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم 192/1 فقد قال في هذا الموضوع: « وإن كانت الهمزتان من كلمتين فإن من يرى تخفيف الهمزة يخفف إحداهما، ثم اختلفوا فبعضهم يخفف الأولى ويحقق الثانية نحو قوله تعالى ﴿ فقد جاء أشراطها ﴾ محمد 18، و﴿ على البغاء إن أردن ﴾ النور 33، و﴿ أولياء أولئك ﴾ الأحقاف 32، وإلى هذا ذهب أبو عمرو؛ لأن الهمزة الأولى في آخر كلمة، والتأخير بالأواخر أليق، وبعضهم يحقق الأولى، ويخفف الثانية، وهو مذهب الخليل قياسا علما إذا كانتا من كلمة واحدة». وانظر الكتاب لسيبويه 549/3، والتكملة لأبي علي الفارسي: 235 و236 و237

<sup>1176</sup> – الكافي في التصريف: 176

<sup>1177</sup> – المصدر السابق: 177 و178

<sup>1178</sup> – نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 90

مع المهموز في (أَلِّ) و (أَلِّ)، وما أوحى به هذه الأمثلة ذكره بعد ذلك مفصلاً.<sup>1179</sup> ونجد عند الطيب المهاجي ذكراً لبعضه في شكل أمثلة تخص حديثه عن الحروف الحلقية حين تكون عين الفعل أو لاماً. ومنها الهمزة عيناً في سأل يسأل، ولاماً في بدأ يبدأ.<sup>1180</sup>

وأصلية حرف الهمزة كمصطلح يخص علم المهموز عبر به أيضاً محمد بن عبد الكريم مع التركيز على الجانب الإجرائي في تقديم المادة الصرفية التي تضبط مهمز الفاء، والعين، واللام يقول: «والمهموز ما كانت أحد أصوله همزة نحو: أُنْمَّ، سَأَلَّ، قرأ.»<sup>1181</sup>

### حذف الهمزة شذوذاً

من الألفاظ التي مثل بها أطفيش لمسألة حذف الهمزة شذوذاً لفظ (أناس) فقال فيها: «وشدّ حذف همزة أناس فيقال: ناس.»<sup>1182</sup> وفي تناول أطفيش للمهموز نجده أيضاً يعرض مسألة حذف الهمزة في لفظة إله شذوذاً عرضاً شاملاً فيذكر رأي سيبويه ومن خالفه، ويذكر الوجوه المرجحة للقول الوسيط وهذا نصه في هذه المسألة فضلنا نقله بأكمله لما له من أهمية في التعرف على منهج أطفيش في التعامل مع الخلاف يقول أطفيش: «وكذا لفظ الجلالة أصله: إلاه في أحد قولي سيبويه حذف الهمزة شذوذاً وأدخلت (أل) عوضاً فأدغمت لامها في لام إلاه، ووجب حذف الألف التي بعد لام إلاه في الله من الكتابة. وجاز الحذف والإثبات في إلاه.»<sup>1183</sup>

كما نجده يتعرض إلى الرأي الثاني القائل: إن أصل إلاه هو: لاه، فقال: «وقيل ليس أصل لفظ الجلالة هو: إلاه بل لاه، وما فيه إلا إدخال (أل) والإدغام فلا شذوذ فيه، ومعناه: الذي لا تراه العيون، ولا شيء من خلقه.»<sup>1184</sup>

<sup>1179</sup> — يقول المجاوي: «ثم إن كانت الهمزة فاءه يسمّى مهموز الفاء، نحو: أَمَّ يَوْمٌ، وَأَلَمَّ يَلْمٌ، وَأَزَمَ يَأْزَمُ أَرْمًا، أَي: اشْتَدَّ، وَإِنْ كَانَتْ الهمزة عينه سمي مهموز العين نحو: سَيَّمَّ يَسَامُ سَأَمَةً، وَفَأَمَّ يَفَامُ فَأَمَةً، يُقَالُ: فَأَمَمْتُ الدَّارَ، أَي: أَوْسَعْتُهَا، وَزَدْتُ فِيهَا، وَإِنْ كَانَتْ لامه همزة يسمّى مهموز اللام نحو: دَرَأَ يَدْرَأُ، إِذَا دَفَعَ، وَمِنْهُ (ادْرؤُوا الحدود بالشبهات)، وَظَمًا يَظْمَأُ ظَمًا، وَطَرَأَ يَطْرَأُ، إِذَا حَدَثَ، وَفَقًّا يَفْقَأُ.» نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف: 90

<sup>1180</sup> — مبادئ الصّرف: 24

<sup>1181</sup> — تمتع الطرف في علم الصرف: 12

<sup>1182</sup> — الكافي في التصريف: 178

<sup>1183</sup> — المصدر السابق: 178

<sup>1184</sup> — المصدر السابق: 178

أما الرأي الثالث فقال فيه: «وقيل: أصله الإلاه حذف الهمزة من بين اللامين، فأدغمت اللام في اللام، ومعنى هذا الأول المعبود».<sup>1185</sup> إن أطفيش لا ينقل الآراء هنا المتعلقة بما حدث من إعلال في لفظ إله فحسب؛ بل يذكر القول الراجح. وهو القول الوسيط الذي لا دعوى فيه بحذف الهمزة شذوذاً. وهو أحد قولي سيبويه كما نبّه عليه ابن يعيش<sup>1186</sup>، يقول أطفيش: «بخلاف الأول والثالث ففيهما دعوى همز الفاء وحذفها، وصحة العين – وهي اللام الثانية – وكلّ ذلك مخالف لظاهر لفظ الجلالة؛ فإنّ ظاهرها أنّ الفاء صحيحة – وهي اللام بعد لام التعريف – وأنّ العين معتلة – وهي الألف – ولا يعدل عن الظاهر إلاّ بدليل. وفيهما أيضاً حذف الهمزة وهي متحركة بلا موجب، أو حذفها بعد نقل حركتها إلى لام (أل) ثمّ إسكان لام (أل) وإدغامها وهذا عمل كثير. وأيضاً الهمزة في نية التقدير، فهي مانعة من الإدغام».<sup>1187</sup>

فهو يستخدم هنا القاعدة الأصولية التي وظفها الأصوليون كما هو عند أبي بكر بن العربي وهي عبارة لا يعدل عن الظاهر إلاّ بدليل، وإن كان ابن العربي استخدم الضرورة بدلا من الدليل<sup>1188</sup> ولا يكتفي بهذا بل يؤيد مذهب الوسطية بالاستناد إلى قول الخليل وأبي حنيفة اللذين ذهبا إلى أنّ لفظ الجلالة ليس بمشتق من شيء، ولا مفرعا عن شيء، ولا يزيد عليه، ولا ينقص منه.<sup>1189</sup> وفصل القول في اسم الجلالة السيد البطليوسي فلينظر في موضعه لمزيد الفائدة.<sup>1190</sup>

### حذف الهمزة من الفعل (رأى) عند أطفيش

تعرض أطفيش إلى حذف الهمزة من الفعل (رأى) كما ذكر بأنها تثبت في الضرورة، ولغة، ثمّ يشرع في تحليل الصيغة الصرفية للفعل (رأى) فيأتي بأصله وهو (يرأى) – بفتح الياء الأولى، وإسكان الرّاء، وفتح الهمزة، وضمّ الياء الأخيرة – بوزن يَمَنَعُ، ثمّ يعلل للتخفيف الذي أصاب الفعل بسبب الإعلال الحاصل في حذف الهمزة فيقول: «قلبت

1185 – المصدر السابق: 178

1186 – يراجع شرح الملوكي: 357 و 360

1187 – المصدر السابق: 178 و 179

1188 – المحصول في أصول الفقه: 27، وعبارة القاضي أبي بكر بن العربي قوله: «قلنا إنّما يعدل عن الظاهر لضرورة داعية».

1189 – الكافي في التصريف: 179

1190 – المسائل والأجوبة: 6 وما بعدها

الياء الأخيرة ألفا لتحركها بعد فتح، فصار (يرأى) ك: يَسْعَى، ونقلت فتحة الهمزة إلى الراء فحذفت الهمزة على عادتها من الحذف عند نقل حركتها، ولالتقاء الساكنين هنا»<sup>1191</sup>.

ونجده يعلق في نهاية كلامه على أنه رأيه في هذا المقام مصرحا بمخالفته للرأي المعاكس فيقول: «هذا ما ظهر لي، لا ما قيل: من أنه قلبت الياء ألفا، وحذفت حركة الهمزة، فاجتمع ثلاث سواكن، حذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى الراء، وذلك واجب لكثرة مضارع رأى مع اجتماع حرف العلة بالهمزة وثقل الفعل»<sup>1192</sup>.

ثم نجده يدرس تتابع الإعلال في مضارع الفعل (رأى) للواحد المذكر، وغيره باستثناء حذف الألف لو او الجماعة وباء المخاطبة، ويجمع أطفيش هنا تابعا لمنهجه في الجمع بين القواعد النظرية ثم إخضاعها إلى التطبيق ليحقق تحصيل علم الصرف لدى المتعلم، ولذا فبعد أن قال: «وترجع إلى الياء في التثنية وجماعة الإناث»<sup>1193</sup> يأتي بالأمثلة التطبيقية فيقول: «وتقول: تريان، ويرين – بفتح الياء للألف – ولا تقلب ألفا ولو تحركت بعد فتح لسكون ما بعدها، ولطرو حركتها؛ ولأنها ولو قلبت ألفا لالتقى ألفان فيحذف أحدهما فيلبس عند النصب بفعل الواحد»<sup>1194</sup>.

### الاهتمام بتبيان ما يشكل من القواعد الصرفية

كثيرا ما نصادف أطفيش يركز على أن ينبّه على ما يؤدي إلى الإشكال، أو ما يفضي إلى اللبس الذي توحى به دلالة الصيغة الصرفية، لذا نلفيه هنا يتحدث عن ما يستوي فيه لفظ المخاطبة والمخاطبات فيقول: «تقول خطابا للواحدة»<sup>1195</sup>: تَرَيْنَ، فالياء ضمير لها، والياء الأصلية محذوفة، أو حذفت – وهي ألف – للساكن، وتقول خطابا لإناث: تَرَيْنَ. فالياء أصل، والنون ضمير، وكلاهما بفتح الراء وإسكان الياء، وفتح النون»<sup>1196</sup>.

1191 – الكافي في التصريف: 179

1192 – الكافي في التصريف: 180

1193 – المصدر السابق: 180

1194 – المصدر السابق: 180

1195 – وردت في النصّ بلفظ الواحد وهو خطأ مطبعي؛ لأنه يريد المؤنث، وبدليل أنه أثبت التاء في لفظ الواحدة في الفقرة التابعة لهذه التي وردت فيها لفظة الواحدة بدون تاء في النصّ المحقق.

1196 – الكافي في التصريف: 180

لا يفوت أطفيش التأكيد على التطبيق على الفعل رأى في حال تأكيد حدث الفعل، فنعثر عنده أيضا على الأمثلة التطبيقية يقول: «وإذا كان خطابا لواحدة، وأكّد بالنون: كسرت الياء، الضمير للساكن، ولمؤاخاة الياء والكسرة، وحذفت نون الرّفْع لكرَاهة توالي الأمثال – على ما مرّ – وإن أكّد، ودخل الجازم نحو: **چ پ پ چ**<sup>1197</sup> قلبت نون (إن) الشرطيّة ميمًا، وأدغمت في ميم (ما) الزائدة، وإذا كان خطابا لإناث وأكّد قيل: **ثَرَيْنَان** – بفتح الرَّاء، وإسكان الياء، وفتح النَّون، وزيادة ألف بعدها، وكسر نون التوكيد المشدّدة بعد ألف». <sup>1198</sup>

ثمّ نجده يذهب إلى ما يعتور الفعل (رأى) من إعلال إذا صرّف في الأمر فيقول: «وأمر الواحد رَ – بفتح الرَّاء – ويقال في الوقف: رة – بزيادة هاء ساكنة؛ وذلك أن عين الكلمة همزة محذوفة – كما – علمت – ولامها محذوفة لشبه الجزم؛ فالأصل (إرأى) – بكسر الهمزة قبل الرَّاء، وإسكان الرَّاء، وفتح الهمزة بعدها، وضمّ الياء – قلبت ألفا لتترك ما بعدها، فحذفت لشبه الجزم، ونقلت حركة الهمزة إلى الرَّاء، فحذفت همزة الوصل التي قبل الرَّاء لتحرك ما بعدها، وأمر الاثنتين، والاثنتين (ريًا) – بفتح الرَّاء، وتخفيف الياء – وتصريفه كالذي قبله؛ لكن لم تحذف هنا الياء لشبه الجزم، بل النَّون، وأمر الواحدة (ري) – بفتح الرَّاء، وإسكان الياء حيًا –، وأمر جماعة الذكور (روًا) – بفتحها، وإسكان الواو حيًا – وأمر جماعة الإناث (رين) – بفتح الرَّاء، وإسكان الياء، وفتح النَّون». <sup>1199</sup>

إننا حرصنا هنا على نقل النَّص على طوله لنبرز حرص أطفيش على تحري الدقة العلمية في تقديم المادة الصرفية لطالبه مما ينطبق مع المدونة الصرفية الموصوفة بالكافي في التصريف، فإننا نجده هنا في هذا الموضوع من مدونته يتعامل مع جميع الحالات التي لها صلة بإعلال الفعل (رأى) ولازال للنص بقية تتعلق بما يصيب اسم الفاعل منه واسم المفعول واسم الآلة، والمصدر يمكن للمستكثر أن يطالعها في مواضعها من مدونته. <sup>1200</sup>

1197 – مريم 26

1198 – الكافي في التصريف: 181

1199 – المصدر السابق: 181

1200 – يراجع المصدر السابق: 182 و 183 و 184 و 185 و 186 لمعرفة الأحكام المتعلقة بالإعلال الذي يصيب اسم الفاعل من الفعل: رأى، وكذا اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الآلة، والمصدر.

وانتهى أطفيش في تناوله للمهموز بعد ذلك إلى التطرق إلى أبواب الفعل المهموز رابطا بين القانون، والأمثلة التطبيقية، وقد ركز على الصيغ الخاصة بأبواب الفعل وتناولها وفق الترتيب الآتي:

الأول: فَعَلَ يَفْعُلُ – بفتح الماضي وضمّ المضارع – ومثّل له بـ: أَخَذَ يَأْخُذُ.

الثاني: فَعَلَ يَفْعُلُ – بفتح الماضي وكسر المضارع – ومثّل له بـ: أَدَبَ يَأْدِبُ، «أي: عمل الأدبية، وهي طعام العرس، وطعام يدعى إليه، وطعام يصنع للضيف». <sup>1201</sup>

الثالث: فَعَلَ يَفْعُلُ – بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع – ومثّل له بـ: أَرَجَ يَأْرَجُ، أي: فاح طيبا، ويعلق أطفيش هنا بعبارة وبالعكس، أي: بعكس ما سبقه، فهو تناظر عكسي.

الرابع: فَعَلَ يَفْعُلُ – بفتح الماضي والمضارع – ومثّل له بـ: أَهَبَ يَأْهَبُ، أي: استعدّ.

الخامس: فَعَلَ يَفْعُلُ – بضمّهما – ومثّل له بـ: «أَدَبَ يَأْدِبُ، من الأدب، وهو الظرفاة، وحسن التناول، وأَسْلَ يَأْسُلُ، أي: صار جديدا، واستدقّ طرفه، أو استوى، وكان أملس، وأَسْلَ الخُدُّ: طال، واسترسل، ولايجيء من مكسورهما بالاستقراء». <sup>1202</sup>

فهذه الأبواب هي ما يقتصر عليه مهموز الفاء، لينتقل أطفيش بعد ذلك إلى الحديث عن حصر الأبواب التي يختص بها مهموز العين في ثلاثة

أولها: فَعَلَ يَفْعُلُ – بفتح المضارع وكسر الماضي – ومثّل له بـ: يَيْسَ يَيْسُ.

ثانيها: فَعَلَ يَفْعُلُ – بضمّ عين الماضي وفتحها في المضارع – ومثّل له بـ: لَوْمَ يَلَامُ.

ثالثها: فَعَلَ يَفْعُلُ – بفتح العين فيهما – ومثّل له بـ: نَأَى يَنْأَى، أي: بَعُدَ، وقال فيه: «ولا يجيء من غير ذلك بالاستقراء». <sup>1203</sup> فتراه يوظف هنا أصلا من أصول النحو وهو الاستقراء، مما يدل على تمسك أطفيش بما سلكه جمهور العلماء مما اتفق عليه من الأوزان التي أخذت من استقراء كلام العرب.

1201 – الكافي في التصريف: 188

1202 – المصدر السابق: 188

1203 – المصدر السابق: 188

أما مهموز اللام فهو الآخر ذكر له ثلاثة أبواب، أولها باب نصر، ومنع، وعلم، وهي بهذا التنظيم الآتي.

الأول: فَعَلَ يَقَعُلُ — بفتح عين الماضي وضمّها في المضارع — ومثّل له بـ: هَنَأَ يَهْنُؤُ، وذكره ابن فارس بضمّ عين المضارع في بعض المواضع.<sup>1204</sup> وعند السرقسطي مثلث العين.<sup>1205</sup>

الثاني: فَعَلَ يَقَعُلُ باب مَنَعَ يَمْنَعُ. نحو: سَبَأَ الخمرَ يَسْبِؤُهَا، أي:

اشتراها

الثالث: فَعَلَ يَقَعُلُ باب علم ومثّل له بـ: صَدَى الحديدَ يَصْدَأُ، أي: علاه الوسخ، وصدأ الرّجل: انتصب فنظر، وصدأ المرأة: نزع صداها ليكتحل به، وصدى الشيء: كانت به شقرة إلى السواد، وصدى الفرس كـ: فرح، وكرم.<sup>1206</sup>

لاحظ عند أطفيش

صدى الحديد يصدأ، أي علاه الوسخ.

صدأ الرجل: انتصب فنظر.

صدأ المرأة: نزع صداها ليكتحل به.

صدى الشيء: كانت به شقرة إلى السواد.

وصدى الفرس.

فإذا كان للكلمة عدة معان لا يتوانى أطفيش في أن يستطرد للإتيان بأغلب الدلالات التي تدل عليها تلك الكلمة. وذلك لكي يجعل المتعلم مملكا لمنهج التعامل مع الصيغ الصرفية العربية، فيأخذ دلالاتها بحذر، ولا يوقفها على دلالة واحدة. وبهذا نلاحظ في طريقة أطفيش فنا تعليميا تربويا ساميا في تقديم المادة الصرفية للمتعلمين.

الرابع: فَعَلَ يَقَعُلُ مثل له بـ: صَدَى يَصْدَأُ، وصدأ الفرس. كـ:

كِرْمٌ يَكْرُمُ.

الخامس: فَعَلَ يَقَعُلُ من باب ظرف ومثّل له بـ: جَرُّوْ يَجْرُؤُ من

الجرأة وهي الشجاعة ومثّل له أيضا بـ: هَيُّوْ يَهْيُؤُ، أي: عظمت هيئته، قال: « ولا يجيء من غير ذلك بالاستقراء ». <sup>1207</sup>

كتابة الهمزة

1204 — يراجع مجمل اللغة: 685

1205 — يراجع الأفعال 177/1 وفيه: « عن بعضهم: وليس في الكلام يَقَعُلُ مِمَّا ماضيه فَعَلَ

غير هذا ».

1206 — يراجع الكافي في التصريف: 188 و 189

1207 — المصدر السابق: 189

ولما كان للهمزة علاقة بالصوت، نجد أطفيش يتحدث عن كتابة الهمزة. فيربط بين الصوت المنطوق وبين الرمز. وهو الحرف فقال: «تكتب الهمزة أولاً على صورة الألف ك: أكل؛ لأن الهمزة تشارك الألف في المخرج، والألف أخف الحروف، والكاتب عند أول الكلمة أقوى على وضع الحركة للتمييز في الخط؛ ولأنّ التخفيف مطلوب في الخط كالنطق، فخفت في الخط، وإن لم يكن في النطق لوقوعها أول الكلمة». <sup>1208</sup>

إننا نلاحظ في هذا النص الحديث عن علة رسم الهمزة على الألف ويذهب إلى العلة الجامعة بينهما، هو المخرج الواحد، والمعلوم أنّ الألف من حروف العلة كما أنّ الهمزة حرف علة عند جماعة من العلماء كما أسلفنا ذلك.

ويربط التخفيف بالرمز المتمثل في الكتابة؛ لأنّ الكتابة أو المتناهي هو مقرب إلى اللامتناهي، وهو الكلام أو اللغة. ألا ترى أنّ الهمزة تحذف، وتكتب ألفاً فقط إذا سبقت بفتح نحو: راس والأصل رأس، وكذلك تكتب واوا بعد ضم نحو: لوم والأصل لوم، وتكتب ياء بعد كسر نحو: بير والأصل بئر، كما في قوله تعالى **چو و و وچ**. <sup>1209</sup>

ولا يكتفي بذلك بل يذهب إلى أنّ الحرف الذي عوضها يضبط بالحركة وكأنّ الهمزة موجودة، ويذكر لذلك أمثلة مثل: سال، وسئل، ولوم كما تقول بهما مع وجود الهمزة سئل، ولوم بكسر الهمزة في الأول وضمها في الثاني. <sup>1210</sup>

**موازنة أطفيش بين الهمزة عند المشاركة و كتابتها في نسخ المغاربة**  
ولم يتوقف أطفيش عند الحديث عن رسم الهمزة عند المشاركة بل بعدها إلى رسمها عند المغاربة، ونجده يركز على ذكر اللون فيقول: «تكتب همزة القطع في نسخ المغاربة صفراء. وإذا انتقلت حركتها وهي أول حذفت من النطق والخط، وجعل في موضعها خط أحمر بطول السطر إن وليها ألف، إنما حذفت من الخط لئلا يتوالى ألفان نحو: **چگ، گچ** <sup>1211</sup> أو واو، أو ياء سواكن. وإن لم يلها ذلك كتبت ألفاً مثلاً بدون همزة، وإن نقلت حركتها، ولم تحذف جعل الوصل الأحمر فوق

<sup>1208</sup> — الكافي في التصريف: 190

<sup>1209</sup> — الحج 45، ويراجع الكافي في التصريف: 190

<sup>1210</sup> — يراجع الكافي في التصريف: 190

<sup>1211</sup> — البقرة 284 و 285



الألف، إن كانت حركتها فتحة، وتحتها عن كانت كسرة، ووسطها إن كانت ضمة، فهو حيث شكل الحركة. وإذا سهلت كتبت حمراء، وهمزة الوصل خضراء، يكتب الوصل فوق الألف إن كانت الفتحة قبلها، وتحت الألف بعد الكسرة ووسطها بعد الضمة. والنقطة الخضراء تكون حيث تحرك لو ابتدئ بها فوق الألف عن حركتها فتحة، وتحتها إن كانت كسرة، ووسطها إن كانت ضمة وفي ذلك تصانيف والله أعلم»<sup>1212</sup>.

وبالحديث عن الألوان المستخدمة في رسم همزة القطع وهمزة الوصل عند المغاربة والتركيز على اللون الأصفر والأحمر والأخضر، أنهى أطفيش حديثه عن المهموز وشرع في الحديث عن الأفعال التي لها صلة وثيقة بالإعلال وهو الفعل المعتل: وبدأ بالمثال.

### الفعل المعتل

الكلام عن الفعل المعتل هو حديث عن الإعلال حين يعرض لما له صلة وثيقة بالإعلال، ونجد أطفيش قد سلك تقسيم العلماء السابقين له لتقسيم الفعل المعتل إلى المثال، والأجوف، والناقص.

### الفعل المثال

بدأ أطفيش كعادته في سلوك منهجه في تأليف الكافي في التصريف بأن لا يخوض في الحديث إلا بعد أن يعرف المصطلح العلمي فعرف الفعل المثال بقوله: «هو معتل الفاء بالواو أو الياء سمي مثالا؛ لأن ماضيه يماثل الصحيح في تحمل الحركات، وعدم الإعلال؛ أو لأن بعض أوامره يشبه أمر الأجوف في البقاء على حرفين، أو في نحو ذلك، وفي الوزن نحو: عد فإنه ك: قل، وبع، أو لانتصاب حرف العلة فيه أو لا، ومنه تسمية علم الأمير مثالا لانتصابه إماما»<sup>1213</sup>.

أما المجاوي فنجده يعرف الفعل المثال بقوله: «يعني أن الفعل أيضا يكون مثالا إذا كان فاؤه حرفا من حروف العلة، نحو: وعد، ووفى، وولي، ووعى، ويسر، ويبس، ويبس، ويفظ، وينع الثمر، إذا أدرك، فهذا يسمّى في اصطلاحهم مثالا»<sup>1214</sup>. وتعريف البوعبدلي للفعل المثال<sup>1215</sup> شبيه بما عند المجاوي.

<sup>1212</sup> — الكافي في التصريف: 192

<sup>1213</sup> — المصدر السابق: 193

<sup>1214</sup> — نزهة الطّرف فيما يتعلق بمعاني الصّرف: 86

<sup>1215</sup> — مخطوطات صرفية لأبي عبد الله البوعبدلي البطيوي الرّزيويّ (ت 1372هـ) —

(1952م) دراسة وتحقيق المختار بوعناني، مجلة القلم: 63 العدد 3/2006م.

ثم يتعرض أطفيش إلى الأبواب التي يرد عليها المثال فيذكر باب  
ضَرَبَ، ومثل له بـ: وَعَدَّ يَعْدُ، وباب عَلِمَ ومثل له بـ: وَجَلَّ يَوْجَلُّ،  
وباب ظَرَفَ كـ: وَسُمَّ يَوْسُمُ، أي: كان له جمال، وباب (فَعَلَّ)  
يَفْعَلُ) — بكسرها —، ومثل له بـ: وَرَثَ يَرِثُ، لا من باب نصر  
بالاستقراء. "1216"

العجيب عنده أن وسمه لكتابه بالكافي في التصريف يجعل الدارس  
له على علم بالخلاف في المسائل الصرفية لذا نجد أطفيش هنا يأتي  
بالاستثناء المخالف للقاعدة العامة فيذكر لغة بني عامر: فيقول: «إِلَّا وَجَدَّ  
يَجْدُ — بضم جيم الضارع — في لغة بني عامر، وحذفوا الواو لنقلها مع  
ضمَّ ما بعدها وللتباعد لباب وَعَدَّ، وهي ضعيفة خارجة عن القياس:  
ومعناه: أدرك الشيء، أو لقيه، أو غضب». "1217"

ليشرح في الحديث عن الإعلال الذي يصيب الفعل المثال فيذكر بأن  
الماضي في المثال لا يُعَلُّ بقلب أوله من واو لياء أو من ياء لواو؛ لأنه  
لا فائدة في ذلك كما لا يسكن أوله ولا تقلب أوله ألفا إذ لا يبدأ بالساكن  
كما أشار إلى أنه لا يصيبه حذف فيؤدي إلى جزم القدر الصالح لتركيبية  
الفعل من ثلاثة أحرف.

وقال: «ولم يحذف من غير الثلاثي مع بقاء القدر إتباعاً للثلاثي،  
ولم يحذف أول الثلاثي، ويعوّض التاء؛ لأنها إن عوضت أولاً التبس  
بالمضارع، أو أخرا التبس بالمصدر كـ: عِدَّة، وزنة عند الجاهل، وعند  
الغافل — ولو حصل الفرق بالحركة — وفي نهاية الكتابة بلا ضبط،  
وأيضاً لم يُعَلِّ بقلب أو حذف لقوة المتكلم عند الابتداء». "1218"

#### اهتمام اطفيش بتبيان علة الالتباس

يحرص أطفيش على أن يأخذ المتعلم الصّور الكاملة لمسائل العلم  
فيقول: «وحذفت واو المصدر، وعوّض عنها التاء في الآخر لا في  
الأول، لنألا يلتبس بالمضارع كـ: عِدَّة وزنة، وعوّضت أولاً في  
(الثكلان) — بفتح التاء، وإسكان الكاف — مصدر (وَكَلَّ يَكَلُّ) كـ: (وَعَدَّ  
يَعْدُ) لعدم اللبس إذ لا مضارع بذلك الوزن، والأصل (الوكلان). وقيل:  
التاء بدل من الواو، ولا حذف، وقيل: هو اسم مصدر تَوَكَّلَ». "1219"

1216 — يراجع الكافي في التصريف: 193

1217 — المصدر السابق: 193، ويراجع الصحاح وتاج اللغة للجوهري 166/2

1218 — الكافي في التصريف: 194

1219 — المصدر السابق: 194

وكلام أطفيش يحتاج إلى شرح للمبتدئ؛ وذلك أن مفهوم اللبس هو أن المصدر عدّة، أصله وعدّة، على (فعلّة)، وكذلك (زنة) على أصل (وزنة) على الوزن نفسه فحذفت الواو لنقل الكسرة، وانفقوا بأن عوضوها بالتاء في نهاية الكلمة. فبقيت على عدّة، ولو جاؤوا بالتاء في بداية الكلمة لقالوا: تُوعِدُ، فيلتبس المصدر بالمضارع الذي أشار إليه.<sup>1220</sup>

ويتابع أطفيش حديثه أن هذه التاء التي تبعد اللبس، لا تحذف عند بعض إلا للضرورة، كما ذكر أيضا أنها يمكن أن تحذف عند الإضافة لقيام المضاف إليه مقامها، واستدل بقول الشاعر:

**وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا.**<sup>1221</sup>

ونجد أطفيش يطبق قاعدة أصولية بسقوط الاستدلال بالشاهد إذا تسرّب إليه الاحتمال، فيذكر أن هذا البيت «لا دليل فيه لجواز أن يكون بألف بعد الدال». <sup>1222</sup> أي عِدَى وهو جمع عِدْوَةٍ بكسر فإسكان، ولم يتفطن لها السامع الذي نقلها عن العرب فكتبها بغير الألف، كما يذكر رأي سيبويه وهو جواز الحذف مطلقا، والتعويض عنده من الأمور الجائزة.<sup>1223</sup>

وهذا الشاهد هو ممّا تمسك به الفراء على جواز حذف تاء التأنيث المعوضة من فاء الكلمة كما صرّح بذلك عبد السلام بن عبد الرحمن السلطاني الجزائري.<sup>1224</sup>

### الكلام في التعويض عند أطفيش

في حديث أطفيش عن قضية التعويض نجده يتعرض إلى الخلاف فيه، هل هو عن عين الكلمة المبدلة ألفا، أو عن الألف الزائدة نحو: إقامة

<sup>1220</sup> — يراجع الكافي في التصريف: 194

<sup>1221</sup> — البيت منسوب إلى الفضل بن العباس بن عقبة بن أبي لهب وصدّره: إن الخليط أخذوا البين فانجردوا، والشاهد فيه حذف تاء عدة في قوله: عدا الأمر؛ فإن الأصل عدّة الأمر. يراجع الأشباه والنظائر للسيوطي 182/3، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 341/3، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرازي 252/3 و274.

<sup>1222</sup> — الكافي في التصريف: 195

<sup>1223</sup> — يراجع المصدر السابق: 195، وانظر نص سيبويه 337/4: «وقالوا: لدة كما حذفوا عدّة وإنما جاز فيما كان من المصادر مكسور الواو إذا كان فعلّة؛ لأنه بعدد يفعل ووزنه فيلقون حركة الفاء على العين كما يفعلون ذلك في الهمزة إذا حذفت بعد ساكن فإن بنيت اسما من وعد على فعلّة قلت وعدّة وإن بنيت مصدرا قلت عدّة».

<sup>1224</sup> — يراجع شرح شواهد الأشموني المسمى بفتح المالك في شرح شواهد منهج السالك

واستقامة، وذلك أن الأصل فيهما هو (إقوام) – بالكسر – واستقوام فقلبت الواو، وهي عين الكلمة ألفا بعد تمّ نَقْل حركتها، فلما التقى ألفان حذفت إحداهما على الخُلف، فكان التّعويض، وهو التاء في إقامة، واستقامة.<sup>1225</sup> وقد أشارت عائشة يطو إلى هذا الخلاف فليُنظر في محله.<sup>1226</sup>

ومما له علاقة بالإعلال في هذا الموضوع إشارة أطفيش إلى حذف الواو في الثلاثي المفتوح العين حين يصرف في المضارع نحو: وَعَدَّ يَعُدُّ. فالأصل فيه يُوْعَدُّ فحذفت للزوم النقل، وهنا نجده يستخدم أصلا من أصول العلل النحوية الصرّفية وهي علة للزوم، أي: علة للزوم النقل، ثمّ يشرحها بقوله: «وهو الخروج من الكسرة التقديرية – وذلك أن الياء كالكسرة – إلى الضمة التقديرية؛ فإنّ الواو كالضمة، ومن هذه الضمة التقديرية إلى الكسرة التي على العين»<sup>1227</sup>، وأحال على كلام له في المسألة في شرحه على لامية الأفعال.<sup>1228</sup>

إن الحديث عن الخلاف نجده عند يطو عائشة التي اهتمت بدراسة الكتاب أثناء التّحقيق فقد أشارت إلى جهود المؤلف في إبراز هذا الاختلاف والحقّ أنّ الكتاب على ما فيه لا يعد للمبتدئين بل قد يكون لمرحلة وسطى في تعليم الناشئة الصرّف، تقول: «إنّ مؤلّف الكافي يظهر لك من خلال مواقفه حيال آراء السّابقين ذلك النّاقذ البارع الذي لم يكتف بمجرد العرض لها، وإنّما تجده يؤيد أحيانا، ويعارض أحيانا أخرى، فيختار لنفسه رأيا يتبناه. كما تجده يصدر أحكاما خاصة على بعضها من مثل: حسن، مقبول، ليس بشيء، صحيح، أولى، ليس كذلك، لا وجود له، باطل، ليس برشد، وقد لا يعلّق تماما».<sup>1229</sup>

وقد أوردت الباحثة على ما زعمته أمثلة كثيرة أحالت عليها وذكرتها في الاشتقاق، منها تعرضه إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين في أيهما الأصل الفعل أم المصدر.<sup>1230</sup> كما تعرضت إلى مثال آخر هو (همزة بين بين)<sup>1231</sup>، وأصل همزة (اسم).<sup>1232</sup> وإذا عدنا إلى شرحه على اللامية فإنّنا نجده يعرف

1225 – يراجع الكافي في التصريف: 195

1226 – يراجع المصدر السابق: 195 هامش التّحقيق ويراجع المنصف لابن جني: 291، 292

1227 – يراجع المصدر السابق: 145.

1228 – يراجع شرحه على لامية الأفعال 1/ 254

1229 – الكافي في التصريف، قسم الدراسة: 249

1230 – يراجع المصدر السابق، قسم الدراسة: 250

الفعل المثال بقوله: «هو ما فاء»<sup>1233</sup> وَاوٍ ك: وعد، أو ياء ك: يَسْرَ، وَيَفْعَ وَيَنَمَ، وَسُمِّيَ مثالا؛ لآئه مماثل للصحيح في مجيئه على (فَعْلٍ) — بالضم — و(فَعْلٍ) — بالكسر — ، و(فَعْلٍ) — بالفتح —، وفي تحمل الحركات، وعدم الإعلال، قيل: سمي مثالا لانتصاب حرف العلة أوله؛ والمثول: الانتِصَابُ، ومنه سمي علم الأمير مثالا لانتصابه أمامه». <sup>1234</sup>

ولا يتوقف أطفيش عند هذا بل يستخلص ما ذكرته العلماء في هذه التسمية فيذكر دون أن ينسب الرأي لأحد أنه «قيل سمي مثالا لأن أمره مماثل لأمر الأجوف في البقاء على حرفين في الجملة نحو: عِدْ أمرا للمثال، وقلْ أمرا للأجوف، أو في الوزن في الجملة نحو: عِدْ من المثال، وبعْ من الأجوف». <sup>1235</sup>

لكنه لا يسلم لهذه الآراء، بل نجده ينقدها يقول: «وفي ذلك نظر، أي في كونه مائل الأجوف في ما ذكره سابقا. ويقول: «فإن اليائي الفاء لا يبقى أمره على حرفين، ولا يوازن أمر الأجوف». <sup>1236</sup>

فانظر كيف يسقط حجج الآراء التي يسرّب إليها الاحتمال الذي يجعل القاعدة الصرفية هشة لا يعول عليها؛ لأنها لا تطرد، وكما أشار إلى هذا النوع من الأفعال المعتلة في الكافي التي لا يصيبها إعلال في فائها إذا كانت واوا أو ياء <sup>1237</sup>، فقد أشار إليها هنا أيضا في شرحه على لامية الأفعال <sup>1238</sup>.

وذكر العلة نفسها التي ذكرها في الكافي، وهي تحاشي الابتداء بالسّاكن، كما أشار إلى عدم الإعلال بقلبها حرف علة؛ لأنه يقلب إلى حرف علة مثل المحذوف فيلزم تحصيل الحاصل، وكذا منع الإعلال بحذف أول الفعل الماضي المثال؛ لأنه يؤدي إلى نقصان القدر الصالح المتفق عليه عند الجمهور من أن الكلمة، تتركب من ثلاثة حروف. <sup>1239</sup>

1231 — يراجع المصدر السابق ، قسم الدراسة:250

1232 — يراجع المصدر السابق ، قسم الدراسة:250

1233 — هكذا ورد في النص المطبوع في شرح لامية الأفعال 195/1، وأرى أنّ التعبير بـ: (ما فاءه واو) أليق.

1234 — شرح لامية الأفعال 195/1

1235 — المصدر السابق 195/1

1236 — المصدر السابق لأطفيش 195/1

1237 — يراجع الكافي في التصريف:194

1238 — يراجع شرح لامية الأفعال لأطفيش 196/1

1239 — يراجع المصدر السابق 196/1

### تعليق التسمية للفعل المعتل الأول (بالمثال)

ونلاحظ في قول أطفيش: «سمي مثالا؛ لأن ماضيه يماثل الصحيح في تحمل الحركات، وعدم الإعلال؛ أو لأن بعض أوامره يشبه أمر الأجوف في البقاء على حرفين، أو في نحو ذلك».<sup>1240</sup> في النص الذي أورده حول الفعل المثال أنه لا يفوته تعليق تسمية المصطلح العلمي فنجد أنه يقف عند مصطلح المثال ويبين سبب تسميته بالمثال، ويذكر في ذلك الاحتمالات الواردة مما يدل على سعة اطلاعه على المدونات الصرفية قبله.

ويذكر أطفيش في شرحه على لامية الأفعال<sup>1241</sup>. خمسة أبواب بحسب الماضي والمضارع يمكن رسمها في الجدول الآتي<sup>1242</sup>

#### جدول يوضح حركة عين الفعل المضارع المثال

| المثال           | الحركة                           | الميزان             |
|------------------|----------------------------------|---------------------|
| وَعَدَ يَعِدُ    | فتح الماضي، وكسر المضارع         | 1 – فَعَلَ يَفْعُلُ |
| وَقَعَ يَقَعُ    | فتح عين الماضي، والمضارع         | 2 – فَعَلَ يَفْعَلُ |
| وَجَلَّ يَجْلُلُ | كسر عين الماضي وفتحها في المضارع | 3 – فَعَلَ يَفْعَلُ |
| وَسَمَّ يَوْسُمُ | ضم عين الماضي والمضارع           | 4 – فَعَلَ يَفْعَلُ |
| وَمَقَّ يَمَقُّ  | كسر عين الماضي والمضارع          | 5 – فَعَلَ يَفْعَلُ |

#### التنبيه على سقوط بعض الصيغ الصرفية

ينبه أطفيش إلى سقوط بعض الصيغ الصرفية ومنها هنا سقوط صيغة (فَعَلَ يَفْعُلُ) في الصحيح فيقول: «وسقط فيه من أنواع الصحيح فتح الماضي، وضم مضارعه بالاستقراء، إلا وَجَدَ يَوْجُدُ في لغة بني عامر، يحدفون الواو مع وقوعها بين ياء وضمة الثقل الواو مع ضم ما بعدها: وقيل هذه اللغة ضعيفة لا تعتبر لخروجها عن القياس واستعمال الفصحاء».<sup>1243</sup>

#### عودة للحديث عن سبب عدم إعلال الواو والياء الواقعتين أولا

<sup>1240</sup> – الكافي في التصريف: 193

<sup>1241</sup> – انظر الجزء 1/196»

<sup>1242</sup> – يراجع شرح لامية الأفعال 1/196

<sup>1243</sup> – المصدر السابق 1/196

عاد للحديث عن السبب في عدم إعلال الواو ويعاد بالإسكان في الفعل المثال لئلا يبدأ بالإسكان، وكذلك لعدم لأن المقلوب به حرف علة، قال: «فيلزم تحصيل الحاصل، وقبلها ألفا يلزم الابتداء بالساكن. ولا بالحذف للنقصان من القدر الصالح، هذا في الثلاثي وتحذف الواو في المضارع ونحوه من نحو: وَعَدَّ وَقِيلَ لا تعلن لقوة الكلام عند الابتداء». "1244"

ولننظر كيف علل أطفيش، السر الموجود في (يَعِدُّ) فقد بيّن أنّهم إنّما حذفوا الواو في يَوْعِدُ فصار (يَعِدُّ) ليسهل عليهم الخروج من الكسرة التقديرية (وهي الياء) التي بالضممة التقديرية (وهي الواو) وذلك أن التقاء الكسر بالضم ثقيل، فحذفوها؛ لأنها وقعت بين كسرتين. ونجده يوضح ما انبهم في الكافي بقوله: «وأيضاً الواو كالضممة، وكأنها وقعت الضمة بين كسرتين؛ لأن الياء كالكسرة وذلك ثقيل بل الضمة ثقيلة بعد الكسرة، وإن لم تكن كسرة بعدها. ولذلك أهمل (فِعْلٌ) — بكسر الفاء وضم العين — وأيضاً الياء في تقدير كسرة، بل كسرتين، فالواو بين كسر الياء المذكورة وبين الكسر بعدها، والواقع بين ضديه ثقيل». "1245"

ولا نجده يتوقف عند اجتهاده في تعليل الحذف في (يَعِدُّ)، بل يناقش عبارة الجاربردي التي أوردها ابن الحاجب في شرحه: «أنّ الواو من جنس الضمة، وتقدر بضميتين والكسرة بعدها من جنس الياء التي قبلها ووقوع الشيء بين شيئين يضادانه مستثقل، فوجب الفرار منه، ومنه يعلم معنى شارح مراح الأرواح». "1246"

بل نجده يجمع بين اللزومين في شرحه على لامية الأفعال، فيكرر العبارة التي أوردها في الكافي وهي: «فإن قيل لم حذف الواو لوقوعها بين ياء و كسرة أصلية؟ قلنا: للزوم الثقل وهو: إما الخروج من الكسرة التقديرية؛ أي: لأن الياء في تقدير الكسرة إلى الضمة التقديرية؛ لأن الواو في تقدير الضمة، وإما الخروج من الضمة التقديرية إلى الكسرة الخالصة، وهو كسرة ما بعد الواو، قلت: أو للزوم الخروجين معا». "1247"

1244 — شرح لامية الأفعال 196/1

1245 — المصدر السابق 254، 255/1

1246 — المصدر السابق 255/1

1247 — المصدر السابق 255/1

ويستطرد المسألة بحثاً فنجده يورد رأياً آخراً لم ينسبه لصاحبه فقال: «وقيل إنما تحذف الواو إذا وقعت بين ياء وكسرة؛ لأن الكسرة من الياء، فكأن الكسر بعد الواو ياء، فكأنه اجتمع واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون فلو قلبت الواو ياء لاجتمعت ياءان بعدهما كسرة، وذلك كثلث ياءات فوقع الإعلال بالحذف».<sup>1248</sup>

ثم نجده يقف عند تفسير ما لم تتوفر فيه علة اجتماع الياء مع الكسرة، ومع عدمها، وهي تجعل الواو تحذف في نحو يعد. وذلك في تصريفه في المضارع حين يبتدئ الفعل بالهمزة أو النون أو التاء، في نحو: أَعِدُّ، ونَعِدُ، وتَعِدُّ: فنجد الواو محذوفة على الرغم من عدم وجود الياء السابقة للضمة.

فقال: «وإنما حذفت الواو من المضارع المبدوء بالهمزة، أو بالنون، أو بالتاء، مع أنه لم تكن فيه ياء مع كسرة حملاً على المبدوء بالياء طرداً للباب نحو: أَعِدُّ، وتَعِدُّ، ولو قيل: أَوْعِدُّ، وتَوْعِدُّ، وتَوْعِدُّ بإثبات الواو لاختلف المضارع تارة كان بالواو، وتارة بلا واو، فحمل ما لا علة فيه على ما فيه ليستمر الباب؛ ولأن الواو في تقدير ضمة وبعدها كسرة والانتقال من الضم إلى الكسر ثقيل لا أصلاً ولو في الفعل».<sup>1249</sup>

هكذا يدرس أطفيش المسائل الصرفية موظفاً القاعدة الأصولية حمل ما لا علة فيه على ما فيه علة.

**صيغة (فعل) – بكسر الفاء وضم العين – في الأفعال، وصيغة**

**(فعل) – بضم الفاء وكسر العين – في الأسماء عند أطفيش**

علل أطفيش ما ذكره من حذف في (يعد) من حذف الواو نظراً للثقل بأنه لم يرد عند العرب من صيغ الأفعال فَعُلَ، ولا في صيغ الأسماء فَعُلَ فقال: «ولثقل الخروجين المذكورين لم يجئ (فعل) – بكسر الفاء والضم العين –، ولم يجيء في الأسماء (فعل) – بضم الفاء وكسر العين –. وشذَّ الحَبْكُ – بكسر الحاء وضم الباء –، وهو حرف الرمل والماء المتحصل بالريح، والمنكسر من الشعر، وطرائق النجوم، والطريقة من خُصِّلَ الشعر والبيضة. وقيل مفرد: والمشهور ضم الحاء والباء، وقيل ذلك من تداخل اللغتين كسر الحاء من لغة من يقول:

1248 – شرح لامية الأفعال 255/1

1249 – المصدر السابق 255/1



حِكْ – بكسر الحاء والباء وضم الباء – من لغة من يقول: حُبَاك  
بضمها». <sup>1250</sup>

ويعمق البحث في التداخل فيعرض الخلاف المعترض بأن التداخل  
إنما يكون بين حرفي كلمتين، كما يخرج قولاً آخر قال فيه: «تَلَقَّظَ بالحاء  
المكسورة من لغة الكسر فغفل عنها إلى لغة الضمة، فضمَّ الباء وقيل  
كسرت الحاء اتِّباعاً لتاء: ذاتٍ، ولم يعتد باللام لسكونه وفيه أن الكلمة  
يعتد بها ولو مع السكون كما اعتدَّ بها في **ج ع ع ع ع** <sup>1251</sup> فلم  
تضم النون تبعاً للحاء وقيل لم تثبت تلك القراءة». <sup>1252</sup>

ولم يفته التنبيه على ما جاء شاذ من أبنية (فُعِلَ) ك: دُئِلَ اسما  
لِدُوَيْبَةٍ <sup>1253</sup>، واسما لقبيلة أبي الأسود الدؤلي منقولا من اسم الدويبة،  
ورُئِم <sup>1254</sup> اسما للعجز، ويطلق أيضا على حركة الدُّبْرِ، وكذلك وَعِلَ  
بضم الواو وكسر العين، ونَبَّه لماذا جاء النسب إلى دُئِلَ، بفتح الهمزة  
فقال: «لأنها لو كسرت لكان قبل ياء النسب كسرتان، فيثقل اللفظ بياءين  
وكسرتين». <sup>1255</sup>

### الإعلال بالحذف

تعرض أطفيش إلى الإعلال بالحذف في الفعل يَقَعُ وَيَضَعُ وَيَسَعُ  
وعِلَّ حذف الواو فيها. أي: في الثلاثة الممثل بها؛ لأن الأصل كسر ما  
قبل الآخر، وذكر بأنَّ الفتح ورد هنا تخفيفا لثقل حرف الحلق، ولكن  
ذهب بعضهم إلى أن حرف الحلق لا أثر له في المغالبة <sup>1256</sup>.

<sup>1250</sup> – الكافي في التصريف: 197

<sup>1251</sup> – الأنعام 57 ويوسف 40 و 67

<sup>1252</sup> – الكافي في التصريف: 197

<sup>1253</sup> – قال الدميري في حياة الحيوان الكبرى 439/2: "الدُّئِلُ – بضم الدال وكسر الهمزة،  
دابة شبيهة بابن عرس".

<sup>1254</sup> – قال ابن سيده في المحكم والمحيط الأعظم 393/10: "الرُّئِمُ الأستُ، عن كراع حكاها  
بالألف، ولا نظير لها إلا الدُّئِلُ. وهي دويبة".

<sup>1255</sup> – الكافي في التصريف: 198

<sup>1256</sup> – يراجع أصول النحو القياسية دراسة ونقدا تأليف غريب عبد المجيد نافع، دكتوراه،  
جامعة الأزهر، 1970م: 366 قال غريب عبد المجيد نافع في هذا الموضوع: « ولا أثر لحرف  
الحلق في باب المغالبة – عند الجمهور – فتضمَّ عين الفعل في المضارع وإن كانت عينه،  
أو لامة حرفا من حروف الحلق، نحو: شاعَرَتِي فشَعَرْتُهُ، فأنا أشعره، وصارعني فصرعته  
فأنا أصرعه، وذهب الكسائي والجوهري إلى لزوم فتح العين في المضارع في باب المغالبة؛  
لأجل حرف الحلق بدليل السماع في قولهم: شاعَرَتِي فشَعَرْتُهُ، أشعره، وفاخرني ففخرته  
أفخره».

كما أنه ذكر بأن الواو لم تحذف في الفعل أَوْعَدَ لقوتها بالضمة قبلها؛ ولأن الهمزة في تقدير فاصلة بينها وبين الياء، والضمة المرادة عنده هي في أصل الفعل يُوعِدُ. فالواو مسبوقه بضم، وهي من جنس، والمتجانسان لا يؤثر أحدهما في الآخر من جهة الإعلال كما رأينا الضم والكسر. "1257"

وتعرض أطفيش إلى الإعلال بالحذف في اسم الآلة (مِيعَدٌ) فقال: «وَالآلَةُ (مِيعَدٌ) بقلب الواو ياء لسكونها بعد كسرة بوزن (مِيعَلٍ)، أو مِيعَادٍ بوزن (مِيعَالٍ) ويكون مِيعَادًا أيضا مصدرا بمعنى: الوعد وهو المسموع والموجود في القرآن». "1258"

### الفعل الأجوف

عرّف أطفيش الفعل الأجوف بقوله: «هو ما جَوْفُهُ، أي: وَسَطُهُ خال من الحرف الصحيح، فوسطه حرف علة، ويقال له ذو الثلاثة لصيرورته عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به غير قولك: (نا) على ثلاثة أحرف من حروف الهجاء – إن أعل حرف العلة – في اصطلاح الصرف، واللغة، ولو كان الثالث المنزل منزلة الجزء ضميرا في اصطلاح النحو. وأمّا مع (نا) فأربعة أحرف نحو: يَعْنا، ونصت على إخراجها لشمول قولهم: ضمير الرفع المتحرك له في اصطلاحهم نظرا إلى تحرك أوله المعتمد الذي هو حرف صحيح. وَيَخْرُجُ على النظر إلى ظاهر اللفظ بقولنا: المتحرك». "1259"

نَبّه أطفيش إلى أن تسمية الأجوف بذي الثلاثة لا يجعله يختص بهذا الاسم عن الرباعي والخماسي والسداسي إذا كنّ جَوْفا و مثلّ بـ: أَقَمْتُ وَاخْتَرْتُ وَاِسْتَقَمْتُ. فإن ما تبقى منهن هو الفاء واللام مع الضمير. وحذفت العين لسكونها قبل ساكن كالثلاثي، كما نَبّه على أن بعض العلماء لم يمثل بـ: (اخترت) لكون التاء فيه فصلت بين الأصلين. "1260"

ويضع أطفيش أثناء دراسته للإعلال أسسا للمتعلم منها أن قلب الحرف إلى حرف آخر علته التخفيف زيد به على ما هو أصلا فيه التخفيف كالفتح، والساكن. فإذا جاء حرف العلة ساكنا بعد الفتح فلا قلب، نحو: القَوْلُ، والبَيْعُ، مع التنبيه إلى أن بعضهم أجاز قلب الواو ألفا على

1257 – يراجع الكافي في التصريف: 198

1258 – المصدر السابق: 198

1259 – المصدر السابق: 199

1260 – يراجع المصدر السابق: 199

نحو ما في (القال). وكلما وجدت المجانسة فلا قلب نحو: يَقُولُ، وَيَبِيعُ، فالواو مسبوقه بضم وهو من جنسها والياء في بيع مسبوقه بكسر وهو من جنسها. "1261"

فإذا اختل نظام المجانسة في الحركات القصيرة والطويلة في المعتل، صرنا إلى الإعلال الذي يأتي بقلب الحرف إلى حرف آخر يناسب الحركة نحو: ميعاد، وميزان فالأصل فيهما مِعْوَادٌ وَمِوزَان. فصارا إلى ما هما عليه من التّخفيف، ومُرَاعاة لمجانسة الياء للكسرة التي قبلها، والخروج من الكسر إلى الضمّ ثقيل. ولا يبقى أطفيش المتعلم في حيرة حول ما يصادفه من الأفعال خارجا عن القاعدة التي رسمها أوّلا.

وإذا جئنا إلى الأفعال الآتية وهي: أَغْزَيْتُهُ، وَاصْطَفَيْتُهُ، وَاسْتَدْعَيْتُهُ فَإِنَّا نلاحظ حدوث إعلال فيها على الرّغم من أنّ الحرف المنقلب سبق بفتح، وسبق أنّ الفتح خفيف. فيذكر أطفيش أنها تبع للمضارع وهو: أَغْزِي، وَاصْطَفِي، وَاسْتَدْعِي، فلما رفع حرف العلة الواو معطوفا بعد كسر قلب ياء من جنس الكسرة، كما نبّه على المقصود بمتابعته موافقته له. "1262"

### أصل كينونة

إذا ورد عند أطفيش من ألفاظ اللغة ما يحتاج إلى الشرح المستتير لم يتجاوز عند شرحه له الصيغة الصرفية حتى يوضحها أشد التوضيح للمتعلم، من ذلك حديثه عن كينونة. فقد قال: «وأصل (كَيْنُونَةٍ) – بفتح الكاف وإسكان الياء المبدلة عن الواو التي هي عين الكلمة وضم النون الأولى بعدها واو زائدة ساكنة – (كَيْنُونَةٍ) – بتشديد الياء المفتوحة وباقي الضبط - وأصل هذا الأصل (كَيْنُونَةٍ) – بإسكان الياء الزائدة، وفتح الواو التي هي عين – قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء لاجتماع الواو والياء وسكون السابفة، ثم حُفِّفَ بحذف الياء الزائدة، أو التي عن واو فقلب الواو». "1263"

ولم يفت أطفيش أن يصنّف الأبواب التي يأتي عليها الفعل الأجوف ومنها:

باب نَصَرَ ومثل له بـ: قال.

1261 – يراجع المصدر السابق: 201

1262 – يراجع الكافي في التصريف: 201

1263 – المصدر السابق: 201، 202

باب ضرب ومثل له بـ: بَاعَ.

باب علم ومثل له بـ: خَافَ، وَقَلَّ.

باب كَرُمَ ومثل له بـ: هَيَّؤَ، وَطَالَ.

وحصر الأوجه التي يأتي فيها الإعلال في خمسة عشر وجهاً، نذكر منها وجهين ونحيل على الباقي. الأول منهما: أن يحرك حرف العلة بفتح، أو ضم، أو كسر بعد فتحة فيقلب ألفاً مثاله على الترتيب: قَالَ، وَطَالَ، وَخَافَ، ثانيهما: أن يُسكن بعد فتح فلا قلب. ويمر بعد ذلك إلى الوجوه الأخرى.<sup>1264</sup>

### سلب الحركة للتعاصي عن القلب ألفاً

تعرض أطفيش إلى قضية هامة في الإعلال وهو الذي يصيب تغيير حرف العلة بعد سلب حركة حرف العلة فنقلب الواو والياء ألفاً فهو لا يقدم القاعدة كما عهدناها عند كثير من الصرفيين ولكنه يفسر هذه الظاهرة. يقول في هذا الشأن: «وإنما قلب الواو والياء ألفاً في نحو طال، وخَافَ، وبَاعَ بعد سلب حركتها لتعاصيها عن القلب ألفاً وهما متحركان».<sup>1265</sup>

### شروط قلب الواو والياء ألفاً

1 – تحركهما تحركاً أصلياً بعد فتح ليس في السكون ولم يشترط هذا في الياء.

2 – كون الفتح وحرف العلة في كلمة واحدة.

3 – عدم الاضطراب في معنى الكلمة.

4 – عدم اجتماع اعلالين بالقلب.

5 – عدم ضم الحرف في المضارع لو أعلّ.

6 – عدم تركه للدلالة على الأصل.

7 – عدم كون الكلمة مختومة بزيادة تختص بالأسماء كالألف، والنون وألف التأنيث وقد كانت عينها الواو أو الياء.<sup>1266</sup> ثم قال بعد ذلك: «وزاد بعضهم أن تكون الكلمة على (فَعْلٍ) بتحريك الوسط بكسر، أو فتح، وبفتح الفاء وعدم بقاء».<sup>1267</sup>

الإعلال بقلب الواو ياء تبعاً للإعلال في المفرد بقلبها ألفاً.

<sup>1264</sup> – يراجع الكافي في التصريف: 201

<sup>1265</sup> – المصدر السابق: 202

<sup>1266</sup> – المصدر السابق: 202

<sup>1267</sup> – المصدر السابق: 203

تعرض أطفيش في حديثه عن الإعلال بقلب الواو ياء تبعا للإعلال في المفرد بقلبها ألفا إلى كلمة (ديارا) وفيها قلب الواو ياء حيث ينقل رأي أحد الصرفيين<sup>1268</sup> "المتعلق بإعلال كلمة (ديارا) قد دخلها إعلال قلب الواو ياء تبعا للإعلال في المفرد بقلبها ألفا."<sup>1269</sup> زاد كلمات أخرى منها: «قيامًا تَبَعًا لفعله، وسياطا تبعا لمفرده، فإن واو (سوط) شبيهه بألف (دار) في السكون. وليس ذلك بشيء، بل الإعلال لكونهما بعد كسرة».<sup>1270</sup>

هنا نجده يعلق بعبارته: «وليس ذلك بشيء. بل الإعلال لكونهما بعد كسرة».<sup>1271</sup> وهذا يدل على أن أطفيش ليس مقلدا بل مجتهدا بيدي رأيه في المسائل الصرفية ويوجه علة الحكم الذي يراه راجحا.

### موانع الإعلال

يقف أطفيش عند جملة من موانع الإعلال فيذكر مسائل يمتنع فيها الإعلال وهذا لتكتمل الصورة العلمية للمتعلم فقال: «ولا يُعَلُّ نحو: دَعُوا الْقَوْمَ — بضمّ الواو — لعروض ضمّة للساكن بعده، ولا نحو: عَوْرَ، وَسَوْدَ، واجتَوْرَ؛ لأن المتحرك قبل الواو — في ذلك — في حكم الساكن؛ لأنها بمنزلة اعوْرَ، واسوَدَّ، وتجاوَرَ، — بتشديد آخري الأولين —. ولم يُعَلِّ الأولان لسكون ما بعد حرف العلة، ولأنهما لو أعلا لكان الإعلال بنقل حركة الواو للساكن قبله وقبلها ألفا. فيلتبس بالفعل الثلاثي في الكتابة إذا حذفت الهمزة لتحرك ما بعدها».<sup>1272</sup> ومن هذه الموانع:

### كون حركة حرف العلة حركة عارضة لالتقاء الساكنين

يرى أطفيش أن الفعل (دَعُوا) لم يدخله الإعلال؛ لأنّ حركة حرف العلة حركة عارضة لالتقاء الساكنين، والحركة العارضة لا يعتدّ بها.<sup>1273</sup>

وأما تجاوز فيرى المانع هو وقوع الألف قبل حرف العلة، فلو قلبت الواو ألفا لأدى ذلك إلى اجتماع ألفين، وذلك يسلم لا محالة إلى

<sup>1268</sup> — يراجع المفراح في شرح مراح الأرواح لحسن باشا بن علاء الدين الأسود: 351

<sup>1269</sup> — يراجع الكافي في التصريف: 203

<sup>1270</sup> — يراجع المصدر السابق: 203

<sup>1271</sup> — يراجع المصدر السابق: 203

<sup>1272</sup> — المصدر السابق: 203

<sup>1273</sup> — يراجع المفراح في شرح مراح الأرواح لحسن باشا بن علاء الدين الأسود: 353

حذف أحدهما وإلى وقوع اللبس بسبب هذا الحذف؛ لأنه حينئذ يصير الفعل تَجَارَ.<sup>1274</sup>

### امتناع الإعلال لوجود الاضطراب في المعنى

ومن موانع الإعلال التي وقف عندها أطفيش وجود الاضطراب في المعنى فيقول: «ولم يعلّ الحيوان، والنزوان، ونحوهما لوجود الاضطراب في المعنى، ولا الموتان – مع أنّه لا اضطراب فيه – حملاً على نقيضه وهو الحيوان». <sup>1275</sup> ونلاحظ هنا استخدام أطفيش لقاعدة من قواعد أصول النحو هي حمل النقيض على النقيض <sup>1276</sup>

### امتناع الإعلال لحصول الخفة

ومن موانع الإعلال التي ذكرها هنا حصول الخفة في نحو: لن يدعَوْ فقال: «ولا إعلال فيه لحصول الخفة؛ ولو أعلّ لم يزد على الإسكان لعروض الفتح بالناصب، ولكونه في الآخر الذي هو عرضة للوقف». <sup>1277</sup>

ومن أمثلة علة وجود الخفة المانعة من الإعلال عند أطفيش كلمة غَيْبَةٍ، وَنَوْمَةٍ – بفتح الياء، والواو، وما قبلها – وكذلك إذا سكن حرف العلة بعد فتح فلا قلب؛ لأن العرب تلجأ إلى القلب هروباً من النقل إلى التخفيف فإذا وجد فلا حاجة إلى الإعلال؛ لأن الفتح خفيف، والساكن أخف كما في القول، والبيع.

فإذا احتملت كلمة وجهان لم يسكت أطفيش عن الوجه الثاني على نحو ما ذكره في القال من قلب فقال: «وأجاز بعضهم قلب الواو ألفاً؛ لأنّ الألف أخفّ ك: القال». <sup>1278</sup> لكن إذا وجدت المجانسة امتنع الإعلال، فلا قلب في نحو: يَقُولُ لمجانسة الواو لحركة الضم قبلها، وَيَبِيعُ لمجانسة الياء لحركة الكسر قبلها.

### امتناع الإعلال في (دول) لعدم مجيء الفعل بهذا الوزن

<sup>1274</sup> – يراجع الكافي في التصريف: 203

<sup>1275</sup> – الكافي في التصريف: 204 ، ويراجع المفراح في شرح مراح الأرواح لحسن باشا بن

علاء الدين الأسود: 354 و 355

<sup>1276</sup> – يراجع الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي: 71

<sup>1277</sup> – الكافي في التصريف: 204

<sup>1278</sup> – المصدر السابق: 204

يذكر أطفيش أنّ الواو لا تقلب ياء إذا سبقت بكسر كما في نحو: **دول** لعلّة عدم مجيء الفعل من هذا الوزن فيقع اللبس لو وجد، وهذا نصّه لمزيد الفائدة والوضوح: «**قيل**: ولم تقلب واو (دول)<sup>1279</sup>» — بكسر الدال، وفتح الواو — ياءً مع أنّه كـ: داعية في الوقوع بعد الكسر؛ لأنّ الفعل لا يجيء على هذا الوزن، والأسماء التي لم تشتقّ من الفعل لا تُعلّ لخفتها، إلا إذا كانت على وزن الفعل». <sup>1280</sup>

### امتناع الإعلال في (أعين) و(أدور) خوفا من اللبس

تعرّض أطفيش إلى مانع الإعلال في (أعين) و(أدور) فقال: «ولم يعلّ أعينٌ وأدورٌ — بضمّ الياء والواو — بنقل ضمّهما للعين والدال، وقلب الياء والواو، لئلا يلتبس بمضارع عان، ودار». <sup>1281</sup>

ومن هذا النوع ما ذكره من عدم إعلال (أفعل) — بفتح العين — في التعجب، ولا صيغة (أفعل) — بكسرها وإسكان اللام — لئلا يقع اللبس بفعل غير التعجب. <sup>1282</sup>

### امتناع الإعلال لامتناع التبعية

تناول أطفيش امتناع الإعلال لامتناع التبعية في امتناع الإعلال في التقويم تبعا لـ: قام فقال: «ولم يعلّ التقويم تبعا لقام، لقوّة الأخوة بين التقويم، وقوم — المشدّد — فاستغني به حتى لا يحتاج أن يحمل على قام». <sup>1283</sup>

وانظر هنا كيف وظّف أطفيش مصطلح قوّة الأخوة توظيفا صرفيا متأثرا في رأينا بعلم الفرائض خاصة، وعلوم الدين الفقهية عموما التي تبحث في أحكام خاصة بين أخوة الدّم وأخوة الدين فتكون قوّة الأخوة ملحقة للحكم الشرعيّ.

### اهتمام أطفيش بحكم الأجوف قبل الإسناد وبعده

يهتم أطفيش بأمر مهمّ وهو التعليل لعدم نقل فتح الواو في قال إلى القاف عند اتصال الضمير، فعلل بأنّ ذلك لا فائدة فيه، وبالأخص أنّ القاف كانت مفتوحة من قبل، ويذهب إلى أنّ الإعلال هو نقل حركة الواو لما قبلها لسهولتها.

<sup>1279</sup> — يقال: دُولٌ — بضمّ ففتح، ودُولٌ — بكسر ففتح — وهو جمع دَوْلَةٍ. انظر المحكم

والمحيط الأعظم لابن سيده 428/9

<sup>1280</sup> — الكافي في التصريف: 205

<sup>1281</sup> — المصدر السابق: 206

<sup>1282</sup> — يراجع المصدر السابق: 207

<sup>1283</sup> — المصدر السابق: 207

ويعلل بأكثر من علة في قلب الواو ألفا في قال، فالتعليل الأول جاء في قوله: «قال بعضهم إن شئت فقل في (قال) تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفا».<sup>1284</sup> والثاني قوله: «وإن شئت فقل: سكنت وقلبت ألفا لاستدعاء ما قبلها، ولين عريكة الساكن».<sup>1285</sup> التعليل الثالث قوله: «وإن شئت فقل: عند اتصال الضمير الرفعي المتصل بـ(قال) إنّه دخل بعد القلب ألفا، وسكّن اللام لدخوله، فحذف الألف للساكن بعده».<sup>1286</sup> التعليل الرابع قوله: «وإن شئت فاعتبر أنّه دخل عليه قبل القلب، ثمّ قلبت فكان ما ذكر، وتضمّ القاف دلالة على الواو»<sup>1287</sup>، أي: في إسنادك الفعل قال لضمير الرقع المتحرك، فتقول: قلت — بضمّ القاف —. التعليل الخامس قوله: «وقيل: لما اتصل الضمير نقل إلى (فعل) — بضمّ العين — فنقلت الضمة إلى الفاء نحو: قلتُ، وقلن».<sup>1288</sup>

ونقله لهذه التعليلات فيه دليل على أخذه بالقاعدة الأصولية التي قررها علماء أصول النحو، وهي جواز تعليل الحكم بعلتين كما هو عند ابن جني<sup>1289</sup> وعبد الرحمن بن الأنباري وفيها تفاصيل يرجع إليها في مضانها من تأليفه.<sup>1290</sup>

1284 — المصدر السابق: 208

1285 — المصدر السابق: 208

1286 — الكافي في التصريف: 208

1287 — المصدر السابق: 208

1288 — المصدر السابق: 208

1289 — عقد له ابن جني بابا وسمه بـ: في حكم المعلول بعلتين قال فيه: «وهو على ضربين: أحدهما ما لا نظر فيه، والآخر محتاج إلى النظر، الأول منهما نحو قولك: هذه عشريّ، وهؤلاء مسلميّ. فقياس هذا على قولك: عشروك ومسلموك أن يكون أصله عشرويّ، ومسلمويّ، فقلبت الواو ياء لأمرين كلّ واحد منهما موجب للقلب، غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على قلبه: أحدهما اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسكون، والآخر أن ياء المتكلم أبدا تكسر الحرف الذي قبلها إذا كان صحيحا، نحو هذا غلامي، ورأيت صاحبي؛ وقد ثبت فيما قبل أن نظير الكسر في الصحيح الياء في هذه الأسماء؛ نحو مررت بزويد، ومررت بالزويد، ونظرت إلى العشرين، فقد وجب إذا ألقى: هذه عشرويّ بالواو، كما لا يقال: هذا غلامي — بضمّ الميم — فهذه علة غير العلة الأولى في وجوب قلب الواو ياء في عشروي، وصالحوي، ونحو ذلك، وأن يقال: عشريّ بالياء البتّة؛ كما يقال: هذا غلامي بكسر الميم البتّة». الخصائص 174/1 و175 أما الضرب الثاني الذي هو في حكم المعلول بعلتين فيتعلق باليمنوع من الصرف قال فيه ابن جني: «والآخر منهما ما فيه النظر؛ وهو باب ما لا ينصرف؛ وذلك أن علة امتناعه من الصرف إنّما هي لاجتماع شيهين فيه من أشباه الفعل. فأما السبب الواحد فيقلّ عن أن يتمّ عن يتمّ علة بنفسه حتى ينضمّ إليه الشبه الآخر من الفعل». المصدر السابق 177/1، وفيه تفصيل مطول ينظر في المصدر نفسه 178/1 و179 و180.

1290 — انظر لمع الأدلة: 117



أما بعد الإسناد، أي: إسناد الفعل (قال) للضمير فإننا نجد أطفيش يركز — أيضا — على ضبط حركة الإعلال التي حدثت ويحدد بدقة للمتعلم ما أصاب الفعل بسبب هذه اللواحق الصوتية المتمثلة في ضمير الرفع المتحرك يقول أطفيش في هذا الشأن: «وقيل لما اتصل الضمير نقل إلى (فَعُلَّ) — بضمّ العين — فنقلت الضمّة إلى الفاء نحو: قُلْتُ، وقُلْنَ، وكذا نظيره من الثلاثي المعلّ العين الواوي المفتوح، وأما المكسور كـ: خاف فتحركّ الفاء بحركة العين عند اتصال الضمير المذكور، وتحذف الألف، وإن شئت فقل: لما نقلت حركة الواو قلبت ياء وحذفت للساكن».<sup>1291</sup> وفيه تعليل الحكم بعلتين.

### استواء أمر جماعة الإناث وماضيهنّ في باب (قال)

يوضح أطفيش الاستواء في إسناد باب (قال) بين الأمر والماضي حين يسند الفعل من ذلك الباب إلى جماعة الإناث. فأنت تقول في الماضي من قال المسند لجماعة الإناث: قُلْنَ، وكذلك الأمر لهنّ هو قُلْنَ. ولا يقف أطفيش عند هذا الذي قد يعدّ تيسيرا صرفيا للمبتدئين، بل يسمو بالمتعلم إلى البحث والكشف عن التأثيرات التي أحدثتها اللاصقة الصرفية ليفرق بين ما حدث بالنسبة للماضي وللأمر؛ لأنّ اللغة الرمزية المفردة المتمثلة في اللفظ (قُلْنَ) الذي تشابهت فيه الصوامت والصوائت عاجزة عن تقديم الفارق. يقول أطفيش في هذا الشأن: «فإن كان ماضيا فأصله: قَالْنَ — بإسكان اللام — فحذف الألف للساكن، وضمّ القاف — كما مرّ — وأصل (قَالْنَ) قَوَلْنَ — بفتح الواو واللام — فوقع القلب والإسكان والحذف والضمّ، وإن كان أمرا فالأصل: أَقُولْنَ — بضمّ الهمزة والواو وإسكان القاف واللام — فنقلت ضمّة الواو للقاف للثقل، فحذفت الواو للساكن بعدها، وهمزة الوصل للمتحرك بعدها».<sup>1292</sup>

وبين الأصل في الأمر من قال بأنه (أقُولْنَ) — بضمّ الهمزة، والواو، وإسكان القاف واللام — في إسناده لجماعة الإناث. فنقلت حركة الواو وهي الضمّة إلى القاف لعلّة الثقل فحذفت الواو لوقوع السكون بعدها على اللام، كما حذفت همزة الوصل للمتحرك بعدها.<sup>1293</sup>

فإذا جاء من أبواب الفعل الأجوف ما لا لبس فيه صرح بالاستواء حملا على قال مثل طال وأما ما كان يؤدي إلى الاشتباه

<sup>1291</sup> — الكافي في التصريف: 208

<sup>1292</sup> — المصدر السابق: 208 و 209

<sup>1293</sup> — يراجع المصدر السابق: 208 و 209

واللبس فإنه يميزه عن غيره لذا نجده يبين عن الأمر لجماعة الإناث من باب خاف بـ: (خَفَنَ) — بفتح الخاء — وأمّا الماضي فجعله بكسرهما. "1294"

### استواء الأمر والماضي المبني للفاعل، والمبني للمفعول من باب (باع) للإناث

لما كان تصريف الأجوف في إسناده لجماعة الإناث تختلف صور بنائه في الأمر والماضي من باب إلى آخر لم يهمل أطفيش تبين ما ينتاب كل باب من أبواب الفعل الأجوف، ولذا قال هنا في باب (باع): «نقول: يَعْزَنَ — بكسر الباء، وإسكان العين — فإن أردت أمرهنّ بالبيع، فالأصل: إِبْيَعْنَ — بكسر الهمزة، وإسكان الموحدة، وكسر المثناة — فنقل كسرهما لتقله إلى الموحدة فحذفت الهمزة لتحرك ما بعدها، وحذفت الياء لسكون ما بعدها، وإن أردت الإخبار بأنهنّ بائعات لشيء في الماضي؛ فالأصل: يَبْيَعْنَ — بفتح الموحدة، والمثناة، والعين — فقلبت المثناة ألفاً، وسكّنت العين». "1295"

ولا يكتفي أطفيش بما قدّمه من تعليل هنا حول صيرورة الفعل باع إلى الصورة الأخف في النطق العربي وهي (يَعْزَنَ) بحذف عين الفعل وهي الياء، بل نجده يعلل بعلة ثانية يعلمها المتعلم في قوله: «أو قل: دخلت النون على (باع) وسكّنت العين، وعلى كلّ حذفت الألف بعده، وكسرت الموحدة دلالة على المثناة». "1296"

كي تكمل الصورة التحصيلية للمتعلم عند إسناده الفعل الأجوف من باب باع لجماعة الإناث فإنّ أطفيش يقف عند بنائه للمجهول بالصيغة نفسها التي رأيناها في الماضي، والأمر، وهي (يَعْزَنَ) — بكسر الباء، وسكون العين — ويقدم التوضيح الآتي قائلاً: «وإن أردت الإخبار بأنهنّ مبيعاتٌ فالأصل (يُبْيَعْنَ) — بضمّ الموحدة، وكسر المثناة — حُذِفَ ضَمُّ الموحدة، ونقل إليها كسر المثناة تخفيفاً، فحذفت المثناة لسكونها، وسكون ما بعدها، فالفرق في ذلك تقديريٌّ، أو غفل الواضع عن الفرق إن قلنا: إنّه المخلوق، لكن الصحيح أنّه الخالق المنزّه عن الغفلة». "1297"

1294 — يراجع المصدر السابق: 209

1295 — الكافي في التصريف: 209

1296 — المصدر السابق: 209

1297 — المصدر السابق: 209

النصّ الذي بين أيدينا يكشف عن ثقافة أطفيش الذي يرى هنا بأنّ تخريجات الصرفيين لهذا الفرق بين إسناد الفعل باع لجماعة الإناث إن في الماضي والأمر، والماضي المبني لما لم يسمّ فاعله ما هي إلا تخريجات تقديرية.

كما أنّنا نلمس عنده الاطلاع على ما ذهب إليه العلماء من الوضع في اللغة أو التوقيف، وترجيحه للتوقيف. على خلاف ما وقع لابن جني من الحيرة في ترجيح كفة التوقيف أو الوضع حين قال: «وإن خطر خاطر فيما بعد، يعلق الكفّ بإحدى الجهتين، ويكفّها عن صاحبها، قلنا به، وبالله التوفيق».<sup>1298</sup>

ونجد أطفيش يتناول ترك الفرق بين ماض المذكّرين، وأمرهما، وبين ماض الذكور، وأمرهم من باب (تفعل)، و(تفاعل)، و(تفعلل)، كتعلم، وتعلموا، وكذا ماض الإناث وأمرهنّ من ذلك، نحو: تعلمن.<sup>1299</sup>

**ما له صلة بالإعلال في باب (كرم) – بفتح الفاء وضم عين الفعل –**  
تعرض أطفيش إلى الفعل (طال) فذهب إلى أنه من باب (كرم) بدلالة الوصف على ذلك وهو (فعيل)؛ لأنّ (فعيلا) أصل في (فعل) نحو: ظرّف فهو ظريف، وشرف فهو شريف ونحو ذلك، قال: «ودلّ على الواو: يطول، والطول».<sup>1300</sup>

كما بحث في دليل كسر خاف، أي: الأصل (خوف) على أنّه من باب علم، فذهب إلى أنّ دليله النقل، وعلل هذا الحكم بكون الفعل (خاف) ليس فيه حرف الحلق عينا، أو لاما فتسقط وهمية علّة فتحه لذلك في مضارعه (يخاف)، فلم يبق إلا أنّه من باب علم، والمراد بالنقل عند أطفيش هنا: هو أنّ أصل يخاف يخوف انتقلت فتحة الواو إلى الخاء فقلبت الواو ألفا لسكونها بنقل سكون الخاء إليها، وانفتاح ما قبلها.

كما دلّ على أصلية الواو في خاف بالرجوع إلى المصدر وهو (الخوف)، وعلى الفعل (باع) بأنّ أصله: بيع – بفتح فائه وعينه – والمضارع منه يبيع على وزن (يقعل)، فانقلت كسرة العين إلى الموحدة من تحت، وانتقل سكون الموحدة إلى المثناة من تحت فصار

1298 – الخصائص 47/1

1299 – الكافي في التصريف: 209

1300 – المصدر السابق: 209

يَبِيعُ، ثُمَّ أَكَّدَ هَذَا الْحُكْمَ بِقَوْلِهِ: «وَلَيْسَ فِي أَجُوفِ الْيَاءِ مَا كَسَرَ مَاضِيَهُ، وَمُضَارِعَهُ، فَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ (بَاعَ) مَكْسُورٌ». <sup>1301</sup>

**رفع الإشكال في حذف واو (يقول) بعلة الساكن بعدها، ورجوعها بانتفاء هذه العلة**

لم يفت أطفيش أن يوضح الإعلال المتمثل في حذف الواو في: لم يَقلْ، ولم تَقلْ، وقلْ، ويَقُلْنَ؛ فردّه للساكن بعدها، كما علل رجوع الواو في: قولي يَا هِنْدُ، وقولا ، وقولوا، وقولنَّ بقوله: «لأن هذه المتصلات ولو كنَّ عوارضَ لكنهنَّ بمنزلة جزء الكلمة؛ فالحركة المجلوبة لهنَّ كأنها غير عارضة؛ فإنَّ السكون في ذلك غير منوي». <sup>1302</sup>

وقد أشار إلى هذه العلة يوسف بن محمد بن عنترة، فقال: «إذا اعترض معترض وقال: قد يوجد الحرف الأخير متحركاً مع إسقاط حرف العلة في نحو قولك: خَفَّ اللهُ، وفي مثل قوله تعالى **چپ چپ پ** <sup>1303</sup> فالجواب عنه: إنَّ هذه الحركة عارضة بدليل زوالها إذا لم يتصل بها ساكن بعدها، والحركة العارضة لا اعتداد بها، فلا تأثير لها، إذ ليست كالحركة الثانية في المواطن الأربعة». <sup>1304</sup> ويريد بها ما يظهره الجدول الآتي:

**جدول يوضح الحالات الأربعة التي تكون فيها الحركة ثابتة في الفعل خاف**

| ما يكون سبباً للحركة الثابتة في الفعل خاف           | الصور الأربعة للفعل خاف م الحركة الثابتة |
|---|--|
| الأمر من الاثنتين والاثنتين                         | خافا                                     |
| أمر جماعة الذكور                                    | خافوا                                    |
| إذا أمرت منه الواحدة                                | خافي                                     |
| إذا اتصلت بالأمر منه نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة | خافنَّ وخَافنَّ                          |

**مما يؤدي إلى الإعلال**

<sup>1301</sup> — المصدر السابق: 209

<sup>1302</sup> — الكافي التصريف: 209

<sup>1303</sup> — المزمّل 2

<sup>1304</sup> — كتاب الحلية 150/2 و 151

قال ابن عنترة: «والعلة في ثبوت هذه المواضع الأربعة تحرك ما بعدها فقد ارتفعت العلة التي أوجبت في الأمر إسقاط حرف الاعتلال إذا كان ما ذكر». <sup>1305</sup>

### تعريف الفعل الناقص

عرّف أطفيش الفعل الناقص فقال فيه: «هو ما آخره حرف علة، سمي بذلك لنقصان الآخر بالجازم كـ: لم يَغْزُ، ولم يَرْمِ، ولم يَخْشَ. أو لنقصان الحركة حال الرفع نحو: يغزوا، ويرمي، ويخشى، ولحذف الآخر في نحو: قاض، وغاز، ورام، وخاش». <sup>1306</sup>

ويذكر أطفيش للفعل الناقص اسماً آخرًا، وهو كونه مسمى بـ: ذي الأربعة، ثم يعلل هذه النسبة فيقول: «وسمي بذي الأربعة؛ لأنه على أربعة أحرف بالضمير عند اتصال ضمير الرفع به المتحرك كـ: (دَعَوْنَ)» <sup>1307</sup>

ونجد نور الدين عبد القادر يعرفه بقوله: «الفعل الناقص هو المعتلّ اللام، أي: ما كانت لامه حرف علة نحو دَعَا ومَشَى أصلهما: دَعَوَ ومَشَى» <sup>1308</sup>، ويعلل تسميته بالناقص يقول: «وسمي ناقصاً لنقصان آخره من الحركة كما في دَعَا، ومَشَى» <sup>1309</sup>

ولم يفته التنبيه على أنّه قد يتحرك، أي: الناقص آخره، كما هو الحال مع باب (فَعَلَ) نحو بَقِيَ، يَبْقَى ورَضِيَ يَرْضَى. <sup>1310</sup>

### نفي الشبهة عند أطفيش

إذا تعرض أطفيش إلى ما يوهم شبهة في التعريف فإنه يزيل تلك الشبهة، لذا نجد هنا في تعريفه للفعل الناقص حينما أطلق عليه اسم ذا الأربعة، فإن الفعل الصحيح أيضاً يكون بعضه على أربعة وكذا المثال والمضاعف والمهموز.

فقال: «ولا يلزم تسمية الصحيح، والمثال، والمضاعف، والمهموز بذلك — ولو كانت على أربعة عند ذلك —؛ لأن وجه التسمية لا يستلزمها، بل المضاعف كثيراً ما يكون على ثلاثة نحو: ظلت». <sup>1311</sup>

<sup>1305</sup> — المصدر السابق 150/2

<sup>1306</sup> — الكافي في التصريف: 219

<sup>1307</sup> — المصدر السابق: 219

<sup>1308</sup> — الرسالة الصرفية: 63

<sup>1309</sup> — المصدر السابق: 63

<sup>1310</sup> — المصدر السابق: 63

<sup>1311</sup> — الكافي في التصريف: 219

وينتقل أطفيش بعد التعريف العلمي إلى الجانب التطبيقي، وهو منهج التزمه في كتابه فيأتي بالأفعال: رَمَى، ودَعَا. ويذكر أصلهما، وهما: رَمَى، ودَعَوَ، تحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما فقلبا ألفاً. كما يذكر مثالا آخر من الإعلال في الفعل الناقص، وهو رَضِيَ، فيذكر أن أصله (رَضِيَ)، كسرت العين، وفتح حرف العلة، فقلبت الواو ياءً.<sup>1312</sup>

ثم نجده ينتقل مع المتعلم إلى تصريف الفعل الناقص، ويأتي بصور أخرى يشرحها، ويبين ما وضع فيها من إعلال، فيذكر الفعل (رَمَوْا)، و(دَعَوْا)، ويأتي بأصلهما، وهما (رَمَاوَا)، و(دَعَاوَا)، حذفت الألف للساكن بعدها.<sup>1313</sup> ويرى أطفيش هذا السبيل يسرعن طريق نقده لتخرجات أخرى ويظهر هنا اجتهاده في مناقشة المسائل الصّرفية فيقول: «وهذا أولى من أن يقال: رَمِيُوا، ودَعَوُْوا، تحركت الياء والواو بعد فتح قلبا ألفا فحذف الألف للساكن بعده. وعلى كل حال فالميم والعين باقيان على الفتح للدلالة على الألف»<sup>1314</sup>

ولا يفوته الحديث عن الإعلال الذي أصاب الفعل (رَضِيَ) حين يسند إلى واو الجماعة (رَضُوا) فالأصل (رَضِيُوا)، فنقلت ضمة الياء إلى الضاد، وهي عين الفعل، أو حذفت ضمتهما فالتقى ساكنان. فحذفت الياء على كل حال، فوقعت الواو بعد ضمة على الوجه الأول، وبعد كسرة على الوجه الثاني فأبدلت ضمة لمناسبة الواو، وقيل لئلا يخرج من كسرة إلى ضمة مقدّرة»<sup>1315</sup> فترى أطفيش هنا يستخدم قاعدة من قواعد أصول النحو وهو الإعلال للحكر بعلتين أو أكثر. وإذا امتنع الإعلال في العقل والمعقل بين أطفيش أيضا سقوط العلة فمن ذلك تصريف (رَمَى) مع نون الإناث: رَمَيْنَ، ورَمَيْنَا. فقال: «ونون الجمع المذكر للخطّة – بالسكون بعد الفتح –، ولا يَرْمِين – لسكونها بعد كسر – ويقال الزِيدَان رَمِيًا – بالتصحيح –؛ لأنّ بعد الياء ألفاً، وتَرْمِيَان وَيَرْسِيَان».<sup>1316</sup>

أما: «يَرْمُون، وتَرْمُون، وتَرْمِين يَا هِنْدُ، فالأصل: يَرْمِيُون، وتَرْمِيُون، وتَرْمِيِين يَا هِنْدُ، نقلت ضمة الياء للميم في الأولين، فحذفت

<sup>1312</sup> – المصدر السابق: 214

<sup>1313</sup> – الكافي في التصريف: 219

<sup>1314</sup> – المصدر السابق: 220

<sup>1315</sup> – المصدر السابق: 220

<sup>1316</sup> – المصدر السابق: 220

للساكن، أو حذفت ضممتها للثقل، وحذفت هي للساكن، وضمّ ما قبلها، وحذفت كسرة الياء في الثالث، فحذفت للساكن بعدها». <sup>1317</sup>

### حذف الحركة

لا يهمل أطفيش التنبيه على أمر مهم في الصّرف، وهو حذف الحركة ويأتي بعلة الحذف، يقول: «وَأَصْلُ يَرْمِي: يَرْمِيُ — بضم الياء — حذف الضمة للثقل». <sup>1318</sup>

### السكون الميِّت

تعرض أطفيش إلى مصطلح هذه الحركة لما كان بصدد الحديث عن إسناد الفعل الناقص إلى ضمير الرفع المتحرك في وزن الفعل (فعل) — مكسور العين — يقول: «بقيت العين على الكسر، وسكنت الياء بعده سكوناً مَيِّتاً كـ: رَضِيْتُ، وَخَشِيْتُ، وَالْهَيْدَاتُ خَشِيْنَ، وَرَضِيْنَ». <sup>1319</sup>

كما يتعرّض إلى كلّ ما فيه إشكال على المتعلم ومنه: المضارع المَعْلُ إذا دخلت عليه نون الإناث نحو: يَرَضِيْنَ، وَيَخْشِيْنَ — بكسر ما قبل الياء — وَيَسْعِيْنَ — بالفتح — وَيَدْعُوْنَ — بالضم قبل الواو —، وهي واو الفعل، ووزنه (يَفْعُلْنَ) — بضم العين —، والنون فاعل، فلا تحذف لجازم، أو لناصب، بل الفَعْلُ في محلّ رفع أو جزم أو نصب نحو قوله تعالى ﴿ ۞ ۞ ۞ ﴾ <sup>1320</sup>

ويأتي أطفيش بخلاف ما ساقه فيقول: «بخلاف الزيّدون يَدْعُوْنَ — بالضم أيضاً — فإن الواو فاعل، وواو الفعل محذوفة، والنون علامة الرفع تحذف للجازم، أو النَّاصِب ووزنه (يَفْعُوْنَ) — بضم العين وحذف اللام — فلا فرق إلا بالنية والتقدير». <sup>1321</sup>

فلاحظ هنا اعتماد النية والتقدير في الفرق. «كما لا فرق إلا بذلك بين تَرْمِيْنَ يَا هِنْدُ، وَتَرْمِيْنَ يَا هِنْدَاتُ؛ فإنَّ ياء الأول فاعل، وياء الفعل محذوفة، والنون للرفع، وياء الثاني ياء الفعل والنون ضمير، واعلم أنّ حرف العلة بمنزلة الحركة ولذلك قد يسقط في حال الرفع للوقف قرئ ﴿ ۞ ۞ ۞ ﴾ <sup>1322</sup> تحذف الياء علامة للوقف». <sup>1323</sup>

<sup>1317</sup> — المصدر السابق: 220

<sup>1318</sup> — المصدر السابق: 220

<sup>1319</sup> — الكافي في التصريف: 221

<sup>1320</sup> — البقرة 237

<sup>1321</sup> — الكافي في التصريف: 221

<sup>1322</sup> — الفجر 4

كما تعرّض إلى ما يصيب الأمر من إعلال أيضاً. فحمل الأمر على المضارع قال فتقول: «ارْمِينِ يَا هِنْدَاتُ — بكسر الميم — وارْمِي يَا هِنْدُ، والأصل: ارْمِي، وارْمُوا. والأصل ارْمِيُوا ففعل كما مرّ، وارْمِ يَا زَيْدُ — بحذف الآخر — وكذلك في (دَعَا) تقول ادْعُونِ — بضمّ العين وإسكان الواو — وهو واو الكلمة — يا هِنْدَاتُ، وادْعِي يَا هِنْدُ، والأصل: ادْعُوِي، وادْعُوُوا، ففعل ما مرّ». <sup>1324</sup>

وكل ما دخل الإعلال في هذا الباب من اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المكان، واسم الزمان، والمصدر الميمي، واسم الآلة، تعرّض له ولم يهمله. <sup>1325</sup>

### الفعل اللفيف

عرّف أطفيش الفعل اللفيف بقوله: «هو ما فيه حرف علّةٍ لالتفافهما فيه، أي: تتابعهما، ولو بفصل، أو لّف الصحيح بالعليل، أي: خلطه به، وهو مقرون إن اقترن فيه حرفا علّة، ك: قَوِي، وطَوَى، وعَوَى، ولَوَى، وعَيَا، ومفروق إن فصل بينهما ك: وقَى، ووقَى، وولَى، وولَى». <sup>1326</sup>

وتعليل أطفيش لتسمية الفعل اللفيف من لفّ الصّحيح بالمعتل هو تعبير بالعموم الذي يشمل الصّحيح وأنواعه، ولكنه أحيانا يورد ما يجمع بين العموم والخصوص الذي هو أحد أجزائه كما صرح به في موضع آخر إذ قال: «وقيل: سمي لفيفا؛ لأنّ فيه اللّف، أي: الخلط، لخلط حرف صحيح بحرف علّة، أو تضعيف فيه». <sup>1327</sup> فقد ذكر هنا أحد أنواع الفعل الصحيح وهو المضعّف، كما نجده يجمع بين نوعيّ اللفيف في تعريفه.

بينما نجد المجاوي يركز على استخدام المصطلح العلمي المتعلق بعين الكلمة ولامها يقول: «واللّفيف ينقسم إلى قسمين: القسم الأوّل يسمّى مقرونا، وهو الذي عينه، ولامه حرفا علّة». <sup>1328</sup> كما تطرّق أيضا إلى تعريف القسم الثاني من اللفيف، وهو المفروق فحافظ على منهجه في التعبير بالمصطلح الصرفي لحروف وزن الفعل الثلاثي ومنها

<sup>1323</sup> — الكافي في التصريف: 221

<sup>1324</sup> — الكافي في التصريف: 221

<sup>1325</sup> — يراجع المصدر السابق: 221

<sup>1326</sup> — المصدر السابق: 232

<sup>1327</sup> — شرح لامية الأفعال 198/1

<sup>1328</sup> — نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصّرف: 87



هنا فاء الفعل ولامه، وعينه فقال: «وهو الذي يكون فاؤه حرف علة، ولامه كذلك، والعين حرفا صحيحا، ولذلك سُمي مفروقا».<sup>1329</sup>

من منهج المجاوي وغيره من علماء الجزائر دوما الربط بين الجانب النظري والتطبيقي، فنجد هنا يمثل للقسمين جامعا بين الماضي والمضارع والمصدر أحيانا مثل: «طوى يطوي، وحوى الأمر يحويه، وجوى يجوى جوى، ونوى ينوي نية، وقوى على الأمر، وكواه يكويه كيا، وعوى، وغواه الشيطان يغويه غيا، وروى يرويه رويا».<sup>1330</sup>

ومثل للقسم الثاني وهو الليف المفروق بـ: «ولِي، ووعى يعي، ووقى يقي، ووشى يشي، ووجى يجي، وورى الزند يريه وريا، وواى يئي وأيا إذا وعده وعدا، ووخى، يُقال: وخيت وخيك، أي: قصدت قصدك، ووسى رأسه، أي: حلقه، ووهى يهي وهيا، ووقى يفي وقاء».<sup>1331</sup>

ونلاحظ في هذه الأمثلة التطبيقية التي جاء بها المجاوي أنه إلى جانب اهتمامه بالمستوى الصرفي لا يهمل المستوى اللغوي فتجده يشرح ألفاظ الأفعال الغربية على المتعلم المبتدئ كما هو الشأن مع لفظ الفعل (وسى) الذي شرحه بمعنى حلق، وغيره مما ذكره. وهي سمة منهجية نجدها عند علماء المدونات الصرفية بالجزائر، وغيرهم من علماء العربية. كما يلاحظ استخدامه لمصطلح القسم لما كان بصدد الحديث عن الليف المقرون والمفروق.

ونلفي عند البوعبدلي ما مضى حول الليف بقسميه المقرون والمفروق، إلا أن ثمة ملاحظة تتعلق باستخدامه لمصطلح النوع بالنسبة للفعل الليف، أما قسماه فوظف لهما مصطلح الضرب حين عرّف الفعل الليف بقوله: «الرابع — ما اجتمع فيه حرفان من حروف العلة، وهذا النوع يسمى لفيفا. ثم هو ضربان».<sup>1332</sup>

ومن علماء الجزائر الذين كان لهم اهتمام بالحديث عن الفعل الليف نور الدين عبد القادر، نقف عنده على ما ذكرناه حول الليف المقرون والمفروق عند أطفيش، والمجاوي، والبوعبدلي إلا أننا نجد نور الدين

<sup>1329</sup> — المصدر السابق: 87

<sup>1330</sup> — نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصّرف: 87

<sup>1331</sup> — المصدر السابق: 87

<sup>1332</sup> — مخطوطات صرفية لأبي عبد الله البوعبدلي البطيوي الرزيوي (ت 1372هـ) —

(1952م) دراسة وتحقيق المختار بوعناني، مجلة القلم: 63 العدد 2006/3م.

عبد القادر يتميز بتبنيانه لمصدر علمية تسمية اللفيف المقرون فيقول: «وسمّي مقرونا لمقارنة حرفي العلة فيه من غير فاصل بينهما»<sup>1333</sup>.

يستخدم نور الدين عبد القادر المصطلح الصرّفي في التعبير عن هيئة الصيغ الصرفية عموماً والفعل اللفيف هنا فيعبر بـ: معتلّ العين واللام حين يصف هيئة المقرون منه، ويعبر بـ: معتلّ الفاء واللام عن المفروق منه.<sup>1334</sup> إلى جانب اهتمامه باستقصاء المادة الصرفية التي لها صلة بالموضوع الصرّفي الذي يكون بصدد دراسته، وفي هذا السبيل نجده ينبه على ما وصل إليه الاستقراء بقوله: «ليس في الأفعال من اللفيف المقرون ما فاؤه ياء إلا (يَدِي) الرَّجُل (يَدِي) إذا أصاب يده من باب فَعَلَ يَفْعَلُ فَعَلًا، و(يَدِي) فلانٌ من فلان: نال منه برًا وإحسانًا، و(يَدِي) فلان من يده: ذَهَبَتْ وَيَبَسَتْ، و(يَدِي) الرَّجُلُ: ضَعُفَ، والفاء في غير يَدِي وَيَدِيّ وَاو فقط»<sup>1335</sup>.

كما يستخدم نور الدين عبد القادر مصطلح القِسْم بدل التعبير بمصطلح الضَّرْبِ - كما هو عند البوعبدلي - في حديثه عن اللفيف المقرون والمفروق وفيه موافقة لتعبير المجاوي به. وأرى بأنّ البوعبدلي استخدم مصطلح الضرب؛ لأنه ركز على شكل الفعل، فهناك تصوير الفعل للمتعم في شكل، وهذه الدلالة يحتويها مصطلح الضرب كما نجده عند الكفوي إذ يقول: «والضرب والضرب هما عبارة عن الشّكل والمثل»<sup>1336</sup>.

أمّا تعبیر المجاوي ونور الدّين عبد القادر بمصطلح (القِسْم) فأرى بأنّه استخدام دقيق؛ ذلك لأنّ علمية اللفيف تعتبر نوعاً، ولذا أنفاً من التعبير عن اللفيف المقرون أو المفروق بأنهما نوعان<sup>1337</sup>، وعبراً بقِسْم الشّيء؛ ذلك لأنّ «قِسْمَ الشّيء ما يَنْدَرُجُ تَحْتَهُ» كما قال الشّريف الجرجاني.<sup>1338</sup> وهما، أي: اللفيف المقرون والمفروق يندرجان تحت

1333 - الرسالة الصرفية: 72

1334 - يراجع الرسالة الصرفية: 72 و 73

1335 - الرسالة الصرفية: 73

1336 - الكليات: 572

1337 - قال الشّريف الجرجاني: « النوع: اسم دال على أشياء كثيرة مختلفة بالأشخاص». التعريفات: 247،

1338 - يراجع كتاب التعريفات: 175 والكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني

الكفوي: 723

نوع واحد من الأفعال هو اللفيف. فكان التعبير بالقِسْمِ أولى عندهما من الضرب.

أما محمد بن عبد الكريم فجعل اللفيف من أقسام الفعل المعتل، وأشار إلى أنه ينقسم إلى قسمين المفروق والمقرون، فشاركهما في التعبير بمصطلح القسم.<sup>1339</sup>

وجعل الزموري كلا من اللفيف المفروق والمقرون نوعا قائما بذاته ضمن أنواع الفعل عامة.<sup>1340</sup> ولم يشر أبو بكر الأغواطي لمصطلح النوع، أو القسم أو الضرب؛ لأنه كان مرتبطا بالتعليق على بيت من نظمه، وما أهمل الإشارة إلى اللفيف المقرون والمفروق في تعليقه على البيت الآتي:<sup>1341</sup>.

**و(ناقص) معتل لام وحدها \* ومع غيرها (لفيف) ك: وهى**

ثم قال معلقا: «معتلّ العين واللام ك: طوى، أو معتلّ الفاء، واللام ك: وهى، ووقى، وهذا (مفروق)، والأول مقرون». <sup>1342</sup> ويلاحظ هنا موازنة أبي بكر ما بين الفعل الناقص واللفيف، حتى يستطيع طالب العلم أن يميز بينهما من خلال حصره الناقص في معلول اللام فقط، وما تجاوز إعلال اللام إلى العين، أو الفاء فهو اللفيف بقسميه.

**حكم الفعل اللفيف عند أطفيش**

يرى أطفيش أنّ الفعل اللفيف له حكمان الأول باعتبار اعتلال أوله، وهو فائوه فله حكم المثال، أمّا الثاني فباعتبار اعتلال لامه، وفي هذه الحال يأخذ حكم الفعل الناقص، وساق أمثلة منها: «وقى يقى، وولى - بفتح اللام - ك: وعدّ يعدّ، وولى - بكسرها - يولى - بفتحها - ك: وجلّ يوجلّ، وطوى يطوي». <sup>1343</sup>

ثمّ يتعرض أطفيش إلى ما يصيب الفعل اللفيف من إعلال حينما يبنى منه الأمر، نحو الأمر من وقى فيبقى على حرف واحد (ق) - بالكسر - وتلحقه هاء السكت في الوقف، فتقول: قه، ويعلّل

1339 - انظر تمتع الطرف في علم الصرف: 13

1340 - انظر فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف: 405، وأنواع الفعل عدها ثمانية هذا ترتيبها: (1 صحيح، 2 مهموز، 3 مثال، 4 أجوف، 5 لفيف مفروق، 6 لفيف مقرون، 7 منقوص، 8 مضاعف. انظر المصدر نفسه: 405

1341 - الأبيات المفيدة في تصريف الفعل: 1

1342 - المصدر السابق: 1

1343 - الكافي في التصريف: 232

أطفيش هذا الوقف بقوله: «لئلا يلزم الابتداء، والوقف على حرف واحد»<sup>1344</sup>.

ويبين أطفيش ما حدث في فعل الأمر من وقى من خلال الرجوع إلى أصله (أوقِي) — بكسر همزة الوصل، وإسكان الواو، وكسر القاف بعدها ياء — فوقع إبدال الواو ياء، ثم حذفت تبعا لحذف الواو من المضارع فحذفت همزة الوصل؛ لكونها متلوثة بمتحرك، أما الياء فيرى بأنها حذفت بعلّة شبه الجزم.<sup>1345</sup> هكذا يواصل أطفيش تصريف الفعل وقى مع المخاطبة قِي — بكسر حرف القاف — فحذفت ياء الكلمة، وبقيت ياء المخاطبة، كما حذف الاثنان، والاثنان: قِيَا، الجمع: قُوا — بحذف ياء الكلمة أيضا — والإناث ك: قَيْن، ونبه أطفيش على أنّ المضارع والأمر متشابهان.<sup>1346</sup>

### اهتمام أطفيش بما يترتب على ضميمة نون التوكيد للفعل اللفيف

اهتم أطفيش في كلامه عن تصريف الفعل اللفيف في حالة دخول ضميمة نون التوكيد عليه فضبطه في هذه الأمثلة: «قَيْنَ يازِيدُ، وقَيْنَ يا هِنْدَاتُ — بكسر يائه — وقِيَانُ يا زِيدَان، أو يا هِنْدَان، وقِنَ يا زِيدُون، وقِنَ يا هِنْدَاتُ».<sup>1347</sup> بينما نجد نور الدين عبد القادر يفرد لنون التوكيد الثقيلة والخفيفة مبحثا خاصا بها ويصرف الفعل السالم المضارع والأمر مع نون التوكيد الثقيلة والخفيفة.<sup>1348</sup>

ومن منهج أطفيش في تناول الإعلال الذي وجد في اللفيف أننا نجده يخصص مبحثا للإعلال الذي يلحق المشتقات منها اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المكان، والزمان، والمصدر الميمي واسم الآلة، فيقول: «واسم الفاعل واق، ك: قاض، والمفعول: مَوْقِي ك: مَرْمِي، واسم المكان والزمان والمصدر الميمي: مَوْقَى ك: مَوْلَى، والآلة: مِيقَى ك: مِغَل، ومِيقَاء ك: مِغَال».<sup>1349</sup>

### ما له صلة باللفيف المجموع

1344 — المصدر السابق: 232

1345 — يراجع الكافي في التصريف: 232

1346 — يراجع المصدر السابق: 232

1347 — المصدر السابق: 233

1348 — الرسالة الصرفية: 77 و 78

1349 — الكافي في التصريف: 233

أما اللفيف المجموع – ويسمى المقرون أيضا – نحو طَوَى: فقال فيه: «واسم فاعل طَوَى: طَاوٍ، ك: قَاضٍ»<sup>1350</sup> لكنه هنا يأتي بتعليل فقال: «ولا تَعَلُّ الواو ك: قائل لئلا يجتمع إعلالان، ولصحتها في الفعل لئلا يجتمعا فيه أيضا. واسم المفعول مَطْوِيٌّ ك: مَرْمِيٌّ، والمكان والزمان والمصدر الميمي. مَطْوَى ك: مَوْلَى، والآلة: مِطْوَى، ومِطْوَاء بكسر الميم»<sup>1351</sup>.

فأطفيش يجمع للمتعلم المشابهات ويحل إشكالها بإرشاد المتعلم إلى الصيغ التي تتشابه في ألفاظها كما هو الحال في اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي في الفعل طَوَى: فيكون وزن واحد للثلاثة وهو مَطْوَى نحو مَوْلَى.<sup>1352</sup>

ثم ينتقل أطفيش في مدونته الصرّفية إلى ما جاء من اللفيف على وزن عِلْمَ يَعْلَمُ: فيقول: «ويقال: رَوِيَ الماءَ يَرُوِي ك: عِلْمَ يَعْلَمُ والأمر: ارْوُ يا زَيْدُ، وارْوِي يا هِنْدُ، وارْوِيَا يا زِيدانَ أو هندانَ، وارْوُوا، وارْوِينَا – بفتح واو الكلمة في ذلك كله وحذف ألفها – كما قام أطفيش بتبيان ما يصيبه الإعلال من الوصف في الفعل رَوِيَ فنجده يهتم بتبيان الوصف الذي يصاغ من الفعل رَوِيَ ويمكن توضيحه فيما يأتي:

المذكر المفرد: رِيَّان.

المذكر المؤنث: رِيَّا.

المثنى المذكر: رِيَّانان.

المثنى المؤنث: رِيَّيان.

الجمع المذكر: رَوَاء.

الجمع المؤنث: رِيَّيات.<sup>1353</sup>

وبالنسبة لـ: رَوَاء فلم يصبه إعلال، ويعلل أطفيش ذلك بقوله؛ بأنه لو دخله إعلال لأدى إلى اجتماع إعلالين؛ لأن الهمزة إنما جاءت بدل ياء تطرفت بعد ألف زائدة والألف كأنه غير فاصل بينهما؛ لأنه مضاف ليس من أصل الكلمة بل حرف زائد.<sup>1354</sup>

وينبه أطفيش على الأصل في رِيَّا، ورِيَّان، ورِيَّيان، ورِيَّيان، ورِيَّيات، بأنه: رَوِيان ورَوِيَّا، ورَوِيَّانان ورَوِيَّيان، ورَوِيَّيات، اجتمعت

<sup>1350</sup> – المصدر السابق: 233

<sup>1351</sup> – المصدر السابق: 233

<sup>1352</sup> – انظر الكافي في التصريف: 233

<sup>1353</sup> – يراجع المصدر السابق: 233

<sup>1354</sup> – يراجع المصدر السابق: 233

الواو والياء وسكنت السابقة فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء». <sup>1355</sup>

### علاقة الإعراب بالصيغة الصرفية

قد يؤدي الإعراب إلى التأثير في الصيغة الصرفية للكلمة وأطفيش لا يغفل عن هذا بل نجده ينبّه هنا عليه بقوله: «وتثنيته المونث جرّاً ونصباً: ربيّن — بفتح الياء الأولى المشدّدة — الأولى منها واو في الأصل؛ وهي عين الكلمة أبدلت ياءً وأدغمت كما برّ — والثانية منها لام الكلمة، وتفتح الياء بعد المشدّدة وهي بدل من ألف التانيث ك: حُبليّن، بإسكان الياء بعد هذه وهي ياء التثنية فتلك أربع ياءات، فإذا أُضيفت للياء اجتمعت خمس، فيقال ربيّي — مشددة مفتوحة، فمخففة مفتوحة، فمشددة مفتوحة». <sup>1356</sup>

### كراهة الجمع بين إعلالين

ومما تناوله أطفيش عن الإعلال في الفعل اللفيف حديثه عن كراهة الجمع بين إعلالين سواء كان: بإبدالين، أو حذفين، أو الجمع بين إبدال وحذف. <sup>1357</sup> فنلفيه يتبع القاعدة بمثال تطبيقي وهو كلمة (ماء) فأصله: مَوْه قلبت الواو ألفاً والهاء همزة لذا يعتبره شاذاً مستكراً؛ لأنه يجمع بين إعلالين فهو مما لا ينطبق على القاعدة الكلية.

ويسوق مثالا ثانياً امتنع فيه الإعلال، وهو كلمة الحيوان، قال أطفيش: «ولذلك لم يُعلوا (حيوان)؛ لأنّ واؤه عن ياء؛ فلو أبدلت الياء قبلها ألفاً لتوالي إعلالين، فيلزم الإجحاف». <sup>1358</sup>

كما يقرر حكم المكره من الإعلال الذي حدده فيما كان ب: إبدالين، أو حذفين في موضوعين متصلين المؤدي إلى الإجحاف، ثمّ إبدال زائد حذف، وأشار إلى ما فيه الخلاف من الإعلال، وهو ما كان في اجتماع الساكن مع الحذف، والساكن مع القلب، والإبدال مع الحذف، أو في حرفين بفصل. <sup>1359</sup>

<sup>1355</sup> — المصدر السابق: 233

<sup>1356</sup> — الكافي في التصريف: 233

<sup>1357</sup> — انظر المصدر السابق: 233

<sup>1358</sup> — المصدر السابق: 233

<sup>1359</sup> — يراجع المصدر السابق: 233

ويربط أطفيش الإعلال بالفاصل بأنه مقبول بخلاف ما يتوالى فيه  
إعلالان بأن الأول يشبه مثالا اجتماعيا كما هو في قوله: «والعايل  
يسْتَرِيحُ إذا تخللت علته صحة». "1360"

ويختم أطفيش الكلام عن الإعلال بالحديث عن توكيد الفعل فيقول:  
«وإذا وكدّ الفعل المتصل به واو الجماعة أو ياء المخاطبة ضمّ ما قبل  
الواو، وكسر ما قبل الياء سواءً كان صحيحا، أو معتلا وحذفتا إلا إن  
كان قبلهما ألف، فإنه يحذف ويبقى ما قبله مفتوحا، وتضم الواو، وتكسر  
الياء، وتقلب الألف ياءً إذا لم يكن بعدها واو الجماعة، أو ياء المخاطبة  
ك: يَرْضَيْنَ زيد ولا تحذف ألف الاثنتين». "1361"

فراه يهتم هنا بما يصيب الفعل من ضميمة نون التوكيد، فيركز  
على ضبط الصيغة الصرفية للمتعلم حتى لا يقع في أي إشكال حين  
يصرف الفعل مع أي ضمير، ولا يكتفي بتقديم الجانب النظري بل يردفه  
بالجانب التطبيقي كما هو الشأن هنا مع تصريف الفعل رضي مع ياء  
المخاطبة.

---

1360 — المصدر السابق: 234

1361 — الكافي في التصريف: 234

## خاتمة البحث

اهتم هذا البحث بدراسة وتحليل المدونات المصرفية الجزائرية في الفترة (1830م – 1962م)، وحاولنا فيه أن نقدم ما أمكننا حول التأليف المصرفي، ومنهجية البحث فيه عند علمائنا الجزائريين، وانتهى البحث إلى النتائج العلمية الآتية:

- 1 – استخدام العلماء الجزائريين للمصطلح المنطقي مما يدل على تمكنهم من توظيف علم المنطق في البحوث اللغوية كما هو الشأن عند نور الدين عبد في تقسيمه الفعل باعتبار مادته وجوهره.
- 2 – الإبداع في استخدام المصطلحات الفقهية والدينية كتوظيف أطفيش لمصطلح قوة الأخوة توظيفا صرفيا قصد إلحاق الحكم.
- 3 – إجراء علماء الجزائر الموازنة بين ما عند العلماء المغاربة، وما عند المشاركة كما هو الحال عند الشيخ أطفيش في مسألة حذف الهمزة رسما والاكتفاء بالحرف الذي تسهل إليه.
- 4 – اتصاف علماء الجزائر في المباحث المصرفية بما يوصف به العلماء المجتهدون من إبداء الرأي ومناقشة المسائل المصرفية للوصول إلى الراجح من الأحكام التي يدلي بها العلماء، كما يظهر ذلك عند الشيخ أطفيش في تصحيحه لما رآه أبو علي الفارسي من الخطأ في حذف الهمزة من الرسم والاكتفاء بالياء في قائل.
- 5 – اتجهت مجموعة من العلماء الجزائريين إلى الإيجاز، والاختصار في تقديم المسائل التصريفية تسهيلا على المبتدئين. ويأتي



في صدارة هؤلاء، الطيب المهاجي، وعدة بن تونس، وأبو بكر الأغواطي.

6 – نلمس عند نور الدين عبد القادر إلى جانب الاختصار التأثير بالاتجاه التربوي الحديث في المدارس النظامية، فهو يجمع بين الدرس والتمارين التي ترتبط بالدروس التي جمعها في مدوناته التصريفية.

7 – بعض العلماء الجزائريين حاول أن يبسر الصرف على المبتدئين من خلال تقديم منظومات صرفية تجمع وتلخص أهم مسائل تصريف الفعل. ومنهم أبو بكر الأغواطي، كما فعل في منظومته الأبيات المفيدة في تصريف الفعل.

8 – في كل المدونات الصرفية الجزائرية بما فيها المنظومات لا نعدم الربط بين القواعد النظرية، وبين تقديم الأمثلة التطبيقية من القرآن الكريم ومن الحديث النبوي الشريف والشعر وأمثلة سبق، وأن استخدمها علماء الصرف قبلهم مع وجود أمثلة من الدارج من لهجة الجزائريين للشرح والموازنة كما هو الحال عند نور الدين عبد القادر.

9 – ربط الأحكام الفرعية الصرفية بالقواعد الأصولية مما يدل على تمكن علماء المدونات الصرفية الجزائرية من الإحاطة التامة بعلم الصرف كما هو الشأن عند القطب أطفيش.

10 – التزام علماء الجزائر بضبط المادة اللغوية والصيغ الصرفية ضبطاً بالشكل، أي: رسم الحركات على الحروف، وعدم الاكتفاء بذلك بالجوء إلى ضبطها بالحركات المعبر عنها باللفظ، واستخدامهم لمصطلحات علماء اللغة وعلماء الحديث مثل الموحدة والمثناة، وغيرهما وكان القصد من ذلك تقديم المادة العلمية للمتعلم دقيقة وصحيحة لا تشوبها شائبة. كما لا يحدث لديه لبس فيما يدخله اللبس بدون هذا الضبط الدقيق.

11 – لعل من أبرز النتائج العلمية التوفيق الذي حظي به علماء الجزائر في التناسب بين العناوين التي سموها بها مدوناتهم الصرفية، وبين المحتوى، فإننا نجد حقيقة في الكافي في التصريف لأطفيش غزارة المادة الصرفية المحيطة بفن الصرف حتى يشعر الباحث بأن هذه المدونة لا يمكن أن تكون قد وضعت للمبتدئ في فن التصريف نظراً للتعمق في المباحث وعرض مسائل الخلاف وشرحها مما يناسب الراغبين في التفاصيل الصرفية.

12 – يربط علماء الجزائر بين الدراسة الصرفية والنحوية في كثير من المسائل ويشرحون العلاقة الموجودة بين الصرف والنحو من خلال التطرق إلى أمثلة تطبيقية، تجعل الباحثين يدركون أهمية تعلم قواعد الصرف العربي.

13 – بعض علماء الجزائر ومنهم أطفيش لا يكتفي بالتأليف في علم الصرف بل نجده يوظف المعارف الصرفية في تفسير القرآن الكريم، ويبتدع منها قوياً في تفسيره تيسير التفسير فيجعل للمسائل الصرفية مباحث خاصة بها، يقف عندها ويشرحها.

14 – التنبيه على تأثير الأحكام الإعرابية في الصيغ الصرفية، مما يجعل طالب العلم يدرك العلاقة الوطيدة بين علم النحو وعلم الصرف.

15 – اعتماد علماء الجزائر في بعض مطبوعاتهم على استخدام الخط السائد في بلاد المغرب العربي الذي يطابق الرسم العثماني للمصحف الشريف، وكان هذا التوجه لغرضين: الأول منهما المحافظة على تميز الشخصية العلمية المغربية بما ورثته من أسلافها العلماء، والثاني أن اعتماد الخط المغربي كانت له رسالة تواصلية بين الطلبة الذين تعلموا في الزوايا الكتابة والقراءة بهذا الخط فيسهل التعامل مع المصنفات التي تكتب به.

16 – نجد لدى علماء الجزائر حرصهم على اعتماد كتب العلماء الجزائريين في مناقشة القضايا الصرفية، من ذلك نقل أطفيش عن سعيد قدورة، و أبي العباس التلمساني.

17 – اهتمام العلماء الجزائريين بشرح متون صرفية لعلماء جزائريين فقد شرح البسط والتعريف للمكودي الجزائري الأصل كل من الفكون، والزموري.

18 – اعتمد علماء المدونات الصرفية على الشاهد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، والشعر الذي ينسب للطبقات الثلاث التي يصح الاستشهاد بكلامهم على صحة القواعد الصرفية، وهي طبقة الشعراء الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين. وكان ذلك حرصاً منهم على عدم الخروج عن المنهج العلمي المتبع منذ قرون المؤدي إلى حماية اللغة العربية من اللحن والخطأ.

19 – كان تأليف هذه المدونات الصرفية بمثابة صفة في وجه الآخر الذي تعامل مع اللغة العربية تعاملًا غير إنساني فسعى إلى تدميرها من خلال العمل على تجهيل شعب الجزائر، وغلق الزوايا والمساجد

والتضييق على العلماء، وحرق المكتبات، وتحويل المخطوطات الجزائرية إلى فرنسا الأمّ، فأحيت هذه النخبة من العلماء ما اندرس من علم الصرف، وجمعت بين التأليف والتعليم.

20 – توزع المدونات الصرفية في ربوع الجزائر فأطفيش في الصحراء، وأبو بكر الأغواطي والطيب المهاجي، وعدّة بن تونس في الوسط، ونور الدين عبد القادر في الشمال الوسط، وعبد القادر المجاوي في الشمال الشرقي بقسنطينة. ومنهم من اهتم بالتأليف في ما له صلة بالصرف، وهو خارج الوطن كما فعل الشيخ طاهر الجزائري، والشيخ محمد خضر حسين الجزائري وغيرهما.

21 – وظف العلماء الجزائريون في مدوناتهم الصرفية منهج المعجمية العربية. ويظهر ذلك بوضوح في شرح الألفاظ الغريبة من خلال العودة إلى مصادرها المعتمدة، كما اهتموا بضبط المادة اللغوية، والأبنية الصرفية حرصا منهم على إيلاغ رسالة العلم صحيحة.

22 – حرص علماء المدونات الصرفية بالجزائر على اعتماد أقوال العلماء الرّاجحة، وتجنب الدّعوة إلى الخروج عنها. وكان ذلك منهم وفاء لطريقة المغاربة والأندلسيين الذين التزموا في الفقه مذهباً واحداً هو مذهب مالك، واعتمدوا فيه الفتوى بالقول الرّاجح فحملوا بقية العلوم على ذلك ومنها علم الصرف. كما رأينا ذلك عند الزموري في اعتماد رأي غالب النحاة لصيغة واحدة للفعل الرباعي المجرّد هي صيغة (فَعَلَّ).  
غالب النحاة لصيغة واحدة للفعل الرباعي المجرّد هي صيغة (فَعَلَّ).

### المصادر والمراجع المعتمدة في البحث

أولاً: المطبوعة.

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم (مصحف المدينة المنورة)

- 15- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي (ت515هـ)، تحقيق ودراسة أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة 1999م، وبدون ذكر الطبعة.
- 16- أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة د. خديجة الحديثي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، ط1/2003م.
- 17- إتحاف فضلاء البشر في قراءة الأربعة عشر لأحمد بن محمد عبد الغني الدمياطي الشهير بالبناء، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1/1419هـ - 1998م.
- 18- أدب الكاتب تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (213هـ - 276هـ) تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط2/1405هـ - 1985م.
- 19- آراء ابن بري التصريفية جمعاً ودراسة، إعداد د. فراج بن ناصر بن محمد الحمد، الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط1/1427هـ - 2006م.
- 20- إرشاد الحائر إلى آثار أدباء الجزائر تأليف محمد رمضان شاوش والغوثي بن حمدان، طبع وإشهار هـ. داود بريسكي، حي الكيفان رقم 513. تلمسان - الجزائر، ط1/1422هـ - 2001م.
- 21- إرشاد المتعلمين تأليف شيخ الجماعة عبد القادر بن عبد الله المجاوي التلمساني نزيل قسنطينة (ت 1848 هـ - 1914م)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط1/1429هـ - 2008م.
- 22- إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة - مصر، ط4 وتاريخ الإيداع 1987م.
- 23- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط2/1405هـ - 1985م.
- 24- أعلام الصحافة الجزائرية، أحمد البدوي - عبد الحليم بن سماية - عبد القادر المجاوي - عمر راسم - تأليف زهير إحدادن، دار التراث، حسين داي - الجزائر، ط1/2002م.
- 25- الإبهاج في شرح المنهاج شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي (ت 685هـ)، تأليف شيخ الإسلام علي بن

- عبد الكافي السُّبكي (ت756هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السُّبكي (ت771هـ)، دراسة وتحقيق د. أحمد جمال الزمزمي، ود. نور الدين عبد الجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي - الإمارات العربية المتحدة، ط1424/1هـ - 2004م.
- 26- الآثار العلمية للشيخ الطيب المهاجي الجزائري (1300هـ - 1389هـ / 1881م - 1969م) تصنيف وترتيب الهواري ملاح، ومراجعة د. عبد المجيد بن نعيمة، منشورات مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، سيدي بلعباس - الجزائر، ط1425/1هـ - 2004م.
- 27- الإحكام في أصول الأحكام لأبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1403هـ - 1983م.
- 28- الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذباً، تأليف أبي بكر محمد بن الحسن الإشبيلي الزبيدي (ت379هـ) باعثناء المستشرق الإيطالي إغناطيوس كويدي، طبع بروما سنة 1890م.
- 29- الأشباه والنظائر في النحو ألفه أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، راجعه وقدم له د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط1417/3هـ - 1996م.
- 30- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي، 1359هـ.
- 31- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1405/1هـ - 1985م.
- 32- الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت577هـ) تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط1377/1هـ - 1957م.
- 33- الأفعال لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع (ت515هـ)، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط1403/1هـ - 1983م.
- 34- الاقتراح في علم أصول النحو، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1418/1هـ - 1998م.

- 35- الإنصاف في مسائل الخلاف للشيخ كمال الدين أبي البركات ابن الأنباري، تحقيق حسين محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1/1418هـ - 1998م.
- 36- البحر المحيط لأبي حيان النحوي الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، بمشاركة د. زكريا عبد المجيد النوتي، و د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1422هـ - 2001م.
- 37- البلغة في تاريخ أئمة اللغة للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، اعتنى به وراجعاه براكات يوسف هبود، المكتبة الصرية، صيدا - بيروت، ط 1422/1هـ - 2001م.
- 38- التبيان في تصريف الأسماء، تأليف أحمد حسن كحيل، دار البيان العربي، مطبعة السعادة، القاهرة - مصر، ط 1402/7هـ - 1982م.
- 39- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكيري، تحقيق ودراسة د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط 1406/1هـ - 1986م.
- 40- التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377هـ)، مطبعة الأمانة، القاهرة - مصر، ط 1410/1هـ - 1990م.
- 41- التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت 377هـ)، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط 2، 1419هـ - 1999م.
- 42- التلطف لشرح التصريف، ويليه كتاب التصريف في علم التصريف للشيخ العلامة عبد الرحمن بن عيسى المرشدي العمري الحنفي المكي، (ت 1037هـ)، تحقيق وتقديم، أ.د. محسن سالم رشيد العميري الهذلي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط 1426/1هـ - 2005م.
- 43- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط 1422/1هـ.

44- الجزائر في التاريخ – العهد العثماني – تأليف د. ناصر الدين سعيدوني، والشيخ المهدي بوعدلي، المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر، ط1/1984م.

45- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، وبدون ذكر الطبعة وسنة الطبع.

46- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب تأليف الإمام القاضي إبراهيم بن نور الدين المعروف بابن فرحون المالكي (ت 799هـ) دراسة وتحقيق مأمون بن محيي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1/1417هـ – 1995م.

47- الديسي حياته وآثاره لعمر بن قينة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجزائر، وبدون ذكر الطبعة وسنة الطبع.

48- الذهب الخالص المنوه بالعلم القالص تأليف الشيخ محمد بن يوسف اطفيش تعليق أبي إسحاق إبراهيم اطفيش، دار البعث لطباعة والنشر، قسنطينة – الجزائر، ط1 وبدون ذكر سنة الطبع.

49- الرد على النحاة تأليف أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن مضاء اللخمي القرطبي (ت 592هـ) تحقيق محمد حسن محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1/1428هـ – 2007م.

50- الرسالة المصرفية، تصنيف نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية ومكتبتها الأدبية لصاحبهما رودوسي قدور بن مراد، الجزائر، ط1/1351هـ – 1932م.

51- السلم في علم المنطق تأليف العلامة الصّدر بن عبد الرحمن الأخضري، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت – لبنان، ط1/1420هـ – 2000م.

52- الشرح الكبير على لامية الأفعال للإمام جمال الدين محمد بن مالك، تأليف الشيخ الإمام جمال الدين محمد بحرق الحميري الحضرمي الشافعي (ت 930هـ) عني بتصحيحه عبد الرحمن حجي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة – مصر، ط1/1427هـ – 2006م.

53- الشيخ أبو بكر بن العربي التجيبي المضاوي الوهراني حياته وآثاره، تأليف د. قدور إبراهيم عمار المهاجي، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، ط1، وبدون ذكر سنة الطبع.

54- الصاحبى فى فقه اللغة العربىة ومسائلها وسنن العرب فى كلامها تألىف الإمام العلامة أبى الحسفن أحمد بن فارس بن زكرىا تحقىق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمىة، بىروت - لبنان، ط1418/1هـ - 1997م.

55- الصاح تاج اللغة وصاح العربىة تألىف أبى نصر إسماعىل بن حماد الجوهرى (ت 393هـ)، تحقىق د. إمىل بدىع يعقوب، ود. محمد نبىل طرىفى، دار الكتب العلمىة، بىروت - لبنان، ط1420/1هـ - 1999م.

56- الصرف الكافى، تألىف أىمن أىمن عبد الغنى، مرآة أ.د عبده الرأجى، و أ.د رشدى طعىمة، و أ.د محمد على سحاولى، أ.د وإبراهىم إبراهىم بركات، دار الكتب العلمىة، بىروت - لبنان، ط1421/1هـ - 2000م.

57- الطرة شرح لامىة الأفعال لابن مالك تألىف العلامة حسن بن زىن الشنقىطى تحرىر وتنسىق عبد الرؤوف على، دار أقرأ للنشر والتوزىع، دمشق - سورىة، ط1421/2هـ - 2000م.

58- الفروق فى اللغة لأبى هلال العسكرى، تحقىق لجنة إحىاء التراث العربى فى دار الأفاق الجدىة، دار الأفاق الجدىة، بىروت، ط1401/5هـ - 1981م.

59- الفصول الخمسون لابن المعطى زىن الدىن أبى الحسفن بىبى بن عبد المعطى المغربى (564هـ - 628هـ)، تحقىق ودراسة، محمود محمد الطناحى، مكتبة الإىمان، عىسى البابى الحلبى وشركاه، مصر القاهرة، وبدون ذكر سنة الطبع.

60- الفلاح شرح المراح لشمس الدىن أحمد بن سلىمان المشهور بابن كمال باشا، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر، القاهرة، ط1379/3هـ - 1959م، طبع ضمن شرحىن على مراح الأرواح فى علم التصرف.

61- ألفىة ابن مالك فى النحو والصرف لمحمد بن عبد الله بن مالك الأندلسى، دار الكتب العلمىة، بىروت - لبنان، ط1405/1هـ - 1985م.

62- القاموس المحىط لمجد الدىن محمد بن يعقوب الفىروز أبابى، مع بىان مصطلحات القاموس للشىخ نصر الهورىنى، دار الجىل بىروت، وتم طبعه



- في شركة مكتبة، ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر في يوم الخميس 28 شعبان 1371هـ - 22 مايو 1952م. وبدون ذكر الطبعة.
- 63- القول المأثور من كلام الشيخ عبد الرحمن المجذوب تقديم وشرح الشيخ نور الدين عبد القادر، اعتنى به ابن الحاج الجزائري، دار همه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1/2008م.
- 64- القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر، ط1/1986م.
- 65- الكاشف لمعاني القصيدة النيرة في رواية أبي عمرو بن العلاء المشتهرة للعلامة أبي عبد الله محمد بن سعيد بن طاهر البجائي المغربي، تحقيق جمال بن السيد فاعي الشايب، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، لبقاهرة - مصر، ط1 وبدون ذكر السنة.
- 66- الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها تأليف الإمام نصر بن علي بن محمد أبي عبد الله الشيرازي الفارسي الفسوي النحوي المعروف بابن أبي مريم المتوفى (بعد 565هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور عمر حمدان الكبيسي، مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، الجيزة - مصر، ط2/1421هـ - 2001م، وط3/1426هـ - 2005م.
- 67- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، وبدون ذكر الطبعة وسنة الطبع.
- 68- الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط5/1418هـ - 1997م.
- 69- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1/1419هـ - 1998م.
- 70- المحتسب في تبیین وجه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/1419هـ - 1998م.
- 71- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1 / 1403 هـ - 1993م.

- 72- المحصول في أصول الفقه للقاضي أبي بكر بن العربي المعافري المالكي (ت 543)، تحقيق حسين علي اليدري، وسعيد فودة، دار البيارق، ط 1/1420هـ – 1999م.
- 73- المحكم والمحيط الأعظم تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي المعروف بابن سيده (ت 458هـ) تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1/1421هـ – 2000م.
- 74- المخصص لابن سيده علي بن إسماعيل النحوي الأندلسي، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق، بيروت – لبنان، وبدون ذكر الطبعة وسنة الطبع.
- 75- المدارس المصرفية د. مختار بوعناني، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية، وهران – الجزائر، ط 1/1418هـ – 1998م.
- 76- المزهري في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت – لبنان، وبدون ذكر الطبعة وسنة الطبع.
- 77- المستنير في القراءات العشر للإمام أبي طاهر بن سوار (ت 496هـ) بعناية جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا – مصر، ط 1 وتاريخ الإيداع 2002م.
- 78- المصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون، د. مختار بوعناني، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة – الجزائر، ط 1/2001م.
- 79- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إعداد إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1/1418هـ – 1997م.
- 80- المعجم المفصل في علم الصرف، إعداد الأستاذ راجي الأسمر، مراجعة د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1/1418هـ – 1997م.
- 81- المفراح في شرح مراح الأرواح في التصريف، تأليف حسن باشا بن علاء الدين الأسود (ت 827هـ)، تحقيق ودراسة د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان – الأردن، ط 1/1427هـ – 2006م.
- 82- المفصل في صنعة الإعراب تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد

- بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، قدم له وبوبه د. علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان، ط1/2003م.
- 83- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ) تحقيق حسن حمد ومراجعة د. إميل يعقوب، دار الكتاب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/1420هـ - 1999م.
- 84- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، ط1/1996م.
- 85- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان ابن جني (ت 392هـ) لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني البصري (ت 247هـ)، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/1419هـ - 1999م.
- 86- المنصف في نقد الشعر وبيان سرقات المتنبي ومشكل شعره لأبي محمد الحسن بن علي بن وكيع التنيسي (ت 393هـ) تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار قتيبة، دمشق - سورية، ط1 وبدون ذكر تاريخ الطبع.
- 87- النصح المبذول لقراء سلم الوصل للعلامة محمد بن عبد الرحمن الديسي (ت 1339هـ)، تحقيق محمد بن شايب شريف الجزائري، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط1، 1424هـ - 2003 م.
- 88- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعمى الشنتمري، دراسة وتحقيق الأستاذ رشيد بلحبيب، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1420 هـ - 1999م وبدون ذكر الطبعة.
- 89- أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه تفسير أبي بكر الزبيدي تحقيق د. محمد خليفة الدناع، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، ط1/1996م.
- 90- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك تحقيق د. محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - السعودية، ط1/1422هـ - 2002م.
- 91- بغية الوعاة في طبقات اللغويين، والنحاة للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط2/1399هـ - 1979م.

- 92- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضي الزبيدي، تحقيق مجموعة من المؤلفين، الناشر دار الهداية، وبدون ذكر سنة الطبع.
- 93- تاريخ الجزائر الثقافي لأبي القاسم سعد الله من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (من القرن 16م إلى القرن 20م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1/ 1401هـ - 1981م.
- 94- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تحقيق د. محمد بدوي المختون، ومراجعة د. رمضان عبد التواب، مطابع الأهرام التجارية، المجلس الأعلى للشؤون الاجتماعية، القاهرة - مصر، ط1/ 1425هـ - 2004م.
- 95- تعريف الخلف برجال السلف لأبي القاسم محمد الحفناوي، الأنيس موفم للنشر، 1991م - وبدون ذكر الطبعة.
- 96- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، تأليف أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (165هـ - 255هـ)، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1/ 1422هـ - 2001م.
- 97- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (282هـ - 370هـ)، حققه وقدم له د. عبد السلام هارون، راجعه محمد علي النجار. وبدون ذكر سنة الطبع.
- 98- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تأليف بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي المعروف بابن أم قاسم (ت 749هـ)، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية صيدا - بيروت - لبنان، ط1/ 1426هـ - 2005م.
- 99- تيسير التفسير لقطب الأئمة الشيخ الحاج امحمد بن يوسف اطفيش (ت 1332هـ - 1914م) تحقيق الشيخ إبراهيم بن محمد طلاي بمساعدة لجنة من الأساتذة، المطبعة العربية، غرداية - الجزائر، ط1/ ج1/ 1417هـ - 1996م، ج2/ 1417هـ - 1997م، ج3/ 1418هـ - 1998م، ج4 و ج5/ 1419هـ - 1998م، ج6 و ج7/ 1420هـ - 1999م، ج8/ 1420هـ - 2000م، ج9/ 1421هـ - 2000م، ج10 تاريخ الإيداع 2001م، ج11 و ج12/ 1422هـ - 2001م، ج13 و ج14 و ج15/ 1423هـ - 2002م، ج16 و ج17/ 1424هـ - 2003م.

- 100- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة تأليف الإمام الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ) تحقيق الحافظ المقرئ محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/1426هـ - 2005م.
- 101- جدول السنين الهجرية وما يوافقها من السنين الميلادية، أنطون بشارة قيقانو، دار المشرق، بيروت - لبنان، ط3/1997م.
- 102- جمهرة اللغة، تأليف أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321هـ)، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/1426هـ - 2005م.
- 103- حاشية الشيخ أحمد الرفاعي على شرح بحرق اليمني على لامية الأفعال للإمام ابن مالك تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان، ط1/1401هـ - 1981م.
- 104- حاشية الصبان، للشيخ محمد بن علي الصبان على شرح الأشموني للشيخ علي بن محمد بن عيسى الأشموني على ألفية ابن مالك تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1 / 1417 هـ - 1997م.
- 105- حياة الحيوان الكبرى، تأليف الشيخ كمال الدين الدميري(ت 808هـ)، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط1/1426هـ - 2005م.
- 106- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق محمد نبيل كريف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/ 1418 هـ - 1998م.
- 107- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد الأمين بن فضل الله المحبي، المطبعة الوهبية، ط1/ 1284هـ .
- 108- خلاصة الأقوال على شرح لامية الأفعال لبدر الدين بن جمال الدين بن مالك تحقيق أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى المغيني، المكتبة الإسلامية، القاهرة - مصر، ط2/1426هـ - 2006م.
- 109- دقائق التصريف لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب (ت بعد 338)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - سورية، ط1/1425هـ - 2004م.

- 110- ديوان الأدب، أبو إبراهيم الفارابي، ترتيب وتحقيق عادل عبد الجبار الشاطي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، ط1/2003م.
- 111- ديوان امرئ القيس، دار بيروت، بيروت - لبنان، ط1/1392هـ - 1972م.
- 112- ديوان حاتم الطائي، شرحه وقدم له أحمد رشاد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط3/1423هـ - 2002م.
- 113- ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح د. شكري فرحات، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط1، وبدون ذكر سنة الطبع.
- 114- رد الشرود إلى الحوض المورد للشيخ محمد بن يوسف اطفيش، طبعة خاصة بالخط المغربي.
- 115- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية للشيخ محمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف (ت 1360هـ) تحقيق عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/1424هـ - 2003م.
- 116- شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي (ت 1315هـ)، شرحه وفهرسه واعتنى به د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط3/1426هـ - 2005م.
- 117- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت 1089هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، وبدون ذكر الطبعة، وسنة الطبع.
- 118- شرح ابن الناظم محمد بن محمد بن مالك بدر الدين علي ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/1420هـ - 2000م.
- 119- شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك - لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط2 وبدون ذكر سنة الطبع.
- 120- شرح أبيات سيويه لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطان، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط2/1979م.
- 121- شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/1419هـ - 1998م.

122- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي الأندلسي (ت 682هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/1422هـ - 2001م.

123- شرح التصريف تأليف عمر بن ثابت الثماني (ت 442هـ)، تحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية - الرياض، ط1/1419هـ - 1999م.

124- شرح الحدود النحوية لجمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي، تحقيق د. محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، ط1/1417هـ - 1996م.

125- شرح العلامة أبي الحسن علي بن هشام الكيلاني على التصريف العزّي للعلامة أبي الفضائل إبراهيم بن عبد الوهاب بن عماد الدين المعروف بالزنجاني (ت 655هـ) وبهامشه النتن المذكور، وقف على تصحيحه محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة بالقاهرة - مصر، ط1 وبدون ذكر سنة الطبع.

126- شرح ألفية ابن معطي لعبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق ودراسة د. علي موسوي الشوملي، دار البصائر، حسين داي - الجزائر، ط1/2007م.

127- شرح الكافية الشافية، تأليف جمال الدين بن محمد بن مالك بن عبد الله الطائي، تحقيق أحمد بن يوسف القادري، دار صادر، بيروت - لبنان، ط1/1427هـ - 2006م.

128- شرح المراح في التصريف للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت 855هـ)، حققه وعلق عليه، د. عبد الستار جواد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ط1/1428هـ - 2007م.

129- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (555هـ - 617هـ) تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة - السعودية، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1/1990م.

130- شرح المفصل للزمخشري تأليف الشيخ موفق الدين ابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت - لبنان، بدون ذكر الطبعة وسنة الطبع.

- 131- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، دار الطباعة العامرة (مطبعة عامره ده طبع او انمشدر) 1311هـ.
- 132- شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، للإمام جمال الدين محمد بن مالك الطائي، وبهامشه حاشية الشيخ أحمد عبد الفتاح الملوي الأزهرى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1419/1هـ - 1998م.
- 133- شرح الملوكي في التصريف صنعة ابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1393/1هـ - 1973م، وط2/1408هـ - 1988م.
- 134- شرح ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، د. حنا نصر الحنّى، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط1424/1هـ - 2004م.
- 135- شرح شعر زهير بن أبي سلمى صنعة الأعلم الشنتمري تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق - سورية، ط2002/1م.
- 136- شرح شواهد الأشموني المسمى بفتح الملك في شرح شواهد منهج السالك تأليف الأستاذ عبد السلام بن عبد الرحمن بن محمد السلطاني الجزائري، المطبعة الأهلية - تونس، ط1347/1هـ.
- 137- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط1383/11هـ - 1963م.
- 138- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط1419/1هـ - 1998م.
- 139- شرح كتاب سيبويه، تأليف أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت368هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1429/1هـ - 2008م.
- 140- شرح لامية الأفعال تأليف العلامة محمد بن يوسف أطفيش، مطابع سجل العرب - سلطنة عمان، ط1407/1هـ - 1987م.
- 141- شرح لامية الأفعال لبدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله (ت686هـ) تحقيق هلال ناجي، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط1420/1هـ - 1999م.



142- شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف لمسعود بن عمر سعد الدين التفتزاني تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة - مصر، ط1417/8هـ - 1997م.

143- شرح مراح الأرواح في علم الصرف للمولى شمس الدين أحمد المعروف بديكنفوز (أحد علماء ق9هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ط1379/3هـ - 1959م. طبع ضمن شرحين على مراح الأرواح في علم التصريف.

-144

145- شرف الطالب في أسنى المطالب للعلامة الإمام أبي العباس أحمد بن حسن الشهير بابن الخطيب وابن قنفذ القسنطيني (ت810هـ)، تحقيق عبد العزيز صغير دخان، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1424/1هـ - 2003م.

146- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة تأليف عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، دار القلم - دمشق، ط1408/3هـ - 1988م.

147- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، د. حسين عباس الرفايعة، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط1426/1هـ - 2006م.

148- عنقود الزواهر في الصّرف لعلاء الدين علي بن محمد القوشجي، تحقيق أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة - مصر، ط1421/1هـ - 2001م.

149- عنوان الظرف في علم الصرف، تأليف الشيخ هارون عبد الرزاق مع تعليقات الشيخ محمد هارون عبد الرزاق وأبي الفضل محمد هارون، مراجعة د. نبيل عبد السلام هارون، مكتبة القرآن، القاهرة - مصر، ط1، وبدون ذكر سنة الطبع. وتاريخ الإيداع سنة 2000م.

150- فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، حياة أبي راس الذاتية والعلمية، حققه وضبطه وعلق عليه، محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1990/1م.

151- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق عبد الرزاق المهدي، مراجعة د. محمد الإسكندراني، وأحمد إبراهيم زهرة، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط1420/1هـ - 1999م.

- 152- فتح اللطيف شرح حديقة التصريف تأليف الشيخ عبد الرحمن بن أحمد الكسلان الكدلي المقدشي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة - مصر، ط1/1357هـ - 1938م.
- 153- فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف للعلامة عمر بن أبي حفص المعروف بالشيخ عمر بوحفص الزموري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، ط1/1411هـ - 1991م.
- 154- فتح الوصيد في شرح القصيد تأليف علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت 643هـ)، تحقيق ودراسة د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط2/1426هـ - 2005م.
- 155- فحول العرب في علم الأدب شرح ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري تحقيق الشيخ ابن أبي شنب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر، ط1/1394هـ - 1974م.
- 156- فك العقال عن تصرف الأفعال للشيخ عدة بن تونس، المطبعة العلوية، مستغانم - الجزائر، ط1/1368هـ - 1939م.
- 157- فهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث للشيخ بشير ضيف بن أبي بكر بن البشير بن عمر الجزائري، مراجعة وتقديم د. عثمان بدري، ط1/2002م.
- 158- فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 368هـ)، دراسة وتحقيق د. محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد - العراق، ط1/2000م.
- 159- فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 368هـ)، دراسة وتحقيق د. محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة آفاق عربية، بغداد - العراق، ط1/2000م.
- 160- في الصرف العربي نشأة ودراسة د. عبد الفتاح الدجني، مكتبة الفلاح، ط1 وبدون ذكر سنة الطبع.
- 161- كتاب الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه)، تأليف أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (316هـ - 379هـ) تحقيق د. أحمد راتب حموش، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- 162- كتاب الأفعال، تأليف أبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، ومراجعة د. محمد

- مهدي علام، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة - مصر، ط1413/1هـ - 1992م.
- 163- كتاب التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1416هـ - 1995م.
- 164- كتاب الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية، تأليف يوسف بن محمد بن عنتر، تحقيق د. مصطفى بن حمزة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط2005/1م.
- 165- كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ)، ترتيب وتحقيق د. عبد الحميد هندلوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1424/1هـ - 2003م.
- 166- كتاب اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج (ت 337هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط1412/2هـ - 1992م.
- 167- كتاب سيوييه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت - لبنان، وبدون ذكر الطبعة وسنة الطبع.
- 168- كتاب مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمان المغربي الحطاب، دار الفكر، ط1398/2هـ - 1978م.
- 169- لسان العرب لابن منظور، إعداد يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت لبنان، وبدون ذكر الطبعة وسنة الطبع.
- 170- متن لامية الأفعال لابن مالك مع مقدمة وتعليق انتقادي، تصنيف نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية بالجزائر، ط1358/1هـ - 1940م.
- 171- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط بشرح العلامة الجاربردي، وحاشية ابن جماعة الكناني على الشرح، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط1310/1هـ.
- 172- مختار الصحاح تأليف محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، دار الكتاب العربي، 1401هـ - 1981م.
- 173- مختصر منتهى السؤل والأمل تأليف جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب (ت 646هـ)، دراسة

- وتحقيق وتعليق د. نذير حمادو، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1427/1هـ - 2006م.
- 174- مرويات شمر بن حمدويه اللغوية (ت 255هـ)، جمع وتحقيق ودراسة د. حازم سعيد يونس البياتي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي - الإمارات العربية المتحدة، ط1، بدون ذكر سنة الطبع.
- 175- مسند أحمد بن حنبل لأحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة القاهرة - مصر، الأحاديث مزيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.
- 176- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط3/ 1403 هـ - 1983م.
- 177- معايير الفكر للدكتور محمد عبد اللطيف صالح الفرفور، دار المكتبي للطباعة والنشر سوريا، ط1/1996م.
- 178- معجم أعلام الإباضية منذ نشأة المذهب إلى نهاية ق 14هـ، الجزء الخاص بالمغرب، إشراف محمد صالح ناصر، ولجنة من الأساتذة، جمعية التراث - القرارة 1955م.
- 179- معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض، the trading office، بيروت - لبنان، ط1/1971م.
- 180- معجم المفسرين لعادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت - لبنان، ط1403/1هـ - 1983م.
- 181- معجم مشاهير المغاربة إعداد فرقة البحث العلمي، جامعة الجزائر تنسيق د. أبو عمران الشيخ، منشورات جامعة الجزائر/1995م.
- 182- معيار العلم في فن المنطق لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي، قدم له وعلق عليه وشرحه علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان، 1993م.
- 183- منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تأليف شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون (ت 1073هـ - 1662م)، تقديم وتحقيق وتعليق د. أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1408/1هـ - 1987م.
- 184- منظومات في الصرف طبعة خاصة.
- 185- منهج الكوفيين في الصرف د. مؤمن بن صبري غنام، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1426/1هـ - 2005م.

186- نزهة الطرف في علم الصرف تأليف أحمد بن محمد الميداني (ت518هـ)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، ط1/1401هـ – 1981م

187- نزهة الطرف في علم الصرف تأليف أحمد بن محمد الميداني (ت518هـ) شرح ودراسة د. يسرية محمد إبراهيم حسن، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة – مصر، ط1 وبدون ذكر تاريخ الطبع.

188- نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف تأليف العلامة الشيخ عبد القادر المجاوي، المطبعة الشرقية لببير فونتانا في الجزائر، ط1/1325هـ – 1907م.

189- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي، راجعه وعلق عليه محمد اللحام، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1/1426هـ – 2005م.

### ثانيا: المخطوطة

190- أبنية الكلام في كتابي آيات المحبين، ومنهج السالكين وفك العقال عن تصرف الأفعال – دراسة صرفية دلالية – إعداد حنفي بن ناصر، وإشراف عبد الجليل مرتاض، السنة الجامعية 2005م – 2006م، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2005م – 2006م.

191- أصول النحو العربي القياسية دراسة ونقدا ل: غريب عبد المجيد نافع، دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، الرقم: 1910، ط1/1390هـ – 1970م.

192- الأبيات المفيدة في تصريف الفعل للشيخ أبي بكر بن العربي التجيبي المضاوي الوهراني، (مخطوط).

193- الدراسات الصرفية عند المازني وابن مالك – مقارنة في المنهج والمحتوى – من مختار بوعناني، وإشراف محمد إبراهيم عبادة، جامعة الزقازيق، فرع بنها، القاهرة، 1989م – 1990م.

194- الدراسات النحوية في كتاب المحاكمات، لأبي زكريا يحيى الشاوي الجزائري (ت1096هـ) رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في اللغة ضمن مشروع الدراسات اللغوية في الجزائر بإشراف د. مختار بوعناني وإعداد قدور قطاوي لخضر، جامعة وهران – السانبا – السنة الجامعية 2003م – 2004م.

- 195- الدلالة الصوتية عند القدماء والمحدثين، إعداد محمد محمد فوزي أبو الهدى عامر، إشراف أ.د. تمام حسّان، رقم التسجيل: 8134، التصنيف: 412، بحث لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم اللغة العربية.
- 196- الكافي في التصريف لمحمد بن يوسف أطفيش تحقيق ودراسة عائشة يطو، إشراف د. مختار بوعناني، رسالة ماجستير، ج/وهران، السنة الجامعية 2001م – 2002م. مبادئ الصرف للطيب المهاجي (ت 1969م) تحقيق ودراسة فاطمة عبد الرحمن، رسالة ماجستير، إشراف د. مختار بوعناني، ج/وهران، 2005م.
- 197- المسائل والأجوبة لأبي محمد عبد الله بن محمد السيد البطلوسي (444هـ – 527هـ) دراسة وتحقيق محمد سعيد الحافظ، وإشراف السيد يعقوب بكر، ود. محمد فهمي حجازي، جامعة القاهرة – كلية الآداب 1977م، أطروحة دكتوراه، الرقم: 1922، 1397هـ – 1977م.
- 198- المصنفات اللغوية في العهد العثماني بالجزائر – دراسة في المنهج والمحتوى – إعداد مصطفى غربي، وإشراف أ.د. المختار بوعناني، جامعة وهران، السانية، 1429هـ – 2008م.
- 199- تعليق الشيخ الجليلي الفارسي على نظم رواية الثلاثة، طبعة خاصة صورة طبق الأصل عن نسخة الشيخ الجليلي الفارسي. (مخطوط مكتوب بالآلة الراقنة).
- 200- متن في تصريف الفعل (مخطوط) لأبي بكر الأغواطي (ت 1994م).

### ثالثاً: الدوريات

- 201- الشيخ أبو بكر بن العربي الماضوي الوهراني (1902م – 1994م) وكتابه مفردات الكتاب العزيز من القاموس المحيط للمختار بوعناني، مجلة القلم من ص 1 إلى 23 العدد 2009/9م.
- 202- الشيخ أبو عبد الله البوعبدلي لغويا للمختار بوعناني، مجلة القلم: 9، العدد 2007/5م.
- 203- الشيخ الطيب المهاجي حياته وآثاره لفاطمة عبد الرحمن، مجلة القلم من ص 150 إلى 164 العدد 2009/8م.
- 204- الملكة اللغوية لدى الديسي في كتابه النصح المبذول لقراء سلّم الوصول لقدور قطاوي لخضر، مجلة القلم: 81 العدد 2006/3م.

- 205- الموضوعات المصرفية لدى علماء الجزائر وصلتها بالتراث للمختار بوعناني، مجلة القلم:9، العدد 2005/2م.
- 206- اهتمام العلماء الجزائريين بلامية الأفعال لعبد القادر بوزياني مجلة القلم من ص52 إلى 58 العدد 2010/12م.
- 207- مخطوطات صرفية لأبي عبد الله البوعبدلي البطيوي الرزيوي (ت 1372هـ - 1952م) دراسة وتحقيق، المختار بوعناني، مجلة القلم:62 العدد 2006/3م.
- 208- منهج فك العقال في تصرف الأفعال للشيخ عدّة بن تونس المستغانمي للمختار بوعناني (ت 1898م - 1952م) مجلة القلم من ص 96 إلى ص114 ، العدد 2007/6م.
- 209- منهجية الشيخ الجيلالي بن محمد الفارسي الشلبي في شرحه لرواية الثلاثة، لقدور قطاوي لخضر، معجم أعلام حوض الشلف:175 ،جامعة حسيبة بن بوعلي.2008م، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران.
- رابعاً المكتبة الإلكترونية**  
الموقع الأول:

<http://www.almeshkat.net/books/open...t=16&book=1200>

هذا موقع خاص بالإشارة إلى نبذة عن شخصية العالم الدنقزي صاحب المختصر في علم الصرف الذي وسمه بـ: متن في بناء الأفعال في علم الصرف، ومؤلفه المولى مُلاً عبد الله الدنقزي، أحد علماء القرن التاسع الهجري، والموقع خاص بشبكة مشكاة الإسلامية.  
الموقع الثاني:

[http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display\\_term&id=13948](http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=13948)

هذا موقع له صلة بمناسبة بيت الشعر:  
فِيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقًا \* كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ  
وبعده:

فَتَى لَا يُحِبُّ الزَادَ إِلَّا مِنَ التَّقَى \* وَلَا الْمَالَ إِلَّا مِنْ قَنَاءِ وَسُيُوفِ

الموقع الثالث:

<http://www13.rapidupload.com/d.php?f...&filepath=7223>

هذا موقع فيه ترجمة الشيخ ابن عبد البر التازي المغربي، مع إمكان تحميل كتابه الدرر اللوامع.

الموقع الرابع:

[madjdsifo.maktoobblog.com](http://madjdsifo.maktoobblog.com)

هذا موقع خاص بترجمة الشيخ عمر أبي حفص الزموري

الموقع الرابع:

[www.al-](http://www.al-fadjr.com/ar/special/religion/146438.html)

[fadjr.com/ar/special/religion/146438.html](http://www.al-fadjr.com/ar/special/religion/146438.html)

هذا موقع ترجمة الشيخ سيدي أحمد بن الحسين بن قدور شيخ عمر أبي حفص الزموري وفيه قصيدة رثاء لشيخه.

الموقع الخامس:

[madjdsifo.maktoobblog.com/category](http://madjdsifo.maktoobblog.com/category)

هذا الموقع خاص بتعريف برج زمورة بولاية برج بوعرييرج.

الموقع السادس:

<http://www13.rapidupload.com/d.php?f...&filepat h=7223>

هذا الموقع خاص بترجمة ابن برّي

الموقع السابع: [www.veecos.net/portal/index.php?...](http://www.veecos.net/portal/index.php?...)

هذا الموقع خاص بترجمة الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور



## فهرس الموضوعات

| الصفحة | الموضوع   |
|--------|---|
| أ، ح   | مقدمة   |
| 1      | المدخل إلى المدونات المصرفية بالجزائر   |
| 2      | نظرة عامة حول التأليف في التصريف لدى علماء الجزائر قبل الفترة (1830م - 1962م) |
| 2      | عبد الكريم بن محمد الفكون القسنطيني (988م - 1073هـ)                           |
| 3      | حياته العلمية والعملية  |
| 4      | تأليف الفكون الحفيد   |
| 9      | المصنفات التي أفردت لعلم التصريف  |
| 11     | المؤلفات النحوية المحتوية على قسم من الموضوعات المصرفية                       |
| 17     | شروح العلماء الجزائريين لكتاب التسهيل لابن مالك                               |
| 19     | المصنفات ذات الصلة بعلم التصريف في القراءات القرآنية لدى علماء الجزائر        |
| 21     | تراجم علماء المدونات المصرفية بالجزائر من (1830م إلى 1962م)                   |
| 21     | الشيخ أحمد أطفيش (ت 1332 هـ - 1914م)  |
| 23     | حياته العملية وكفاحه في سبيل نشر العلوم                                       |
| 24     | الشيخ عبد القادر المجاوي: (ت 1332 هـ - 1913م)                                 |
| 24     | أشهر شيوخ عبد القادر المجاوي  |
| 24     | أشهر تلامذة عبد القادر المجاوي  |
| 25     | نشاطه الدعوي  |
| 26     | الشيخ عدة بن تونس (ت 1371 هـ - 1951م)   |
| 27     | الشيخ أبو عبد الله البوعبدلي (ت 1372 هـ - 1952م)                              |
| 28     | إنتاجه العلمي   |
| 29     | الشيخ عبد السلام بن عبد الرحمن السلطاني (ت 1397 هـ - 1959م)                   |
| 29     | حياته العلمية   |
| 30     | إنتاجه العلمي   |
| 30     | الشيخ الطيب المهاجي (ت 1389 هـ - 1969م)                                       |
| 30     | المولد والنشأة  |
| 31     | حياته العلمية   |
| 37     | رحلاته العلمية خارج الوطن   |
| 37     | الرحلة إلى تونس   |
| 37     | الرحلة إلى الحرمين الشريفين   |
| 37     | الرحلة إلى المغرب   |
| 38     | تلامذة الشيخ الطيب المهاجي  |
| 38     | نضاله الوطني  |
| 39     | وفاته   |

|    |   |
|----|---|
| 39 | ..... الشيخ نور الدين عبد القادر (ت 1405هـ — 1984م)                                 |
| 40 | ..... إنتاجه العلمي   |
| 41 | ..... الشيخ محمد بن عبد الكريم الطرفاوي البيضي (ت 1378هـ — 1978م)                   |
| 42 | ..... نسبه ومولده   |
| 42 | ..... حياته العلمية   |
| 42 | ..... رحلته إلى مدينة فاس بالمغرب الأقصى سنة (1933م)                                |
| 42 | ..... رحلته إلى الحجاز قصد أداء مناسك الحج سنة (1967م)                              |
| 43 | ..... أشهر تلامذته، وأصدقائه  |
| 43 | ..... آثاره العلمية   |
| 44 | ..... وفاته   |
| 44 | ..... الشيخ عمر بوحفص الزموري (ت 1409هـ — 1990م)                                    |
| 44 | ..... نسبه ومولده   |
| 44 | ..... حياته العلمية   |
| 45 | ..... ترحاله في وطنه  |
| 46 | ..... الزوايا والمساجد التي درس بها الزموري   |
| 46 | ..... البرنامج الدراسي المقدم للطلبة لدى الزموري                                    |
| 46 | ..... مصنفات في الفقه   |
| 46 | ..... مصنفات في أصول الفقه  |
| 46 | ..... مصنفات النحو  |
| 46 | ..... مصنفات الصرف  |
| 47 | ..... مصنفات البلاغة العربية  |
| 47 | ..... مصنفات علم العروض والقوافي  |
| 47 | ..... آثاره العلمية   |
| 47 | ..... تلامذته   |
| 48 | ..... وفاته   |
| 48 | ..... الشيخ أبو بكر الأغواطي (ت 1415هـ — 1994م)                                     |
| 50 | ..... المدونات المصرفية الجزائرية في الفترة الاستعمارية (من 1830م إلى 1962م)        |
| 50 | ..... جدول إحصائي لأنموذج من المدونات المصرفية الجزائرية في الفترة (1830م — 1962م)  |
| 53 | ..... المدونات المصرفية الجزائرية المطبوعة  |
| 55 | ..... المدونات المصرفية الجزائرية المخطوطة  |
| 55 | ..... القسم الأول: الكتب المخطوطة المحققة في شكل رسائل جامعية                       |
| 55 | ..... الكافي في التصريف لأطفيش  |
| 56 | ..... مبادئ الصرف للطيب المهاجي   |
| 56 | ..... القسم الثاني: الرسائل الجامعية التي جاءت في شكل دراسات لمدونات مصرفية جزائرية |
| 57 | .....   |

|     |  |
|-----|--|
| 57  | أبنية الكلام في كتابي آيات المحبين ومنهج السالكين وفك العقال عن تصرف الأفعال.....  |
| ·   | · أثر التوظيف الصّرْفِي في تيسير التفسير لأحمد بن يوسف أطفيش (ت1914م)  |
| 58  | إعداد صباح مجاهدي، وإشراف المختار بوعناني، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران - السانانية - 2010م (ماجستير).....                     |
| ·   | · المسائل الصرفية في شروح الشواهد الشعرية لأبي بكر بن العربي (ت1994م).   |
| 58  | مليفة عثمان بإشراف المختار بوعناني، جامعة وهران، السانانية، رسالة ماجستير، 2009م.....  |
| ·   | · الموضوعات الصّرْفِيَّة في كتابي تمتع الطرف في علم الصرف لمحمد بن عبد الكريم، ومبادئ الصّرْف للطيب المهاجي، موازنة في المحتوى والطريقة، |
| 58  | لرحموني العيدية، وإشراف المختار بوعناني، جامعة وهران - السانانية سنة 2009م.....  |
| ·   | · تصريف الفعل لأبي بكر بن العربي التجيني المضاوي الوهراني (1994م) —  |
| 59  | دراسة تحليلية — في ضوء التراث الصّرْفِي العربي لخالد يعقوب بإشراف المختار بوعناني، جامعة وهران، السانانية، رسالة ماجستير، 2008م.....     |
| 59  | حاشية الشيخ أطفيش على توضيح المقاصد والمسالك للمرادي.....  |
| 59  | الأبيات المفيدة في تصريف الفعل للشيخ أبي بكر الأغواطي.....   |
| 59  | متن في تصريف الفعل للشيخ أبي بكر الأغواطي.....   |
| 60  | المقالات والمدخلات التي لها صلة بالمدونات الصرفية الجزائرية.....   |
| ·   | · مخطوطات صرفية لأبي عبد الله البوعبدلي البطيوي الرزيوي (ت 1327هـ —  |
| 60  | 1952 م) — دراسة وتحقيق المختار بوعناني.....  |
| 61  | الموضوعات الصرفية لدى علماء الجزائر وصلتها بالتراث للمختار بوعناني.....  |
| 62  | الشيخ أبو عبد الله البوعبدلي لغويا للمختار بوعناني.....  |
| ·   | · منهج فك العقال في تصرف الأفعال للشيخ عده بن تونس المستغامي (ت1898م —   |
| 62  | 1952م) للمختار بوعناني.....  |
| ·   | · الشيخ أبو بكر بن العربي الماضوي الوهراني (1902م — 1994م) وكتابه مفردات   |
| 63  | الكتاب العزيز من القاموس المحيط للمختار بوعناني.....   |
| 63  | اهتمام العلماء الجزائريين بلامية الأفعال لعبد القادر بوزياني.....  |
| 63  | الشيخ الطيب المهاجي حياته وأثاره لفاطمة عبد الرحمن.....  |
| ·   | · منهجية الشيخ الجيلالي بن محمد الفارسي الشلبي في شرحه لرواية الثلاثة لقدور  |
| 63  | قطاوي لخضر.....  |
| ·   | · تعريف علم الصرف في المدونات الصرفية الجزائرية (1830م — 1962م) وعلاقته  |
| 64  | بالتراث.....   |
| 64. | دراسة تعاريف علم الصّرْف في المدونات الصرفية الجزائرية.....  |
| 67  | موضوعات المصنفات الصّرْفِيَّة الجزائرية.....   |
| 68  |  |

|     |   |
|-----|---|
| 69  | أقسام الفعل في العربية.....   |
| 70  | أقسام الفعل في المدونات الصرفية الجزائرية (1830م – 1962م).....  |
| 70  | جدول يوضح الفعل الثلاثي المجرد عند عدّة بن تونس.....  |
| 70  | جدول يوضح الفعل الثلاثي المزيد بحرف.....  |
| 71  | جدول يوضح أبواب الفعل الثلاثي المزيد فيه حرفان.....   |
| 71  | جدول يوضح صيغ الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف.....   |
| 71  | جدول خاص بصيغة الفعل الرباعي المزيد بحرف واحد.....  |
| 72  | جدول خاص بصيغتي الفعل الرباعي المزيد بحرفين.....  |
| 72  | جدول يوضح صيغ الفعل الملحق بالرباعي المجرد.....   |
| 74  | جدول خاص بالفعل الملحق باحرنجم.....   |
| .   | جدول أوزان الفعل الثلاثي المزيد في الرسالة الصرفية لنور الدين عبد القادر.....   |
| 79  | <b>الفصل الأول: أبنية الفعل المجرد في المدونات الصرفية الجزائرية من (1830م</b>  |
| 80  | <b>إلى (1962م).....</b>   |
| 82  | تعريف الفعل المجرد.....   |
| .   | الفعل المجرد في المدونات الصرفية الجزائرية.....   |
| .   | جدول خاص بثلاثة أبنية للفعل الثلاثي المجرد في الكافي في التصريف لـ: أحمد  |
| .   | بن يوسف أطفيش الأول: (فَعَلَ – يَفْعَلُ – بكسر العين فيهما –)، والثاني: (فَعَلَ –   |
| 83  | يَفْعَلُ – بكسرها في الماضي وفتحها في المضارع –)، والثالث: (فَعَلَ – يَفْعَلُ –   |
| .   | بكسرها في الماضي، وضمّها في المضارع).....   |
| 85  | جدول يوضح ما يصيب حركة الفعل الثلاثي المجرد في الماضي والمضارع عند  |
| 90  | عدّة بن تونس.....   |
| 95  | البناء الرابع وزنه فَعَلَ يَفْعَلُ.....   |
| 98  | البناء الخامس وزنه فَعَلَ يَفْعَلُ.....   |
| 99  | الربط بين الصوت واللفظ وتبيان القاعدة عند أطفيش.....  |
| 102 | البناء السادس وزنه فَعَلَ يَفْعَلُ.....   |
| 102 | جدول خاص ببناء (فَعَلَ – يَفْعَلُ) عند عدّة بن تونس.....  |
| 104 | الفعل الرباعي المجرد.....   |
| .   | إغناء الماضي عن سماع المضارع، والمضارع عن سماع الماضي.....  |
| 108 | <b>الفصل الثاني: أبنية الفعل المزيد في المدونات الصرفية بالجزائر من (1830م</b>  |
| 109 | <b>إلى (1962م).....</b>   |
| .   | الفعل الثلاثي المزيد.....   |
| 109 | صيغة (أَفْعَلْ)، و (فَعَلَ)، و (فَاعَلْ)، و (تَفَاعَلَ)، و (تَفَعَّلْ)، و (انْفَعَلَ)، و (انْفَعَلْ)، و (افْتَعَلَ)، و (افْعَلْ)، |
| 109 | و (افْعَالٌ)، و (افْعُولٌ)، و (افْعَوْلٌ)، و (افْعَوْلٌ)، و (اسْتَفْعَلَ).....  |
| 109 | صيغة (أَفْعَلْ)، و (فَاعَلْ)، و (تَفَاعَلَ)، و (تَفَعَّلْ)، و (افْتَعَلَ)، و (اسْتَفْعَلَ).....                                   |
| 110 | صيغة (فَعِيلٌ)، و (فَعَلَى)، و (فَعَّلْ).....   |
| 110 | صيغة (فَوَعَلَ)، و (فَعُولٌ).....   |

|     |   |
|-----|---|
| 110 | صيغة (فِعْلٌ).....  |
| 111 | صيغة(فَعَّلَ).....  |
| 111 | صيغ مزيد الرباعي (تَفَعَّلَ)، و (أَفَعَّلَ)، و (أَفَعَّلَل).....              |
| 111 | صيغة الملحق بالرباعي (فَعَّلَ).....   |
| 112 | صيغة الملحق بـ: (أَفَعَّلَل)، (أَفَعَّلَى).....                               |
| 114 | صيغ الفعل الثلاثي المزيد التي انفرد بذكرها أطفيش والزموري.....                |
| 114 | صيغ الفعل الثلاثي المزيد التي انفرد بذكرها والزموري، ونور الدين عبد القادر... |
| 114 | صيغة الفعل الثلاثي المزيد التي انفرد بذكرها والزموري.....                     |
| 114 | صيغة الفعل الثلاثي المزيد التي انفرد بذكرها نور الدين عبد القادر.....         |
| 115 | جدول شامل لأبنية الأفعال للمزيدة، والملحقة في المدونات الصرفية الجزائرية مع   |
| 121 | تحديد مواضعها فيها.....   |
| 122 | البناء الأول وزنه أفعال.....  |
| 125 | البناء الثاني وهو وزن (فَعَّلَ).....  |
| 129 | البناء الثالث وزنه (فَاعَلَ).....   |
| 132 | البناء الرابع وزنه (تَفَاعَلَ).....   |
| 134 | البناء الخامس وزنه (تَفَعَّلَ).....   |
| 134 | دلالة جعل الفاعل المفعول هو أصل الفعل في وزن الفعل(تَفَعَّلَ).....            |
| 134 | الدلالة على أن الفعل جانب الفعل.....  |
| 134 | الدلالة على حصول الفعل مرة بعد مرة.....                                       |
| 136 | الدلالة على الطلب.....  |
| 140 | البناء السادس وزنه (انْفَعَلَ).....   |
| 142 | الاستغناء عن الفعل (انْفَعَلَ) بغيره.....                                     |
| 142 | البناء السابع وزنه (انْفَعَّلَ).....  |
| 142 | دلالة اتخاذ فاعله شيئاً.....  |
| 142 | دلالة الاختيار.....   |
| 143 | دلالة موافقة الثلاثي.....   |
| 144 | ترجيح أطفيش لرأي سعد الدين التفتازاني على رأي بحرق الحضرمي.....               |
| 144 | دلالة معنى تفاعلوا.....   |
| 145 | دلالة التسبب والسعي في الشيء.....   |
| 147 | دلالة الإغناء عن الثلاثي.....   |
| 149 | البناء الثامن وزنه أَفَعَّلَ.....   |
| 151 | البناء التاسع وزنه أَفَعَّلَّ.....  |
| 153 | البناء العاشر وزنه (أَفَعَّوَل).....  |
| 153 | البناء الحادي عشر وزنه (أَفَعَّوَعَل).....                                    |
| 154 | البناء الثاني عشر وزنه (اسْتَفَعَّلَ).....                                    |
| 155 | دلالة الفعل (اسْتَفَعَّلَ) الطلب.....   |

|     |  |
|-----|--|
| 158 | جدول ما ذكره أطفيش في شرحه على لامية الأفعال، وما ذكره الزموري في            |
| 158 | شرح على البسط والتعريف.....  |
| 159 | استثمار الجدول الموازن.....  |
| 159 | الفعل الرباعي المزيد.....  |
| .   | جدول يوضح ما عند أطفيش والزموري من مزيد الرباعي.....                         |
| 159 | جدول أبنية الأفعال الثلاثية المزيدة في كتاب أبنية الأسماء والأفعال والمصادر  |
| .   | لابن القطاع.....   |
| 161 | جدول الأفعال الثلاثية المزيدة التي ذكرها ابن القطاع ولم تذكرها المدونات      |
| .   | الصرفية الجزائرية.....   |
| 162 | جدول أوزان أبنية الأفعال المزيدة التي وردت في المدونات الصرفية الجزائرية،    |
| 164 | ولم يذكرها ابن القطاع في كتابه أبنية الأسماء والأفعال والمصادر.....          |
| 167 | شرح ظاهرة الرباعي المزيد والملحق بالرباعي في المدونات الصرفية.....           |
| .   | جدول خاص بالأفعال التي مسّها الإلحاق.....                                    |
| 168 | <b>الفصل الثالث: أبنية الأسماء والمصادر في المدونات الصرفية بالجزائر من</b>  |
| 169 | <b>(1830م إلى 1962م)</b> .....   |
| 170 | الاسم والمصدر.....   |
| 173 | اسم الفاعل.....  |
| 173 | ردّ أطفيش على الرّضيّ الاسترأبادي.....                                       |
| 174 | نقد أطفيش لصاحب شرح مراح الأرواح.....  |
| 175 | نقد أطفيش للسيوطي مع التماس العذر له.....                                    |
| 177 | الاستغناء عن (مفعّل) بـ: (فاعل) عند أطفيش.....                               |
| 178 | قياس (فعلّ) و(فعليل) في (فعل) المضموم.....                                   |
| 179 | قياس (فاعل) في (فعل) المفتوح العين لازما ومتعديا وفي (فعل) المكسور العين.... |
| 180 | قياس (فعل) بفتح فكسر في (فعل) المكسور العين اللازم الدال على عرض.....        |
| 181 | قياس اسم الفاعل من غير الثلاثي.....  |
| 182 | جدول صيغ اسم الفاعل السماعية من الثلاثي مطلقا في فتح اللطيف للزموري.....     |
| .   | جدول صيغ اسم الفاعل السماعية من الثلاثي في فتح اللطيف للزموري.....           |
| 183 | جدول إحصائي للصيغ السماعية لاسم الفاعل من غير الثلاثي في فتح اللطيف في       |
| 184 | التصريف للزموري.....   |
| 184 | اهتمام الزموري بالخلاف بين العلماء.....                                      |
| 185 | الصّفة المشبهة.....  |
| 186 | جدول صيغ الصفة المشبهة في الكافي في التصريف لأطفيش.....                      |
| 187 | اسم التفضيل.....   |
| 188 | ما جاء شاذّا في اسم التفضيل عند أطفيش.....                                   |
| 189 | صيغتا فَعِيل بمعنى فاعل، ومَفْعُول عند أطفيش.....                            |
| 191 | صيغة (فعليل) بمعنى (مفعول) و(فاعل) عند عبد الرحمن الدّيسي.....               |

|     |   |
|-----|---|
| 192 | إعطاء الاستواء في (فَعِيل) للمفعول، وفي (فَعُول) للفاعل عند أطفيش.....        |
| 193 | جدول صيغ المبالغة في الكافي في التصريف لأطفيش.....                            |
| 197 | اجتهاد أطفيش في الحديث عن صيغ المبالغة.....                                   |
| 198 | اسم المفعول.....  |
| 201 | صيغ اسم المفعول في المدونات الصرفية الجزائرية.....                            |
| 201 | اسم المفعول القياسي من الثلاثي مطلقا.....                                     |
| 202 | اسم المفعول القياسي من غير الثلاثي.....                                       |
| 203 | وزن اسم المفعول السماعي من غير الثلاثي.....                                   |
| .   | اسما الزمان والمكان والمصدر الميمي.....                                       |
| 205 | جدول صيغة (مَفْعَل) من المضارع المضموم العين والمفتوحها والمكسورها مع         |
| 210 | كون لامها ياء عند الطيب المهاجي في مصنفه مبادئ الصرف.....                     |
| 214 | اسم الآلة.....  |
| 217 | اسما المرّة والهيئة.....  |
| 218 | الأبنية الأصول للأسماء.....   |
| .   | جدول كشف لحركة الحرف الأول للأوزان الاثني عشر.....                            |
| 219 | جدول يوضح أبنية الأسماء الأصول الثلاثية في فتح اللطيف في التصريف على          |
| .   | البسط والتعريف للزموري.....   |
| 219 | جدول الأوزان الأصول للاسم الرباعي في فتح اللطيف في التصريف على البسط          |
| 221 | والتعريف للزموري.....   |
| 222 | أبنية الأسماء الخماسية الأصول عند الزموري.....                                |
| 223 | أبنية المصادر في المدونات الصرفية بالجزائر.....                               |
| .   | تعريف المصدر.....   |
| 223 | المقارنة بين المصدر في اللغة العربية واللغة الألمانية والتركية عند محمد الخضر |
| 224 | حسين الجزائري.....  |
| 225 | اسمية المصدر.....   |
| 225 | الاختلاف في المصدر الميمي.....  |
| 226 | أصلية المصدر باعتبار العمل.....   |
| .   | عرض أطفيش لرأي الكوفيين وأدلتهم على أصالة الفعل وفرعية المصدر.....            |
| 226 | عرض أطفيش لأدلة البصريين في ردهم على الكوفيين ادعاء أصالة                     |
| 228 | الفعل.....  |
| 228 | مصادر الفعل الثلاثي.....  |
| 230 | جدول مصادر الأفعال الثلاثية في الكافي في التصريف لأطفيش.....                  |
| 231 | مصادر الفعل الرباعي.....  |
| 231 | جدول يوضح أبنية مصادر الفعل الرباعي في الكافي في التصريف لأطفيش.....          |
| 232 | مصادر الأفعال الخماسية.....   |
| 232 | (النَّفَعْلُ) و (النَّفْعَلَةُ).....  |
| 233 | (النَّفَعْلُ).....  |



|     |  |
|-----|--|
| 233 | .....(الْفَعْلَةُ) و (الْفِعَالُ)  |
| 233 | .....(إِفْعَالٌ)   |
| 234 | .....(اِفْتَعَالٌ) و (اِنْفَعَالٌ) و (اِسْتَفْعَالٌ)                         |
| 234 | .....(فِعَالٌ) و (مُفَاعَلَةٌ)   |
| .   | .....المسموع من مصادر الفعل الثلاثي مخالفا للمقيس منه.                       |
| 235 | <b>الفصل الرابع: الإعلال في المدونات الصرفية بالجزائر من 1830 م</b>          |
| 236 | .....إلى 1962م.  |
| 237 | .....تعريف الإعلال.  |
| 240 | .....الفعل المضاعف.  |
| 242 | .....مصطلح المضاعف عند البوعبدلي.  |
| 245 | .....تعريف الفعل الصحيح والمعتل عند محمد بن عبد الكريم.                      |
| 252 | .....الفعل المهموز.  |
| 253 | .....حذف الهمزة شذوذا.   |
| 254 | .....حذف الهمزة من الفعل رأى عند أطفيش.                                      |
| 257 | .....الاهتمام بتبيان ما يشكل من القواعد الصرفية.                             |
| 258 | .....كتابة الهمزة.   |
| 259 | .....موازنة أطفيش بين الهمزة عند المشاركة و كتابتها في نسخ المغاربة.         |
| 259 | .....الفعل المعتل  |
| 260 | .....الفعل المثال  |
| 261 | .....اهتمام اطفيش بتبيان علة الالتباس.                                       |
| 264 | .....الكلام في التعويض عند أطفيش.  |
| 264 | .....تعليل التسمية للفعل المعتل الأول (بالمثال).                             |
| 264 | .....جدول يوضح حركة عين الفعل المضارع المثال                                 |
| 264 | .....التنبية على سقوط بعض الصيغ الصرفية.                                     |
| .   | .....عودة للحديث عن سبب عدم إعلال الواو والياء الواقعتان أولا.               |
| 266 | .....صيغة (فَعِلٌ) – بكسر الفاء وضم العين – في الأفعال، وصيغة (فَعِلٌ) – بضم |
| 267 | .....الفاء وكسر العين – في الأسماء عند أطفيش.                                |
| 268 | .....الإعلال بالحذف.   |
| 269 | .....الفعل الأجوف.   |
| 270 | .....أصل كينونة.   |
| 270 | .....سلب الحركة للتعاصي عن القلب ألفا.                                       |
| 270 | .....شروط قلب الواو والياء ألفا.   |
| 271 | .....الإعلال بقلب الواو ياء تبعا للإعلال في المفرد بقلبها ألفا.              |
| 271 | .....موانع الإعلال   |
| 272 | .....كون حركة حرف العلة حركة عارضة لالتقاء الساكنين                          |
| 272 | .....امتناع الإعلال لوجود الاضطراب في المعنى.                                |

|     |  |
|-----|--|
| 272 | .....امتناع الإعلال لحصول الخفة.   |
| 273 | .....امتناع الإعلال في (بول) لعدم مجيء الفعل بهذا الوزن.                                     |
| 273 | .....امتناع الإعلال في (أعين) و(أدور) خوفاً من اللبس.  |
| 273 | .....امتناع الإعلال لامتناع التبعية.   |
| 275 | .....اهتمام أطفيش بحكم الأجوف قبل الإسناد وبعده.   |
| 275 | .....استواء أمر جماعة الإناث وماضيهنّ في باب (قال).  |
| 277 | .....استواء الأمر والماضي المبني للفاعل، والمبني للمفعول من باب (باع) للإناث.....            |
| 277 | .....ما له صلة بالإعلال في باب كَرُمَ - بفتح الفاء وضم عين الفعل -.....                      |
| 277 | .....رفع الإشكال في حذف واو (يقول) بعلة الساكن بعدها، ورجوعها بانتفاء هذه العلة.....         |
| 278 | .....جول يوضح الحالات الأربعة التي تكون فيها الحركة ثابتة في الفعل خاف مما يؤدي الإعلال..... |
| 278 | .....تعريف الفعل الناقص.....   |
| 279 | .....نفي الشبهة عند أطفيش.....   |
| 280 | .....حذف الحركة.....   |
| 281 | .....السكون الميِّت.....   |
| 282 | .....الفعل اللفيف.....   |
| 285 | .....حكم الفعل اللفيف عند أطفيش.....   |
| 286 | .....اهتمام أطفيش بما يترتب على ضميمه نون التوكيد للفعل اللفيف.....                          |
| 286 | .....ما له صلة باللفيف المجموع.....  |
| 287 | .....علاقة الإعراب بالصيغة الصرفية.....  |
| 288 | .....كراهة الجمع بين إعلالين.....  |
| 290 | .....خاتمة البحث.....  |
| 294 | .....المصادر والمراجع المعتمدة في البحث.....   |
| 315 | .....فهرس الموضوعات.....   |